دكتور محمد دويدار
أستاذ الاقتصاد السياسي
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر
بين النظرية والواقع التاريخي

الجزء الأول
من الحملة الفرنسية إلى الانفتاح الاقتصادي

الإسكندرية ٢٠٠٥



للمؤلف

أولاً: الكتب :

١- نماذج الإنتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكى «باللغة الفرنسية» مطبوعات العالم الثالث، الجزائر، طبعتان ١٩٦٤، ١٩٧٨.

٢- مشكلات التخطيط الاقتصادى، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، وكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٦.

٣- مشكلات التخطيط الاشتراكى، دراسة فى تطور الاقتصاد المصرى، المكتب المصرى الحديث، الإسكندرية، الطبعتان الأولى والثانية ١٩٦٧.

٤- دراسات فى الاقتصاد المالى، المكتب المصرى الحديث، الإسكندرية، ١٩٦٨، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٩.

٥- مبادئ الاقتصاد السياسى، المكتب المصرى الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٢، الطبعة الثالثة دار الجامعات المصرية بالإسكندرية ١٩٧٨ – الطبعة الرابعة، منشأة المعارف بالإسكندرية. الطبعة الخامسة معدلة، دار المختار، الإسكندرية ١٩٨٦.

٦- دروس فى الاقتصاد النقدى، الجزء الأول، التعريف بالنقود، المكتب المصرى الحديث الإسكندرية، ١٩٧٣، الطبعة الرابعة، دار الجامعات المصرية – الإسكندرية ١٩٨٠.

٧- الاقتصاد السياسى علم اجتماعى «باللغة الفرنسية» فرانسوا ماسبيرو، باريس، ١٩٧٤، مترجم للغات الإيطالية، الإسبانية، البرتغالية، الطبعة السابعة، باريس، ١٩٨٣.

٨- استراتيجيات التنمية والبيئة فى إفريقيا «باللغة الإنكليزية»، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبى، ١٩٧٧.

٩- استراتيجية التطوير العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٨.

١٠- الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية، ١٩٨٠.

١١- الفقر فى ريف العالم الثالث، مع آخرين، «باللغة الإنكليزية» نيودلهى، ١٩٨٠.

١٢- استراتيچية الاعتماد على الذات، نحو منهجية جديدة للتصنيع العربى ابتداء من الحاجات الاجتماعية، مع آخرين، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨١.

١٣- الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨١، «جائزة الدولة التشجيعية».

١٤- الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى، ١٩٥٠ - ١٩٨٠، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٣.

١٥- الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨٣.

١٦- دراسات فى الاقتصاد النقدى وتطور الاقتصاد العالمى، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٤.

١٧- الاقتصاد الدولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٧.

١٨- نظرية الضريبة والنظام الضريبى اللبنانى، الدار الجامعية، بيروت، ٢٠٠٠.

١٩- تصور خاص للمشروع الاقتصادى الصهيونى: رؤية استراتيچية، سلسلة كتاب سطور، القاهرة، ٢٠٠٠.

٢٠- تحت الطبع: الأوضاع الاجتماعية للمرأة فى المجتمع السكندرى (دراسة حالة) - التعليم والثقافة فى العالم العربى - المنهج فى العلوم الاجتماعية.

٢١- مبادئ الاقتصاد السياسى، أربعة أجزاء، منشورات الحلبى الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١.

٢٢- محاضرات فى الاقتصاد النقدى «باللغة الإنجليزية»، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

٢٣- مبادئ الاقتصاد السياسى «باللغة الإنجليزية»، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

ثانياً: أهم المقالات:

١- التطور الاقتصادى فى مصر منذ ١٩٥٢ «باللغة الفرنسية»، مجلة العالم الثالث، باريس، الجزء الخامس، العدد ١٨، يونيو ١٩٦٤، ص ٢٥٥ - ٢٧٢.

٢- أزمة الدولار أم أزمة الاقتصاد الرأسمالى «باللغة الفرنسية»، الجزائر، ابريل ١٩٦٨ - مجلة الحقوق، جامعة الإسكندرية، السنة ١٥، العدد ٢، ١٩٧٠، ص ٢٥ - ٤٤.

٣- نظرية باران وسويزى فى الرأسمالية الاحتكارية «باللغة الفرنسية»، منشورة فى مؤلف «الامبريالية»، الشركة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر ١٩٧٠. «باللغة البرتغالية، قراءات فى الامبريالية اليوم، م. الفز «محرر»، مركز دراسات التبعية، المعهد العالى للاقتصاد، لشبونة، البرتغال. ١٩٧٦، ص ١٧٥ - ٢٠٧.

٤- من الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الرابع عشر «باللغة الفرنسية»، مجلة الحقوق جامعة ألإسكندرية، السنة ١٥، ١٩٧٠، العدد ٢، ص ٤٥ - ٦٤.

٥- التغلغل الرأسمالى والتفاوت الإقليمى فى أفريقيا «باللغة الإنكليية، مجلة الحقوق، جامعة الإسكندرية السنة ١٦، العددان ١، ٢، ١٩٧١، ص ١ - ٨١.

٦- استراتيجية إحلال الواردات، استراتيجية للنمو فى ظل التبعية «باللغة الإنكليزية»، مصر المعاصرة، العدد رقم ٣٥٤، اكتوبر ١٩٧٣، ص ٥ - ٣١ - «باللغة الفرنسية، مجلة «النقد الاشتراكى» باريس، العدد ١٦، يناير، فبرير ١٩٧٤، ص ٣٧ - ٥٢.

٧- أزمة الطاقة، أزمة النظام النقدى أم أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى؟ مصر المعاصرة، السنة ٦٤ العدد ٣٥٨، ١٩٧٤، ص ٥ - ٣١.

٨- العلاقة بين المحاسبة القومية والأنظمة المحاسبية الأخرى، «باللغة الفرنسية»، مصر المعاصرة، السنة ٦٤، العدد ٣٥٨، أكتوبر ١٩٧٤، ص ٥ - ٥٢.

٩- النمو الاقتصادى فى العالم التابع «باللغة الإنكليزية»، فى كتاب أ. والرشتين «محرر»، التفاوت على الصعيد العالمى، كتب بلاك روز، مونتريال، ١٩٧٥، ص ٤٨ -٧١ - «باللغة الفرنسية»، فى كتاب «التفاوت بين الدول فى النظام العالمى، الجذور والآفاق، مركز كيبك للعلاقات الدولية - جامعة لافى، كندا، ١٩٧٥.

١٠- أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى واستراتيچية ممكنة لرأس المال فى مواجهة بعض الدول المتخلفة، «باللغة الفرنسية»، أعمال مؤتمر اقتصادى العالم الثالث، الجزائر، فبراير ١٩٧٦ - «باللغة الإسبانية»، مجلة ايكنوميكا، معهد البحث الاقتصادى، جامعة أكوادور المركزية، العدد ٦ ديسمبر ١٩٧٦، ص ١٥٧ - ١٩٩، «باللغة البرتغالية»، م. الفز «محرر»، قراءت فى الإمبريالية اليوم، مركز دراسات التبعية، المعهد العالى للاقتصاد، لشبونة، البرتغال، ١٩٧٦، ص ١٧٥ - ٢٠٧.

١١- منهجية دراسة جيوبولتيكا البحر الأبيض، «باللغة الفرنسية»، المعهد الزراعى لبلدان البحر الأبيض، مونبيلييه، نوفمبر ١٩٧٥ - «باللغة العربية»، فى كتاب المولف، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامات المصرية بالإسكندرية، ١٩٨٠، ص ٣٢ - ٦٠.

١٢- تأشيرة لدخول القرية المصرية، مصر المعاصرة، السنة ٦٤ العدد ٣٥٩ يوليو ١٩٧٧ ص ٨٥ - ١١٦.

١٣- الاستراتيچيات البديلة للتنمية والبيئة فى أفريقيا «باللغة الإنكليزية»، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبى، ١٩٧٧.

١٤- نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربى، مصر المعاصر، السنة ٦٩، العدد ٣٧٣ ابريل ١٩٧٨.

١٥- التكون التاريخى للتخلف الاقتصادى فى مصر، مصر المعاصر، القاهرة، السنة ٦٩، العدد ٣٧٣، يوليو ١٩٧٨، ص ٥ - ٣٨.

١٦- حول طبيعة النظام الضريبى المصرى، مصر المعاصرة، السنة ٧٠، العدد ٣٧٦، ابريل ١٩٧٩، ص ٢٧ - ٤٦.

١٧- الاقتصاد العربى وتعميق التخلف الاقتصادى، مصر المعاصرة، السنة السبعون، العدد ٣٧٧، يوليو، ١٩٧٩، ص ٥ - ٢٨.

١٨- الإصلاح الزراعى فى مصر «باللغة الإنكليزية»، مصر المعاصرة، العدد ٣٧٨، اكتوبر ١٩٧٩، ص ٣١ - ٥٢.

١٩- فكرة التخلف وما يرتبط بها من فكرة للتطور «باللغة الفرنسية»، فى الاقتصاديات والمجتمعات، دورية معهد العلوم الاقتصادية التطبيقية، باريس، العدد ١٧ (٢) فبراير ١٩٨٣، ص ٢٨٩ - ٢٩٨.

٢٠- سياسة الانفتاح الاقتصادى والبناء الصناعى فى مصر، «باللغة الفرنسية»، مصر المعاصر، العدد ٣٩٧، يوليو ١٩٨٤.

٢١- استراتيجيات التنمية وحلول مشكلات ميزان المدفوعات فى أفريقيا، «باللغة الإنكليزية»، مصر المعاصر، العدد ٣٩٨، اكتوبر ١٩٨٤، ص ٨١ - ١١٨. منشورة كذلك فى «مشكلات ميزان المدفوعات فى البلدان الأفريقية «باللغة الإنكليزية»، مطبوعات المركز الأفريقى للدراسات النقدية، جمعية البنوك المركزية الأفريقية، داكار ١٩٨٢، ص ٢٩٦ - ٣٤٤.

٢٢- الاتجاه الريعى للدولة فى مصر، مصر المعاصر، السنة ٧٦، العدد ٤٠١، يوليو، ص ٦٥ - ٩١، نشرت كذلك فى سلسلة قضايا فكرية، القاهرة، الكتاب الثانى، يناير ١٩٨٦.

٢٣- المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالى فى مصر، سلسلة قضايا فكرية، القاهرة، الكتاب الثالث والرابع، اكتوبر ١٩٨٦.

٢٤- العلاقة بين الاقتصاد المصرى وصندوق النقد الدولى، مصر المعاصرة، العدد ٤١١/٤١٢، يناير/ ابريل ١٩٨٨.

٢٥- شركات توظيف الأموال فى الاقتصاد المصرى، مصر المعاصرة، العدد رقم ٤١٥/ ٤١٦، يناير/ ابريل ١٩٨٩، ص ٥ - ٣٣، نشرت كذلك فى سلسلة قضايا فكرية «القاهرة»، الكتاب الثامن، اكتوبر ١٩٨٩، ص ١٣٩ - ١٥٤.

٢٦- التضخم فى الاقتصاد الرأسمالى، مع إشارة خاصة للاقتصاديات النفطية، دراسات معهد التخطيط طرابلس، ١٩٩١.

٢٧- النظام التعليمى فى العالم العربى، التربية المعاصرة، السنة الثالثة عشر، الإسكندرية، ١٩٩٦.

٢٨- الوضع الراهن للعالم العربى فى الإطار الدولى الحالى، مؤتمر اتحاد المحامين العرب، سوسه (تونس) مايو ١٩٩٧ - مجلة سطور، القاهرة مايو ١٩٩٧.

٢٩- الدلالة الثقافية للنظام التعليمى فى مصر بين نظام القيم السلعى ونظام القيم البناء. مجلة سطور، القاهرة، يونيو ١٩٩٧.

٣٠- إشكالية التحول من ملكية الدولة للمشروعات الاقتصادية إلى الملكية الفردية وأوضاع العاملين فى مصر. مجلة القاهرة، القاهرة، سبتمبر - اكتوبر ١٩٩٧. منشورة كذلك فى مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، العدد الثانى، كانون الثانى (يناير) ١٩٩٩، ص ١٧٩ - ٢١٣.

٣١- المنظمة العالمية للتجارة والنظام القانونى فى البلدان العربية (الفلسفة الاقتصادية والأبعاد القانونية)، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، العدد الثالث، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩، ص ٢٩٥ - ٣٤٤.

٣٢- تصور خاص للمشروع الاقتصادى الصهيونى فى المنطقة العربية، رؤية استراتيجية، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق. جامعة بيروت العربية، بيروت، العدد الرابع، كانون الثانى (يناير) ٢٠٠٠.

٣٣- منظومة أخلاقيات النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى، مجلة سطور، القاهرة، ابريل (نيسان) ٢٠٠٠.

٣٤- «العولمة الاقتصادية»، مقولة علمية أم مقولة أيديولوچية؟.

٣٥- الاقتصاد فى فكر رفاعة رافع الطهطاوى.

٣٦- مركز المرأة فى النظام القانونى المصرى.

٣٧- الحركة العامة للاقتصاد المصرى فى النصف قرن الأخير.



مقدمة عامة

التخلف الاقتصادى والاجتماعى، بمعناه العلمى الذى يدور حول خصائص أبرزها التاريخ المعاصر للمجتمع الدولى، من نتاج التطور التاريخى لطريقة الإنتاج الرأسمالية، حين بزغت هذه الطريقة فى أوروبا الغربية من خلال تحول المجتمع الاقطاعى وبدأت فى التوسع، منذ القرن السادس عشر حتى اليوم، فى بقية أجزاء المجتمع العالمى بالادماج التدريجى أحياناً والمتسارع أخرى وبكل صور العنف فى أغلب الأحيان، لمجتمعات خارج أوروبا بدأت تلعب دور المستعمرات وأشباه المستعمرات وتتغير هياكلها الاقتصادية لتتحول إلى اقتصاديات يتم فيها الإنتاج للسوق، وينتهى بها الأمر، عبر استنزاف ما تنتجه من فائض اقتصادى، إلى أن تصبح من قبيل الهياكل الاقتصادية غير المتطورة كالوجه الآخر للهياكل الاقتصادية المتطورة فى البلدان التى أصبحت تمثل البلدان الرأسمالية المتقدمة وجلها فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

وعليه، لا يتحقق فهم التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى بلد كمصر إلا بدراسة تطور الاقتصاد الرأسمالى على الصعيد العالمى وادماج المجتمع المصرى فى عملية التطور هذه. دراسة تطور الاقتصاد الرأسمالى على الصعيد العالمى تجد مجالها فى نظرية التطور الرأسمالى فى أحضان علم الاقتصاد السياسى. وسنقتصر فى مجالنا هذا على رسم الخطوط العريضة لمنهجية هذه الدراسة بقصد التعرف على التكون التاريخى للتخلف فى الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولى وعلى امكانية نفى هذا التخلف نفياً حقيقياً فى المرحلة الحالية. وتتمثل هذه المنهجية فى الخطوات الآتية :

أولاً: دراسة عملية التطور الرأسمالي بصفة عامة، وذلك بدراسة:

١- **عملية التراكم البدائي لرأس المال** (أو ما يسميه آدم سميث بعملية التراكم المسبق) فى المجتمعات التى أصبحت اليوم من قبيل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وانما فى سياق التطور التاريخى للمجتمعات الأخرى،

خاصة تلك التى ساهمت فى البناء الحضارى للمجتمع البشرى قبل صعود الرأسمالية فى أوروبا الغربية. الأمر يتعلق بدراسة العملية التاريخية التى تم بمقتضاها خلق شروط طريقة الإنتاج الرأسمالية، وهو ما تم لمجتمعات أوروبا الغربية، التى كانت أقل تحضراً من كثير من مجتمعات أفريقيا وآسيا، فى مرحلة التحول من التكوين الاجتماعى الاقطاعى إلى التكوين الاجتماعى الرأسمالى. يتمثل جوهر عملية التراكم فى :

• فصل المنتج المباشر، خاصة الفلاح الصغير والحرفى الصناعى، عن وسائل إعاشتهم ووسائل الإنتاج التى تتركز فى يد طبقة جديدة صاعدة، هى طبقة الرأسماليين. وينتج عن هذا الفصل خلق فائض سكانى نسبى، أو جزء من القوة العاملة التى انفصلت عن وسائل الإنتاج وأصبحت تبيع قدرتها على العمل كسلعة فى سوق العمل، جزء من هذه القوة العاملة يكون فى تعطل مستمر مع التغيير فى أشخاص هذا الجزء. الأمر هنا يتعلق بعملية الخلق التاريخى لسوق العمل، بما يتضمنه من عدد معين من العمال المتعطلين. العامل وقد انفصل عن وسائل الإنتاج ووسائل الإعاشة وحرم من كل ضمانات الوجود الّتى كان يتضمنها التنظيم الاقطاعى فى الريف وفى المدينة يجد نفسه، بفضل الوضع الاقتصادى، مضطراً لبيع قوة عمله لمن يملك وسائل الإنتاج لكى يعيش. هو يدخل موضوعياً فى علاقة عمل تحل محل علاقة الاجبار الشخصى التى كان بمقتضاها يتخلى عن جزء من عمله (الريع فى صورة العمل) أو من ناتج عمله (الريع العينى أو النقدى فى مرحلة تالية) للشريف مالك الأرض. وتتحقق علاقة العمل فى هذا التنظيم الجديد من خلال عقد العمل، فيحل العقد القانونى الذى ينعقد بين ارادتين ،حرتين، محل المركز القانونى للقن. ويتمثل جوهر هذه العلاقة بالنسبة للسيد الجديد الذى يركز وسائل الإنتاج بين يديه (كطبقة) فى الاختصاص الفردى بالفائض الاقتصادى مصدر كل تراكم وأساس كل تجدد فى الإنتاج.

• كما يتمثل جوهر عملية التراكم البدائى لرأس المال فى فصل النشاط الصناعى عن النشاط الزراعى. وقد كانا يتكاملان داخل الوحدة الإنتاجية

الفلاحية فى ظل الاقطاع فى أوروبا: يتكاملان دون تدخل السوق، أى دون مبادلة. بعد الفصل بينهما يظل التكامل بينهما وإنما لا يتحقق إلاّ من خلال عمليات البيع والشراء، من خلال المبادلة، من خلال السوق، وذلك بعد ما أصبح النشاط الصناعى من اختصاص وحدات إنتاجية عادة ما تكون فى المدينة وليس فى الريف.

• فى كلمة، عملية التراكم البدائى لرأس المال هى عملية خلق الطبقتين اللتين تمثل العلاقة بينهما العلاقة الأساسية فى المجتمع الرأسمالى ويسمى هذا المجتمع باسمها، هذه العلاقة هى رأس المال. وقد أخذت هذه العملية مظاهر مختلفة ومرت بمراحل مختلفة فى بلدان أوروبا الغربية المختلفة، ولم تتحقق بالنسبة لها فى نفس الفترة الزمنية. وتعتبر انجلترا المثل التقليدى فى دراسة عملية التراكم البدائى لرأس المال. ويلعب رأس المال التجارى دوراً هاماً أثناء هذه العلمية وعلى الأخص من خلال التجارة الخارجية التى كان يتمثل دورها فى تعبئة الفائض فى شكله الموجود عليه فى المستعمرات، عن طريق الاتجار بما يوجد فيها سلع (مع التفرقة بين السلع الضرورية لتجدد إنتاج رأس المال والسلع غير الضرورية لذلك)، مع تحويل الإنسان إلى سلعة، كما كان الحال فى تجارة الرقيق المنتزع من سكان أفريقيا فى إطار السوق الرأسمالية الدولية. ونجم عن كل أنواع التجارة هذه أن ركم التجار الكثير من رأس المال النقدى الذى استخدم فى مرحلة تالية فى بناء الصناعات(١).

٢- إذا ما وجد رأس المال كعلاقة اجتماعية مسيطرة وبدأ النشاط الصناعى فى أن يصبح النشاط الاقتصادى الغالب فى الاقتصاديات الرأسمالية الأوروبية، خاصة بعد أن بدأت تضم المستعمرات وأشباه المستعمرات بكل وسائل العنف، يبدأ رأس المال فى التراكم ليس فقط فى الاقتصاديات الأوروبية إنما كذلك على الصعيد العالمى معبئاً فى ذلك

---

(١) راجع فى عملية التراكم البدائى لرأس المال، محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، الأساسيات، منشورات الحلبى الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١.

الفائض الاقتصادى الذى ينتج فى كل أجزاء الاقتصاد العالمى. الأمر الذى يلزم معه دراسة عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمى بقصد التوصل إلى قوانين حركة الاقتصاد الرأسمالى العالمى ويتم ذلك :

أ- ابتداء من خطوة منهجية تتمثل في نماذج تجدد الإنتاج الرأسمالي: تجدد الإنتاج البسيط مع افتراض قيام عملية الإنتاج فترة زمنية بعد أخرى على افتراض، فى خطوة أولى، غياب الاستثمار الذى يتم عن طريقه زيادة الطاقة الإنتاجية والتوسع فى الإنتاج فى الفترة التالية. لكى نتبعه بدراسة تجدد الإنتاج على نطاق متسع بفضل التراكم المستمر لجزء من الفائض الاقتصادى الذى تحصل عليه الطبقة الرأسمالية باستخدامه فى التوسع المستمر فى قوى الإنتاج[1].

هذه الخطوة المنهجية المتمثلة فى دراسة نماذج تجدد الإنتاج تمكننا من فهم طبيعة عملية التراكم والتطور والبناء الداخلى للاقتصاد الرأسمالى فى قيامه على النشاط الصناعى **وتحول الزراعة إلى فرع من فروع الصناعة،** وكذلك طبيعة العلاقة بين فروع الاقتصاد المنتجة للسلع الإنتاجية وفروعه المنتجة للسلع الاستهلاكية وشروط وجودها فى الاقتصاديات الرأسمالية التى أصبحت متقدمة وفى الأجزاء التى أصبحت متخلفة. ومن ثم على صعيد الاقتصاد الرأسمالى العالمى. كما تبين هذه الدراسة الشروط الواجب توافرها لكى يمكن للاقتصاد الرأسمالى أن يتطور متوازناً فى الزمان والمكان. وهى شروط لا تتوافر فى واقع الحياة الاقتصادية التى يتطور فيها الاقتصاد الرأسمالى على نحو آخر.

ب- ابتداء من هذه الخطوة المنهجية تدرس عملية تراكم رأس المال نفسها للتوصل إلى القوانين الاقتصادية لحركة المجتمع الرأسمالي على الصعيدين الداخلي والعالمي. هذه القوانين هى :

---

(١) انظر فى ذلك، محمد دويدار، نماذج تجدد الإنتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكى، مطبوعات العالم الثالث، الجزائر، ١٩٦٤ (باللغة الفرنسية). وكذلك، محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، سابق الإشارة إليه.

• قانون ميل معدل الربح للإنخفاض مع زيادة تراكم رأس المال وعلى الأخص مع زيادة إحلال الآلة محل العمال وذلك لزيادة إنتاجية العمل أملاً من جانب الرأسمالى الفردى فى زيادة أرباحه. هذا السلوك من جانب الرأسماليين الأفراد يؤدى بمعدل الربح إلى أن يتجه على صعيد الاقتصاد فى مجموعه، نحو الانخفاض. هذا القانون يعنى أن الإنتاج الرأسمالى يتضمن عوائق داخلية لتوسعه (أى أن التوسع يجلب نقيضه: التوسع مدفوع بالربح، وهو يجلب فى ذات الوقت إنخفاض الربح، القوة المحركة فى التوسع)، فمن ناحية تزايد إحلال الآلات محل العمال يعبر عن زيادة إنتاجية العمل. ومن ناحية أخرى تناقص معدل الربح الذى يصاحب هذا التزايد لابد وأن ينتهى به الأمر إلى القضاء على المبادرة الرأسمالية.

هذا الميل لمعدل الربح نحو الانخفاض لا يمثل إلا مجرد إتجاه عام، إذ توجد عوامل مضادة قد تدفع بمعدل الربح نحو الارتفاع (أو قد تحول دون انخفاضه).

من هذه العوامل المضادة لميل معدل الربح للإنخفاض، إنخفاض قيمة، ومن ثم أثمان (على فرض وجود المنافسة) وسائل الإنتاج. إذ مع تراكم رأس المال تزيد إنتاجية العمل وتقل قيمة قوى الإنتاج المادية من الآلات وسلع وسيطة وغيرها.

كذلك يؤدى زيادة عدد ساعات العمل اليومى (مع بقاء قيمة قوة العمل على حالها) إلى زيادة الفائض ومن ثم دفع معدل الربح نحو الارتفاع. وتتحقق نفس النتيجة إذا ما بقيت عدد ساعات العمل اليومى على حالها وإنما انخفضت قيمة قوة العمل (ومن ثم الأجور) نظراً لزيادة إنتاجية العمل فى الفروع المنتجة للسلع التى يستهلكها العمال، أو ما يسمى إصطلاحاً بسلع الأجور.

كذلك وجود عدد كبير من العمال المتعطلين قد يدفع المستثمرين إلى بناء وحدات إنتاجية تنتج باستخدام فنون إنتاجية كثيفة الاستخدام للعمل نظراً لانخفاض الأجر، الأمر الذى يدفع بمعدل الربح فى هذه الفروع نحو

الارتفاع ويرفع بذلك معدل الربح فى مجموع الاقتصاد القومى أو يحول بينه وبين الانخفاض.

من العوامل المهمة كذلك التجارة الخارجية وخاصة مع المستعمرات وأشباه المستعمرات (وهى بالتقريب البلدان التى أصبحت متخلفة مع تطور الاقتصاد الرأسمالى العالمى) . إذ وجودها قد يرفع من قدر الفائض في الاقتصاديات التي أصبحت متقدمة عن طريق خفض قيمة بعض أدوات الإنتاج (بسبب رخص المعادن المستخدمة فى إنتاجها مثلاً) وقيمة بعض المواد الضرورية للإنتاج (كالمواد الأولية المستوردة) وعلى الأخص المنتجات الغذائية (إذا رخص هذه الأخيرة يبقى الأجور منخفضة فى الاقتصاد الذى يقوم باستيراد المنتجات الغذائية) :

وكذلك يدفع تصدير رأس المال (وقد أصبح ظاهرة سائدة منذ أواخر القرن التاسع عشر) فى كل الاقتصاد العالمى بصفة عامة وفى المستعمرات بصفة خاصة، نقول يدفع هذا التصدير بمعدل الربح نحو الارتفاع.

يضاف إلى ذلك أن اتجاه رأس المال نحو التمركز، أي نحو زيادة الشكل الاحتكاري، واتجاه أرباب الأعمال إلى تكوين التنظيمات التى تحمى مصالحهم يؤديان إلى رفع معدل الربح أو الحيلولة دون انخفاضه.

أخيراً يؤدى تدخل الدول الرأسمالية لمصلحة رأس المال، بطريق الحماية أو ابقاء الأجور الحقيقية أقل من إنتاجية العمل أو نقل جزء من القوة الشرائية عن طريق سياستها المالية، إلى أرباب الأعمال، نقول يؤدى هذا التدخل إلى رفع معدل الربح أو منع انخفاضه.

من ناحية أخرى توجد عوامل تدفع إلى انخفاض معدل الربح وأهمها تكون النقبات العمالية التى تصارع من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية للطبقة العاملة، وتدخل الدولة لمصلحة العمل (الأمر الذى يلزم معه التعرف على طبيعة الدولة فى المجتمع الرأسمالى وعلى دورها في الحفاظ على الوضع القائم، هذا الحفاظ قد يستلزم فى بعض الأحيان اعطاء تنازلات كبيرة للطبقة العاملة بل قد يستلزم حتى الحد من مصالح الطبقة الحاكمة) .

• **قانون اتجاه التطور الرأسمالي لأن يتم علي حساب الطبقات العاملة** (ليس فقط فى الأجراء التى أصبحت متقدمة وإنما كذلك فى ألأجزاء التى أصبحت متخلفة) والدى يجرد فى مرحلة أولى من تدخل ارادة الإنسان فى الأداء التلقائى للاقتصاد الرأسمالى. هذا القانون لا يعنى أن مستوى معيشة الطبقات العاملة سيكون فى انخفاض (رغم أن ذلك قد يحدث فى بعض الأوقات) وإنما يعنى أن مستوى معيشة الطبقة العاملة لا يتحسن بنفس معدل التطور الاقتصادى والاجتماعى بصفة عامة، كما يعنى أن الفارق بين مستوى معيشة الطبقات العاملة ومستوى معيشة الطبقات المالكة فى تزايد مستمر. ولتقدير هذا الاتجاه فى واقع التطور الرأسمالى يلزمنا أن نأخذ فى الاعتبار :

– **أثر الوعي الطبقي**، ومن ثم تنظيم الطبقة العاملة نقابياً وسياسياً وأثر ذلك فى تحديد الأجور، أى نصيب الطبقة فى الدخل القومى، وبالتالى على مستوى معيشة الطبقة العاملة. واشتداد الصراع حول توزيع الدخل مع تطور التنظيم النقابى قد يهدد معدل الربح ويدفع رأس المال إلى الاستثمار فى الخارج (كما كان الحال فى انجلترا فى بداية الثمانينات، والطبقة العاملة الانجليزية أكثر الطبقت العاملة تنظيماً فى العالم الرأسمالى).

– أثر هجرة سكان أوروبا إلى بلدان العالم الجديد وبعض المستعمرات الاستيطانية (الجزائر، وكينيا، استيطان مع استغلال للسكان الأصليين، وجنوب أفريقيا وفلسطين، استيطان مع محاولات ابادة السكان الأصليين).

– أن جيش المتعطلين من القوة العاملة قد يتكون من جزء كبير منه فى الاقتصاديات التى أصبحت متخلفة بعد ادماجها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

• **قانون التطور الراسمالي غير المتوازن**، وانعدام التوازن يكون من الناحية الزمنية عن طريق تطور الاقتصاد الرأسمالى من خلال الأزمات الدورية التى اتجهت حتى ما قبل الحرب العالمية الثانية إلى تزايد حدتها، الأمر الذى دفع الدول الرأسماليه إلى أن تتدخل فى الحياة الاقتصادية،

تدخلاً كبيراً أدى فى نهاية ستينات القرن العشرين إلى التخفيف من حدة تقلبات الدورة الاقتصادية التى ما لبثت أن عادت إلى الاشتداد مع الأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالى الدولى التى تبدت فى بداية سبعينات القرن الماضى، ومازالت مستمرة حتى الآن. كما يكون التطور غير متوازن فى داخل الاقتصاد الرأسمالى الواحد، متقدماً كان أو مختلفاً فى شكل قطاعات تكون أكثر تطوراً من قطاعات أخرى وأقاليم داخل الدولة الواحدة تكون أقل تطوراً من الأقاليم الأخرى. الأمر الذى يتضمن أن الفائض الذى ينتج فى قطاع ما أو اقليم ما يتركه ليستخدم فى عملية تجدد الإنتاج فى خارجه. أخيراً يكون التطور الرأسمالى غير متوازن على الصعيد العالمى **عن طريق خلق عملية التحول لنوعين من الاقتصاديات الرأسمالية؛ الاقتصاديات الرأسمالية التي أصبحت متقدمة والاقتصاديات الرأسمالية التي أضحت متخلفة.**

هذا ويتعين أن **نرى قوانين الحركة في المراحل المختلفة من تطور الرأسمالية**. وتمييز المراحل فى التطور الرأسمالى يمكن أن يتم وفقاً لمعايير مختلفة. فمن حيث نوع رأس المال الذى يسود يفرق بين مرحلة الرأسمالية التجارية (الماركانتيلية) ومرحلة الرأسمالية الصناعية ومرحلة الرأسمالية المالية. ومن زاوية نوع الصراع الذى يقوم بين أجزاء رأس المال يفرق بين رأسمالية تنافسية ورأسمالية احتكارية. ومن وجهة نظر نوع العلاقات الخارجية للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة يفرق بين مرحلة الكولونيالية (بناء الامبراطوريات عن طريق ضم المستعمرات كسوق وكمصادر للمواد الأولية والقوة العاملة الرخيصة) ومرحلة الامبريالية (حيث تكون المستعمرات، بالإضافة إلى كونها مصدر للمواد الأولية والقوة العاملة الرخيصة، مرتعاً للاستثمارات الأجنبية التى تتحقق عن طريق تصدير رأس المال من الاقتصاديات المستعمرة) ومرحلة الامبريالية الجديدة، أى مرحلة اعادة الضم القسرى بالغزو العسكرى المباشر مع تعمد العمل على تقعير المستوى الحضارى لمن يفلت من الإبادة الجماعية من شعوب «العالم الثالث» ابتداء من تسعينات القرن العشرين. يبقى معيار هو الذى يهمنا عند محاولة

البصر فى كيفية أداء قوانين الحركة الاقتصادية للمجتمع الرأسمالى. وهو معيار الدور التاريخي للتكوين الاجتماعي الرأسمالي. وفقاً لهذا المعيار يفرق بين مرحلتين من مراحل تطور الرأسمالية، المرحلة الأولى تمتد إلى بداية القرن العشرين حتى الحرب العالمية الأولى، وتمثل المرحلة الصاعدة فى تاريخ التطور الرأسمالى حيث تلعب فيها الرأسمالية دور المصفى لطرق الإنتاج السابقة على الرأسمالية والمطور لقوى الإنتاج المادية فى المجتمع والموجه التاريخى للطبقة العاملة فى تزايدها كمياً وتغيرها كيفياً عن طريق الوعى والتنظيم. والمرحلة الثانية تبدأ من الحرب العالمية الأولى، وتمثل المرحلة الهابطة فى تاريخ التطور الرأسمالى، إذ تبدأ كيفية التنظيم الرأسمالى لعملية الإنتاج فى أن تكون عائقاً لإطلاق القدرات الخلاقة للقوة العاملة، ومن ثم لتطوير قوى الإنتاج فى المجتمع. ويبرز دور القوى الرأسمالية فى الداخل، وعلى الصعيد العالمى، فى قهر حركات التغيير الإجتماعى ابتداء من حركات التحرر الوطنى فى المستعمرات إلى حركات التحول نحو بديل تاريخى أرقى فى خارج المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وفى داخلها. ويتعاظم هذا الدور منذ تسعينات القرن الماضى حينما يبدأ رأس المال الدولى، وخاصة رأس المال المهيمن دولياً، فى محاولة إعادة السيطرة على العالم فى مواجهة شعوب العالم وعلى الأخص تلك التى تعيش فى الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة، بالعودة إلى السيطرة المباشرة على قواها الإنتاجية باستخدام القوة العسكرية المجردة، وعسكرة العلاقات الدولية والقضاء على جنين القانون الدولى العام وغزو الشعوب بالحروب العدوانية والحرص على القضاء ليس فقط على مقومات دولها القائمة وانما كذلك على كل شواهد تاريخها الحضارى وارتكاب جرائم الابادة الجماعية للقوى الاجتماعية التى تناهض السلوك البربرى لرأس المال الدولى، وخاصة رأس المال الأمريكى. وتبرز المحصلة التاريخية للمرحلة الهابطة فى التطور الترأسمالى: الاستقطاب الاقتصادي المتمثل فى احتكار القلة للثروة الاقتصادية واختصاصها بالنصيب النسبى الأكبر من الدخل، وهو استقطاب يفرض نفسه فى داخل كل اقتصاديات العالم، متقدمة ومتخلفة، وعلى

مستوى الاقتصاد الدولى، متضمناً انعدام العدالة الاقتصادية والاجتماعية، متضمناً تفشى البطالة والاستبعاد الاجتماعى لملايين متزايدة من البشر واتساع دائرة الفقر لتحتوى ما يزيد على ٤٠٪ من سكان العالم. كما تبرز المحصلة التاريخية للمرحلة الهابطة فى التطور الرأسمالى كيف تنعكس القدرات التكنولوجية الهائلة التى خلقتها طريقة الإنتاج الرأسمالى ليس فى مقومات لتحسين الأوضاع المعيشية للغالبية وترقية مداركها العلمية والثقافية، وإنما فى وسائل للتدمير والابادة والعودة بمجتمعات بأكملها إلى مستويات الجوع والتشرد وتحويل خريطة العالم إلى خريطة للبؤر الصراعية المسلحة تؤدى إلى شرذمة المجتمعات وبلقنة الدول، خاصة فى الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى. كما تبرز المحصلة التاريخية للمرحلة الهابطة فى التطور الرأسمالى كيف تتجه ثقافة العالم إلى تسطيح الفكر وتمييع القيم الإنسانية البناءة وتسويد منظومة أخلاقيات تدور حول القيم السلعية وتحتوى بلا استحياء انعدام العدالة الاجتماعية، العنصرية، العنف، الفساد، مأسسة الجريمة المنظمة دولياً وانتهاك خصوصية الإنسان بالتصنت والمداهمة.

من الطبيعى إذن أن يختلف أداء الاقتصاد الرأسمالى (فى الداخل وعلى الصعيد العالمى) فى كل من هاتين المرحلتين (وتتدخل المعايير المختلفة السابق ذكرها فى تمييز أكبر لخصائص كل مرحلة)، الأمر الذى يلزم معه أخذ ذلك فى الاعتبار عند دراسة قوانين حركة الاقتصاد الرأسمالى العالمى بقصد التعرف على التكون التاريخى للتخلف الاقتصادى والاجتماعى فى إطار هذا الاقتصاد، وعلى نوع محاولات النمو التى برزت فى المجتمعات التى أصبحت متخلفة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى طرق مواجهة رأس المال الدولى، وخاصة رأس المال المهيمن دولياً، رأس المال الأمريكى، لهذه المحاولات، انتهاءً بمحاولات رأس المال الدولى للعودة إلى السيطرة العسكرية المباشرة مع القضاء على المقومات الحضارية لشعوب المجتمعات الرأسمالية المتخلفة.

ثانياً: وتتمثل الخطوة المنهجية الثانية في دراسة العملية التي تم بها ادماج المجتمعات التي أصبحت متخلفة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي:

وهى تتم فى إطار التطور الرأسمالى فى مجموعه وفى ظل ظروف داخلية ودولية قد تختلف، وعادة ما تختلف، باختلاف المجتمعات التى أصبحت متخلفة. بعبارة أخرى، تدرس عملية ادماج هذه المجتمعات فى الاقتصاد الرأسمالى بقصد التوصل إلى نوعين من القوانين التى تحكم عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى :

• قوانين عامة تشترك فيها كل المجتمعات التى أصبحت متخلفة، نظراً لإدماجها فى تكوين اجتماعى واحد، التكوين الاجتماعى الرأسمالى بخصائصه التاريخية فى المراحل المختلفة لتطوره.

• وقوانين خاصة ترجع إلى الظروف النوعية لكل من المجتمعات التى أصبحت متخلفة، وهى ظروف تجعل عملية الإدماج تتميز، بالنسبة لمجتمع معين وليكن المجتمع المصرى، عن عملية ادماج مجتمع آخر، وليكن المجتمع الهندى، وتتحدد النوعية بعوامل عدة يرجع بعضها إلى :

- اختلاف نوع التكوين الاجتماعى الذى كان سائداً فى المجتمع الذى أصبح متخلفاً قبل إدماجه فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى، إذا لا شك أن التنظيم الاجتماعى فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر كان يختلف عن التنظيم الاجتماعى فى الكونجو عشية استعمارها بواسطة فرنسا.
- اختلاف المرحلة من مراحل التطور الرأسمالى التى تم فيها الإدماج، مرحلة الرأسمالية التجارية، ومرحلة خلق السوق العالمى للصناعة الرأسمالية. ومن ثم اختلاف نوع رأس المال الذى يسيطر على المجتمع، رأس مال تجارى، أو صناعى مالى.
- اختلاف فى مواقف القوى الاجتماعية التى كانت موجودة فى المجتمع المدمج عشية عملية الإدماج، وما إذا كانت قد قاومت التغلغل الأجنبى، وصور هذه المقاومة وآثارها. وكذلك الاختلاف فى ردود فعل القوى الأجنبية التى تمارس العنف الإدماجي.

- اختلاف فى الدور الذى يتعين على المجتمع المدمج أن يلعبه فى إطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى (التزويد بالمواد الأولية، أو بالقوة العاملة العبودية أو الأجيرة، أو التزويد بالمنتجات الغذائية، أو مجرد لعب دور استراتيجى فى خريطة المواصلات العالمية إلى المستعمرات المجاورة ... إلى آخره).

وتتحقق دراسة عملية ادماج هذه المجتمعات (التى ستصبح متخلفة) فى الاقتصاد الرأسمالى بالمنهجية التى نتبعها فى هذا المؤلف فى دراسة التكوين التاريخى للتخلف فى المجتمع المصرى، أى اتباعاً للخطوات الآتية :

١- التعرف على التكوينات الاجتماعية التى وجدت فى المجتمعات التى أصبحت متخلفة فى المرحلة السابقة على الرأسمالية، وذلك بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى كانت سائدة فى هذه المجتمعات عشية إدماجها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

٢- دراسة تفصيلية لعملية الإدماج ذاتها، عند طريق التجارة الدولية. ثم عن طريق العنف المباشر (السياسى أو العسكرى أو المادى) وتغلغل رأس المال فى هذه المجتمعات واتجاه التحولات الهيكلية التى تدخل اقتصاديات هذه المجتمعات فى إطار إنتاج المبادلة الرأسمالية وتحول ريفها على الأخص لكى يسهم فى نمط تقسيم العمل الرأسمالى الدولى ويصبح فى نفس الوقت سوقاً للمنتجات الصناعية الأوروبية والرأسمالية بصفة عامة. وتتحول هياكل اقتصادياتها فى النهاية لتصبح أجزاءً من هيكل الاقتصاد الرأسمالى العالمى القائم على سيطرة رأس المال كعلاقة اجتماعية وعلى تقسيم العمل على الصعيد العالمى، ويبدأ الإنتاج فى أن يتم استجابة لاحتياجات خارجية، هى احتياجات رأس المال الأجنبى بصفة عامة ورأس المال فى الاقتصاد المتبوع بصفة خاصة. ولمواجهة هذه الاحتياجات يكون من الضرورى فى الكثير من الأحيان تغيير الشكل العينى للفائض الاقتصادى الذى ينتجه الاقتصاد المدمج. (من المواد الغذائية إلى القطن مثلاً). ولتغيير شكل الفائض لابد من تغيير قوى الإنتاج وفنونه، وتنسلخ القوة العاملة المحلية عن

وسطها التكنولوجي الذي خلقته تاريخياً ويقتصر دورها علي القيام بالعمل متخصصة في إنتاج سلعة أو سلعتين عادة في مجال إنتاج المواد الأولية الزراعية أو المعدنية، وتقوم بهذا العمل استخداماً لفنون إنتاجية تم خلقها عادة فى خارج الاقتصاد التابع. ولتحول النشاط الاقتصادى إلى نشاط سلعى، انتاج بهدف المبادلة النقدية، لابد من تحول وسائل الإنتاج الأساسية، وخاصة الأرض، إلى سلعة أى تصبح محلاً للملكية الفردية. وبهذا التحول ينسلخ المنتجون المباشرون عن وسائل الإنتاج ويمثلون القوة العاملة الأجيرة فى ظل هذا التنظيم الجديد. من هنا كانت ضرورة تغيير علاقات الإنتاج على نحو يمكّن من سيادة اقتصاد المبادلة النقدية ومن ثم هدف تحقيق الكسب النقدى على نحو يدخل الجميع فى شبكة اقتصاد المبادلة النقدية ومن ثم هدف تحقيق الكسب النقدى على نحو يدخل الجميع فى شبكة من علاقات المبادلة ويكون الأداء من خلال قانون القيمة والثمن. ولم يعد الاقتصاد القومى بقادر على اشباع حاجات السكان فى الداخل إلا من خلال علاقاته مع السوق الخارجية: بين الصادرات التى يتخصص فيها وشراء الواردات من السلع الصناعية الاستهلاكية والإنتاجية. ومن ثم لا يحتوى الاقتصاد القومى على الفروع المنتجة للسلع الإنتاجية اللازمة لتعويض ما استهلك من وسائل الإنتاج ومن الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية.

كما أنه لا يحتوى عملية البحث العلمى والتكنولوجى التى تخلق فيها الفنون الإنتاجية، ويعتمد على الخارج فى كل هذه المجالات، وعليه لا يسيطر الاقتصاد القومى على شروط تجدد إنتاج يتمتع على الأقل بالذاتية إذا لم نتحدث عن الاستقلالية.

٣- وتنتهى دراسة عملية ادماج المجتمع الذى أصبح متخلفاً بدراسة تفصيلية للتكوين الاجتماعى المتخلف كجزء من الاقتصاد الرأسمالى الدولى للتعرف على الوضع الراهن فى كل مجتمع متخلف كنتاج لعملية التطور الرأسمالى على الصعيد العالمى، وفى إطار الاقتصاد العالمى المعاصر. ويدرس هذا الوضع قبل الاستقلال السياسى للبلد المتخلف وبعد هذا الاستقلال. وذلك بقصد استخلاص القسمات المشتركة مع المجتمعات

المتخلفة الأخرى والخصائص الأخرى النوعية التى تميز مجتمعاً متخلفاً عن غيره من المجتمعات المتخلفة.

ثالثاً: وتتمثل الخطوة الثالثة في منهجية تطور الاقتصاد العالمي في دراسة عملية التطور الاقتصادي (والاجتماعي) فى إطار الاقتصاد العالمى المعاصر، منذ الحرب العالمية الأولى عن طريق الانتقال إلى تكوين اجتماعى غير ذلك الذى أنتج التخلف تاريخياً، أى عن طريق امكانية الانتقال من التكوين الاجتماعى الرأسمالى إلى تكوين اجتماعى أرقى تاريخياً.

ويكون ذلك بدراسة ناقدة للنماذج النظرية لتجارب محاولات التحول الاشتراكى فى العشرينات والستينات من القرن الماضى (النموذج السوفيتى والنموذج الصينى).

ابتداء من تجارب التطور هذه تدرس تجارب النمو فى الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى منذ «الاستقلال» السياسى بدراسة الاستراتيچيات التى اتبعت باسم التنمية فى بلدان «العالم الثالث» (استراتيچية احلال الواردات واستراتيچية البناء الصناعى من أجل التصدير) والنتائج التى تحققت وتمثلت فى أغلب الحالات فى تعميق التخلف الاقتصادى والاجتماعى تعميقاً أبرزته الأزمة الراهنة التى تسود الاقتصاد الدولى منذ سبعينات القرن العشرين.

وفى ضوء ذلك ننتهى بإعطاء تصور نظرى لامكانية التطوير بمعنى الخروج الواعى من عملية التخلف عن طريق استراتيچية للبناء الداخلى للمساهمة فى نمط لتقسيم العمل يمثل نفياً تاريخياً لأنماط تقسيم العمل الرأسمالى الدولى.

* * *

تلك هى الخطوات العريضة لمنهجية دراسة التكون التاريخى للتخلف فى الاقتصاديات التى أصبحت رأسمالية متخلفة ومحاولات النمو التى شهدتها هذه الاقتصاديات. وقد حاولنا اختبار هذه المنهجية فى دراستنا

لحركة الاقتصاد المصرى طوال قرنين من الزمان لم تتوقف فيهما محاولات ادماج المجتمع المصرى فى السوق الرأسمالية الدولية بعدوانية مباشرة وغير مباشرة [1] من رأس المال الأوروبى فى مرحلة أولى ثم من رأس المال الأمريكى ومعه رأس حربته اسرائيل فى مرحلة تالية. المرحلة الأولى شهدت التكون التاريخى للتخلف فى مصر، والمرحلة الثانية شهدت محاولات للنمو فى إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية.

ونحن نقدم نتيجة هذه الدراسة كفرضية تبلورت لنا ملامحها منذ فترة ليست بالقصيرة على أمل أن تكون مثيرة للنقاش العلمى البناء ونذيراً، خاصة الآن، بضرورة التصدى للافتداء، فى مواجهة هجمة امبريالية جديدة لا نشك فى إصرار الشرفاء من شعبنا المصرى والعربى، وهم الكثرة، على مقاومة قوى القهر والافناء.

وسنقدم هذه الفرضية الخاصة بالحركة العامة للاقتصاد المصرى فى جزئين :

الجزء الأول: من الحملة الفرنسية إلى الانفتاح الاقتصادى.

الجزء الثانى: من الانفتاح الاقتصادى إلى الحملة الأمريكية.

محمد دويدار

ايكنجي مريوط - الإسكندرية

فبراير - ٢٠٠٤

---

(١) شهد القرنان تواريخ عديدة متتابعة للعدوانية المباشرة لرأس المال على المجتمع المصرى، ناهيك عن الضغوط الاقتصادية والسياسية: ١٧٩٨ الحملة الفرنسية على مصر، ١٨٠٧ حملة فريزر البريطانية، ١٨٤٠ ضرب الدولة المصرية بواسطة الدول الأوروبية بقيادة بريطانيا، ١٨٨٢ ضرب الدولة المصرية واحتلال مصر، السيطرة المباشرة على مقاليد الأمور فى المجتمع المصرى طوال فترة الاحتلال، ١٩٥٦ العدوان الثلاثى لبريطانيا وفرنسا واسرائيل، ضرب الدولة المصرية فى ١٩٦٧، الضغط السياسى والعسكرى لأمريكا واسرائيل فى ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ ...

الجزء الأول
من الحملة الفرنسية إلى الانفتاح الاقتصادي

للرجوع إلى المصادر النظرية والتاريخية والوثائقية لما ورد فى هذا الجزء الأول نحيل القارئ إلى دراساتنا فى شأن الاقتصاد المصرى :

- التطور الاقتصادي في مصر منذ ١٩٥٢، (باللغة الفرنسية)، مجلة العالم الثالث، باريس، الجزء الخامس، العدد ١٨، يونيو ١٩٦٤، ص ٢٥٥ - ٢٧٢.
- مشكلات التخطيط الاشتراكي، دراسة في تطور الاقتصاد المصري، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، الطبعتان الأولي والثانية، ١٩٦٧.
- استراتيجية احلال الواردات، استراتيجية للنمو في ظل التبعية (باللغة الإنجليزية)، مصر المعاصرة، العدد رقم ٢٥٤، اكتوبر ١٩٧٣.
- تأشيرة لدخول القرية المصرية، مصر المعاصرة، السنة ٦٤ العدد ٢٥٩، يوليو ١٩٧٧، ص ٨٥ - ١١٦.
- التكون التاريخي للتخلف الاقتصادي في مصر، مصر المعاصرة، السنة ٦٩، العدد ٣٧٣، يوليو ١٩٧٨، ص ٥ - ٣٨.
- حول طبيعة النظام الضريبي المصري، مصر المعاصرة، السنة ٧٠، العدد ٣٧٦، ابريل ١٩٧٩، ص ٥ - ٢٨.
- الإصلاح الزراعي في مصر (باللغة الإنجليزية)، مصر المعاصرة، العدد ٣٧٨، اكتوبر ١٩٧٩، ص ٣١ - ٥٢.
- الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية، ١٩٨٠.
- الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري، ١٩٥٠ - ١٩٨٠، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٣.
- سياسة الانفتاح الاقتصادي والبناء الصناعي في مصر (باللغة الفرنسية)، مصر المعاصرة، العدد ٣٩٧، يوليو ١٩٨٤.
- المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالي في مصر، سلسلة قضايا فكرية، القاهرة، الكتاب الثالث والرابع، اكتوبر ١٩٨٦.
- العلاقة بين الاقتصاد المصري وصندوق النقد الدولي، مصر المعاصرة، العدد ٤١١/ ٤١٢، ابريل ١٩٨٨.
- شركات توظيف الأموال في الاقتصاد المصري، مصر المعاصرة، العدد رقم ٤١٥/ ٤١٦، يناير/ ابريل ١٩٨٩، ص ٥ - ٣٢.
- اشكالية التحول من ملكية الدولة للمشروعات الاقتصادية إلي الملكية الفردية وأوضاع العاملين في مصر، مجلة القاهرة، القاهرة، سبتمبر - اكتوبر ١٩٩٧.

فى هذا الجزء الأول نتتبع عملية التكون التاريخى للتخلف فى مصر التى يمكن القول باكتمالها مع ضرب الدولة المصرية فى ١٨٨٢ واحتلال مصر بواسطة رأس المال البريطانى، تتأكد بعدها تبعية الاقتصاد المصرى حتى أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى الكبير مع الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير، ١٩٣٠/٢٩، حين تبدأ بعض جهود النمو فى السوق الرأسمالية الدولية يظل معها الاقتصاد المصرى بهيكل تغلفه خصائص الاقتصاد الرأسمالى المتخلف، وهو ما نحاول بلورته فى باب أول.

ومع التغيير السياسى الذى تحقق فى بداية الخمسينات وتمثل فى القضاء على دولة الملكية العقارية الكبيرة واجلاء البريطانيين عن مصر، تبدأ جهود لاستكمال بعض البناء الصناعى بما يتطلبه من تغييرات فى الزراعة فى خمسينات وستينات القرن العشرين، تبرز حدود هذه الجهود فى النصف الثانى من الستينات وتنتهى بضرب الدولة المصرية فى ١٩٦٧ لتبرز أزمة مجمل البناء الاقتصادى ، وهو ما نحاول تبينه فى باب ثان.

الباب الأول

الاقتصاد المصري كاقتصاد رأسمالي متخلف

لا يمثل التخلف الاقتصادى والاجتماعى مجرد حالة يوجد عليها المجتمع، بل هو عملية تاريخية تتمثل اقتصادياً فى عملية تحول الهيكل الاقتصادى على نحو يبدأ معه الإنتاج وتجدد الإنتاج فى أن يتما استجابة لاحتياجات فى خارج المجتمع، احتياجات رأس المال، فى المجتمع المتبوع. ويعبأ الفائض الاقتصادى، بعد أن يتغير شكله العينى (أى بعد أن يتغير نوع المنتجات) فى الغالب من الأحيان، نحو الخارج على نحو يعرقل من تطور المجتمع الذى يصبح متخلفاً. هذه العملية توجد مع اندماج المجتمع الذى اصبح متخلفاً فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى. وهو ما تحقق بالنسبة لمصر – بعد مرحلة سابقة من الاندماج التجارى – فى القرن التاسع عشر، وانما من خلال ضرب الدولة المصرية مرتان: فى ١٨٤٠ بواسطة رأس المال الأوروبى يتزعمه رأس المال الإنجليزى، وفى ١٨٨٢ بواسطة رأس المال الإنجليزى منفرداً هذه المرة.

تحول الهيكل الاقتصادى الى هيكل تابع يعنى قيام الاقتصاد الذى أصبح متخلفاً، بدور فى تقسيم العمل الرأسمالى العالمى، أى تخصصه فى إنتاج سلعة أو سلعتين عادة ما تكون من المنتجات الأولية (الزراعية أو الاستخراجية كالمعادن والبترول). ولم يعد من الممكن للاقتصاد القومى اشباع الحاجات الداخلية الا من خلال التجارة مع الخارج (تصدير المواد الأولية المنتجة فى الداخل واستيراد المنتجات المصنعة الإنتاجية والاستهلاكية) التى تصبح مصدر كل حركية الاقتصاد المتخلف. وهكذا يختل توازن الاقتصاد القومى اذا ما نظر إليه من زاوية اشباع حاجات سكانه، اذ لم يعد من الممكن اشباع هذه الحاجات الا عن طريق الاعتماد على الخارج فيما هو أساسى لعملية الإنتاج (السلع الإنتاجية والفنون الإنتاجية)، بل والمواد الغذائية فى كثير من الحالات. ويصبح انعدام توازن

هيكل الاقتصاد المتخلف شرط توازن الاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى يقوم على تقسيم العمل دولياً بين اقتصاديات عديدة متقدمة ومتخلفة، تتخصص الاخيرة منها فى الغالب فى انتاج المواد الأولية الزراعية والاستخراجية.

إلا أن نمط تقسيم العمل الرأسمالى الدولى لا يتحدد مرة واحدة يبقى بعدها دون تغيير. بل هو فى تغير مستمر مع تطور التكوين الاجتماعى الرأسمالى خاصة فى مرحلة أزمته العامة، وأزمته العامة تعنى، خاصة فى فترات الحروب وفترات الازمة الدورية، الوهن النسبى لرأس المال فى البلد المتبوع وضعف قدرته على السيطرة على الوضع فى داخل الاقتصاديات المتخلفة التابعة. وهو ما يتيح لرأس المال المحلى، خاصة فى وقت تحتد فيه ازمة التجارة الخارجية (عدم القدرة على تسويق الصادرات ومن ثم عدم القدرة على الاستيراد) امكانية التغيير فى نمط النشاط الداخلى بالتحول نحو بعض البناء الصناعى على نحو عادة ما يتوائم مع التغيير فى الهيكل الصناعى للاقتصاد الرأسمالى المتقدم (المتبوع). من هنا جاءت امكانية إقامة بعض البناء الصناعى فى الاقتصاد المتخلف. وهو ما يبرز على نحو كيفى بالنسبة للاقتصاد المصرى ابتداء من الحرب العالمية الأولى.

ويأتى الكساد الكبير فى ثلاثينات هذا القرن وتتوجه الحرب العالمية الثانية. وتبرز حدود التنظيم الاقتصادى القائم، خاصة فيما يتعلق بالنشاط الزراعى فى الريف، فى استكمال البناء الصناعى. وتبرز ضرورة التغيير وانما فى داخل الطبقات غير طبقات المنتجين المباشرين، كشرط لمحاولة استكمال هذا البناء فى إطار قدرات رأس المال المحلى (فى شكليه الفردى والمملوك للدولة). وهى قدرات تتحدد بتناقضاته مع المنتجين المباشرين فى الداخل ومع رأس المال الدولى (خاصة الإنجليزى والفرنسى). وتتزايد سرعة البناء الصناعى فى نهاية الخمسينات. مع ما تستلزمه من تغيرات فى الريف نحو زراعة تكون اكثر رأسمالية. يتم ذلك فى فترة يتغير فيها الوضع بالنسبة لرأس المال المهيمن فى شرقنا العربى: رأس المال الإنجليزى ورأس المال الفرنسى يتركان اليد العليا لرأس المال الأمريكى فى ارتباط رأس المال الاسرائيلى به.

ويبرز البناء الصناعى الجديد وما استتبعه من تغييرات فى النشاط الزراعى، بماله من طبيعة طبقية يبلورها نمط الاستهلاك الذى يخدمه هذا البناء فى نهاية الأمر، حدود رأس المال المحلى، وقد تزايدت أهمية الجزء التجارى منه، فى مواجهة المنتجين المباشرين بصفتهم البديل الذى يصبح اكثر حالية، ومن ثم قدرته (أى قدرة رأس المال المحلى) على أن يبنى بناء داخلياً يمكنه من أن يحقق اهدافه على مستوى الشرق العربى وهى اهداف تزيد من حدة تناقضه مع رأس المال الدولى. ويتخبط رأس المال المحلى بين عدم صلابة البنيان الداخلى (نظراً لطبيعته الطبقية) وطموح اهداف ومستلزمات استمراره وتطوره على مستوى المنطقة العربية، وتضرب الدولة المصرية بواسطة رأس المال المهيمن فى ١٩٦٧، ولثالث مرة فى اقل من ١٣٠ عاماً. وتضرب هذه المرة بواسطة رأس المال الامريكى من خلال رأس المال الاسرائيلى.

ويكون ضرب الدولة مناسبة لبروز الازمة: ازمة المجتمع المصرى فى ظل تنظيمه الحالى، ازمة القضية الوطنية فى تلاحمها هذه المرة بالقضية الاجتماعية، هذه الاخيرة تجد تعبيرها الحاد فى الازمة الاقتصادية. ونصل فى بداية السبعينات الى ما يقترحه رأس المال المحلى (بما يحتويه من صراعات بين اجزائه التجارية والصناعية والزراعية) كسياسة اقتصادية للخروج من الازمة، يقترحها وقد بدى عليه التخلى عن أى دور يذكر فى النشاط الإنتاجى والاكتفاء بدور الوساطة والعيش على الدخول السريعة. وتكون السياسة الاقتصادية التى سميت بسياسة «الانفتاح الاقتصادى».

فى هذا الباب نحاول ان نفصل من هذه الحركة العامة للاقتصاد المصرى منذ ادماجه فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى: نتعرف على الكيفية التى تكون بها التخلف تدريجياً، ونرى محاولات تحقيق بعض النمو الاقتصادى فى ظل التبعية الرأسمالية وما انتهت اليه فى نهاية الأمر إلى تعميق التخلف فى المجتمع المصرى. ونقدم هذه المحاولة فى فصلين:

- فصل أول: يستعرض التكوين التاريخى للتخلف الاقتصادى فى مصر.
- فصل ثان: يبين محاولات النمو فى إطار السوق الرأسمالية الدولية.

الفصل الأول

التكوين التاريخي للتخلف الاقتصادي في مصر

سنقتصر هنا على بيان الملامح العامة للعملية التاريخية لخلق التخلف الاقتصادى فى مصر. ولبيان ذلك نبادر بابراز عدد من الافكار نعتبرها حيوية لفهم ما نحاول تقديمه:

– **الفكرة الأولي:** مؤداها أن **الحاضر جزء من التاريخ**، لا يمكن فهمه منعزلاً. لفهم الوضع الراهن بقصد تغييره، يتعين أن تكون الخلفية التاريخية واضحة كل الوضوح.

– **الفكرة الثانية:** هى تلك **الخاصة بالفائض الاقتصادي**، ومعناه ببساطة، أن كل مجتمع يستطيع، إذا وصل تطور قواه الإنتاجية الى مستوى معين، خلق فائض اقتصادى اى فائض من المنتجات الاستهلاكية والإنتاجية، يمكن أن يكون أساس عملية تجدد الإنتاج، أى عملية تطوير الاقتصاد عبر الزمن.

وفى حالتنا هذه، يغلب على الفائض الاقتصادى طابع الفائض الزراعى، وقد استمر ينتجه الفلاح المصرى منذ الثورة الزراعية الثانية التى تحققت فى وادى النيل منذ ما يقرب من ستين قرناً فى فجر التاريخ المكتوب للانسان. هذا الفائض لم يسمح فقط بقيام المدن واعاشة طبقات غير الطبقات التى تنشغل بعملية العمل الاجتماعى وانما استخدم فى بناء شواهد على القدرة الإنتاجية للانسان فى مصر لازالت تعايشنا حتى اليوم، نقصد بذلك الآثار المصرية القديمة.

– **الفكرة الثالثة:** أن التخلف الاقتصادى والاجتماعى **هو عملية تاريخية، وليست مجرد حالة يوجد عليها المجتمع**. تتمثل اقتصادياً فى عملية تحول الهيكل الاقتصادى على نحو يجعل الإنتاج يتم استجابة لاحتياجات فى خارج المجتمع، هى احتياجات رأس المال المسيطر ويعبئ الفائض

الاقتصادى نحو الخارج، مما يعرقل من تطور المجتمع الذى اصبح متخلفاً. هذه العملية تتحقق مع صيرورة المجتمع الذى اصبح متخلفاً جزءاً من الاقتصاد الرأسمالى العالمى فى قيامه على تقسيم العمل الرأسمالى الدولى.

استعانة بهذه الافكار سنحاول ان نبين كيف خلق التخلف تاريخياً فى مصر من خلال عملية ظهر نتاجها بصورة واضحة منذ بداية القرن العشرين.

وقد يكون من المستحسن أن نبرز من البداية حجتنا الاساسية. وجوهرها، ان التخلف عملية خلق نوع من «الالتواء» الهيكلى، عملية التحول التاريخى لهيكل الاقتصادى القومى كى يتم الإنتاج اساساً استجابة لاحتياجات الاقتصاد الأم الذى هو من قبيل اقتصاد المبادلة المعممة. هذا التحول أخذ مكاناً من خلال تحول الأرض، أو أى وسيلة انتاج اساسية، إلى سلعة. أثناء هذه العملية عادة ما يغير الفائض الاقتصادى من شكله العينى ليستطيع الاستجابة الى الاحتياجات المحددة لرأس المال فى الاقتصاد الأم (وهى احتياجات لا تكف عن التغير مع تطور هذا الاقتصاد الاخير). ويعبأ هذا الفائض، بوسائل عدة، نحو الاقتصاد الأم. وتتمثل النتيجة النهائية فى تحول الاقتصاد الذى أصبح متخلفاً إلى اقتصاد تابع يستمد مصدر حركته من خارجه. ولا يسيطر على حد ادنى من الشروط التى تحقق ذاتية العملية الاقتصادية.

بالنسبة لمصر، تمت هذه العملية بنوع من الخصوصية عبرت عن نفسها فى دور الدولة المصرية فى هذه العملية، كما تحقق طوال القرن التاسع عشر. وهو ما يستتبع التأكيد على ضرورة الوعى بالطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة: فى مرحلة أولى هدفت الدولة المصرية الى بناء اقتصاد مستقل فى داخل السوق العالمية وانما دون السماح لرأس المال الاجنبى بأن يلعب دوراً يذكر فى داخل مصر. فى مرحلة ثانية، تسعى الدولة الى بناء نوع من الاقتصاد السلعى داخل السوق الرأسمالية العالمية، ولكنها تقبل هذه

المرة أن تقوم بذلك ليس فقط مع وجود رأس المال الاجنبى وانما بالالتجاء اليه فى شكله المالى كذلك. لينتهى الأمر بالدولة إلى تسليم الفلاح، الممثل الرئيسى للمنتجين المباشرين، إلى رأس المال. لنرى بيان ذلك.

١- وضع المجتمع المصري عشية الحملة الفرنسية:

نقطة البدء للتعرف على عملية التكون التاريخى للتخلف فى مصر، إن كان من الممكن ان نتكلم عن نقطة بدء ونحن بصدد تاريخ المجتمع، نحددها فى مجال حديثنا هذا، بالوضع عشية الحملة الفرنسية التى قادها نابليون بونابرت فى ١٧٩٨، هذا الوضع كان يتميز بخصائص متعددة متشابكة نقتصر منها على ما هو لازم لابراز جوهر المشكلة من الناحية الاقتصادية.

– مجتمع زراعى قوامه ما يقارب ٢,٥ مليون من السكان يعيشون على النشاط الزراعى وبعض النشاط الصناعى الحرفى فى القرية وفى المدينة. يقوم النشاط الزراعى فيه على زراعة ارض تقدر مساحتها بما بين ٢,٥، ٣ مليون فدان.

– يعتمد النشاط الزراعى على الرى (ورى الحياض أساسا)، وهو نشاط متنوع، موجه للحاجات الداخلية ينتج اساساً المواد الغذائية وعلى الأخص القمح والأرز والذرة وبعض المدخلات اللازمة للإنتاج الصناعى.

– وجود عدد من المدن الهامة (القاهرة، يسكنها ٢٦٠ ألف نسمة، دمياط ٢٠ ألف، المحلة الكبرى ١٦ ألف، الاسكندرية ورشيد كل منهما ١٥ ألف نسمة)، تقوم بفضل ما تنتجه الزراعة من فائض وبفضل نشاط الحرف الصناعية وبعض النشاط التجارى الذى كانت تختلف اهميته مع حركة التجارة الخارجية.

– فى الزراعة كان المنتجون المباشرون، الفلاحون ينتجون ناتجاً زراعياً:

- يغطى استهلاك الفلاحين ومستلزمات تجدد الإنتاج الزراعى (فى الفترة المستقبلة).

• وكذلك استهلاك الطبقات الاجتماعية الاخرى، وخاصة تلك التى تعيش فى المدينة.

• ويمكن، فى النهاية، من تصدير جزء من الناتج الزراعى يأخذ اساساً شكل المواد الغذائية (القمح والأرز) فى داخل حدود الامبراطورية العثمانية.

– يتركب المجتمع من: فئة حاكمة من العثمانيين والمماليك. فى المدن وجدت فئات من المصريين كموظفى الدولة، وكتجار وكأعضاء للطوائف (الحرف الصناعية) وكرجال الدين (العلماء). أما فى الريف فتمثلت الغالبية العظمى فى الفلاحين المصريين.

– فى إطار الشكل التنظيمى القائم حينئذ، كان الوضع متميزاً بوجود نوع من التوازن بين السكان والموارد المادية (هذه الحقيقة في غاية الاهمية ويتعين استبقاؤها في الذهن لأن اختلال التوازن بين السكان والموارد سيكون نتيجة ادماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، كما تحقق خلال القرن التاسع عشر).

– فى الريف كان النشاط الزراعى يتم فى إطار شكل من اشكال تنظيم العلاقة بين الافراد فيما يتعلق بالارض، باعتبارها وسيلة الإنتاج الاساسية. كان هذا التنظيم يرتكز على مبدأ أن الأرض، أو على الأقل معظم الأرض، مملوكة للدولة. ليس للفلاح عليها الا حق الانتفاع، يتمتع به طالما هو يوفى بالتزاماته تجاه الدولة. ذلك هو المبدأ العام. أما التعبير الفعلى عن التنظيم فقد كان أكثر تعقيداً فى واقع الممارسة الاجتماعية.

• لتحصيل الضرائب وجد الملتزمون، يتوسطون بين الدولة والفلاح. وقد كان لهؤلاء سيطرة فعلية على الأرض. يدفعون للسلطة المركزية الضريبة المحددة (الميرى) ويحتفظون لانفسهم بالفرق بين الضريبة وما يحصلون عليه من الفلاح وهو ما يسمى (بالفايظ) أى الفائض.

• كان لبعض الأفراد حقوق مشابهة للملكية الفردية على بعض اجزاء من الأرض. كما وجدت ملكية الوقف (بنوعية الأهلى والخيرى).

٢- مشروع الحملة الفرنسية:

وتأتى الحملة الفرنسية، فى ١٧٩٨ - ١٨٠١، لتمثل أول مواجهة بين رأس المال والمجتمع المصرى. بل والأدق أن نقول أول عدوانية لرأس المال على هذا المجتمع. ويواجه المجتمع المصرى برشادة رأس المال مواجهة مباشرة. وهو ما يمثل نقطة تحول كيفى فى عملية اندماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية. وكان هدف الحملة، من الناحية الاقتصادية، تحويل مصر إلى مزرعة كبيرة، تعوض فرنسا عما فقدته فى حربها الاستعمارية مع انجلترا فى القرن الثامن عشر، فى امريكا وجزر الهند الغربية. ولأول مرة ينظر الى المجتمع المصرى، موضوعياً، كما لو كان وحدة انتاجية واحدة يلزم لاستغلالها التعرف على امكانياتها لرسم السياسات التى تبين سبل الاستغلال. لتحقيق الهدف كان من اللازم التفكير فى عائلة من الاجراءات يقصد بها احداث تغييرات جذرية.

- لمعرفة الامكانيات والموارد: السكان، والقوة العاملة فيها، الموارد الطبيعية وخاصة الارض والمياه، الموارد المادية الأخرى... الى غير ذلك، لمعرفة ذلك كان من اللازم القيام بمسح شامل، بدأ فى أثناء وجود الحملة وتبلور فى عدد من الدراسات الهائلة، تمثل مصدراً فى غاية الثراء فى معرفة أحوال مصر فى بداية القرن التاسع: وصف مصر LA DESCRIP-TION DE L'EGYPTE العقد المصرى LA DECADE DE L'EGYPTE رسائل مصر LE COURRIER DE L'EGYPTE.

- لانتاج النوع من المحصولات الصناعية التى تبحث عنه الصناعة الفرنسية يكون من اللازم أن تتحول الزراعة المصرية من زراعة تقوم على رى الحياض الى زراعة رى دائم، ذلك أن معظم المحصولات المطلوبة على نطاق متسع هى من المحصولات الصيفية. هذا يتضمن تغييرات معتبرة فى قوى الإنتاج: السيطرة على النهر، حفر الترع والمصارف، ادخال محصولات جديدة وفنون انتاجية جديدة وما يتبعها من معرفة فنية جديدة لدى القوى العاملة.

- ولتعبئة الفائض الزراعى يكون من اللازم اعادة النظر فى وسائل تعبئته، أى فى الإطار التنظيمى للنشاط الزراعى وسبل تعبئة الفائض نحو المدينة. ومن هنا تكون الافكار والاجراءات الخاصة بتنظيم الملكية خاصة ملكية الأرض وتنظيم الادارة بصفة عامة والإدارة المالية بصفة خاصة ونظام الضرائب بصفة أخص (مناقشات من ٤ - ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨ وقانون ١٦ سبتمبر ١٧٩٨).

وتفشل محاولة رأس المال الفرنسى فى أن تخلق من الاقتصاد المصرى اقتصاداً تابعاً. ولكن عملية المسح الشامل والسياسات التى رسمت تفيد فى المرحلة التالية فى محاولة بناء اقتصاد مصرى غير تابع فى السوق الرأسمالية الدولية. وهى المحاولة التى قامت بها الدولة المصرية، وعلى رأسها محمد على، فى الفترة ما بين ١٨٠٥ - ١٨٤٠، وتتضمن هذه المحاولة أول بناء صناعى ذى وزن نسبى هام، بما يتضمنه من اعادة تنظيم للنشاط الزراعى.

٣- تجربة دولة محمد علي:

وتؤدى مجموعة الاحداث التى عرفتها مصر فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر (الحملة الفرنسية واشتداد حدة الصراع الفرنسى والإنجليزى، محاولة الانجليز لغزو مصر فى ١٨٠٧، الحروب النابليونية فى أوروبا) الى ازدياد درجة احساس الدولة المصرية بالطلب فى السوق العالمية، وخاصة فى بلد كانت دائماً فى مفترق طرق التجارة الدولية تستفيد من التجارة العابرة بالإضافة إلى التجارة التى تستند الى قاعدتها الإنتاجية الداخلية الدائمة. ومع ارتفاع اثمان الحبوب بسبب الحروب النابليونية يتجه القمح المصرى نحو اسواق أوروبا تصدره الدولة المصرية رغم الحظر المفروض قانوناً على تصدير المواد الغذائية خارج حدود الامبراطورية العثمانية. هذه الاستجابة للطلب المتزايد فى السوق الدولية ستعبر عن نفسها فى تاريخ لاحق (فى عشرينات القرن التاسع عشر)

بالنسبة للطلب العالمى المتزايد على القطن مع توسع صناعة المنسوجات، ومع قيام الدولة المصرية بخطوات واسعة فى البناء الصناعى.

– تمثل الهدف حينئذ فى **بناء اقتصاد يقوم علي الإنتاج السلعي** يمثل جزءاً مستقلاً من الاقتصاد العالمى. بناء يتم من خلاله نوع من رأسمالية الدولة، تتولى فيه الدولة مسئولية ارساء البناء الصناعى.

– لكى يتم ذلك تمثل زيادة وتعبئة الفائض الاقتصادى السبيل الاكثر اهمية.

– لزيادة الفائض وتعبئته كان من اللازم أن تقوم الدولة باعادة تنظيم الزراعة، فيما يتعلق بملكية الارض وقوى الإنتاج.

– بالنسبة لملكية الارض احتكرت الدولة الارض وتركت للفلاح الانتفاع بها طالما هو يدفع الضرائب، تم انهاء نظام الالتزام واصبحت العلاقة بين الفلاح والدولة مباشرة، وانحسرت اهمية ملكية الوقف. واعيد تنظيم الضرائب.

– فيما يخص قوى الإنتاج استصلحت اراض جديدة، واتسعت رقعة الارض التى تروى وفقاً لنظام الرى الدائم. تم تنفيذ العديد من الاشغال العامة من حفر الترع والمصارف وانشاء للكبارى واقامة للجسور وبناء للسواقى. ادخلت محصولات جديدة وفنون انتاجية جديدة (خاصة بالدورة الزراعية، بطرق الرى الجديدة، بالعمليات اللازمة للمحاصيل الجديدة والمحاصيل القائمة .. الى غير ذلك). التوسع فى الاشغال العامة وزيادة معدل القيام بها وادخال محصولات جديدة غزيرة الاستعمال لعنصر العمل، كل ذلك ادى الى زيادة الطلب على القوة العاملة، التى كانت تستخدم لحد كبير وفقاً لنظام السخرة (هذا الطلب على اليد العاملة يضاف الى الطلب عليها للاعمال الحربية وللبناء والإنتاج الصناعيين)

– وكسبيل اضافى لتعبئة الفائض الزراعى قامت الدولة باحتكار التجارة الداخلية والخارجية، تجارة المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية، وعليه تتم تعبئة جزء معتبر من الفائض الزراعى من خلال شروط المبادلة بين الريف والمدينة. وعليه يأخذ الفائض الزراعى أشكالا عدة:

- العمل، وخاصة العمل المسخر.
- ما يدفع عينا، بواسطة الضرائب وما يشابهها.
- وما يعبأ عن طريق الاثمان.

– لضمان استمرار الإنتاج فى الزراعة وتعبئة الفائض ونقله الى المدينة كان من اللازم أن يعاد النظر فى الإطار القانونى لحياة الفلاح، باصدار ما يعرف بلائحة زراعة الفلاح فى ١٨٢٩ – ١٨٣٠.

– اذا ما ضمنت الدولة تعبئة الفائض الزراعى وتحويل الشكل العينى لجزء منه فى السوق الدولية (عن طريق تصدير سلع زراعية واستيراد سلع صناعية) أصبح من الممكن ارساء بناء صناعى كبير خلال ما يقرب من ثلاثة عقود: فى بداية ثلاثينات القرن التاسع عشر كان يوجد ٣٠ مصنعاً للغزل والنسيج: كان الغزل المنتج يشبع كل احتياجات مصانع النسيج، مع تصدير جزء من الإنتاج للخارج. كما أن المنسوجات المنتجة محليا كانت تغطى كل احتياجات السوق الداخلية وتغذى بعض الصادرات لسوريا والاناضول والسودان وشبه الجزيرة العربية طاردة بذلك المنتجات البريطانية من هذه الأسواق. كما وجدت وحدات لانتاج المنسوجات الصوفية والحريرية والكتانية. فى صناعة المعادن كان يوجد ٨٠٠ فرن لانتاج المعدات وقطع الغيار وكل لوازم الحرب التى كانت تستوردها مصر من أوروبا فيما سبق. كما وجدت مصانع لإنتاج الأسلحة. ولقد سمحت هاتان الصناعتان بايجاد اسطول نقل بحرى كان ينقل صادرات وواردات مصر. كما وجدت صناعات للسكر والصبغة. وكانت المصانع فى هذه الصناعة الأخيرة تستخدم سدس محصول النيلة (الانديجو). ووجدت ورشتان لصناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية، كانت تغطى كل احتياجات السوق الداخلية. كما وجدت صناعة

دبغ الجلود وصناعة الورق والمواد الكيماوية. اخيراً كان القطاع الصناعى يستخدم فى ١٨٣٣ قوة عاملة قدرت بحوالى ٢٦٠٠٠٠ عامل أجير فى الوقت الذى لم يكن سكان مصر قد وصلوا فيه إلى أربعة ملايين نسمة.

– يرتبط بهذا الجهود الكبيرة فى مجال التعليم بكافة أنواعه ومراحله وبدء سياسة ارسال البعثات التعليمية الى أوربا من منتصف عشرينات القرن التاسع عشر.

– وكان من أهم خصائص هذا التحول الاقتصادي أنه تم ليس فقط دون الالتجاء الي رأس المال الأجنبي وانما بالاستبعاد المتعمد لهذا الرأس مال.

– وكان معنى عملية التحول هذه أن تتطور علاقات الاقتصاد المصرى مع السوق العالمية كما يظهر من التعبير القيمى عن هذه العلاقات (بالجنيهات المصرية):

السنة	السكان	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	اجمالي التجارة الخارجية
١٨٠٠	٢,٤٦٠,٠٠٠	٢٨٨,٠٠٠	٢٦٩,٠٠٠	٥٥٧,٠٠٠
١٨٥٠	٤,٦٩٠,٠٠٠	٢,٣٠٢,٠٠٠	٢,٦٨٥,٠٠٠	٤,٩٨٧,٠٠٠

المصدر: محمد حسنى عباس، مقال فى تقدير التجارة الخارجية المصرية (باللغة الفرنسية)، القاهرة، ١٩٤٦، ص ٤١.

ونلاحظ فيما يتعلق بالهيكل السلعى للتجارة أولا، زيادة أهمية المحصولات الزراعية والمنتجات الصناعية فى صادرات مصر عبر فترة محمد على، وثانيا، ازدياد أهمية الواردات من السلع الإنتاجية الصناعية بالنسبة للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية (وقد انعكس هذا الاتجاه العام بعد ١٨٤٠).

ويعني تطور العلاقات مع السوق العالمية أن الاقتصاد المصري يصبح أكثر التصاقا بالمنافسات والصراعات التي تعرفها هذه السوق، من ناحية، كما يصبح أكثر تعرضا لتقلبات هذه السوق وأزماتها، من ناحية أخري.

- فى نفس الوقت، أدت الضغوط التى خلقتها عوامل متعددة (التوسع الصناعى وما يستلزمه من الزراعة، الآثار غير المواتية للسياسة الزراعية على الفلاح، أثر الأزمة العالمية على ايرادات الدولة، ضغط القوى الأوروبية)، وهى عوامل بدأت تطلق نفسها منذ نهاية عشرينات القرن التاسع عشر، نقول أدت ضغوط هذه العوامل إلى تغير سياسة الدولة الزراعية نحو الملكية الفردية للأرض. وقد تحقق هذا التغير من خلال خلق ملكيات كبيرة لأعضاء الأسرة الحاكمة وكبار موظفي الدولة، مع بعض الملكيات المتوسطة لبعض المشايخ وبعض أغنياء الفلاحين. هنا نكون بصدد تطور قوى اجتماعية جديدة مرتبطة بالنشاط الزراعى. فاذا ما أضفنا الى ذلك ظهور الطبقة العاملة والاضمحلال النسبى لأعضاء الطوائف الصناعية والتجارية أمكننا تصور مدى التغير الكيفى الذى أصاب التركيب الاجتماعى لمصر.

- ولكن السيطرة المتزايدة للدولة المصرية على شرق البحر الأبيض، وهى سيطرة تحققت على حساب الامبراطورية العثمانية وورثتها الاحتماليين، أقلقت القوى الأوربية وعلى الأخص القوة التى كان لها الهيمنة فى تلك الأونة، أى بريطانيا (على سبيل المثال، وقعت تركيا مع بريطانيا فى ١٨٣٨ معاهدة بمقتضاها تعامل السلع البريطانية معاملة تفضيلية فى أراضى الامبراطورية العثمانية. وقد رفض محمد على تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية واستمر فى اتباع السياسة الحمائية للمنتجات المصرية ليس فقط داخل حدود مصر وإنما كذلك داخل حدود بلدان الشرق الأوسط التى كان يسيطر عليها).

٤- عدوانية رأس المال الأوروبي وضرب الدولة المصرية:

وبلغت عملية الصراع بين الدولة المصرية والمصالح التى كانت تسود السوق العالمية بعمل عسكرى تم ابتداءا من سبتمبر ١٨٤٠ بواسطة القوى الخمس التى وقعت معاهدة لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠، وهى بريطانيا والروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا. وتمثلت النتيجة فى ضرب الدولة المصرية كقوة كان من الممكن أن تهدد مصالح رأس المال الأوروبى، وخاصة رأس المال، تهديداً خطيرا فى شرق البحر الأبيض المتوسط.

- ويضرب الدولة المصرية يقضي علي محاولة بناء اقتصاد مستقل في إطار السوق العالمي يرتكز علي بناء صناعي.. واذا كانت هذه المحاولة لم تنجح فأن ما تم خلالها من تغيير في الاقتصاد المصري نحو اقتصاد مبادلة يساعد ويعجل من عملية ادماج الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالية العالمية كاقتصاد تابع هذه المرة يخضع لسيطرة رأس المال بصفة عامة ورأس المال الإنجليزي بصفة خاصة. وتبدأ عملية الادماج وأنما بقصد تعبئة فائض الاقتصاد المصرى نحو الخارج بعد أن كانت الدولة المصرية تستخدمه فى البناء الصناعى والتوسع الخارجى بعد تغيير بعض أشكاله العينية من خلال التصدير والاستيراد. ولكن رأس المال الدولى يتغلغل فى شكل رأس المال المالي. ولكى يتحقق هدفه كرأس مال مالى لابد له[1]:

- أن يزيل عقبة احتكار الدولة، ليس فقط فى مجال النشاطات المالية والتجارية وإنما كذلك فى مجال النشاط الزراعى: لابد أن تحل المبادرة الفردية محل الدولة.
- أن يجد ضمانا حيثما يقوم بعملياته الاقراضية. وكضمان لا يمكنه أن يجد خيرا من الأرض التى تمثل وسيلة الإنتاج الاساسية فى مجتمع ما يزال يغلب عليه الطابع الزراعى. وإنما لكى يمكن للأرض أن تلعب دور الضمان لابد أن تصبح مما يمكن التخلى عنه والانتقال من شخص لآخر: لابد من أن تتحول الي سلعة، أي تصبح محلا للملكية الخاصة الفردية.
- أن يتمكن رأس المال من تلقى ما يبحث عنه على نحو مباشر: أى الفائدة، وعليه لابد من أن يزول التحريم الإسلامى للفائدة.

فى هذه المجالات تعجل التحولات الجذرية من سرعة عملية ادماج الاقتصادى المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى كاقتصاد تابع. فى هذه العملية يتميز الوضع المصرى بخصوصية ترد الى الدور الذى تلعبه الدولة المصرية، وإنما بعد أن تقبل هذه المرة ليس فقط وجود رأس المال بصفة عامة ورأس المال الأجنبى بصفة خاصة وإنما بالالتجاء كذلك إلى هذا الأخير كرأس مال مالى (أى عن طريق اقتراض رأس المال النقدى).

(١) قارن ما حدث بالنسبة للسياسة الاقتصادية بعد ضرب الدولة في ١٩٦٧ من ضرورة أن «يفتح» الاقتصاد المصري للخارج وتصفية الوحدات الإنتاجية الصناعية والخدمية المملوكة للدولة باسم «الخصخصة».. وانما يتم ذلك في ظروف تاريخية داخلية وخارجية مختلفة.

٥- الدولة المصرية تنشط من جديد في سبعنيات القرن التاسع عشر:

- وتنشط الدولة المصرية مرة أخرى فى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر ويتجلى دورها بصفة خاصة:

- فى مجال تركيز الأرض: خلال هذه الفترة تمتلك الدولة ١/٥ أرض مصر متمتعة هذه المرة بحق كامل يتضمن الانتفاع. ويتحول الفلاح الى مستأجر أو عامل بالسخرة.

- فى استصلاح أراضى جديدة وادخال آلات رى والتوسع فى زراعة القطن وقصب السكر، بعد أن تكون الدولة قد أدخلت زراعة القطن على نطاق معتبر فى عشرينات القرن.

- فى بناء الصناعات، صناعات استهلاكية فى أغلبها، وخاصة تلك اللازمة لأجراء بعض عمليات تحويل الصادرات الزراعية. استثمار الدولة فى هذا المجال يترجم نفسه فى صورة طلب على واردات من السلع الصناعية تطلب من الأسواق الأوروبية.

- فى مجال بناء الاساس المادى للخدمات: السكك الحديدية والتلغراف والبريد، الطرق، الموانى، الترع والمصارف والقناطر، وهو ما يعنى كذلك طلبا على سلع صناعية تستورد من الأسواق الأوروبية.

- فى التوسع فى التعليم والصحة وبناء المدن عن طريق الاستثمار فى الاساس المادى لها وفى تكوين المدرسين ... الى غير ذلك.

- فى مجال التوسع فى الخارج، هذه المرة نحو الجنوب (بعيداً عن الشمال) الجنوب الافريقى (السودان، ١٨٦٥ - ١٨٧٦ - أثيوبيا ١٨٧٥/١٨٧٦) مؤكدة البعد الأفريقى لمصر، بعد أن تأكد البعد العربى فى محاولات الدولة المصرية فى عشرينات وثلاثينيات القرن التاسع عشر.

ويمثل أثر كل ذلك في طلب متزايد علي القوة العاملة. على أن نرى هذا الآثر كنقطة فى الاتجاه العام الذي يغطي القرن التاسع عشر والمتمثل في التزايد المستمر في الطلب علي القوة العاملة الناتج عن تراكم رأس المال. وهو ما يحدث أثراً علي السكان في الزمن الطويل اذ يثير عملية تزايدهم. ولا يمكن

لاستجابة عرض السكان إلا أن تكون بطيئة، اذ يتحقق العرض من خلال الأسرة، طبيعتها ومعتقدتها ومواقفها حيال الطلب المتزايد على القوة العاملة، خاصة اذا تمثل هذا الطلب فى زيادة الالتجاء الى السخرة أو استخدام اليد العاملة فى مقابل القليل. (وكان أول نزاع مكشوف بين الدولة ورأس المال الأجنبى هو ذلك الخاص بالقوة العاملة التى كانت تستخدم فى حفر قناة السويس. اذ كانت تستخدمها الشركة صاحبة الامتياز فى الوقت الذى بدأت الدولة تحتاج لهذه القوة العاملة لتعمل فى أراضيها وفى الاشغال العامة. وثار النزاع بين الدولة وشركة القناة. واحتكما الى نابليون الثالث الذى حكم برد القوة العاملة الى الدولة على أن تدفع الدولة تعويضا للشركة تحدد بثلاثة مليون جنيه استرلينى).

– وقد تحقق تشعب نشاط الدولة والتوسع فى مداه، بأبعاد هائلة، مع التسليم بوجود رأس المال الأجنبى. بل يزيد على ذلك أن الدولة التجأت الى هذا الرأسمال فى شكله المالى أو المصرفى. وفى غياب الانضباط المالى مثلت مصر لرأس المال مرتعا خصبا للإقراض، حيث كان من الممكن لأى فرد تقريبا أن يقرض الدولة بشروط خيالية (بالنسبة لسعر الفائدة والعمولة وغيرها من شروط الاقراض). (كان متوسط سعر الفائدة فى الاسكندرية ١٠ – ١٢٪ فى الوقت الذى كان لا يزيد فيه على ٦٪ فى فرنسا).

٦- رأس المال المالي الأوروبي يسعي لاقراض الدولة، مشكلة المديونية الخارجية:

ونعيش الفترة التاريخية التى شهدت هرولة البنوك الأوروبية نحو مصر لانشاء فروع لها فيها. ويبدأ نظام مصرفى فى الوجود، ولكنه نظام يولد أجنبيا.

على هذا النحو تبدو الأهمية المزدوجة لمصر فى نظر رأس المال الأوروبى:

- عن طريق اقتراض الدولة يستطيع رأس المال المالى أن يجد مجالات للاقراض بأسعار فائدة خيالية.

• وبفضل الدور الحيوى الذى تلعبه الدولة فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى (والاجتماعى) يجد رأس المال الصناعى الأوروبى فى مصر سوقا كبيراً لمنتجاته.

• ولكن ذلك لم يكن ليمثل الا الطريق نحو عمل مباشر يقوم به رأس المال، عمل يوجد بمقتضاه فى علاقة مباشرة مع المنتجين المباشرين فى مصر، مع الفلاحين فى مرحلة أولى ومع الفلاحين والعمال فى مرحلة تالية.

– وعليه يكون تمويل التوسع فى نشاط الدولة عن طريق الضرائب الباهظة التى تفرض على الفلاح ومن خلال الاقتراض من رأس المال الأجنبى. وقد ساعد على هذا التمويل الارتفاع الهائل فى ثمن القطن المصرى الذى سببته الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة الامريكية (١٨٦٠ – ١٨٦٥). وتوقف وصول القطن الأمريكى الى مصانع النسيج فى أوربا (بلغت قيمة الصادر من القطن المصرى فى ١٨٦١، ٨ مليون جنيه مصرى، وزادت الى ٢٢ مليون فى ١٨٦٥ – وتغير المكان الذى تشغله صادرات القطن المصرى فيما تستوردة بريطانيا من القطن على النحو التالى: كانت تأتى فى المرتبة ١٥ فى ١٨٥٤، ووصلت الى المرتبة السادسة فى ١٨٦١ ثم المرتبة الثالثة فى ١٨٦٥/٦٤). **وهو ما يعني زيادة الأهمية النسبية للدور الذي يلعبه القطن في الاقتصاد المصري الذي كان في سبيله الي التحول الي اقتصاد يقوم علي زراعة تكف عن أن تكون متنوعة لتصبح زراعة احادية المحصول يلعب فيها القطن الدور المحوري. مما يزيد من تخصص الاقتصاد المصري في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي ليصبح اقتصاداً أكثر اندماجا في هذا الاقتصاد العالمي.**

ومع نهاية الحرب الأهلية الأمريكية تنهار أثمان القطن فى السوق العالمية وينهار معها جزء معتبر من مالية الدولة المصرية. وهو موقف لا يبشر بهناء اذا ما توالت فيه عمليات الاقتراض (وكثير منها كان لسداد ديون حالة) وفرضت عملية سداد الدين نفسها وكانت دوامة المديونية العامة، مديونية الدولة المصرية.

٧- مشكلة الديون وضرب الدولة في ١٨٨٢:

لقد ابرزت عملية سداد الديون التناقض بين الدولة، تساندها الان طبقة الأعيان والعلماء وبعض التجار (وكلهم كانوا يستفيدون من نشاط الدولة فى بناء الاساس المادى للخدمات وتنشيط الزراعة والصناعة والتجارة ويتضررون فى نفس الوقت من ثقل عبء الضرائب التى تفرضها الدولة، رغم أن حاجة الدولة الى المال واصدارها لقانون المقابلة يعطى للأعيان ملاك الأرض مناسبة لتأكيد ملكتيهم الفردية للأرض وللتخفيف من عبء الضرائب مستقبلا)، ورأس المال الأجنبى (الذى يزاحم الأعيان ويتقاسم معهم الفائض الزراعى ويحرمهم بوجوده. وسيطرته من امكانية مشاركتهم فى اتخاذ القرارات السياسية وتحقيق أمل السيطرة على الدولة). من الناحية السياسية تمثلت العملية فى حركة ذات طبيعة وطنية تطالب بنوع من الحكومة الديموقراطية تكون قادرة على الحد من دور الخديو اسماعيل كشرط ضرورى لتحسين الوضع المالى للدولة وحسن ادارة ماليتها ومن ثم الصراع ضد رأس المال الأجنبى. وتتطور الحركة الى نوع من التحالف بين الخديو والأعيان والتجار والعلماء بعد اعلان اللائحة الوطنية (أبريل ١٨٧٩) وصدور مشروع دستور مايو ١٨٧٩ الذى أعطى لهؤلاء دوراً كبيراً فى ادارة شئون الدولة، تحالفا يهدد مصالح رأس المال الأجنبى ويدفع بهذا الأخير الى التخلص من الخديو اسماعيل (فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩). ولكن الحركة الوطنية تستمر ويزداد تبلورها بعد خلع الخديو وظهور الخديو الجديد (توفيق) تابعا للقوى الأجنبية وتقودها قوى تهدف الى توسيع إطار السلطة لكى تتعدى الخديو بل والأعيان. وينتهى الأمر بتدخل رأس المال الأجنبى عسكريا، رأس المال الإنجليزى منفرداً هذه المرة، **لضرب الدولة المصرية في يوليو ١٨٨٢.**

– ولسداد الديون كانت الدولة المصرية قد لجأت الى الضرائب. ولكن لهذا المصدر من مصادر الايرادات حدود، حتى ولو قامت الدولة، بمقتضى قانون المقابلة، بتحصيل الضرائب مقدما، وعن فترة طويلة مستقبلة. وقد لعب هذا الاجراء دورا فى تطور الملكية الفردية للأرض.

٨- رأس المال الاجنبي يغزو النشاط الاقتصادي المصري بدءً بالأرض:

وفى مرحلة ثانية، كان على الدولة أن تتخلي عن الأرض لرأس المال الأجنبي كسبيل للسداد بعد أن كانت قد اقترضت بضمان الأرض. ولنسوق هنا، على سبيل المثال، ماتم بالنسبة لأراضى الدائرة السنية والدومين.

بالنسبة لأراضى الدائرة السنية، كان الخديو اسماعيل قد رهنها عند اقتراض بعض الديون فى السنوات ٦٥ - ١٨٦٧ . وقد وضعت تحت ادارة خاصة، وفقا لقانون التصفية الصادر فى ١٨٨٠ ليتم سداد الديون من ريعها. وفى ١٨٩٨ قررت الحكومة بيعها بما عليها من مبان وأدوات وسكة حديد الى شركة تكونت لهذا الغرض، بمبلغ ٦,٤٣١,٥٠٠ جنيه مصرى. تكونت هذه الشركة من بعض الممولين الفرنسيين والانجليز والمصريين. كان نصيب المصريين فى هذه الصفقة ١٥٠ ألف جنيه، موزعة على النحو التالى:

- سوارس وشركاه (مصرى) ١٢٥ ألف جنيه.
- أربعة من كبار الملاك المزراعيين المصريين: ٢٥ ألف جنيه وهم أحمد السيوفى باشا، محمد الشواربى باشا، حسن بك عبد الرازق، على شعراوى بك. وقد قامت الشركة ببيع الأراضى بالمزاد العلنى.

- بعد اعلان الشركة، قامت ببيع مساحات كبيرة من ٨٠ فدان الى أربعة آلاف فدان اشتراها كبار الملاك الزراعيين من مصريين وأجانب.

- منذ مايو ١٩٠٠، تعرض الشركة مساحات من ٢٠ الى ٥٠ فدانا، تباع بالتقسيط على أقساط سنوية بضمان العين المباعة أو غيرها من ممتلكات المشترين. اشتراها كبار الملاك (الذين حققوا دخولا كبيرة من ارتفاع أثمان القطن)، وكذلك متوسطو الملاك.

- وقد قام التجار الأفراد والشركات التى تكونت لهذا الغرض (كالشركة المصرية الجديدة، ودى فنازى وشركاه) بشراء مساحات كبيرة من الشركة التى اشترت أراضى الدائرة السنيه وقسموها الى قطع صغيرة تباع لصغار الملاك محققين بذلك أرباحاً أكبر.

ويمكن القول أن كبار الملاك هم الذين حصلوا على نصيب الأسد من أراضى الدائرة السنيه (أمثال عمر بك سلطان فى المنيا وعبد الحميد بك أباظه فى الشرقية).

أما أراضى الدومين التى كانت مملوكة لأسرة الخديو اسماعيل فقد تنازل عنها للحكومة نيابة عن العائلة فى ٢٦ أكتوبر ١٨٧٨، وكانت قد رهنت ضمانا لقرض من بيت روتشيلد، ووضعت تحت إداره لجنه خاصة مؤلفة من ثلاثة أعضاء: مصرى وانجليزى وفرنسى. وقد بدأت الحكومة فى بيعها بالمزاد العلنى منذ أواخر القرن التاسع عشر على تفرقة بين:

- الأراضى الخصبة، التى قسمت الى مساحات صغيرة ما بين ١٥ - ٢٠ فدان (بحد أدنى ٢ فدان). وقد بيعت لفئة متوسطى الملاك.
- والأراضى اللازم اصلاحها، التى بيعت بأثمان زهيدة لكى تستصلح ويعاد بيعها لأخرين: شركات أراضى وبعض كبار الملاك، مثل بوغوص باشا نوبار وتيجران باشا، وغيرهم. وقد ضم ما بقى من هذا الأراضى لمصلحة الاملاك الأميرية فى ابريل ١٩١٣.

وقد قامت البنوك والشركات العقارية (وكانت معظمها تحت سيطرة رأس المال الأجنبى) بتمويل عمليات بيع وشراء الأرضى. وهى عمليات تتم اساسا بضمان الأرض (وهى تتحول الى سلعة). الاستثمار الزراعى يتحقق فى عملية تحويل الأرض الى سلعة فى صورتى الاستثمار العقارى والاستغلال الزراعى. ويكون رأس المال الأجنبى (وبعض رأس المال المصرى) مدفوعا لهذا الاستثمار بعوامل عدة:

- تطور الزراعة (أى تحولها) وانتعاش السوق للنوع الجديد من الزراعة الذى ينتج استجابه لاحتياجات السوق الدولية.

- هذا التحول تم من خلال تحويل الأرض الى سلعة (أى محلا للملكية الخاصة الفردية) مع كفالة حق الأجانب فى تملكها (بقانون صدر من الدولة العثمانية ١٨٦٧).

- مع الاستثمار الزراعى واجداً ضمانه فى الرهن العقارى.

- والمحاكم المختلطة تكفل منذ ١٧٧٣ الضمانات لحقوق المستثمرين الأجانب.

وأهم الشركات التي قامت بتمويل عمليات بيع وشراء الأرض هي:

- البنك العقارى المصرى الذى تأسس عام ١٨٨٠ برأس مال مصرفى متمصر (على رأسهم سوارس) فى ارتباطه برأس المال المصرفى الفرنسى، وبعض رؤوس الأموال الإنجليزية والبلجيكية والسويسرية. وقد ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة (طاعون الماشية ١٨٨٣ واصابه محصول القطن بالآفات فى ١٨٨٥) على نزع ملكية الأرض بواسطة البنك. وهو ما يمثل خطوة أخرى فى سبيل مركزة الملكية (ونقول مركزة لأن تجميع الأرض يتم على حساب ملاك أخرين). وقد مثلت مساحة الأرض المرهونة للبنك فى ١٨٩٥، ١٠٪ من أرض مصر و٢٥٪ فى عام ١٩٠٧.
- الصندوق العقارى المصرى، تأسس فى ١٩٠٢ برأس مال فرنسى وبلچيكى.
- بنك الأراضى المصرى، الذى تأسس فى ١٩٠٢ برأس مال انجليزى وفرنسى.
- كما تكونت شركات جديدة فى الفترة من ١٩٠٧ - ١٩١٤ (شركة انجليزية، شركتان فرنسيتان، شركة بلچيكية - فرنسية، بنك ألمانى).

وقد بلغ مجموع رأس المال العقارى ٥٩٦٨٠٠٠ جنيه فى ١٨٩٧ و ٣٩٦٨٠٠٠٠ جنيه فى ١٩٠٧. معظمه أجنبى. غالبية السندات تباع فى الخارج. وقد خصص البنك العقارى المصرى بعض سنداته للداخل واشتراها أجانب. وكانت مساهمة رأس المال المصرى محدودة.

ومن خلال ما تم لأراضي الدائرة السنية والدومين يبين كيف سلمت الدولة المصريه الفلاح لرأس المال الأجنبي، فبالقدر الذي تتخلي فيه الدولة عن

أراضيها بعد أن ركزتها في الستينات والسبعينات وحرمت الفلاح من حق الانتفاع وأصبح أما مسخراً أو مستأجراً أو أجيرا، بهذا القدر تسلم الدولة الفلاح لرأس المال الأجنبي. وبالقدر الذي يصبح معه المرابي الأجنبي طليق اليد في التعامل مع صغار الملاك ومع الفلاحين بصفة عامة، بهذا القدر يسلم الفلاح مصيرا إلى رأس المال الأجنبي.

وعليه تكون الأرض قد تحولت الي سلعة مع التركز والتفتيت، ويكون المنتج المباشر الفلاح قد فصل عنها وتكون الدولة المصرية قد لعبت موضوعيا دور تسليم الفلاح الي رأس المال الأجنبي الذي يؤكد من سيطرته بضرب نفس الدولة المصرية عسكريا في ١٨٨٢.

٩- الخط العام للتغييرات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد المصري خلال القرن التاسع عشر:

– الآن نستطيع أن نبرز الخط العام للتغيرات الهيكلية التى أصابت الاقتصاد المصرى خلال القرن التاسع عشر:

- أصبح الأمر يتعلق – بكل اقتصادى يتم فيه الإنتاج اساساً استجابة لاحتياجات خارجية، احتياجات السوق الدولية بصفة عامة ورأس المال المهيمن فيه بصفة خاصة.
- لكي يمكن الاستجابة للنوع الخاص من هذه الاحتياجات الخارجية، احتياجات رأس المال، يتغير الشكل العيني للفائض الاقتصادي، من المواد الغذائية إلى القطن. وتصبح مصر لأول مره في تاريخها مصدرة صافية للقطن ومستوردة للمواد الغذاذية، وذلك ابتداء من ستينات القرن التاسع عشر.
- ويتحقق التغير فى الشكل العينى للفائض من خلال تغييرات فى قوى الإنتاج التى يتأكد تحول بعضها الى سلع: قوة العمل، المدخلات الزراعية الى غيرها.
- ولكى تستمر هذه التغييرات بعد حد معين كان من اللازم أن تتغير علاقات الإنتاج من خلال تحول الأرض الى سلعة يمكن التخلى عنها

على أساس من الملكية الخاصة الفردية، الأمر الذى يمكنها من أن تلعب دور الضمان فى الاستثمارات العقارية الزراعية. وقد تحقق تطور الملكية الفردية للأرض خلال القرن التاسع عشر مع التركيز والتفتيت (لماذا التفتيت؟ لأن اعاده بيع جزء من الأرض بواسطة الشركات الأجنبية فى شكل قطع صغيرة يحقق أرباحاً أكبر. وقد شجع اعادة مسح الأرض وتخفيض رسوم التسجيل من تقسيم الأطيان المشاعة وفرزها. وقد اعيد المسح كخطوه فى سبيل تنظيم الملكية بقصد استقرار الفلاحين فى القرى لضمان الإنتاج وبصدد تنظيم الضرائب على الأطيان (أحد وسائل تعبئة الفائض الزراعى) وقد نظمت بالأمر العالى الصادر فى ١٨٩٩، وهو استقرار قصد كذلك باصدار قوانين الغاء السخره فى ١٨٩٩؛ ومع اعادة المسح تقسم الأطيان المشاعة وتفرز لأن الفرز يسهل على الملاك رهن الأرض).

- **ويتميز التحول في هيكل الاقتصاد المصري بخصوصية تتمثل في الدور الذي قامت به الدولة المصرية.** فى مرحلة أولى لبناء اقتصاد سلعى مستقل فى إطار الاقتصاد الرأسمالى الدولى تستخدم فيه الدولة المصرية السوق العالمية لتغيير شكل الفائض، وعلى الأخص جزءاً من الفائض الزراعى، وتعبئته للبناء الداخلى والتوسع فى العالم العربى، مرحلة تنتهى بضرب الدولة المصرية عسكرياً فى ١٨٤٠. وفى مرحلة ثانية تنتهى بتسليم الدولة المصرية المنتجين المباشرين لرأس المال الأجنبى الذى ارتضت وجوده بل ولجأت اليه فى صورتة المالية لإحداث التغييرات التى قامت بها، فى تناقض مع رأس المال الأجنبى خاصة فى عملية سداد الديون، تناقضاً حل من خلال ضرب رأس المال الإنجليزى للدولة المصرية عسكريا فى ١٨٨٢، وتغيير الشكل القائم لتلك الدولة تغييراً يؤكد عملية التحويل **وتغلغل رأس المال الأجنبي.**

• وتتوج العملية في مجموعها بادماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي الدولي، يتخصص في انتاج القطن لاعبا بذلك دوراً في شكل من أشكال تقسيم العمل الرأسمالي الدولي كاقتصاد تابع تتم تعبئة جل الفائض الذي ينتج به الي الخارج، بصفه مباشرة، عن طريق تصدير الأرباح والفائدة وخلافه. وبصفه غير مباشرة عن طريق شروط التبادل وميكانزم التبعية النقدية. وغير ذلك. ويسهم الفائض الذي ينتجه الاقتصاد المصري في تطوير الاقتصاديات الأوروبيه الرأسمالية، مصبحاً مع كل ذلك اقتصاداً متخلفاً.

وتبرز من ثنايا هذه التغييرات خريطة ملكية الأرض الزراعية بعد أن تحولت الملكيه إلى ملكية خاصة فردية مع التركز والتفتيت وأهمية ملكية الأجانب في داخل الملكيات الكبيرة، كما يظهر من الجدولين الآتيين: أولهما يبين خريطة توزيع ملكية الأرض والثانى يبين الوزن النسبى لملكية الأجانب:

فئات الملكية	١٨٨٦			١٩٠٧		
	المساحة بالفدان	عدد الملاك	متوسط ملكية الفرد	المساحة بالفدان	عدد الملاك	متوسط ملكية الفرد
أكثر من ٥٠ فدانا	٢١٩١٦٢٥	١١٨٧٥	١٨٤	٢٣٥٦٦٠٢	١٢٤٧٥	١٨٩
من ٣٠-٥٠ فدانا	٣٥٨٢٩٨	٩٢٩٧	٣٨,٥	٣٢١٥٠١	٨٦٠١	٣٧,٤
من ٢٠ - ٣٠ فدانا	٣١٧٣٤١	١٢٩٢٨	٢٤,٥	٢٧٨٧٩٣	١١٤٨٨	٢٤,٢
من ١٠-٢٠ فدانا	٥٧٤٠٨٤	٤١٢٧٦	١٣,٩	٥٢٣٥٢٨	٣٧٨١٧	١٣,٨
من ٥ - ١٠ فدانا	٥٦٥٨١٠	٨٠٨١٠	٧	٥٤٤٢٦٤	٧٧٦٦٣	١و٧
أقل من ٥ أفدنة	٩٩٣٨٤٣	٦١١٠٧٤	١,٦	١٢٦٤٠٨٤	١٠٠٢٨٠٦	١,٣
الجملة	٥٠٠١٠٠١	٧٦٧٢٦٠	٦,٥	٥٢٨٨٧٧٢	١١٥٠٨٥٠	٤,٦

المصدر: رؤوف عباس، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (١٨٣٧ - ١٩١٤)، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٣.

لاحظ، بالنسبة للملكية الكبيرة، أكبر من ٥٠ فدانا، زيادة درجة التركز فى خلال الفترة بزيادة فى المساحة الكلية على حساب متوسطى الملاك وزيادة فى متوسط ملكية الفرد. ولاحظ بالنسبة للملكية الصغيرة (أقل من ٥ أفدنة) زيادة درجة التفتت: زيادة فى المساحة الكلية (على حساب متوسطى الملاك) ونقص فى متوسط ملكية الفرد.

ملكية الأجانب في ١٩٠١:

المديرية	الأرض المملوكة للأجانب (كنسبة من المساحة الكلية)	الملكيات الكبيرة أكبر من ٥٠ فدانا (كنسبة من المساحة الكلية)	الملكيات الكبيرة الأجنبية (كنسبة من كل الملكيات الكبيرة)
القناة	٣٠,٣	٦٩,٢	٤٢,٦
البحيرة	٢٢,٦	٦٧,٦	٣٢,٤
الغربية	١٨,٩	٥٦,١	٣١,٨
الدقهلية	١٣,٩	٤٧,٨	٢٥,٢
القليوبية	١٠,٠	٣٨,٨	٢١,٨
المنوفية	٥,٣	٢٠,٧	١٨,٤
الشرقية	٨,٧	٥٠,٣	١٥,٥
الجيزة	٦,٥	٢٩,٠	٢٠,٧
الفيوم	٦,٠	٤٠,٠	١٤,٠
قنا	٥,٨	٢٦,٨	١٨,٨
جرجا	١,٩	٢٠,٧	٨,٠
المنيا	٩,٤	٤٥,٧	١٨,٨
بنى سويف	١,٥	٣٨,٠	٢,٨
أسوان	١,١	١٧,٦	٣,٣
أسيوط	٠,٩	٢٦,٤	٢,٥
المجموع	١٠,٩	٤٣,٤	٢٣,٠

المصدر: (باللغة الإنجليزية) تاريخ ملكية الأرض فى مصر الحديثة، ١٨٠٠ – ١٩٥٠، اوكسفورد يونيفرستى برس، لندن، ١٩٦٢.

لاحظ تركز ملكيه الأجانب فى الدلتا ومدن القناة والبحيرة بالقرب من مراكز تجمعهم (يمارسون النشاط الزراعى بانفسهم أو عن طريق بعض كبار المستأجرين)، وتتبلور طبقه متوسطي الملاك الغائبون منهم عن القرية والموجودون بها كفلاحين أغنياء. ويتميز صغار الفلاحين، يمثلون السواد الأعظم، من ملاك صغار وفلاحين بلا أرض يستأجرونها عينا أو نقدا. كما تتحدد ملامح العمال الزراعيين الاجراء، الدائمين منهم والمؤقتين، وتتميز فى داخلهم فئه عمال التراحيل. فى إطار هذه الخريطة تلعب **طبقه ملاك الأراضي، خاصة بعد ضرب الثورة العرابية، دوراً رئيسيا في الحياة الاجتماعية والسياسية في ظل سيطرة رأس المال الأجنبي، دورا يبرر** اختيارها، فى هذه الدراسة التى تبين الخط العام لعمليه التكون التاريخى للتخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر، لبيان تركيبها والكيفية التى تكونت بها تاريخيا.

٩ - تكون طبقة كبار ملاك الاراضي في مصر:

– يمكن أن نميز فى داخل طبقة كبار ملاك الأراضى أسرة محمد على، كبار الموظفين، الأعيان، شيوخ البدو، الأقباط والأجانب.

أما أسرة **محمد علي** فقد تكونت الملكية الفردية لأفرادها من أراضى الأواسى والابعاديات والعهد والأراضى البور والأراضى التى يهجرها الفلاحون تحت وطأه الضرائب والجنالك. وكانت املاك الخديو اسماعيل تتكون من أطيان الدومين (أطيان أفراد العائلة) وأملاك اسماعيل الخاصة (الدائرة السنية والدائرة الخاصة).

وتمثلت وحدات الاستغلال على أرض الخديو فى وحدات تستأجرها عائلات الفلاحين، ووحدات تزرع لحساب الخديو اسماعيل قدرت مساحتها بـ ١٨٢ ألف فدان، كانت تدار بواسطة فرنسيين وبعض الانجليز، وكان عليه

١٩ مصنعا للسكر (اذ تم التوسع فى زراعة قصب السكر عقب انهيار اثمان القطن بعد انتهاء الحرب الأهلية الامريكية). يضاف الى ذلك ١٠ آلاف فدان من أراضى الدائرة الخاصة كانت تزرع لحساب الخديو. على هذه الأرض كان يستخدم عمل السخره والعمل الأجير. فيما عدا هذه الأراضى كانت وحده الاستغلال هى عائلة الفلاح. وفى نهاية أيام اسماعيل كان مجموع أملاك الأسرة المالكة مكونا من أملاك اسماعيل وعائلته، تمثل ٢٠٪ من أرض مصر، وأملاك باقى أفراد أسرة محمد على وأوقاف الأسرة.

أما كبار الموظفين فكانوا فى غالبيتهم من الأتراك والشراكسه والاكراد والشوام والأرمن (وكانوا يمثلون الغالبية فى الوظائف المالية والخارجية)، ويضمون عددا قليلا من المصريين من ذوى الثقافة الذين يتكلمون اللغة التركية وعادة ما كانوا يتزوجون من المعتقات من الأتراك والشراكسة. وقد بدأت قاعدة المصريين الذين ينتمون الى فئه كبار الموظفين فى الاتساع من منتصف القرن التاسع عشر: فى نهاية حكم محمد على بدأ المصريون فى تولى الوظائف الاداريه الصغرى. ثم كان تجنيدهم فى عهد سعيد وترقيهم الى مرتبة الضباط. وبرز منهم رجال مثل رفاعة الطهطاوى وعلى باشا مبارك وأحمد المنشاوى وأجمد عرابى ومحمد سلطان باشا. ومع الأزمة المالية للدولة (فى أكتوبر ١٨٧٩) ابطلت الهبات من الأرض التى كانت تعطى لكبار الموظفين. واشترى هؤلاء من أطيان الميرى (من أمثال أحمد رشيد باشا فى الغربية وارسلان بك فى المنيا واسماعيل باشا راغب فى الغربية وحسن باشا راسم فى الدقهلية)، كما اشترى كبار الموظفين من الأراضى البور. وأخيراً تكونت ملكية كبار الموظفين للأرض من المنح التى كانوا يحصلون عليها من الدولة بدلاً من المعاش، اختياريا فى مرحلة أولى ثم اجباريا فى مرحلة ثانية عند عدم وجود مال سائل لدى الدولة.

وتكونت فئة الأعيان من العائلات الكبيرة من الفلاحين، وكان لشيوخها

نفوذ كبير على أساس الدور الذى يلعبونه فى خدمة السلطة ومساحة الأراضى التى يسيطرون عليها. وترجع ملكية الأعيان الى نظام الالتزام ووجود عدد من الملتزمين من بينهم وسيطرتهم على أراضى الوقف والأراضى خارج الزمام، زمام القرية، وأراضى المسموح. ومع الغاء نظام الالتزام فى عهد محمد على اصبحوا يمثلون سلطة الدولة، كمشايخ. وبدأت ملكيتهم كشيوخ للقرى (وعمد فيما بعد) تتكون عن طريق التلاعب فى مكلفات الأطيان والسيطرة على أراضى المتوفين من ملاك الأثر (بلا ورثة أو بورثة قصر)، والسطرة على الأراضى التى يهجرها الفلاحون. كما أن بعض أراضى العهد كانت تبقى فى يد العمد المتعهدين (بدفع الضريبة) وتتحول الى ملك فردى (مثل، على البدراوى فى فوه). كما قام بعض العمد والمشايخ بشراء أطيان الميرى والأطيان العشورية من كبار الموظفين (مثال، البدراوى أحمد فى الغربيه وأحمد زغلول فى ابيانه). كما تكونت بعض ملكيات الأعيان من مساحات الأراضى التى كان ينعم بها الحاكم على بعض العمد نظير خدماتهم (مثال ذلك الشيخ عبد العال بسمنود). وتكون البعض الاخر من قيام بعض العمد بأعمال التوريد للحكومة (مثال ذلك على البدراوى يبدأ كزيات ثم كمشد فى سمنود ثم يصبح شيخا من شيوخ القرية فى عهد محمد على). أخيرا تكتسب بعض العائلات مكانتها فى الريف فى البداية من الاشتغال بالوظائف الحكومية الامر الذى تتمكن معه من تملك بعض الأرض وتصبح من الأعيان (عائلة عبد الغفار بتلا منوفية: البكباشى أحمد عبد الغفار، جندى رقى من تحت السلاح ثم حصل على منحة من اسماعيل) وابتداءاً من هذا يتوارث منصب العمدة (السلطة فى القرية) فى بعض العائلات (عائله الشندويل قريه شندويل جرجا - عائله شعير بكفر عشما منوفية - الهرميل بابيار غربية - أبو حشيش بالمرصفا قليوبية - الهوارى فى الفيوم - الجيار والوكيل فى البحيرة - الشريعى فى المنيا - أبو محفوظ

بالحوالكة أسيوط – سليمان ببنى عبيد، المنيا – الشريف فى الغربية – الاتربى فى الدقهلية – خاصه فى الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر، حتى منتصف القرن العشرين. وقد وجدت محاولة لحماية أرض الأعيان من التفتيت وتمثلت فى قانون ١٨٦٩ الذى جعل تكليف الأرض باسم أكبر أولاد صاحب الاثر (ونحن نعتقد أن ملكيه الأثر هى جنين الملكيه الخاصة الفردية فى ريف مصر). ولكن هذا النظام الغى فى ١٨٨١.

أما شيوخ البدو فقد تطورت بعض ملكياتهم على النحو الذى تطورت به ملكيه الأعيان (ال مناع، قنا – ألا أبو كريشه، جرجا – الا أبو دومه، طهطا – ال أباظه بالشرقية – ال الشواربى بالقليوبية). وارتبط تكون النوع الآخر من ملكيات البدو بسياسة محمد على وخلفائه الخاصة بتوطين البدو واستخدامهم حتى فى مواجهة الفلاحين (أمثله: الطحاوى بالقليوبية – قبيلة الجوازى بالمنيا). ويلاحظ أن الملكية كانت توجد فى أيدى شيوخ القبائل. أما أفراد القبائل فلا يملكون ويذوبون فى المجتمع المصرى. وقد تركزت ملكية شيوخ قبائل البراعة والفوايد فى الفيوم وبنى سويف، وشيوخ قبائل الهنادى والعائد فى الشرقية، وشيوخ قبيلة أولاد على فى البحيرة، وغيرهم كثيرون، وكانت أطيان شيوخ البدو عشورية حتى ١٨٥٥، ثم أصبحت خراجية، ثم استفادت من قانون المقابلة ١٨٧١ فى سبيلها الى أن تصبح ملكية خاصة فردية.

وقد مثل الأقباط عصب الجهاز الإداري منذ القدم، يقومون فى داخله بأعمال مسح الأرض وجباية الضرائب والمحاسبة والكتابة ويتوارثون هذه الأعمال، وقد تكونت ملكيتهم للأرض بطرق شتى. البعض يحصل على منح من محمد على (باسيليوس بك بن المعلم غالى رئيس ديوان الرزنامجة، فى المنيا وأسيوط والقليوبية – دوس طوبيا بك – حنا بحرى بك). وقد كانت جباية الضرائب مناسبة لاستغلال الفلاحين والسيطرة على أراضيهم، بالنسبة

لبعض الأقباط (المعلم رزق بكفور رزق، ميت غمر) . وقام بعض الأقباط بشراء أرض من أطيان الميرى (صليب منقريوس المليح، كفر الجرايدة، غربية – المعلم رزق صليب، البحيرة – اخوه سيد راوس صليب، البحيرة) . وقد نهج بعض الأقباط منهج شيوخ القرى (ميخائيل بك الاشروبى – المنيا – اخوه حنا وعائلته – المعلم جريس، قرية اللاوندى، دقهلية حيث كان يقوم بالنشاط الزراعى المصحوب ببعض عمليات التحويل الصناعى للمنتجات الزراعية، محلج للقطن ومعصرة للعنب، مستخدما فى النشاط الزراعى عددا من مضخات الرى الآلية – المعلم بطرس بالشيخ زايد بجرجا) . واخيرا تكون القسم الأكبر من كبار الملاك الأقباط ممن كانوا يشتغلون بالتجارة، وخاصة التجارة الخارجية (كوكلاء لبيوت أوروبية ابتداء من تغلغل رأس المال الأجنبى فى سبعينات القرن التاسع عشر) . وبعضهم كان يشغل الوظائف القنصلية لبعض الدول الأجنبيه ويستفيد من الامتيازات الأجنبية (عائلة بشاره بالأقصر – عائلة ويصا باسيوط) (زراعة + نشاط تحويلى كعصر القصب وتكرير السكر، وكانت تمتلك معظم اسهم شركة سكة حديد الفيوم الضيقه) عائله حنا ميخائيل بأسيوط (بشرى وسينوت حنا) : تقوم بالزراعة والنشاط المصرفى وإقراض الفلاحين – عائله مقار بأسيوط – عائله قرياقص وعبيد بقنا – عائلة حنا سوريا بالمنيا) .

أخيرا نجد الأجانب كفئة ذات وزن نسبى هام فى إطار الملكية الكبيرة للأرض الزراعية . بدأت ملكيتهم فى التطور منذ أواخر عهد محمد على، حين منح بعض الأبعاديات للأجانب الذين خدموا فى الجيش والإدارة، ومنح أبعاديات للكثير من التجار اليونانيين وعدد من التجار الانجليز . كما سمح لبعض الأجانب بأن يصبحوا متعهدين (بدفع الضرائب) . كل ذلك رغم أنه لم يكن للأجانب الحق فى تملك الأرض فى ولايات الدولة العثمانية . ثم سمح سعيد باشا للأجانب بشراء مساحات واسعة من أطيان المتروك

الخراجية، تحولت بعدها الى أرض عشورية ثم أصبح لهم حق ملكية تامة عليها. وبعد صدور اللائحة السعيدية بدأ الأجانب يتوسعون فى شراء الأرض ويسيطرون على الأراضى التى يعجز الفلاح عن دفع ديونها وكثيرا ما كانوا يمتنعون عن دفع الضرائب استنادا الى الامتيازات الأجنبية رغم أنها لا تخولهم ذلك، الأمر الذى دفع بالحكومة الى اصدار أمر فى يونيو ١٨٦٠ يؤكد ضرورة دفعهم للضرائب. ثم جاء ترخيص الدولة العثمانية للأجانب بتملك الأرض (فيما عدا فى الحجاز) فى يونيو ١٨٦٧، وقد تملك بعضهم الأرض فى صورة منحة من جانب اسماعيل (يوركو بك الحكيمباشى – باولينوبك كبير الصيادله، البحيرة – درانت باشا مدير الأوبرا، كفر الدوار). إلا أن الجانب الأكبر من ملكية الأجانب كان لشركات الأراضى التى تأسست برأس مال أجنبى وقليل من رأس المال المصرى فى ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر (شركة الكوم الاخضر، البحيرة (١٨٧٤) – شركة رى البحيرة (١٨٨٣) التى تحولت الى شركة أراضى البحيرة – شركة أراضى أبوقير ١٨٨٧ – الشركة الزراعية الصناعية المصرية ١٨٨٧ – شركة أراضى الدائرة السنية (١٨٩٨). وقد بلغ مجموع ما يملكه الأجانب من أراضى زراعية ٢٢٥١٨١ فدانا، و ٥٧٣٨١٩ و٦٢٢٥٢٢ فدانا فى السنوات ١٨٨٧و١٨٩٦ و١٩٠٦ على التوالى. وبلغت نسبة ما يملكونه فى السنة الأخيرة ١٠ – ١١٪ من مجموع أرض مصر. وأخذ ٩٠٪ من ملكيات الأجانب صورة ملكيات تزيد مساحتها على ٥٠ فدانا. وكانوا يملكون فى ١٩٠٦ حوالى ٣٧,٥٪ من جملة الملكيات التى تزيد مساحتها عن ٥٠ فدانا.

وانتهى الأمر بفئة الأجانب وقد احتوت خليطا من الأوروبيين (أفراد وشركات بعضها يضم بعض المصريين) والشوام (الموارنة) واليهود الذين اكتسبوا جنسيات أجنبية ليستفيدوا من الامتيازات الأجنبية (أمثال سليم بك شداد ورزق الله بك شديد – سكاكينى باشا وحبيب باشا لطف الله) والاتراك الذى تجنسوا بجنسيات أوروبية لنفس الغرض (كعلى باشا لطفى).

الفصل الثاني

تأكيد التبعية، أزمة الرأسمالية وبدء جهود النمو في إطار السوق الرأسمالية الدولية

١- الاتجاه لعام لحركة الاقتصاد المصري:

تميزت الفترة التالية على ضرب الدولة المصرية عسكريا فى يوليو ١٨٨٢ وضمان السيطرة السياسية لرأس المال الانجليزى وحتى الحرب العالمية الأولى **بتأكيد تبعية الاقتصاد المصري كجزء من الاقتصاد الرأسمالي العالمي وعلي الاخص للاقتصاد الانجليزي كاقتصاد متبوع. وذلك** عن طريق التوسع فى تخصص الاقتصاد المصرى فى زراعة القطن (فى سنة ٨٠/ ١٨٨١ كانت المساحة المنزرعة قطنا مساوية لـ ٩٠١٠٠٠ فدانا والمحصول مساويا لـ ٢,٨ مليون قنطار، وأصبحت المساحه ١٧٢٣٠٠٠ فداناً والمحصول ٧,٧ مليون قنطار فى عام ١٩١٤/١٣) وتصديره (كان القطن والبذرة يمثلان أكثر من ٨٥٪ من قيمة الصادرات) فى أغلبه إلى بريطانيا، ومن ثم الاعتماد على الخارج، وخاصه بريطانيا، بالنسبة للمنتجات الصناعية، حيث تمثل القسم الأكبر من الواردات فى سلع استهلاكية وقدر بسيط من العدد والالات اللازمة للمرافق العامة أو الرى أو الصرف (كانت المنسوجات ومواد النسج تكون وحدها ثلث الوارادت).

وكان من الطبيعى أن يجرى الاستثمار وفقا للنمط الاستعمارى للاستثمار: بالإضافة إلى الاستثمارات فى مجال استصلاح الأراضى والاستغلال الزراعى يبرز الاستثمار الفردى فى مشروعات تجميع الأموال (البنوك وأجهزة الرهن وشركات التأمين)، وفى مجال استغلال المرافق العامة التى تدار على أساس احتكارى كالمياه والنور والترام، وفى مجال التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد). **وكانت الغلبة في الاستثمار لرأس المال الأجنبي. ولا يعني ذلك بالحتم تدفق رأس المال الأجنبي من الخارج، إذ الغالب أن يتحقق الاستثمار عن طريق اعادة استخدام جزء من الفائض الذي**

ينتج في داخل الاقتصاد المصري في الاستثمار. وقد زاد رأس المال المستثمر في شركات المساهمة من ٦,٦ مليون جنيه فى ١٨٨٤ إلى ١٠ مليون جنيه فى ١٩١٤، قُدّر ماكان مملوكا منها فى الخارج بـ ٧١ ٪. هذا بالإضافة إلى الدين العام الذى بلغ ٩٤ مليون جنيه فى ١٩١٤ ومثل المملوك فى الخارج من سنداته ٩١ ٪ من مجموع الدين. وقد بلغ مجموع مايسيطر عليه رأس المال الأجنبى من مشروعات ٢٠٠ مليون جنيه فى ١٩١٤ (الشركات + المشروعات الفردية)، كان لرأس المال الإنجليزى ٢٣ ٪ منها و لرأس المال الفرنسى ٥٠ ٪ ولرأس المال البلجيكى ١٦ ٪ و١ ٪ للعناصر الأجنبية الأخرى.

وقد تميزت الفترة وكذلك الفترة التالية عليها حتي الكساد الكبير، بعدم وفود رأس مال أجنبي يعتد به منذ قروض سعيد واسماعيل، اذ كان تمويل الاستثمارات الجديده يتم في الغالب من الأحيان من الفائض محليا (الارباح والفوائد). وقد اتضح ذلك مما حققه الميزان التجاري وميزان المدفوعات من فائض حتي عام ١٩٢٩ (باستثناء ماتراكم من أرصدة خلال الحرب).

وجاءت الحرب العالميه الأولى ممثلة صراعا ساخنا بين أجزاء رأس المال الدولى لتعزل الاقتصاد المصرى عن الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بما فيها الاقتصاد الأم، الاقتصاد الانجليزى، وتتم تعبئه الاقتصاد المصرى للحرب عن طريق التمويل التضخمى: اذ يعبىء الجيش الانجليزى مايقرب من مليون من الفلاحين والعمال لخدمته، ويجرى استخدام مرافق البلاد فى أغراض الحرب، كما تحصل سلطات الاحتلال على المنتجات الزراعية بأثمان منخفضة، وتنخفض الإنتاجية فى الزراعه نظرا لارهاق الأرض ونقص الاسمدة التى كانت تستورد. ولكن الحرب تعني كذلك ضعف سيطرة رأس المال الأم علي السوق المحلية خاصة في حالة انعزالها عن الاقتصاد الأم بسبب الأعمال الحربية، الأمر الذي يعني توقف التعامل مع الخارج. كل ذلك يصحب بازياد عبء الضرائب والديون العقارية. وتحقق الحرب نتائج مختلفة بالنسبة للقوى الاجتماعية المختلفة: الفلاحون تطحنهم الحرب

والغلاء وكذلك أصحاب الدخول الثابتة من الطبقه المتوسطة. إلا أن شرائح أخري من الطبقة المتوسطة يزداد عددها عن طريق التجاره والمقاولات وتضخم جهاز الدولة. ويستفيد هؤلاء من التوريدات والتضخم. ويتحقق بعض الانتعاش الصناعى (تكون الحكومه لحنه التجارة والصناعة فى ١٩١٥ وتضع هذه اللجنه تقريرها فى ١٩١٧ ليصبح بمثابة دستور الصناعه بعد ذلك). وعليه تلتقى مصالح الطبقات المختلفة فى الصراع ضد قوى الاحتلال (المزراعون الذين يتخلون عن محصولاتهم بأثمان منخفضة، أصحاب الصناعات والتجار والمقاولون الذين لامصلحة لهم فى العودة إلى التعامل مع السوق الخارجية بعد انتهاء الحرب، والطبقة المتوسطة بصفة عامة التى يعنى استمرار الاحتلال بالنسبة لها كبتها والحد من نموها. واخيرا عامة الشعب من فلاحين وعمال الذين تطحنهم الحرب والغلاء). وتكون النتيجة تجمع هذه القوى فى ثورة ضد الاحتلال.

وتنقضى الحرب العالمية الأولى بعد أن استخدم الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادى فى أغراض الحرب خالقا حالة مديونية انجلترا لمصر بمائة وخمسين مليونا من الأرصدة الاسترلينية، وبعد أن أعطت لرأس المال المحلى، المصرى والأجنبى فرصة للتراكم عند انفراده بالسوق المحلية. ويصل رأس المال المصري الذي نشأ في أحضان رأس المال الأجنبي إلي نقطه تحول كيفية تتجلي في انشاء بنك مصر في ١٩٢٠ برأس مال قدره ٨٠٠٠٠ جنيه أخذ يتزايد بالتدريج حتي وصل إلي مليون جنيه سنة ١٩٢٧. ونشأ البنك مصريا فى ملكية رأس ماله (اذ كانت اسهمه مصرية لايجوز تملكها لغير المصريين) وفى ادارته. وتوجه البنك منذ البداية إلى انشاء الوحدات الإنتاجية فى المجال الصناعى واقامة المشروعات فى مجال الخدمات والنشاط التجارى. ومن الشركات التى أسسها فى فترة العشرينات مطبعة مصر (١٩٢٢)، مصر لحلج الاقطان (١٩٢٤)، مصر للنقل والملاحة، مصر للتمثيل والسينما (١٩٢٥)، مصر للغزل والنسيج ومصر لنسج الحرير ومصر لمصائد الاسماك (١٩٢٧).

ولكن انقضاء الحرب يعنى اعاده فتح باب التعامل مع الخارج بما لديه من منتجات صناعية تتمتع بجودة أكبر وثمن أقل. ولم تكن الصناعة المحلية تجد حماية فى نظام التعريفة الجمركية المتبع. اذ كان للتعريفه على الواردات سعر قيمى موحد قدره ٨٪ باستثناء الدخان والكحوليات والزيوت المعدنية والسكر والخشب والمفرقعات التى سمح للحكومة بزيادة الرسوم عليها لتحقيق هدف مالى (الحصول على ايرادات تمكنها من تغطيه الزيادة الضرورية فى النفقات) ولاعتبارات خاصة بالامن، وتطلب الحكومة من الدول الأجنبيه السماح برفع الرسوم الجمركية على الواردات الى ٢٥٪ مع التعهد بعدم زيادتها الا بعد ١٠ سنوات من انتهاء أجل آخر اتفاقية تجارية. ولكن الدول الأجنبيه لا توافق إلا على زيادتها إلى ١٠٪ ويستمر الاتجاه نحو البناء الصناعى، ولكن بسرعة بطيئة فى طريق محفوف بالصعاب.

ويأتى الكساد الكبير معلنا أزمة نمط تقسيم العمل الرأسمالى الدولى القائم على قيام الأجزاء المتخلفة بانتاج المواد الأولية (الزراعية والاستخراجية) وتبرز بالنسبه لمصر أزمة المحصول الواحد، القطن: فبينما بلغت قيمة ماصدرته مصر (٧,١ مليون قنطارا فى ١٩٢٥/٢٤) بقيمة تساوى ٦١,٢ مليون جنيه هبطت قيمه ماصدرته مصر (٧,٣ مليون قنطارا) فى ١٩٣١/٣٠ إلى ٢٢,٧ مليون جنيه، نظرا للانخفاض الشديد فى أثمان القطن. وترتب على ذلك أن أصبح موقف كبار ملاك الأرض والمزراعين صعبا: أثمان القطن فى هبوط فى الوقت الذى لاتقل فيه الالتزامات المالية لهؤلاء: فضريبة الاطيان جامدة مستمرة فى حدودها المفروضة منذ ١٨٩٩ إلى أن اتخذت اجراءات تعديلها فى ١٩٣٥، وأعباء فوائد وأقساط القروض العقارية تحددت عند عقد هذه القروض فى أوقات كانت أثمان القطن فيها مرتفعة. وتسعى الحكومة إلى مساندة هذه الطبقة أولا بقيامها بشراء جزء من محصول القطن بثمن يفوق الثمن السائد فى السوق العالمية (بلغ ما اشترته الحكومة من محصولى ١٩٣٠/٢٩، ١٩٣١/٣٠، ٣ مليون قنطار أى مايساوى ١٨٪ من محصول السنتين دفعت فيها ١٤ مليون جنيه)، وثانيا بتدخلها فى عملية تسوية الديون العقارية وتحملها بعض عبء هذه الديون.

ولكن الكساد يمثل موقفا مواتيا للتوسع الصناعي. فرأس المال الدولى فى أزمة حادة وهو مايعنى ضعف سيطرته على الاقتصاديات التابعة وأفساح المجال لرأس المال المحلى. وأزمه الصادرات تعنى عدم القدرة على الاستيراد وامكانية تغطية احتياجات السوق المحلية عن طريق الإنتاج المحلى، وتوفر المواد الأولية الرخيصة (مع انخفاض اثمان الصادرات) والأيدى العاملة الرخيصة والأساس المادى لبعض الخدمات الرئيسية، كل ذلك يجعل من المربح انشاء بعض الصناعات. واتخذت الحكومة سياسة تشجيع البناء الصناعى: فى ١٥ فبراير ١٩٣٠ تعدلت التعريفة الجمركية باعفاء الصادرات من الضرائب الجمركية والتفرقة بين ثلاث فئات من الواردات الصناعية مواد أولية والات صناعية ووقود واحتياجات الزراعة من الات وبذور وأسمدة، فرضت عليها ضريبة منخفضة السعر بين ٤-٦٪ وسلع نصف مصنوعة كان سعر الضريبة عليها حوالى ٨٪ وسلع مصنوعة فرق فى داخلها بين سلع مصنوعة لامثيل لها فى الإنتاج المحلى وكان سعر الضريبة عليها ٢٥٪ وسلع ترفيهية ارتفع سعر الضريبة عليها إلى ٣٠٪ من القيمة. معنى ذلك أن الحكومة قد بدأت تتخذ من الضريبة على الواردات أداه لحماية الصناعة المحلية. وقد كان توافق خروج اليابان لغزو السوق العالمية باتباع سياسة الاغراق خاصة في المنسوجات مع الكساد الكبير من العوامل الحاسمة في حصول الحكومة المصرية على موافقة الدول الاجنبية وخاصة بريطانيا على تغيير التعريفة الجمركية. كما قامت الحكومة ببيع القطن الذى كانت قد اشترته من ملاك الأرض والمزارعين للمغازل المحلية بثمن يقل عن ثمن السوق. وهو مايمثل نوعا من الاعانة للمشروعات الصناعية، يضاف إلى ذلك أن الحكومة أعطت تخفيضات كبيرة فى أجرة النقل بالسكك الحديدية. كما اتبعت سياسة تفضيل المنتجات المحلية فى العطاءات الحكومية ولو ارتفع ثمنها بنسبة ١٠٪ عن اثمان المنتجات الأجنبيه، هذا فضلا عما قامت به الحكومة من توسع فى التعليم الصناعى والحد من محاولات التنظيم النقابى للعمال. وكمؤشر للتوسع الصناعى نعد

إلى بنك مصر لنجده قد أقام الشركات الآتية فى الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٤٠: شركة مصر لتصدير الاقطان (١٩٣٠) مصر للطيران وبيع المصنوعات المصرية (١٩٣٢) مصر للتأمين ومصر للملاحة البحرية ومصر للسياحه (١٩٣٤)، مصر للغزل والنسيج الرفيع ومصر لاعمال الاسمنت المسلح ومصر لصباغى البيضا ومصر للمناجم والمحاجر ومصر لصناعه وتجاره الزيوت (١٩٣٨)، مصر للمستحضرات الطبيه (١٩٤٠).

ويتميز نمط البناء الصناعي بخصيصيتن أساسيتين. مفاد الأولى كبر الوزن النسبى للصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية: المنسوجات، المواد الغذائية، الجلود والأحذية. هذا لايعنى غياب الصناعات المنتجة للسلع الإنتاجية: الاسمنت، الطوب، السماد، الكبريت وحتى الحديد والبويات والمفرقعات. مثل هذا البناء الصناعى يزيد من الطلب على الواردات من آلات ومعدات انتاج وأن كانت الزياده محدودة، نظرا لبساطة تركيبيته من الناحية التكنولوجية. وتتمثل الخصيصة الثانية فى الشكل الاحتكارى للصناعات. والأمثله على ذلك عديده: فقد عملت شركتا الغزل والنسيج الكبرى وقتذاك (الغزل الأهلية بالاسكندريه والمحلة) على تقسيم السوق فيما بينهما. وأنشأت الشركات الثلاث المنتجه للاسمنت متجر الاسمنت (الكنتوار) لتنظيم انتاج الاسمنت وتسويقه بينهم. وكون الحلاجون فيما بينهم اتحادا لجأ إلى تحديد المحالج وتعويض من قرر غلق محالجهم. وكان كبس القطن يتم فى أربع شركات تتفق فيما بينها على شروط الكبس. ومنحت الحكومة من جانبها شركة السكر والتكرير احتكار صنع وبيع السكر. واتجهت بعض الشركات إلى التجمع عن طريق الاندماج كما حدث بالنسبة لشركه أبار الزيوت الانجليزية المصرية التى كانت ثلاث شركات منفصلة. وكان يتم الاحتكار احيانا عن طريق الاشراف أو حيازة شركة كبرى لعدد من أسهم الشركات الصغيرة ووجود ممثلين لها فى مجلس الادارة، كما كان الحال بالنسبة لبنك مصر الذى تضمنت محفظته فى عام ١٩٣٨ ماقيمته ١,٢ مليون جنيه أوراق شركات مختلفة فى حين أن رأسماله لم يزد وقتذاك عن

مليون جنيه. وتضمنت الشركه الشرقيه (ايسترن) فى تلك السنه استثمارات قدر لها ٧,٩ مليون جنيه فى الوقت الذى لم يزد فيه رأسمالها على ٢ مليون جنيه. وكانت شركة الغزل الأهلية تحتفظ بحوالى ٣٤٠٠٠٠ أوراق مالية مع أن رأسمالها كان اذ ذاك ٤٨٧٥٠٠ جنيه. بالإضافه إلى ذلك ترك قانون الشركات الباب مفتوحا لاحتكار فئة محدودة لعضويات مجالس اداره الشركات. وهى مايعنى توجيهها لتحقيق مصالح محدودة. فقد تبين فى أوائل الحرب العالميه الثانية. مثلا، أن هناك ٢١ شخصا يشتركون فى عضويه لكل منهم حوالى ٩ شركات وكان من بينهم خمسه أشخاص بمتوسط عضويه ٢٢ شركه لكل منهم.

ويتضمن هذا المسار الاقتصادى نمطا لتوزيع الدخل تحدده طبيعة العلاقات السائدة التى تتحدد معالمها:

- بخريطة ملكية الأرض والسيطره الفعلية عليها فى جو من ظاهرة «جوع الأرض». وخريطة ملكية المشروعات الصناعية والتجارية ومشروعات الخدمات التى يغلب على المهم منها الطابع الاحتكارى.
- ودور الدوله فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بما لها من طبيعة اجتماعية وسياسية.
- وذلك جميعا فى الكل الاقتصادى التابع الذى يحتم تعبئة جزء كبير من الفائض خارج الاقتصاد المصرى.

فخريطة ملكية الأراضي الزراعية والسيطره الفعلية عليها تبين تركيز الأرض من جانب وتفتتها من الأخر على درجة تزيد على تلك التى كانت موجودة فى بدايه القرن العشرين. بل زاد أن بدأت ظاهرة «جوع الأرض» تفرض نفسها نظرا للازياد المستمر فى السكان ازديادا لاتلاحقه الزيادة فى المساحه المصحولية، مع عدم وجود التوسع اللازم فى النشاطات الاقتصادية خارج الزراعة. فقد بدأ التغير الكيفي في السلوك السكاني ينتج اثاره من زياده سكانية في أوائل القرن الحالي بعد عملية من تراكم لرأس المال غطت

مايزيد علي مائة عام وخلقت طلبا متزايدا علي الأيدي العاملة للتحول في الزراعة والقيام بالاشغال العامة والبناء في مجال الصناعة وبناء الجيوش.
وذلك على نحو يمكن القول معه أن الموقف كان يتميز بصفة عامة طوال القرن التاسع عشر بنقص فى القوه العاملة. لقد كانت زياده السكان على النحو التالى (بالألف): ١٨٨٢ ، ٦٨٠٤ ، ١٨٩٧ ، ٩٧١٥ ، ١٩٠٧ ، ١١٢٨٧ ، ١٩١٧ ، ١٢٧٥١ ، ١٩٢٧ ، ١٤٢١٨ ، ١٩٣٧ ، ١٥٩٣٣ نسمة. وهو مايشير إلى أن الزيادة السكانية فى الفتره مابين ١٨٩٧ والحرب العالمية الثانية مثلت ٦٤ ٪ .أما مساحة الأرض (المزروعة والحصولية)، فقد زادت بمعدلات كبيرة نسبيا فى عهود محمد على واسماعيل، ثم بمعدلات بطيئة فيما بعد، وبطيئة جدا اذا ما قورنت بمعدلات الزيادة السكانية. والجدول التالى يبين أن المساحة المزروعة قد زادت من ٥٠٤٨ ألف فدانا فى ١٨٩٧ إلى ٥٣٨٩ الف فدانا فى ١٩٣٧ أى بما يعادل ٥ ٪ طوال الفترة، بينما زادت المساحة المحصولية من ٦٦٦٤ الف فدان فى ١٨٩٧ إلى ٩٣٥٨ الف فداناً فى ١٩٣٧ ، أى بنسبة ٢٤ ٪ طوال هذه الفترة. وكانت ظاهرة «جوع الأرض» نظرا للتكالب عليها. فارتفع ثمنها ارتفاعا كبيرا فى الثلاثينات رغم الأزمة الاقتصادية وانخفاض اثمان المحصولات الزراعية. وهو مايعنى زياده قوة وسيطرة الملاك الزراعيين فى مواجهة مستأجرى الأرض والعمال الزراعيين الذين بدأ الفائض منهم يغمر سوق العمل فى الريف فى ظل غياب كل تنظيم نقابى. وانعكس ذلك على النصيب النسبى لكل من ملاك الأرض والعمال الزراعيين فى الريف. فبينما قدرت نسبة الاجور فى الزراعة بأقل من ١٤ ٪ من القيمة الاجمالية للناتج الزراعى فى السنوات ١٩٣٩/٣٧ كان ريع الأرض يمتص أكثر من ٤٥ ٪ من تلك القيمة. وكان متوسط اجر العمال فى السنه يقل عن ٣ جنيهات فى الوقت كانت تزيد فيه القيمة الايجارية للفدان على ٦,٥ جنيه.

أما خريطة ملكية المشروعات الصناعية والتجارية ومشروعات الخدمات فقد كانت تتميز بسيادة الملكية الخاصة الفردية وغلبة الطابع الاحتكارى

على المهم من المشروعات. هذا فى الوقت الذى كان يتميز فيه سوق العمل بتوفر الايدى العاملة مع غياب كل تنظيم نقابى فعال أمام حد الحكومة من محاولات التنظيم من جانب العمال. وكان من الطبيعى أن ينعكس ذلك على النصيب النسبى لكل من العمال وأصحاب الأعمال. فقد قدرت الاجور فى الصناعة بحوالى ٢ ٪ من القيمة الاجمالية للناتج الصناعى فى السنوات ١٩٣٩/٣٧ فى الوقت الذى بلغت فيه الارباح الصافية التى كانت تؤول إلى قلة من أصحاب المشروعات بأكثر من ١٧ ٪ من تلك القيمة. وكان أجر العامل يتراوح بين ١,٦ قرشا (فى صناعة الحصر) إلى ٤,٧ قرشا (صناعة غزل ونسج الصوف والحرير) فى اليوم، وذلك فى المشروعات التى يعمل فيها ٥ عمال فأكثر. وكان يوم العمل طويلا اذ زادت ساعات العمل عن ٥٠ ساعة أسبوعيا فى حوالى ٧٠ ٪ من تلك المشروعات.

اما الدولة فكانت تدير ماليتها على نحو يمكن من التعرف على طبيعتها الاجتماعية والسياسية. فهى تحصل على ايرادتها اساسا من الرسوم والضرائب غير المباشرة التى يقع عبئها فى الغالب على أصحاب الدخول المنخفضة. أما الضرائب المباشرة فلم تتعدى نسبة حصيلتها ١٨ ٪ من مجموع حصيلة الضريبية. هذا بالإضافة إلى ايراداتها من الخدمات التى تقدمها. أما النفقات العامة فقد كانت تهدف إلى تمويل الخدمات الأساسية للنشاط الاقتصادى الخاص (اشغال عامة ومواصلات) وضمان الامن (الداخلية والدفاع) مع الضآلة النسبية لما يخصص للتعليم والصحة، وأهمية مخصصات خدمة الدين العام. فبتحليل النفقات العامة فى ميزانية ١٩٤٠/٣٩ يظهر أن الاشغال العامة والمواصلات والداخلية والحربية قد حظيت بـ٥١,٤ ٪ من اجمالى النفقات العامة، بينما لم يخصص للتعليم والصحة إلا ١١ ٪، وهو مايقل عما خصص لخدمة الدين العام ويمثل ١١,٥ ٪. وكانت مالية الدولة تتميز كقاعدة عامة بوجود فائض، استخدم أساسا لمصلحة طبقة كبار الملاك والابقاء على مصالحهم رغم الازمة الاقتصادية وأزمة الزراعة المصرية. كما حدث عندما ماتدخلت الدولة فى

مسألة الديون العقارية، فى بدايه الثلاثينيات. هذا التدخل أدى إلى نقل عبء الديون من كبار الملاك (وهم يمثلون الجزء الأكبر من القروض العقارية) إلى دافعى الضرائب، وهم يمثلون فى جزئهم الكبير ذوى الدخول المحدودة. ولما كانت البنوك العقارية، وجميعها كانت أجنبية فى ذلك الوقت، هى الطرف الذى استفاد فى النهاية من الموقف كله، كانت استفادتها على حساب محدودى الدخل دافعى الضريبه من خلال الدولة الممثلة لكبار الملاك. كما أن سياسة الانفاق بدأت تستخدم فى الثلاثينيات فى افادة أصحاب المشروعات الصناعية والتجارية بقصد تشجيع تكوين رأس المال، ورأس المال المصرى فى تناقضاته مع رأس المال الأجنبى ومع القوة العاملة المصرية فى ذات الوقت.

وتكون محصلة كل هذا نمطا لتوزيع الدخل يحابى من يملكون وسائل الإنتاج (من اجانب ومصريين). ففى السنوات ١٩٣٩/٣٧ كان توزيع الدخل بصفة عامة على النحو التالى: ٣١٪ مرتبات وأجور (مع مراعاة ضرورة التفرقة بين المرتبات والأجور، وهو أمر تتجاهله المحاسبة القومية المصرية)، ٢٩٪ ريع (الأرض الزراعية والسكنية)، ٣٦,٥٪ أرباح وفوائد (وعوائد الملكية الممثلة للفائض الاقتصادى يتقاسمها الاجانب والمصريون) و٣,٥٪ ايراد الدولة.

وعليه تمثل أزمة رأس المال الدولي ازمة نمط من انماط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي (القائم علي تخصص الأجزاء المتخلفة في المواد الاولية) وتتيح لرأس المال المحلي فرصه الاسهام في نمط جديد لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي يقوم علي قيام بعض الأجزاء المتخلفه بانتاج بعض السلع الصناعية الاستهلاكية وبعض السلع الإنتاجية. وتمثل الحرب العالمية الثانية مناسبة لزيادة معدل التوسع في هذا الاتجاه. فبتعذر الاستيراد من الخارج وجدت الصناعة المصرية فرصة فذه لتثبت اقدامها وتوطد الاسس التى قامت عليها... وقد ظهر ذلك جليا فى قطاع صناعات الغزل والنسيج. فقد تكونت شركات جديدة فى هذا القطاع فيما بين سنه ١٩٤٠ وسنه ١٩٥٢ يبلغ

عددها نحو العشرين وتملك رؤوس أموال تزيد على الخمسة عشر مليونا من الجنيهات، فضلا عن الزيادات التى طرأت على رؤوس أموال الشركات القديمة فى هذا الميدان. وقد نشطت أثناء هذه الفترة صناعات كثيره أخرى، على رأسها صناعة الاغذية كالمكرونة والنشا والفواكه والخضر المحفوظة وما إلى ذلك. بيد أن الحرب لم تكن فقط باعثا على قيام شركات جديدة ولكنها اتاحت لمعظم الشركات القائمة، لتوسع من نشاطها، وتزيد من انتاجها، ولهذا نجد أن جانبا كبيرا من الشركات فى مختلف ميادين الصناعة قد عمد الى زيادة رؤوس الأموال التى تملكها زيادات بلغت فى بعض الأحيان أربع أو خمس مرات ماكان عليه رأسمالها وقت تأسيسها. والجدول الآتى يبين التغير فى نمط توزيع الاستثمارات فى الفترة من ١٩٤٧ – ١٩٥٢ لمصلحة التوسع الصناعى:

	سنـــه ١٩٤٧		سنـــه ١٩٥٢	
	القيمه بملايين الجنهيات	النسبة المئوية	القيمه بملايين الجنهيات	النسبة المئوية
مصارف عقارية والاستغلال فى الأراضى والعقارات	٢٨,١	٢٨,٥	٢٩,٣	٢١,٩
مصارف ومشروعات تجارية	٢٥,١	٢٥,٥	٣٢,٣	٢٤,٣
مشروعات النقل والمياه	٩,٢	٩,٤	١٠,٤	٧,٧
مشروعات صناعية	٣٥,٩	٣٦,٦	٦١,٥	٤٦,١
	٩٨,٤	١٠٠	١٣٣,٥	١٠٠

وتتوسع الصناعة توسعا يبرز عجز الزراعة بإطارها التنظيمي القائم عن مواجهة مستلزمات التوسع الصناعي: بمد الصناعة بالمواد الاولية والغذائية اللازمة باثمان لاتضر بمعدل الربح في الصناعة، وكذلك بتزويد الصناعة بسوق للمنتجات الصناعية. وهو أمر لم يكن ممكنا في ظل نمط لتوزيع الدخل في القرية يجعل القوة الشرائية لجمهور الريف أعجز من أن تمثل طلبا معقولا علي السلع الصناعية، خاصة اذا كان اتجاه ملاك الأراضي هو نحو استهلاك

السلع المستوردة. وأخيرا بعدم منافسة الصناعة فى استخدام الفائض الاقتصادى، اذ مع زياده حدة «جوع الأرض» يؤدى التنظيم السائد فى الريف إلى استخدام جزء كبير من الفائض فى شراء الأرض بقصد تأجيرها.

كل ذلك يثير قضية ضرورة تغيير الوضع في الزراعة تغييرا يزيل عوائق التنظيم القائم في وجه زراعة أكثر رأسمالية. ويحدث كل ذلك في إطار الرأسمالية الدولية، أي في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية في وقت يتأكد في انتقال الهيمنة في داخل رأس المال الدولي من رأس المال الانجليزي إلي رأس المال الأمريكي، علي الصعيد الدولي، ومن رأس المال الانجليزي ورأس المال الفرنسي إلي رأس المال الأمريكي علي صعيد الشرق العربي. الأمر الذي يعني أن هيكل الاقتصاد المصري يظل رغم التغييرات هيكلا متخلفا كجزء من الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

وعليه تكون حركة الاقتصاد المصرى قد تمثلت، منذ ضرب الدولة المصرية عسكريا فى ١٨٨٢ فى اتجاه لتأكيد التبعية وأظهرت جهود النمو فى إطار السوق الرأسمالية الدولية وأبقت الهيكل الاقتصادى المصرى رغم التغييرات هيكلا له فى بدايه الخمسينات الخصائص الجوهرية للهيكل المتخلف.

٢- خصائص الهيكل الاقتصادي المصري في بدايه الخمسينات:

يتحقق النشاط الاقتصادى بفضل قوه عاملة قدرت بحوالى ٦٤٣١١٠٠، يمثلون من يعملون فى قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة وفقا للنسب التالية: ٥٦,١ فى الزراعة - ١٨,٣ ٪ فى الخدمات العامة - ٩,٥ ٪ فى التجارة - ٨,٥ ٪ فى الصناعة - ٣,٤ ٪ فى النقل والمواصلات - ٢,٨ ٪فى البناء - ١,٨ ٪ فى المناجم والمحاجر - ١٢,٠ ٪ فى الكهرباء والغاز و١,٩ ٪ فى باقى النشاطات. تلك القوة العاملة تجد مصدرها فى سكان بلغ عددهم فى بدايه الخمسينات (١٩٥٣/٥٢) ٢١١٢٧٠٠٠ نسمة. يتركزون فى وادى النيل حيث الكثافة السكانية تصل إلى أكثر من ١٠٠٠ شخص فى الكيلو متر المربع.

الهيكل الاقتصادى يغلب عليه الطابع الزراعي، اذا نظر إليه من وجهة نظر العلاقة بين الانسان والطبيعة. الزراعه تقوم على مساحة مايقرب من ٥,٨٥ مليون فدان كمساحة منزرعة (تمثل ٢,١٦٪ من مجموع مساحة مصر) ومايقرب من ٩,٣ مليون فدان كمساحة محصولية (على أساس امكانية زراعة أكثر من محصول واحد على الفدان الواحد على مدار السنة). وهى تمثل النشاط الغالب للسكان، اذ كانت تمتص مايزيد على ٥٦,١٪ من الايدي العاملة، وتسهم بـ ٤٩٪ من الدخل القومى (على أساس اعتبار كافة الخدمات كنشاط يسهم فى انتاج الدخل القومى، وهى طريقة لحساب الدخل غير منزهة عن النقد). الحياة فى الريف تسودها علاقات الإنتاج الرأسمالية وانما فى مجتمع تابع، يتميز بأن الملكية الخاصة للأرض تطورت في صورتها الفردية كظاهرة سائدة في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية كعلاقات بدأت في السيطرة في كل انحاء العالم تقريبا. فاختلافا عن وضع أوربا عند الانتقال من التكوين الاجتماعى الاقطاعى إلى التكوين الاجتماعى الرأسمالى، تطورت الملكيه العقارية، كعلاقة اجتماعية فى الريف الذى تخضعة المدينة ذات الدولة المركزية، في ظل سيطرة رأس المال الأجنبي على الأخص فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، بل كان تطويرها هو سبيل تحويل الأرض إلى سلعة كوسيلة لادماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى بوصفه اقتصاد المبادلة المعممة. من ناحية الملكية كانت هناك الملكية الكبيرة تعبر عن ظاهرة التركز. فكان هناك ١١٣٤٨ شخصا يملكون كل أكثر من ٥٠ فدانا ويمثلون ٤,٠٪ من الملاك، وتبلغ المساحة التى يملكونها ٢٦٥٣ ألف فدانا أى ٣٤,١٪ من مجموع المساحة المزروعة. صاحب الملكية الكبيرة يقسم الأرض (مباشرة أو عن طريق وسيط) على عائلات الفلاحين لاستغلالها بايجار عينى أو نقدى، ويعيش عادة فى المدينة يلعب دوراً فى الحياة الاجتماعية والسياسية بها من خلال سيطرته على وسيلة الإنتاج الاساسية فى الريف. وكانت هناك الملكيات المتوسطة يقوم باستغلالها الفئات المتميزة، وتتمثل فى نوعين من المزارعين الاغنياء: النوع الأول يقوم بزراعة الأرض على أسس رأسمالية، أى باستخدام رأس المال

والعمل الاجير. والنوع الثانى، الفلاحون الاغنياء، يقوم باستغلال الأرض على أساس العائلة ويكون استخدامه للعمل الأجير مكملا لعمل الأفراد الأسرة أما على نحو دائم (استخدام عدد محدود من الاجراء بصفة مستمرة) أو على نحو مؤقت (الالتجاء إلى الاجراء فى مواسم العمل) أو بالالتجاء إلى السبيلين معا. هذه الفئات المتميزة كانت تقوم باستغلال أرض مملوكة لها أو مستأجرة. ومنهم من يجمع بين النوعين من الأرض. إلى جانب هذا كانت هناك الملكية الصغيرة التى تقل عن خمسة أفدنة، تعبر عن ظاهرة التفتت. وتعطى الأرقام الصادرة عن مصلحة الاحصاء عن سنة ١٩٥٢ صورة عن مدى التفتت رغم قصورها على الملكية بين أقل من نصف فدان وثلاثة أفدنة:

	المساحة بالفدان	عـدد المـلاك
أقل من نصف فدان	٤١٣٥٥١	١٤٥٩١٦٧
من نصف إلى فدان	٣٥٦٦٩٥	٥٥٢١٦٢
من فدان إلى فدانين	٤٤٩٨١٦	٣٢٧٦١٢
من فدانين إلى ثلاثة	٣٥٤٨٥٥	١٥٣٢٩٣

والتفتت لايقتصر على المساحه فحسب بل أن كثيرا من المساحات مشتت الأجزاء من حيث حيازة الزراع لها، بحيث تكون الملكية الواحدة فى الكثير من الأحيان، على صغرها مكونة من عدة قطع متناثرة فى زمام قرية واحدة، أو فى زمام عدة قرى فى آن وا حد.

(كلنا يدرك ما يترتب على تفتيت وحدة الاستغلال الزراعى من ضياع وتبديد: جزء أكبر من المساحة المنزرعة يخصص للحدود بين العدد الأكبر من المساحات المنفصلة بما تثيره من منازعات متكررة حول مكان الحدود – ضياع فى الوقت فى الانتقال بين جزء وآخر من أجزاء الوحدة الإنتاجية – عدم التمكين من استخدام أدوات الإنتاج أكثر تقدما وتزيد من انتاجية العمل .. الخ). هذه المساحات الصغيرة يقوم باستغلالها إما أصحابها على أساس

عائلة الفلاح كشكل اجتماعى للوحدة الإنتاجية أو من يستأجرها من عائلات صغار الفلاحين.

إلى جانب ذلك كانت توجد استغلالات شركات الأراضى الزراعية واستغلالات البنوك العقارية وبنوك التسليف واستغلالات الدولة (مصلحه الاملاك الاميرية وتفاتيش وزارة الزراعة).

إلى جانب وحده الاستغلال الرأسمالية فى الريف كان الشكل الغالب لوحدة الاستغلال الزراعى اذن هو عائلة الفلاح التى تزرع مساحة صغيرة (مملوكة أو مستأجرة). فى هذا النوع من الاستغلال تكون انتاجية الفرد منخفضة، اذ الفنون متأخرة نسبياً، وكمية وسائل الإنتاج محدودة (نسبة وحدات رأس المال إلى وحدات العمل منخفضة) كما أن القدرات الجسمانية للفلاح محدودة نظرا لانخفاض مستوى المعيشة، ذلك رغم ثراء وتنوع المعرفة الفنية للفلاح المصرى الذى ينتقل بين مايقرب من ٤٥ محصول وناتج زراعى، فى إطار التنظيم الاجتماعى الذى كان قائما.

هذه الوحدة الإنتاجية، عائله الفلاح، ليست علي عكس ماهو شائع وحدة انتاجية ذات طبيعة سابقة علي الرأسمالية، أي ليست وحده انتاجية تنتمي إلي تكوين اجتماعي سابق علي التكوين الاجتماعي الرأسمالي. انها عائلة الفلاح بعد ادماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي واجبارها علي التخصص في الإنتاج الزراعي واخراج النشاط الصناعي من داخلها. أى بعد تحويلها إلى وحده زراعية تمثل جزءا من السوق العالمى للمنتجات الصناعية الرأسمالية. بمعنى أن تخصصها فى الإنتاج الزراعى وهجرها لبعض النشاط الصناعى التى كانت تقوم به (كغزل ونسج المبلوسات، تحويل المنتجات الزراعية الغذائية، وصناعة حتى بعض أدوات الإنتاج الزراعى) يجعل منها ممثلة لجزء من الطلب علي السلع الصناعية. فرغم بقاء الشكل العائلى لهذه الوحدة الإنتاجية فقد اصابتها تغييرات كيفية فى نوع علاقاتها بالاخرين بالنسبة للأرض، وفى نوع وطبيعة المدخلات التى تستخدمها (استخدام الاسمدة الكيماوية مثلا، البدء فى شراء مدخلات كانت تنتجها من قبل)، وفى نوع

المنتجات (تغيير المحاصيل) ومن ثم فى فنون الإنتاج المستخدمة والمعرفة الفنية الواجب توافرها لدى الفلاح للقيام بعملية الإنتاج (اتباع نظام الرى الدائم بدلا من نظام رى الحياض ومايعنية ذلك من معرفة خاصة بنوع التربة، ونوع النبات ومدى احتياجهما من الماء، ومعرفة بأدوات رفع الماء من الترع وكيفية استخدامها... إلى غير ذلك) . ثم أن هذه الوحدة العائلية قد ادمجت فى سلسلة من التبادلات: من شراء لمدخلات كانت تقوم بانتاجها من قبل إلى بيع للحاصلات، وشراء لسلع استهلاكية بما فى ذلك بعض السلع الزراعية (وقد تشترى موادا غذائية زراعية) . إلى احتمال التجائها إلى العمل الأجير تستخدمه جزئيا، كما أن أفرادها، كلهم أو بعضهم، قد يعملون لبعض الوقت كعمال اجراء فى وحدات انتاجية أخرى أو فى نشاط أخر فى القرية أو فى خارج القرية. على هذا النحو **لا يمكن القول اننا بصدد وحدة انتاجية من طبيعة الوحدة الإنتاجية التي كانت موجودة في الريف المصري قبل تغلغل رأس المال وادماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. اننا بصدد وحدة أدمجت علي نحو يجعلها تحت سيطرة رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة، أي تسود علي مستوي المجتمع دون أن يظهر رأس المال كجزء فردي من رأس المال الاجتماعي في داخل الوحدة الإنتاجية نفسها، التي مازالت تحتفظ بشكلها العائلي** ومن ثم بنوع من العمل العائلى على أسس غير رأسمالية . **أما توزيع الناتج بين العائلة والملكية العقارية ورأس المال فيتم علي أسس رأسمالية من خلال علاقات التبادل التي ادمجت فيها العائلة كمشترية لمدخلات ولسلع استهلاكية صناعية وادوات انتاج وكبائعة (لمنتجاتها الزراعية، وعلي الاخص المحصول الرئيسي، أي القطن)، أي من خلال قانون القيمة**(الربح والثمن، وفى كثير من الاحيان الثمن السائد فى السوق الرأسمالية العالمية) . وعليه تتحقق وحدة الاقتصاد القومى فى اندماجه فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى. ويكون قانون الربح والثمن هو قانون حركة كل الاقتصاد القومى بما يحتويه من وحدات انتاجية رأسمالية ووحدات انتاجية فى شكل عائلة الفلاح (التى تغيرت كيفياً وأصبحت متميزة عن

الوحدة الفلاحية السابقة على الرأسمالية والوحدة التى تقوم على أسس رأسمالية مباشرة) التى تقوم بانتاج مواد المعيشة الاساسية (من غذاء وملبس) للقوة العاملة الموجودة فى الاقتصاد القومى كله أى فى الريف والمدينة. وبفضل هذا القانون تتم تعبئة الفائض الاقتصادى، من خلال التبادل، من الاقتصاد القومى نحو الخارج. عن طريق تصدير المواد الأولية وعلى الاخص القطن الذى كان يمثل فى بداية الخمسينات بين ٢٥ و ٣٠٪ من الناتج الزراعى وبين ١٢-١٥ ٪ من الدخل القومى، ثم استيراد المنتجات الصناعية والمواد الغذائية. وكذلك عن طريق الصور الأخرى لتحويل الفائض نحو الخارج (الارباح، الفوائد، جزء من مرتبات الاجانب، الميكانزم النقدى...).

الخصيصه الأولى للهيكل الاقتصادى المصرى فى هذه الاونة اذن أنه كان هيكلا يغلب عليه الطابع الزراعى، وهى زراعة متأخره مكتظه بالسكان تسودها علاقات انتاج اصبحت معوقاً للتطور، الامر الذي انعكس في معدل منخفض لزيادة الإنتاج الزراعي. فالتناقض قائم بين كبار الملاك وأغنياء المزراعين (وخاصة الفلاحين الأغنياء) اذا لم يكونوا من كبار الملاك، اذ يفرض هؤلاء مصالحهم بالنسبة لتجميع المحصول وخاصة القطن وينتجون من خلال ممارساتهم الاستثمارية ارتفاعا فى ثمن الأرض الزراعية، وهو مايتعارض مع مصلحة المزارعين وصغار الفلاحين المستأجرين للأرض. كما يقوم التناقض بين هؤلاء جميعا وصغار الفلاحين والعمال الزراعيين، ذلك أن صغار الفلاحين يضطرون للتخلى لكبار الملاك عن ريع مرتفع للأرض وكذلك الحال بالنسبة للعمال الزراعيين الاجراء بأجورهم المنخفضة وغياب التنظيمات النقابية والسياسية التى تمثلهم. نقول أن مجموع علاقات الإنتاج هذه اصبحت معوقا للتطور الزراعي، مما يجعل النشاط الزراعي قاصرا عن أن يمد القطاع الصناعي الذي كان في توسع نسبي (زاد الإنتاج الصناعي في المدة من ١٩٢٨ - ١٩٥١ بنسبة ١٢٨٪) باحتياجاته من المواد الغذائية (للعاملين في المدينة) والمواد الأولية والمواد التي يتعين تصديرها لتغطية

الاحتياجات من الواردات. كما يحول دون الزراعة وتقديمها للصناعة للسوق التي هي في حاجة اليه. وهو مايضيف إلي العلاقات الإنتاجية بعدا جديدا يتمثل في العلاقة بين رأس المال الصناعي وبين كبار الملاك في الريف وكبار المزراعين بصفة مباشرة، وبين رأس المال الصناعي والفلاحين والعمال الزراعيين بصفة غير مباشرة.

أما الصناعة فكانت تلعب دورا محدودا، اذ كان يعمل بها مايقرب من ١١ ٪ من القوة العاملة وكانت تسهم بمابين ٨–١٠ ٪ من الدخل القومى. وكانت تقوم اساسا على الصناعات الاستهلاكية، وعلى الاخص صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية، فصناعة الغزل والنسيج كانت تختص بما يقرب من نصف القوة العاملة الصناعية، وكانت تنتج فى سنة ١٩٥٢، ٣٠٪ من القيمة المضافة الصناعية. وفى الصناعة المصرية كان الإنتاج يتم فى نوعين من الوحدات الإنتاجية: الوحدة الإنتاجية الحرفية (اذ كان الإنتاج الحرفى لايزال يلعب دورا كبيرا فى الإنتاج الصناعى) والوحدة الإنتاجية التى تعمل على أسس رأسمالية. هذه الصناعة المصرية كانت تعانى:

- من نقص نسبى فى رؤوس الأموال، اذ كان الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادى يذهب أما للخارج وأما لشراء الأرض أو المضاربة أو الاستهلاك الطائش للطبقات الاجتماعية المسيطرة. يضاف إلى ذلك أن الجهاز المصرفى (باستثناء بنك مصر فى حدود معينة) كان يهتم أساسا بالأعمال التجارية وخاصة تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية (وهو أمر كان يتفق مع الدور الذى يلعبه الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالى الدولى).
- كما كانت تعانى من ضيق نسبى فى السوق المحلية نتيجة للضعف النسبى للقوة الشرائية للجماهير العاملة فى الريف، وميل الطبقات صاحبة الدخول المرتفعة إلى تفضيل السلع الاستهلاكية الاجنبية.

هذه العوامل وعوامل أخرى، أهمها ميلاد عدد كبير من الصناعات فى حضان رأس المال المصرفى الذى يغلب عليه الطابع الاحتكارى سواء كان

أجنبيا أومصريا، جعلت من الشكل الاحتكارى الشكل الغالب فى فروع الصناعات غير الحرفية.

هذا ويتعين ابراز خصيصة للقطاع الصناعى وردت ضمنا فى كلامنا، ألا وهى غياب الأساس الصناعي للاقتصاد القومي نتيجة لصغر حجم صناعة البناء وغياب الصناعات الإنتاجية اللهم الا بعض الصناعات التى كانت تلعب دورا محدودا كصناعة الاسمنت وصناعة الحديد. ترتب على ذلك اعتمادا شبه كامل على الخارج فى الحصول على السلع الإنتاجية اللازمة للنشاط الاقتصادى فى كافة القطاعات، وهو مايتضمن الاعتماد علي الخارج من الناحية التكنولوجية.

أما فيما يتعلق بالقطاع الثالث، قطاع الخدمات، فيلاحظ أولا نقص الأساس اللازم للقيام بالخدمات الأساسية للانتاج كخدمات المواصلات والتزويد بالقوة المحركة والغاز والمياه. كما يلاحظ ثانيا انتفاخ أجهزة الخدمات الأخرى انتفاخا غير صحى يتمثل فى زيادة عدد العاملين فى قطاع الخدمات بالنسبة للعاملين فى القطاعين الزراعى والصناعى، رغم أن انتاج هذين القطاعين وكذلك انتاج الخدمات اللازمة لهما يمثلان أساس النشاط فى قطاع الخدمات (كانت الزراعة والصناعة تستخدمان ٦٨ ٪ من القوة العاملة والباقى من القوة العاملة التى فى حالة عمالة وقدره ٢٢ ٪ يعملون فى قطاع الخدمات، وهى نسبه عالية لاقتصاد كالاقتصاد المصرى). كما يتمثل هذا الانتفاخ غير الصحى ثانيا فى زيادة عدد من يعملون فى الادارة الحكومية، اذ كان يشتغل بها ١٨,٣ ٪ ممن يعملون فعلا فى جميع النشاطات.

هذا الهيكل الذى كان يغلب عليها الطابع الزراعى ويتميز بنوع التنظيم الاجتماعى الذى يسود كل من النشاطات الاقتصادية كان يمثل اقتصادا تابعا، اي اقتصادا يخدم الاقتصاد الرأسمالي الدولي بصفه عامه والاقتصاد البريطاني بصفه خاصه. تمثلت مظاهر التبعيه -التى تكمن وراء التخلف الاقتصادى - فى اعتماد الاقتصاد القومى على السوق الرأسمالى الدولى فى

تسويق أهم منتجاته وهو القطن (الذى كان يمثل فى هذه الأونه حوالى ٨٥٪ من الصادرات) الأمر الذى يربط الاقتصاد القومى بالهزات التى تصيب الاقتصاد الرأسمالى الدولى الذى يعمل بطبيعته من خلال الازمات الاقتصادية. وكذلك اعتماد الاقتصاد القومى على السوق الدولية فى الحصول على المنتجات الصناعية الاستهلاكية اساسا فى مرحلة أولى ثم الإنتاجية بعد نشأة ونمو بعض الصناعات الاستهلاكية المحلية فى مرحلة تالية. وتتمثل مظاهر التبعية الأخرى فى الاعتماد على الخارج فى الحصول على المواد الغذائية وفيما يتعلق بالتكنولوجيا. **بما يتضمنه كل ذلك من التبعية لنظام القيم الذي يسود في المجتمعات السلعية.** طبيعة الدور الذى يلعبه الاقتصاد المصرى كاقتصاد تابع يصدر المواد الأولية ويستورد المنتجات الصناعية (التى يغلب عليها طابع المنتجات الاستهلاكية) تظهر بوضوح من الجدول التالى الذى يبين نوع ونصيب المنتجات المختلفة فى الصادرات والواردات المصرية لعام ١٩٥٢:

المنتجات	الصادرات					الواردات		
	القطن	السلع الزرعية الأخري	السلع الصناعية	البترول والثروة المعدنية	سلع أخري	سلع إنتاجية	سلع تموينية وغذائية	سلع استهلاكية أخري
نسبتها المئوية من المجموع	٨٥,٥	٢,٤	٧,٢	٢,٥	٢,٤	٤٦,٢	٢٢,٤	٢١,٣

أما نوع الاقتصاديات التى كان ينبعها الاقتصاد المصرى فيظهر من التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات الذى كان على النحو التالى بالنسبة لسنة ١٩٥١ (الجدول يبين النسبة المئوية من الصادرات، أو الواردات لكل منطقة):

المنطقــة	نصيبهــا النسبــي	
	في الصادرات	في الواردات
دول الجامعه العربية	٥,٧	٥,٨
الولايات المتحدة الامريكيه وأهم دول غرب أوروبا	٥٨,١	٦٢,٧
أوربا الشرقية والصين	١٦,٩	٩,٩
دول أخرى	١٩,٣	٢١,٦

تلك هى خصائص الهيكل الاقتصادى المصرى فى بداية الخمسينات، وهو هيكل – كما قلنا – متخلف. فما هى مظاهر هذا التخلف؟

تتمثل هذه المظاهر فى صغر حجم الدخل القومى، وانخفاض متوسط الدخل الفردى، وميل هذا الأخير نحو الانخفاض فى الفترة السابقة على الخمسينات والتى ترجع بدايتها إلى ماقبل الحرب العالمية الثانية مباشرة، مع ملاحظة اننا نعتبرها من قبيل مظاهر التخلف وليس من قبيل معايير التخلف، اذ التخلف كما رأينا هو عملية تاريخية للتغيير الهيكلي بمقتضاها يتحول الهيكل الاقتصادي إلي هيكل ينتج استجابة لاحتياجات رأس المال في الخارج، أي يصبح هيكلا تابعا.

المظهر الأول للتخلف اذن هو صغر حجم الدخل القومى بالنسبة لامكانيات الجماعة الاحتمالية سواء فيما يتعلق بالقوة العاملة أو بالموارد الطبيعية غير المستغلة (قدرت لجنة التخطيط القومى اجمالى الدخل القومى سنة ١٩٥٢بـ ٨٥٨ مليون جنيه مصرى على أساس أسعار سنه ١٩٥٠). يضاف إلى ذلك أن معدل النمو السنوى للدخل القومى كان منخفضا نتيجة لصغر حجم الاستثمارات، أى لانخفاض معدل التراكم من جانب، ولان الاستثمارات لم تكن تتجه الا إلى النشاطات المدرة لاقصى ربح نقدى – فى أسرع وقت – بصرف النظر عما اذا كان اثرها على نمو الاقتصاد القومى فى مجموعه محدودا أم غير محدود. بعبارة أخرى كانت الاستثمارات توجه

وفقا لمعيار الربح الفردى وليس وفقا لمعايير تأخذ فى اعتبارها تطور الاقتصاد القومى فى مجموعه.

المظهر الثاني للتخلف هو انخفاض متوسط الدخل الفردى، الذى نحصل عليه بقسمة الدخل القومى على عدد السكان (فبينما كان متوسط دخل الفرد فى مصر ١٣٩ دولار أمريكى فى عام ١٩٤٩ كان متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة الامريكية ١٤٤٠ دولار سنويا). انخفاض متوسط الدخل الفردى يشير إلى انخفاض مستوى المعيشة، على أن نلاحظ أن الأمر يتعلق «بمتوسط». و«المتوسط» يضلل اذ هو يخفى الكثير، يخفى فى حالتنا هذه انعدام المساواة فى توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية. فاذا اخذنا فى الاعتبار أن نمط توزيع الدخل كان يتميز بانعدام العدالة التوزيعية بالنسبة للغالبية من أفراد المجتمع (والاتجاه العام قبل الخمسينات كان نحو اشتداد حدة انعدام العدالة فى توزيع الدخل القومى) اتضح أن المستوى المعيشى لهذه الغالبية كان أكثر انخفاضا مما يشير إليه متوسط الدخل الفردى فى السنة.

يزيد على ذلك أن الاتجاه كان قبل الخمسينات نحو الانخفاض المستمر فى متوسط الدخل الفردى السنوى نتيجة لزياده السكان بمعدل اعلى من معدل زيادة الدخل القومى (وفقا لتقديرات لجنه التخطيط القومى كان متوسط الدخل الفردى السنوى ٣٩ جنيه مصرى فى ١٩٣٨ ثم أصبح ٤٣، ٣٨ فى السنوات ١٩٤٥، ١٩٥٠ على التوالى، وذلك على أساس أثمان سنة ١٩٥٠). فإذا أضفنا إلى ذلك اتجاه انعدام العدالة التوزيعية إلى الزيادة تبين بوضوح أن المستوى المعيشى للغالبية لم يكن منخفضا فقط وانما كان فى تدهور مستمر. ذلك هو هيكل الاقتصاد المصرى بخصائصه كهيكل متخلف وأهم مظاهر هذا التخلف، فى بداية خمسينات القرن الماضى.

* * *

الآن نستطيع أن نجمل تصورنا لظاهرة التخلف الاقتصادى والاجتماعى وقد حاولنا بلورتها عبر حركة الاقتصاد المصرى طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. وهو تصوير يبرز أن التخلف عملية

تاريخية أخذت مكاناً فى مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع الإنسانى، المرحلة التى سيطرت فيها طريقة الإنتاج الرأسمالية على الاقتصاد العالمى: عملية للتحول الهيكلى بمقتضاه يبدأ الإنتاج والتجدد السنوى للإنتاج، فى المجتمع الذى أصبح متخلفاً، فى التحقق استجابة لحاجات خارجية: حاجات رأس المال فى الاقتصاد الأم. لكى تشبع هذه الحاجات كان من اللازم أن يتغير الشكل العينى للفائض الاقتصادى (فى الغالب من الأحوال): من المواد الغذائية إلى القطن، بالنسبة لمصر مع التغييرات التى تمت منذ بداية القرن التاسع عشر حتى ستينات هذا القرن حين أصبحت مصر، لأول مرة فى تاريخها، مصدرة للقطن ومستوردة للمواد الغذائية، بعد أن كان الفائض الاقتصادى يأخذ أساساً شكل المواد الغذائية (القمح والأرز). وهو ما يتم من خلال تحول جذرى فى قوى الإنتاج: القوة العاملة، الفنون الإنتاجية، أنواع المنتجات، الأساس المادى للإنتاج من رى وصرف وخلافه، وتغير فى الشكل التنظيمى على نحو تتحول معه وسائل الإنتاج الاساسية، وخاصة الأرض، إلى سلعة يمكن التخلى عنها فى السوق تمثل ضماناً لرأس المال المالى وينسلخ عنها الفلاح يمثل القوة العاملة الأجيرة احتمالياً: بالنسبة لمصر تم ذلك، كما رأينا، طوال القرن التاسع عشر، من خلال تحول ملكية الأرض من ملكية الدولة مع نوع من حق الانتفاع للفلاح إلى ملكية خاصة فردية تعلن سيادة العلاقات السلعية فى الاقتصاد القومى. بمقتضى هذه العملية يتخصص الاقتصاد الذى أصبح متخلفاً فى إنتاج سلعة أو سلعتين (أوليتين فى مرحلة أولى)، ويسهم على هذا النحو فى شكل من أشكال تقسيم العمل الدولى الرأسمالى، ونقول «أشكال» لأن شكل تقسيم العمل الدولى الرأسمالى يتغير فى المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى. إذا ما نظر إلى هيكل الاقتصاد القومى (المتخلف) نجده هيكلاً غير متوازن (مختلاً) من وجهة نظر احتوائه لحد أدنى من ذاتية تطوره استجابة للحاجات الداخلية، إذ أصبح من اللازم لاشباعها المرور بالسوق الخارجية التى يحصل الاقتصاد القومى عن طريق بيع صادراته فيها على السلع الصناعية وكذلك السلع الغذائية فى بعض الأحيان. ولكن انعدام توازن الجزء (الاقتصاد القومى المتخلف) يصبح

شرط توازن الكل (الاقتصاد الدولى الرأسمالى) . وتتمثل محصلة كل ذلك فى تعبئة جزء معتبر، الجزء الأكبر فى معظم الحالات، من فائض الاقتصاد المتخلف نحو الأجزاء المتقدمة المسيطرة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى.

وفقاً لهذا التصور يكون الاقتصاد المصرى قد اصبح اقتصادا رأسمالياً متخلفاً فى الحقبة ما بين اربعينات القرن التاسع عشر وخمسينات القرن العشرين، وأصبح لهيكلة خصائص الاقتصاد المتخلف، وعلى النحو الذى رأيناه عاليه. هذا الهيكل يمثل نقطة البدء لجهود النمو التى هدفت إلى استكمال بعض البناء الصناعى اثر التغيرات السياسية التى بدأت تعبر عن نفسها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وذلك بالاطاحة بدولة الملكية العقارية الكبيرة التى تساندها قوى الاحتلال البريطانى. جهود النمو هذه كان لابد لها، أن هى استهدفت استكمال بعض البناء الصناعى، أن تتولى إحداث التغيير اللازم فى الريف. سنحاول فى الباب التالى أن نرى ما تم فى القطاع الزراعى، أى فى القرية، نتبعه بما تم فى القطاع الصناعى، لنتوصل إلى الصورة الاجمالية لجهود النمو فى الخمسينات والستينات، وما إنتهى إليه البناء الاقتصادى من ازمة تبلورت كأزمة للمجتمع من خلال عدوان رأس المال الامريكى / الاسرائيلى، أزمة تحيِّر رأس المال المحلى فى تقديم حلول للخروج منها فى السبعينات.

الباب الثاني

اتجاه حركة الاقتصاد المصري منذ بداية الخمسينات

رأينا كيف تمثل حظ الاقتصاد المصرى من ادماجه فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى، أى حظه عبر التطور الرأسمالى، فى أن ينتهى به الأمر إلى أن يمثل جزءا من الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولى. وفى صبيحة الحرب العالمية الثانية، ومع حركة استقلال المستعمرات وأشباه المستعمرات وظهور دول جديدة أطلق عليها فيما بعد بدول «العالم الثالث» ثارت، فى أوساط الفكر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، مناقشات نظرية حول مشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى (بالمعنى العلمى لا الأخلاقى) وامكانية الخروج من التخلف، أى امكانية تطوير هذه المجتمعات، وبرزت على الساحة الفكرية نظريات مختلفة فى تفسير ظاهرة التخلف الاقتصادى والاجتماعى ونظريات مختلفة فى تطوير هذه المجتمعات. وانتجت هذه الجهود الفكرية تصورات مختلفة للملامح العامة لاستراتيجية التنمية، تمثلت بصفة عامة فى:

- استراتيجية احلال الواردات.
- استراتيجية البناء الصناعى من أجل التصدير.
- واستراتيجية التنمية المتوازنة بالاعتماد على الذات.

وفى ضوء تصور نظرى لعملية التطور يقابل تصورنا لعملية التخلف، نعرض باختصار لهذه الاستراتيجيات، فى مرحلة أولى، لنرى فى مرحلة ثانية سياسة النمو التى اتبعت فعلا بالنسبة للاقتصاد المصرى فى عقدى الخمسينات والستينات من القرن العشرين.

الفصل الأول

التصور النظري للتطور واستراتيجيات التنمية

التطور، بالنسبة للأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى، عملية تاريخية لنفي التخلف، أى عملية تغيير هيكلى بمقتضاه يتم الإنتاج استجابة للحاجات الداخلية أساسا، حاجات الغالبية العظمى من السكان، عبر حد أدني من السيطرة الاجتماعية علي شروط انتاج وتحدد انتاج ذاتي. أول بديهيات هذه العملية هو عدم امكانية تحقق التطور فى الاطار التاريخى الذى خلق ظاهرة التخلف: الاطار الذى تسوده علاقات الإنتاج الرأسمالية. ويتحقق ذلك عن طريق تغيير الهيكل الاقتصادى على نحو يخلق للاقتصاد القومى قاعدة صناعية تقوم على صناعات تمثل حلقات تكنولوچية متكاملة، تمكن من تحويل نمط الحياة في المجتمع الريفي تحويلا جذريا، وإنما على نفس المكان. هذا التغيير الهيكلى يستلزم اطارا تنظيميا وسياسيا يقوم على الدور المحورى الذى يلعبه السنتجون المباشرون فى عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى. إذا تحقق هذا النوع من التغيير فى داخل كل مجتمع متخلف أعطى ذلك فى النهاية نمطا لتقسيم العمل الدولى جوهره هو نفى للعلاقات الدولية الرأسمالية.

وبيان ذلك أن التطور هو بصفة عامة، أى إذا نظر إليه من زاوية الحركة التاريخية للمجتمع الإنسانى بصفة عامة، عملية التحول المستمر للمجتمع من خلال تحوله من شكل إلى آخر من أشكال التنظيم الاجتماعى على نحو يزيد من سيطرة الإنسان على قوى الطبيعة من خلال العمل الاجتماعى، ويحرره من الحاجة فى مواجهتها. وما دام الأمر يتعلق بالمجتمع لابد أن يكون لعملية التطور، فى المجال التاريخى المحدد، محتوى تاريخياً. هذا المحتوى التاريخى يتحدد بالخصائص النوعية للفترة التاريخية التى تقع فيها التغييرات الاجتماعية ومكانها فى كل العملية التاريخية لتطور المجتمع الإنسانى. وهى فترة تمثل مرحلة فى تاريخ المجتمع البشرى بصفة عامة

وتاريخ المجتمع الأصغر المحدد الذى نعيش فيه كجزء من المجتمع الإنسانى، بصفة خاصة. كيف نترجم ذلك بالنسبة للمرحلة التاريخية الحالية التى يعيشها المجتمع البشرى بصفة عامة والمجتمع المصرى كأحد أجزاء هذا المجتخمع بصفة خاصة، أى المجتمع المصرى كأحد أجزاء المجتمعات الرأسمالية المتخلفة؟

نعلم أن عملية الإنتاج تتمثل فى علاقة مزدوجة بين الإنسان والطبيعة من جانب وبين الإنسان والإنسان من جانب آخر، جوهر العلاقة بين الإنسان والطبيعة هو بذل الإنسان، ابتداء من حاجاته الموجهة، لجهد واع، هو العمل، ليحصل من الطبيعة على ماهو لازم لاشباع حاجاته عن طريق استخدام بعض قوى الطبيعة وقد حولها إلى أدوات لعمله فى تحويل بعض القوى الأخرى على نحو يجعلها صالحة لإشباع حاجاته. وعلية نكون بصدد علاقة تتعلق بسبيل الإنسان إلى المعيشة. **تلك هي العلاقة الفنية في الانتاج**. إلا أن الإنسان لايقوم بعملية تضاده مع الطبيعة بمفرده. فهى عملية جماعية بطبيعتها. يقوم بها أفراد المجتمع فى صراعهم الجماعى مع الطبيعة: هذا الصراع الجماعى يتضمن إذن علاقات بين أفراد الجماعة أثناء عملية الإنتاج. وهى علاقات تقوم بالوساطة المادية لوسائل الإنتاج، وتحدد دور كل منهم فى عملية العمل الاجتماعى ونصيب كل منهم فى ناتج هذه العلمية. وهى تحدد فى تفاعلها مع مستوى تطور قوى الإنتاج الشكل الاجتماعى لعملية الإنتاج. **تلك هي العلاقة الاجتماعية في الانتاج**. فالإنتاج هو فى ذات الوقت علاقة فنية وعلاقة اجتماعية:

– علاقة فنية يحدد مستوى تطورها (أى تطور القوة العامله بتكوينها الفنى وأدوات الإنتاج والمواد التى يجرى تحويلها فى الإنتاج) مستوى انتاجية العمل. وهو مستوى يعكس درجة سيطرة الإنسان على قوى الطبيعة. هذا المستوى يعبر عنه بالوزن النسبى للنشاطات الاقتصادية المختلفة التى تمثل مستويات مختلفة لسيطرة الإنسان على الطبيعة: نخص منها الزراعة والصناعة. حيث تمثل الثانية مستوى أعلا لسيطرة الإنسان على قوى

الطبيعة، إذ يقوم بالنشاط الإنتاجى فى ظل ظروف من صنعه يكون معها دور الطبيعة أقل مباشرة، وذلك حتى تتحول الزراعة نفسها إلى نوع من النشاط الصناعى بتطبيق العلم والتكنولوجيا بشأنها. في المرحلة الحالية من تاريخ المجتمع البشري، يتحدد مستوى التطور بالتطور الذى تعليه الصناعة (ونوع الصناعة) فى الاقتصاد القومى ومدى تحول الزراعة إلى نوع من النشاط الصناعى. وهو مايؤدى بنا إلى القول بأن التطور يعني، من الناحية الفنية،سيطرة النشاط الصناعي، مع تحول الزراعة نفسها إلي فرع من فروع النشاط الصناعي. الأمر يتعلق هنا بتغييرات كيفية فى قوى الإنتاج فى هذا الاتجاه، اتجاه التصنيع كاتجاه طويل المدى. ولكن ذلك يتعلق بالجانب الفني لعملية الإنتاج. وهو جانب يحدد الجانب الاجتماعى ويتحدد به.

– ولكى يكون من الممكن تحقيق هذه التغييرات الكيفية لابد أن يسمح بذلك نمط علاقات الإنتاج بما يتضمنه من سيطرة فعلية على وسائل الإنتاج. احداث التغييرات الفنية يستلزم إذن التغيير الكيفى لعلاقات الإنتاج فى ارتكازها على الملكية وعلى السيطرة الفعلية على وسائل الإنتاج. ذلك هو التطور منظورا إليه من زاوية الجانب الاجتماعي لعملية الإنتاج.

وعليه يعنى التطور احداث التغييرات الكيفية فى كل الهيكل الاقتصادى: التغييرات الكيفية فى علاقات الإنتاج لكى يمكن احداث التغييرات الكيفية فى قوى الإنتاج على نحو يمكن من تحقيق نمط آخر للحياة الاجتماعية.

– ولكن، لكى يمكن تحقيق التغييرات فى الهيكل الاقتصادى يتعين القضاء على العقبات والمقاومات التى تقف أمام هذه التغييرات من الناحية السياسية والمؤسسية والفكرية ومن ناحية أنظمة القيم... إلى آخره. أى تلزمنا تغييرات كيفية في كل مجالات الحياة الاجتماعية غير الاقتصادية، وعلي الأخص من الناحية السياسية.

فإذا أردنا أن نرى التطور إذن على نحو لا يقتصر على مظهره الفنى (أى على العلاقة بين الإنسان والطبيعة) يتعين ربط التغييرات فى الوزن النسبى للفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى (الفروع الصناعية وفروع

الزراعة فى تحولها إلى صناعة) بالتغييرات الاجتماعية والسياسية. من وجهة النظر هذه يعنى التطور تنظيماً اجتماعياً وسياسياً مختلفاً يتضمن دولة ذات طبيعة اجتماعية وسياسية مختلفة، ومن ثم تغييراً فى الأدوار الاجتماعية والسياسية للطبقات الاجتماعية. وهو ما يتضمن كذلك تغييراً فى نظام القيم السائد الذى يحدد بصفة مباشرة الأهداف العامة للعملية الاقتصادية والاجتماعية. كل هذه التغييرات تتحدد بالتغيرات فى علاقات الإنتاج وتحددها فى ذات الوقت.

فى المرحلة الراهنة من تاريخ المجتمع البشرى :

– أصبح التطور الاقتصادي والاجتماعي رهيناً بتغيير علاقات الإنتاج علي حساب رأس المال كعلاقة اجتماعية.

– وتصبح المشكلة، في الموقف الاجتماعي الملموس لكل مجتمع يمثل جزءاً من المجتمع العالمي، مشكلة العثور علي نحو من تحالف طبقات المنتجين المباشرين والأشكال السياسية التي تضمن أداء هذا التحالف لضمان احداث التغييرات الاجتماعية بواسطة المنتجين المباشرين ولمصلحتهم.

فى غياب التغييرات الكيفية المرادفة للتطور بتعريفه هذا يمكن أن تتحقق تغييرات كمية لا تمثل إلا نمواً فى إطار التكوين الاجتماعى القائم، وهو تنظيم يتضمن، بالنسبة للمجتمعات المتخلفة، التبعية رغم أن هذه التبعية قد، وعادة ما، تغير من شكلها.

وعليه، يعنى التطور تغيير نوع التكوين الاجتماعى. ويكون السؤال الذى يفرض نفسه كنقطة انطلاق: بالنسبة لأى تكوين اجتماعى ينظر إلى التطور؟ ويكون الجواب أننا ننظر إلى التطور فى ظروفنا الحالية بالنسبة لتكوين اجتماعى رأسمالى متخلف فنياً بفضل تبعيته لرأس المال الدولى، بصفة عامة. ولكننا ننظر، فى هذا الإطار العام، إلى التطور بصفة خاصة كذلك، أى إلى التطور بالنسبة لتكوين اجتماعى رأسمالى متخلف له خصوصيته التاريخية عندما يتعلق الأمر بأحد المجتمعات المتخلفة المحددة مكانياً

وزمنياً، كالمجتمع المصرى اليوم. وهى خصوصية تميزه عن غيره من المجتمعات الرأسمالية المتخلفة. ومن ثم لا يمكن أن يعني التطور بالنسبة لهذا المجتمع أقل من العملية التاريخية، بقوانينها العامة (أي المشتركة مع المجتمعات المتخلفة الأخرى) والخاصة (بهذا المجتمع المتخلف المحدد)، التي تنفي تخلفه الاقتصادي والاجتماعي كما تكون تاريخياً.

ويرتبط بهذا المحتوى التاريخى للتطور بالنسبة للأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى أنه يتم فى مرحلة تاريخية تتحقق فيها التحولات الاجتماعية الصاعدة عن طريق الأداء الواعى على مستوى العملية الاجتماعية بأكملها، عن طريق التخطيط. وهو ما يعنى أن نفى التخلف يكون عن طريق عملية تاريخية لتطوير المجتمع.

١- استراتيجية احلال الواردات:

لا نقصد بها مجرد إنتاج بدائل للمنتجات المستوردة، وانما مجموعة من الخصائص تتوافر مجتمعة لتعطيها مدلولاً محدداً يميزها اقتصادياً واجتماعياً كاستراتيجية للنمو. ذلك أن الاستراتيجية لا تتحدد فقط بمجالات النشاط الاقتصادى التى تحظى بالأولوية عند اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية، وعلى الأخص السياسة الاستثمارية وسياسة العمالة والإنتاج (وهذه السياسات تمس فى كل الحالات العلاقات بين القوى الاجتماعية) وانما أساساً بانتمائها الطبقى[١].

وتعد استراتيجية احلال الواردات أولى الاستراتيجيات التى اتبعتها معظم الاقتصاديت المتخلفة فى فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى. وترتبط هذه الاستراتيجية تاريخياً بتوافر عدد من الشروط الدولية والمحلية هيأت المناخ الملائم لاتباعها.

---

(١) انظر فى ذلك للمؤلف، استراتيجية احلال الواردات، استراتيجية للنمو فى ظل التبعية (باللغة الإنجليزية)، مصر المعاصرة، القاهرة، العدد رقم ٣٥٤، اكتوبر ١٩٧٣، ص ٥ – ٣١. وباللغة الفرنسية، مجلة «النقد الاشتراكى Critique Socialiste»، باريس، العدد ١٦، يناير – فبراير ١٩٧٤، ص ٣٧ – ٥٢.

وقد توافرت هذه الشروط بالنسبة لبعض الاقتصاديات (كالاقتصاد المصرى) فى فترتى الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير، حيث أدت الحرب إلى تراخى قبضة الدول المتحاربة على الاقتصاديات المتخلفة بصور نسبية أمكن معها – خاصة فى ظل صعوبات التجارة الدولية وقتئذ – قيام بعض الصناعات التى تنتج السلع الاستهلاكية التى كان يتم استيرادها أثناء الحرب. وقد أدى الكساد الكبير إلى نتيجة مماثلة حيث عانت الاقتصاديات المتخلفة من انخفاض حجم وقيمة صادراتها من المواد الأولية، وبالتالى انخفاض قدرتها على الاستيراد، فكان أن نشأت صناعات لتزويد السوق المحلية بالمنتجات اللازمة التى تعذر استيرادها. وفى كلتا الحالتين نشأت هذه الصناعات الإستهلاكية مستفيدة من توافر القوة العاملة المحلية الرخيصة والمواد الأولية وخاصة الزراعية منها. وكان طبيعياً مع هذه الظروف أن تعتمد تلك الصناعات على التكنولوجيا البسيطة وعلى فنون الإنتاج الكثيفة الاستخدام للعمل. وهو ما أدى إلى أن تكون احتياجاتها من السلع الإنتاجية المستوردة محدودة نسبياً، وأدى فى النهاية – متكاتفاً مع استخدام المواد الأولية المحلية ومع النقص فى المستورد من السلع الاستهلاكية التى أصبحت تصنع محلياً – إلى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات. وكان من الطبيعى كذلك أن تتركز معظم هذه الصناعات فى المدن حيث يتوافر الحد الأدنى من الخدمات الأساسية اللازمة للإنتاج الصناعى ليظل الوضع فى الريف دون تغيير جوهرى.

كما أن الشروط اللازمة لاستراتيجية احلال الواردات توافرت بالنسبة لمجموعة من البلدان العربية فى الفترة التالية لحصولها على الاستقلال السياسى، حيث كان من الممكن لرأس المال المحلى أن يختص بقدر أكبر من السوق المحلية مستفيداً من الاستقلال السياسى ومن التغير فى هيكل الصناعة فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. فى هذه الحالة لم ينفرد رأس المال الفردى بانشاء الصناعات الجديدة، بل كان للدولة دور ملموس، بل والدور الأكبر فى بعض الحالات، فى القيام بجهود النمو الاقتصادى، كما

كان لرأس المال الأجنبى بعض الدور فى اطار استراتيچية احلال الواردات هذه. وبدأت جهود النمو الصناعى تظهر ليس فقط فى مجال إنتاج السلع الاستهلاكية التقليدية (المنسوجات، المواد الغذائية..) وإنما كذلك فى مجال إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة ومجال إنتاج السلع الإنتاجية وعلى الأخص التقليدية (الأسمنت، الحديد والصلب.. إلخ). هنا قامت الصناعات على أساس تكنولوچيا متقدمة نسبياً كثيفة الاستخدام نسبياً لرأس المال مما ألقى أعباء إضافية على موازين المدفوعات خاصة مع الاتجاه لاستيراد السلع نصف المصنعة اللازمة لهذه الصناعات بل والمواد الأولية اللازمة لصناعة السلع الإستهلاكية المعمرة التى تم التوسع فى إنتاجها. وظل نمط التوطين الصناعى محابياً للمدينة الأمر الذى أدى فى نفس الوقت إلى تزايد وتعقد مشاكل المجتمع الحضرى وتزايد الفوارق بين القرية والمدينة.

ومن الضرورى ونحن بصدد اليصر الناقد بهذه الاستراتيچية أن نبرز الدعائم التى ترتكز عليها حتى يمكن أن نتعرف على الصعوبات التى تنتاب هذه الاستراتيچية. وهذه الدعائم يمكن تلخيصها فيما يلى :

– هذه الاستراتيچية تفترض تطوراً معيناً لرأس المال المحلى والقوة العاملة. وتقوم على وجود القطاع الأولى (الزراعى أو التعدينى بما فى ذلك البترولى) كمصدر للمدخلات.

– أنها تعتبر نمط الاستهلاك القائم. وهو نتاج التطور السابق وما يعكسه من نمط توزيع الدخل كعماد أساسى للاستراتيچية. بمعنى آخر هى تبدأ بالسوق المحلية الحالية أى بالحاجات القادرة مالياً التى تعبر عن نفسها فى هذه السوق وتتصور كل البناء الصناعى فى الفترة الطويلة المستقبلة على أساس هذه السوق.

– يتم تصور القطاع الصناعى باعتباره مكوناً من ٣ فروع أساسية: فرع الصناعات الأساسية، فرع الصناعات الوسيطة وفرع الصناعات الاستهلاكية.

– ابتداء من هذا التصور يتم تحقيق البناء الصناعى عن طريق خلق اللاتوازن بين هذه الفروع بالبدء فى بناء الصناعات الاستهلاكية ووجودها يخلق ضغوطاً (أى طلباً أو سوقاً) تؤدى إلى بناء الصناعات الوسيطة، الأمر الذى يخلق ضغوطاً بدوره تؤدى إلى بناء الصناعات الأساسية. هذا لا يعنى إلا تبنى فى المرحلة الأولى إلا الصناعات الاستهلاكية. الأمر يتعلق باتجاه عام جوهره التركيز على هذه الصناعات مع امكانية قيام بعض الصناعات الوسيطة والأساسية بجانبها مع الوعى بأن كل البناء الصناعى يخدم فى نهاية الأمر نمط الاستهلاك القائم.

ماذا كانت الحصيلة الكلية لاستراتيجية احلال الواردات؟ تمثلت هذه الحصيلة فى تحقيق بعض البناء الصناعى الذى لا يستهان به فى بعض الحالات (كما فى حالة مصر والجزائر) فى تزويد السوق المحلية بالسلع الصناعية؛ فى خلق قوة عاملة ذات خبرة صناعية فى تهيئة الوسط الصناعى لمزيد من التوسع الصناعى وفى مساندة الاقتصاد القومى للتزويد بالأساس المادى للصراع ضد القوى المعتدية. إلا أن هذا البناء يحمل فى طياته بذور أزمة الاستراتيجية. أزمة لها مظاهرها وأسبابها. وسنتعرف عليها عند التعرض للأزمة الاقتصادية للمجتمع المصرى التى تبلورت فى النصف الثانى من ستينات القرن الماضى.

تلك هى استراتيجية النمو من خلال احلال الواردات. وهى كاستراتيجية تتميز بالخصائص السابق بيانها وتفردها كيفياً عن غيرها من الاستراتيجيات، تقوم على تجاهل حقيقتين أساسيتين لا يسلم البصر بأمور التطور الاقتصادى والاجتماعى إلا بأخذهما بتبصر وعمق فى حسبان من ينشغل باستراتيجية هذا التطوير. استراتيجية احلال الواردات تتجاهل الحقيقتين التاليتين :

– هى تتجاهل أولاً الأصل التاريخى للتخلف، كما تجهله كعملية تاريخية وليس كمجرد حالة أو موقف، ومن ثم تتصور بالتالى بوعى أو بلا وعى امكانية الخروج من التخلف مع البقاء فى نفس الإطار التاريخى

لتكونه. بمعنى آخر، أنها لا تستطيع أن تتصور التطوير كنقلة كيفية للعملية التاريخية وليس كمجرد اعادة ترتيب الأوضاع فى إطار نمط تقسيم العمل الدولى الذى يتضمن التخلف.

– هى تتجاهل ثانياً أنه عند النظر فى مشكلات التطوير يتعين أن يؤخذ فى الاعتبار ليس الطلب الحالى وإنما الطلب الاحتمالى (الذى لا يلزم له شكل طلب سلعى). وهذا الأخير يتحدد :

- بطبيعة عملية التصنيع، أى عملية بناء أساس صناعى متكامل تكنولوچياً (ولا أقول عملية بناء بعض الصناعات) يصلح لتحويل الصناعة وتحويل النشاط الأولى إلى نشاط صناعى، تخلق من ذاتها الطلب على منتجاتها. فالتوسع فى إنتاج الحديد والصلب على أساس استخدام الغاز الطبيعى، مثلاً يستلزم التوسع فى إنتاج الغاز الطبيعى، وهو ما يستلزم التوسع فى المعدات اللازمة لإنتاج ونقل الغاز الطبيعى، وهو أمر يستلزم التوسع فى إنتاج الحديد والصلب... وهكذا تخلق عملية بناء الأساس الصناعى الطلب اللازم على منتجاتها. فهى فى هذا المجال عملية (Self - Contained)، أى عملية تغذى ذاتها من ذاتها، على الأقل فى المرحلة الأولى.
- كما يتحدد ثانياً بتطور الدخل القومى من خلال عملية التطوير نفسها.
- كما يتحدد ثالثاً بتغيير نمط توزيع الدخل على نحو يمكن من أن تتحول الغالبية من السكان، خاصة مع التوسع في الاستخدام المنتج للقوة العاملة وما تحت تصرفها من موارد، من مجرد كثرة عددية إلى طلب يمتص الكثير مما ينتج في مجال الإنتاج الاستهلاكي. بل أن المشكلة التى تثور فى العادة إذا تعلق الأمر بالمنتجات التى تستجتب للحاجات الحقيقية للغالبية ليست مشكلة أن الطلب على هذه المنتجات محدود وإنما مشكلة أن نحد نسبياً من هذا الطلب لكى يمكن التوسع فى الاستثمارات.
- كما يتحدد الطلب الاحتمالى أخيراً بنوع المنتجات التى تتحدد ابتداء منها فروع النشاط الاقتصادى اللازم التوسع فيها استهداء بالحاجات الأساسية الموجودة دون اشباع. فإذا تصورنا مع وجود البترول والغاز الطبيعى فى

العالم العربى إمكانية قيام صناعة بتروكيماوية. فإن الطلب الاحتمالى على ما تنتجه يتوقف على نوع المنتجات الذى يمكن لهذه الصناعة أن تقدمها لإشباع الحاجات الأساسية غير المشبعة: لإشباع الحاجة إلى الطعام عن طريق تزويد الزراعة بالأنابيب اللازمة للصرف المغطى والرى، وبالأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، وتزويدها بالعبوات وبالأحذية اللازمة لوقاية الفلاحين فى الزراعة القائمة على الرى من خطر البلهارسيا، وعن طريق تقديم أعلاف تستخدم فى تربية الماشية والدواجن، وعن طريق تقديم حتى بروتينات صناعية بديلة، وهكذا مما لا يمكن حصره إلا بالتعرف التفصيلى على الإمكانيات الفنية للصناعة البتروكيماوية ومدى ما يمكن أن تزود به الزراعة من مدخلات مباشرة أو غير مباشرة دون أن نقصر الأمر بطبيعة الحال على استخدام منتجات هذه الصناعة فى النشاط الزراعى فقط ونحن بصدد التعرف على الطلب الاحتمالى للمنتجات البتروكيماوية.

٢- استراتيجية البناء الصناعي من أجل التصدير:

مع الأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالى الدولى فى بداية سبعينات القرن الماضى، وهى أزمة أبرزت أزمة سياسات النمو فى كثير من البلدان المتخلفة ومنها تلك التى حاولت اقامة نوع من البناء الصناعى من خلال احلال الواردات الصناعية، بدأ الترويج، خاصة فى أوساط البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، لنموذج للنمو كانت ملامحه قد تبلورت فى بعض بلدان جنوب شرق آسيا، ابتداءً من هونج كونج صبيحة الحرب العالمية الثانية، بمساندة مباشرة وقوية من الولايات المتحدة الأمريكية فى إطار استراتيجية لها فى غرب المحيط الهادى تقوم على اعادة بناء اليابان ومساندة نمو بعض البلدان الآسيوية لمواجهة نموذج التطور الصينى.

وكنا قد كتبنا فى منتصف سبعينات القرن الماضى[١] عن إمكانية أن

(١) انظر فى ذلك، للمؤلف، ما الذى يخبئه رأس المال الأجنبى للبلدان المتخلفة، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، الإسكندرية، ١٩٧٨، ص ١١٧ - ١٢٧.

يثير رأس المال الدولى، فى مواجهة طلب بلدان «العالم الثالث» ببناء «نظام اقتصادى عالمى جديد» يؤدى إلى انهاء التخلف، استراتيچية جديدة تتمثل فى اتباع نوع من الممارسة كان قد بدأ قبل الأزمة، خاصة فى بلدان جنوب شرق آسيا، فى شكل بناء بعض الصناعات فى بعض بلدان العالم الثالث بقصد تصدير ما تنتجه هذه الصناعات. وطرحنا عدداً من التساؤلات فى شأن هذه الاستراتيچية: ما هو مضمون هذه الاستراتيچية الممكنة؟ ما الشروط اللازم توافرها لكى تتحقق؟ ما هى الأسلحة التى يمكن لرأس المال الدولى استخدامها ليتوصل إلى الحث على اعتناقها أو فرضها؟ هل تمثل هذه الاستراتيچية للمجتمع المتخلف خروجاً حقيقياً من التخلف الاقتصادى والاجتماعى أم تزوده بشكل جديد من أشكال التبعية يمكن استغلال قدراته على نحو مختلف[1]؟.

وكان التوجه أن تأخذ الاستراتيچية شكلاً أو آخر من أشكال تصدير رأس المال إلى البلدان المتخلفة: معونات – قروض – استثمار مباشر، خاصة بواسطة الشركات دولية النشاط، فروع لهذه الشركات تقوم على تعبئة مدخرات محلية، وذلك بقصد بناء عدد من الصناعات تأخذ من الناحية التنظيمية أشكالاً متعددة: وحدت إنتاجية خاصة مملوكة لمواطنين أو لأجانب، وحدات إنتاجية مختلطة مملوكة لأجانب ولرأس مال محلى، مشروعات مملوكة للدولة أو مختلطة بينها وبين رأس المال الفردى المحلى أو الأجنبى. من الناحية التكنولوچية تستخدم فنون الإنتاج السائدة فى السوق الرأسمالية الدولية، مع امكانية احداث بعض التعديلات أو استخدامها فى دوائر مغلقة تتمثل فى فروع الشركات دولية النشاط التى تبنى على اقليم الدولة فى الاقتصاد المتخلف. ويكون الهدف هو بناء صناعات توجه منتجاتها للسوق الدولية: فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وفى المجتمعات

---

(١) وقد كان رأينا أن مصالح رأس المال الدولى، خاصة الأمريكى، لا تتحقق فى المنطقة العربية إلا بالعمل على افقاد مصر وزنها فى العالم العربى، واختزال بنائها الاقتصادى وتشتيت قوتها العاملة. انظر فى ذلك الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، المرجع السابق، هامش (١)، ص ١١٩.

الرأسمالية المتخلفة، دون أن يعنى ذلك استبعاد السوق المحلية فى البلد الذى تنشأ فيه الصناعات. وتسائلنا ما إذا كان من الممكن أن يتم مثل هذا البناء الصناعى فى كل بلدان العالم الثالث؟ وكانت الإجابة: الظاهر أن مثل هذا البناء قد لا يقصد إلا بعض البلدان، لا يقصد إلا البلدان التى تتمتع بوضع هام فى منطقة من مناطق «العالم الثالث»، نظراً لما لها من وزن سكانى أو سياسى أو حضارى أو ثقافى يمكنها من أن تلعب دوراً هاماً (بالإيجاب أو السلب) فى حياة المنطقة من وجهة نظر تحقيق، أو الحفاظ على، مصالح رأس المال الدولى بعامة ورأس المال المهيمن دولياً، وفى المنطقة، بخاصة.

وبدراسة لاحقة لتجارب بلدان جنوب شرق آسيا (وخاصة كوريا الجنوبية) التى تكاد تكون البلدان الوحيدة التى قطعت فيها هذه الاستراتيچية شوطاً بعيداً، تبلورت ملامح استراتيچية النمو فى إطار استراتيچية لرأس المال الأمريكى منذ الحرب العالمية الثانية وحتى ثمانينات القرن الماضى تقوم على استقطاب دول منطقة شرق آسيا فى شكل لتقسيم عمل رأسى يحتوى بلدان جنوب شرق آسيا، بما فيها البلدان التى تتبع فيها استراتيچية البناء الصناعى من أجل التصدير، واليابان والولايات المتحدة، تدخل فيها الولايات المتحدة مباشرة باستثماراتها ومبادلاتها التجارية والتكنولوچية مع دول المنطقة، وبصفة غير مباشرة من خلال الاستثمارات المشتركة مع دول المنطقة إما فى داخل كل بلد من بلدان المنطقة أو فى داخل الولايات المتحدة. على أن يأخذ نمط تقسيم العمل داخل المنطقة شكلاً مثلثاً بين دول آسيوية تتخصص فى إنتاج المواد الأولية والطاقة، كاندونيسيا والفلبين، ودول تقوم بتصنيع سلع استهلاكية وخاصة السلع المعمرة للتصدير، ككوريا الجنوبية وتايوان، ودول تمد هذه الدول المصنعة بالسلع الوسيطة وأنواع من التكنولوچيا وتفتح أسواقها للسلع الصناعية التى أنتجتها بقصد التصدير. الأمر يتعلق إذن باستراتيچية واضحة لرأس المال الأمريكى فى المنطقة قوامها بلورة نمط لتقسيم العمل ثلاثى الأبعاد، يتضمن تحقيق النمو الاقتصادى فى بعض بلدان المنطقة لمواجهة التغيرات التطويرية الجادة التى كانت تتم فى الصين وبجوارها بعض بلدان آسيوية أخرى. وتضمنت هذه الدفعة

الاستراتيچية اتخاذ قرارات سياسية أمريكية بدفع التنمية فى بعض البلدان، تمثلت، بالنسبة لكوريا الجنوبية بقرار فى ١٩٦٢ بدأ تنفيذه بانقلاب عسكرى فى نفس العام. هذا القرار الاستراتيچى من جانب رأس المال الأمريكى بتقوية بعض البلدان يعنى بالنسبة لها عدداً من الإمكانيات قد يستحيل النمو بدونها :

- يعنى أولاً امكانية أن يأتى رأس المال الأجنبى إلى الداخل بأشكاله المختلفة، معونات، قروض، استثمار مباشر، ليس فقط أمريكياً وانما كذلك أوروبياً ويابانياً.
- يعنى ثانياً امكانية نقل التكنولوچيا فى حدود أوسع وبشروط معقولة.
- يعنى ثالثاً امكانية التزويد بالمنتجات الوسيطة المتضمنة لهذه التكنولوچيا.
- يعنى رابعاً الترحيب بالنسبة لمنتجات البلد التصديرية فى السوق الدولية خاصة من خلال شبكة رؤوس الأموال الدولية الكبيرة المساهمة.
- ويعنى خامساً المساندة السياسية، بل والعسكرية على مستوى المنطقة بأكملها، الأمر الذى يمكن أن يعنى احتمالياً امكانيات أكبر لتسويق منتجاتها.

وفى إطار هذه الدفعة الاستراتيچية لرأس المال الأمريكى جاءت الدفعة الاقتصادية الأولى لتقوية كوريا الجنوبية من الولايات المتحدة كذلك :

- مليارات الدولارات تتدفق فى الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٠ فى شكل معونة أمريكية.
- فى فترة الخمسينيات ٨٠٪ من الاستثمارات كانت بتمويل أمريكى.
- تستمر المعونة فى الستينيات. وفى السبعينيات تمثل نسبة مئوية أقل من الاستثمارات، ولكن استمرارها بأرقام مطلقة له دلالة بالنسبة للمساندة الأمريكية. ثم تشارك رؤوس الأموال اليابانية والأوروبية.

- بعد ذلك تكون تعبئة المدخرات المحلية أساساً، عبر سياسة تدخلية كبيرة للدولة، على الصعيدين الاقتصادى والسياسى.

وتمثلت أركان السياسة التدخلية للدولة اقتصادياً فى المرحلة الأولى (على الأقل حتى منتصف الثمانينات) فى:

- تحديد استراتيچية النمو وقطاعاته التصديرية والوسيطة، واتخاذ سياسة اقصتادية حاسمة على مستوى الاقتصاد الوطنى.
- تحويل القوة العاملة الرخيصة إلى قوة ذات إنتاجية عالية يمكن مقارنتها دولياً من خلال نظام تعليمى وتدريبى جاد وكفء.
- تحديد الإطار التنظيمى للأداء الاقتصادى، قوانين المشروع، قوانين العمل، قوانين الاستثمار.
- احتكار السياسة التجارية وعلى الأخص السياسة الاستيرادية واتجاهها العام نحو، حماية كل صناعة وليدة، الحد من استيراد السلع التى تنتجها الصناعات التصديرية، سياسة اعانة الصناعة وتشجيع الصادرات. بل واعانة المشروعات الصناعية فى اتجاه زيادة تمركز رأس المال.
- احتكار الائتمان واستخدامه فى توجيه الاستثمارات.
- بناء مشروعات الصناعات الأساسية، وقد اختارت نمط المشروعات ذات الحجم الكبير.
- الانفاق على البحوث العلمية والتكنولوچية واقامة مراكز البحوث، تبيعها بعد ذلك للمشروعات. وكذلك عقد اتفاقيات نقل التكنولوچيا.
- تحدد الدولة شروط بناء المشروعات التابعة للشركات دولية النشاط فى الداخل وفقاً لمتطلباتها الداخلية، وتحت سيطرتها، يساعدها على ذلك مجمل السياسة الصناعية والنقدية والتجارية التى تحتكرها الدولة.

وجاءت السياسة التدخلية للدولة سياسياً فى كونها دكتاتورية عسكرية حتى التسعينيات، قاهرة فى مواجهة القواعد الشعبية، تحد من الحريات السياسية وتحول دون القوة العاملة وتنظيمها سياسياً، وتتحالف طبقتها

السياسية (التى تضم الجيش ورجال الأعمال والبيروقراطية ورجال الشركات دولية النشاط) مع رأس المال الأمريكى الذى يعزز قبضته فى المنطقة بقواعد عسكرية ومنها واحدة كبيرة فى كوريا الجنوبية. وقد بدأت الدولة تشتهر منذ منتصف التسعينيات بالفساد.

ولم يكن من الممكن أن يتحقق قيام البناء الصناعى من أجل التصدير إلا على أساس ركائز تاريخية عادة ما يتم اغفالها عند التقديم الأيديولوجى للاستراتيجية:

- **الثورة التقنية في الزراعة** فى فترة ما بين الحربين العالميتين فى ظل الاحتلال اليابانى لكوريا، والتى مكنت من تحقيق فائض فى المواد الغذائية، وخاصة الأرز.
- **الإصلاح الزراعي** الذى قامت به الدولة الكورية فى الفترة ما بين ١٩٤٩ – ١٩٥٥، بجعل الحد الأقصى للملكية الزراعية ٣ هكتار، الأمر الذى يترتب عليه أن تنخفض نسبة الفلاحين المستأجرين من ٤٩٪ من القائمين بفلاحة الأرض إلى ٣٪ وانخفاض عدد الفلاحين المعدمين من ٨٦٪ إلى ٢٩٪. وتكون الدولة بذلك قد وسعت قاعدتها الاجتماعية فى الريف وقوت من شرعيتها، وضمنت تأكيد الفائض الغذائى، وقد برز مع ذلك وجود فائض فى القوة العاملة.
- ما قامت به الدولة خلال الخمسينيات من **بناء صناعي من خلال احلال الواردات**، الأمر الذى :

– يمكن من إنتاج بعض السلع الاستهلاكية الصناعية التى تضيف محلياً سلع الأجور الصناعية إلى سلع الأجور الزراعية محققة بذلك سلعاً للأجور رخيصة نسبياً تمكن من بقاء مستوى الأجور منخفضاً نسبياً.

– يمكن من تزويد الريف بالمدخلات الصناعية اللازمة لمزيد من الإنتاج الصناعى

– يخفف من الضغط على ميزان المدفوعات.

- بمايتضمنه من بعض الصناعات الإنتاجية يشير إلى امكانية تنويع البناء الصناعى.
- فى أحضانه تخلق القوة العاملة الصناعية بمهارات وعادات العمل الصناعى، الأمر الذى يسهّل نسبياً تحولها التكنولوچى فى المراحل التالية.
- يمكن أن يخلق امكانيات وجود دولة قوية نسبياً.

- ما قامت به الدولة، صبيحة الاستقلال السياسى (فترة استراتيچية احلال الواردات الصناعية، من بناء بنية مادية أساسية.

وتكون محصلة هذه الركائز الاقتصادية فى بداية الستينيات :

- أن تضع تحت تصرف رأس المال (الأجنبى والمحلى) فائضاً من القوة العاملة.
- توفير سلع أجور غذائية وصناعية بمستوى أثمان منخفض نسبياً.
- وهو ما يمكّن من أن يكون مستوى الأجور منخفضاً طوال مرحلة أولى لاقامة البناء الصناعى التصديرى التوجه.
- ولا يبقى لرفع معدل الربح فى الصناعة التى تقام وخلق قدرة تنافسية على التصدير فى السوق الدولية إلا تحويل فائض القوة العاملة الريفى المنشأ إلى قوة عاملة مؤهلة فنياً باطاراتها اللازمة. وهو ما يتكفل به النظام التعليمى الذى تتولاه الدولة وتموله من موازنتها العامة.

ويقوم البناء الصناعي من أجل التصدير بنموذج غير متوازن عبر الزمن:

- يبدأ بالتركيز على صناعات تصديرية، تتوجه مباشرة للطلب الخارجى.
- ثم تبنى الصناعات الوسيطة التى تغذيها (ينقل إليها التكنولوچيا من الاقتصاد الأمريكى أو اليابانى).
- ثم تبنى بعض الصناعات الأساسية، خاصة بواسطة الدولة.

- وتمثل الصناعات الوسيطة والصناعات الأساسية قطاعات رائدة بمعنى أن تحقق كثيراً من علاقات التشابك مع قطاعات أخرى، خاصة القطاعات التصديرية، وأنها تتوجه للطلب الداخلى الذى يأتى من الصناعات التصديرية ومن المستهلكين فى الداخل.

- وفى الأثناء يتم تطوير لدور القطاع التصديرى فى التبادل الدولى. فإذا ما أخذت صناعة المنسوجات، فإنها تنتقل من مستورد صاف للمنسوجات إلى تحقيق صادرات نسجية بنسبة ٥٠٪ من إجمالى الصادرات فى السبعينيات، إلى تصنيع مصانع النسيج وتصديرها فى التسعينيات.

- وتختلف القطاعات التى تلعب دوراً تصديرياً فى المراحل المختلفة من مراحل النمو الصناعى: من المنسوجات فى مرحلة أولى، إلى الاليكترونيات ثم السيارات والبتروكيماويات والصلب فى مرحلة ثانية.

- واضح أن مثل هذا البناء يقتضى تغيير السلع التصديرية كلما تغيرت ظروف الاقتصاد الدولى، بتغيرات فى الطلب على السلعة، أو بتغيرات فى القدرة التنافسية لبلدان أخرى فى المنطقة بفضل ما تملكه من قدرة تكنولوچية (كاليابان) أو قدرة تنظيمية لاقتصاد به أيدى عاملة رخيصة نسبياً ويحتوى أساسه الصناعى (كالصين). ويدخل بطبيعة الحال فى تحديد القدرة التنافسية فى السوق الدولية العلاقات المتغيرة بين عملات البلدان المتنافسة فى التصدير.

- هذا التغيير المستمر فى السلع التى يلزم تصديرها يستلزم وجود قاعدة علمية تكنولوچية قوية قادرة على تحقيق السبق فى ادخال التجديدات التكنولوچية تنتج فى الداخل، نظراً لصعوبة، إن لم يكن استحالة، استيراد مثل هذه التجديدات.

- ويتحقق البناء الصناعى فى إطار نمط جديد لتقسيم العمل على مستوى المنطقة، يحقق على مستوى المنطقة نمط تقسيم العمل الذى نما فى داخل المشروع الرأسمالى، بتقسيم عملية إنتاج سلعة واحدة إلى عدة

عمليات أصغر يتخصص فى كل منها بلد من البلدان، ثم يتم تجميع الناتج فى بلد من هذه البلدان أو حتى فى بلد آخر تماماً. وهو ما يعنى زيادة التشابك فى علاقات الاعتماد المتبادل بين الأجهزة الإنتاجية لهذه البلدان، الأمر الذى يكون له مضاعفاته السلبية إذا دخلت المنطقة فى أزمة اقتصادية ابتداءً من أحد البلدان المكونة لها.

- هذا، والسعى لاستكمال الحلقات المتتالية للبناء الصناعى يظل بعيداً عن السيطرة الحقيقية على الصناعة، (أ) إذ هى تظل فى مجموعها موجهة للتصدير (أى معتمدة على الطلب الخارجى، (ب) ولا تحتوى على قاعدة أساسية، خاصة من الصناعات الأساسية المتجددة الحداثة، واسعة، (جـ) وهى ذات تكنولوچية محدودة نسبياً، معتمدة لحد كبير فى هذه التكنولوچيا على الخارج.

- وعليه، يتضمن هذا البناء الصناعى من أجل التصدير مخاطر (أ) شدة الاعتماد على التجارة الدولية، (ب) أنه بعد تحقيق بعض البناء الذى يصبح من المربح السيطرة عليه يتعرض لضغوط متزايدة من رأس المال الدولى، خاصة الأمريكى، لمفتح السوق الداخلية (بعد أن اتسعت للسلع الأجنبية)، (جـ) كما يبدأ هذا البناء أن يكون مطمعاً من رأس المال الدولى للسيطرة على أصوله الإنتاجية بقصد إعادة النظر فى نمط توزيع القيمة المضافة لمصلحة رأس المال الدولى على حساب الاقتصاد المحلى، (د) وأنه يظل فى النهاية محدود القدرة على تحقيق ذاتية تكنولوچية تمكن من سرعة إنتاج البديل التصديرى عندما يتراجع الطلب الخارجى على السلع التصديرية القائمة.

- ومن ثم تكمن الأزمة فى هيكل البناء، وتتفجر مع تجمع عدة عوامل على الصعيدين الدولى والداخلى، فى انفتاح الداخلى على الدولى وفى اندفاع الدولى نحو الداخلى، فى المرحلة الثانية من مراحل حياة الاستراتيچية التى تبدأ مع منتصف الثمانينيات. وتبدأ مظاهر الأزمة فى أن تفرض نفسها، ويسرع من تفجير الأزمة سلوك رأس المال المالى الدولى، وخاصة الجزء الطائر (الساخن، المتمثل فى رأس المال قصير الأجل).

ويستغل رأس المال الدولى طويل الأجل الأزمة وهي في قاعها للسيطرة المباشرة علي الأصول الإنتاجية للاقتصاد الكورى عن طريق تملكها بالشراء بأثمان منخفضة ليختص نفسه بجزء أكبر من القيمة المضافة (خاصة فى شكل الربح والفائدة) المنتجة داخلياً.

وتدخل استراتيجية البناء الصناعى من أجل التصدير مرحلة ثانية، تبدأ بالنسبة لكوريا الجنوبية مع منتصف الثمانينيات تتفاعل فيها عدة عوامل دولية مع عدة عوامل داخلية. نبدأ بما تصادفه علي الصعيد الدولي أولاً، لأن التوجه من البداية هو نحو الخارج :

- تفاقم الأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالى الدولى وبروز اختلال التوازن بين الاقتصاد المالى والاقتصاد العينى مع التراخى النسبى فى الاستثمار العينى وتوجه رأس المال المالى نحو النشاط المضاربى فى الأسواق المالية[1] وانتعاش رؤوس الأموال الدولية قصيرة الأجل (رؤوس الأموال الساخنة أو الطائرة) فى صيرورة تنقلها السريع بين أجزاء السوق المالية الدولية، وخاصة ما يسمى بالأسواق «الصاعدة»، ويبدأ رأس المال الطائر يترقب كل ما هو «صاعد».
- وصول الصناعات التى اعتبرتها الاستراتيجية صناعات تصديرية فى تتابعها إلى مرحلة عمرية تشهد، فى إطار التغير المستمر فى هيكل الاقتصاد الصناعى الرأسمالى، تراخى معدلات الزيادة فى الطلب على منتجاتها.
- ظهور قوى اقتصادية، كالصين، تمثل منافساً قوياً للسلع التصديرية،

(١) فى نهاية عام ٢٠٠٠ بلغت قيمة إجمالى الناتج الداخلى فى العالم لليوم الواحد ١٢٠ مليار دولار أمريكى، ووصل رقم أعمال أكبر مائة شركة دولية النشاط فى اليوم ٢٠ مليار دولار، وكان حجم التجارة الدولية ١٧ مليار دولار . هذا فى الوقت الذى بلغت قيمة المعاملات اليومية فى أسواق صرف العملات ٧٠٠ مليار دولار فى يوم واحد . أى أن قيمة المعاملات فى أسواق الصرف تعادل ما يقرب ستة أمثال حجم ما ينتجه الاقتصاد العينى المنتج! وهكذا «تتحول مليارات الدولارات يومياً إلى دخان!». الأطلس الاقتصاد للموند الدبلوماسى، باريس، يناير ٢٠٠٣، ص ٣٣.

ابتداءً من الأداء التنظيمي للدولة ووجود حد أدنى قوى من الأساس الصناعى والقاعدة التكنولوجية المتطورة والرخص النسبى للقوة العاملة.

• بدء دخول الاقتصاد اليابانى، وهو اقتصاد رأسمالى متقدم، فى نوع من الكساد تسعى فيه الدولة، مع ارتباك القطاع المصرفى واختلال أدائه، للعودة إلى مستويات الأداء التصديرى للاقتصاد اليابانى، باتباع سياسات تجارية (بما فيها من سياسات خاصة بالعملة) التى تمكّن من منافسة بلدان جنوب شرق آسيا، خاصة وأن جزءاً كبيراً من التكنولوجيا المستخدمة فى هذه البلدان يجد مصدره الأصلى فى اليابان.

أما على الصعيد الداخلي فتشهد المرحلة الثانية :

• استنفاذ فائض القوة العاملة (وما يتبعه من استنفاذ استخدام التكنولوجيا الكثيفة الاستخدام للقوة العاملة)، والاتجاه نحو ارتفاع مستوى الأجور (رغم ضغط الدولة فى الاتجاه المعاكس) وارتفاع نفقة العمل، وضرورة استخدام تكنولوجيا موفرة للعمل، خاصة مع موقف الدولة المعاكس لاستقدام قوة عاملة أجنبية: وهو ما يعنى الاحتياج إلى مزيد من رأس المال لإنتاج منتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا، أى مزيد من استيراد التكنولوجيا (فى حدود المتاح)، مع أمل أن تستفيد الصناعات التصديرية الجديدة من الصناعات الوسيطة الموجودة. هذا يعنى دوراً أكبر لرأس المال الأجنبى، فى ارتباطه برأس المال المحلى، والحلول التدريجى للاثنين محل الدولة فى النشاط الاقتصادى. هذا يترجم فى زيادة الطلب على الواردات من السلع الإنتاجية كثيفة التكنولوجيا ومن التكنولوجيا ذاتها. (وزيادة الطلب الاستيرادى تمثل ضغطاً على ميزان العمليات الجارية، وإن كانت لا تنتهى بالضرورة إلى الاستجابة الكاملة له).

• الضغط على الدولة المحلية من جانب رأس المال الدولى للابتعاد عن النشاط الاقتصادى (وهو ما لا يعنى بالضرورة عدم احكام قبضتها السياسية على القوى الاجتماعية العاملة) وإزالة القيود ومنها الإجراءات

الحمائية المساندة للإنتاج الصناعى. الأمر يتعلق بالضغط نحو «تحرير» الاقتصاد بالغاء القيود، ويسهر صندوق النقد الدولى على تحقيق ذلك.

- تزايد تحول الطلب الداخلى نحو السلع الاستهلاكية المستوردة وخاصة الكمالية، يتكاتف مع زيادة الطلب الداخلى على الواردات من السلع الأساسية وقطع الغيار، ومع زيادة الطلب على التكنولوجيا المستوردة، ليخلق ضغوطاً نحو مزيد من الاستيراد.
- هذا فى الوقت الذى لم يحتكم فيه الاقتصاد الوطنى على القاعدة العلمية/ التكنولوجية اللازمة لتمكين الاقتصاد، وقد وجه للتصدير، من مواجهة التغير فى الطلب الخارجى، بادخال تجديدات تكنولوجية تمكن من إنتاج سلع تصديرية جديدة ذات قدرة تنافسية فى السوق الدولية، في مرحلة من التطور الرأسمالي أصبحت القدرة على السبق (في ادخال هذه التجديدات) هي المصدر الرئيسي «للمزايا النسبية» في التجارة الدولية. ووجود هذه القاعدة العلمية/ التكنولوجية ليس لا بالسهولة ولا بالسطحية التى يتصورها الكثيرون: إذ يتعلق الأمر بالقاعدة العلمية/ التكنولوجية التي تمثل شرطاً أساساً في وجود السيطرة الحقيقية على الصناعة الوطنية. هذه الأخيرة تتمثل فى :
  - السيطرة التكنولوجية على تصنيع الناتج وفقاً للمواصفات الدولية في تغيرها.
  - السيطرة الصناعية بالتوصل إلى كتالوج غنى بتشكيلة المنتجات التى تقدم للمستخدم.
  - السيطرة التجارية على بيع المنتجات للمستخدم النهائى. والسيطرة على شبكة تجارية هى مرحلة مكلفة للغاية عادة، يصعب تحقيقها فى السوق الدولية، إن لم يستحيل، فى ظل السيطرة الاحتكارية للشركات دولية النشاط، واستمرار احتكار الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى للبحثين العلمى والتكنولوجى (اللهم إلا إذا كان المنتج المحلى تابعاً لهذه الشركات، وفى حدود عدم التعارض).

- مع التراجع النسبى لمعدلات الربح فى الصناعات التصديرية والوسيطة التى أقيمت لتغذيتها، يتجه رأس المال المالي نحو الاستثمار العقاري ونشاط المضاربة في بورصة الأوراق المالية. ويتجه التمويل المصرفى، ومعه رأس المال الأجنبى قصير الأجل، نحو تمويل هذه النشاطات.

وتتبدى مظاهر الأزمة الكامنة في هيكل البناء الصناعي، فى :

- انحدار فى الصادرات، ومن ثم ركود الصناعات التصديرية الممثلة للآلية المحورية للنمو، ومن ثم تناقص معدل النمو.
- مع زيادة الضغوط الاستيرادية يبرز عجز ميزان التجارة وميزان العمليات الجارية.
- تزايد العجز فى مالية الدولة رغم اتجاه انفاقها الجارى والاستثمارى نحو التراخى (وهو ما يعنى فى ذات الوقت تراخى الطلب العام على منتجات الصناعة المحلية).
- مع استمرار العجز فى ميزان العمليات الجارية تتجه قيمة العملة المحلية نحو الانخفاض مع عدم الاستقرار المالى، وتنشط المضاربة على العملة الوطنية. ومع انهيار قيمتها يهرع رأس المال الطائر للخروج من البلد مزيداً للضغط على العملة الوطنية، ومعه غير قليل من الأموال الداخلية. وتتزايد حالات افلاس المشروعات المالية والإنتاجية وتتجه الأثمان نحو الهبوط، ومنها أثمان الأصول الإنتاجية للاقتصاد الوطني، التى تستمر فى الهبوط إلى أن تصل إلى قاع الأزمة.
- وفى قاع الأزمة ينشط رأس المال الأجنبى طويل الأجل إلى المجيئ نحو الداخل لتملك الأصول الإنتاجية بشرائها عند الأثمان المنخفضة، ليختص نفسه بالجزء الأكبر من القيمة المضافة للطاقات الإنتاجية التى بناها المجتمع الكورى على مدى ٣٥ عاماً. بهذا يكون رأس المال الدولى قد قبل مرحلياً أن يزود الصناعة الداخلية بالطلب على منتجاتها

المصدرة (مع استفادته من طلب الصناعة على منتجاته الوسيطة والأساسية والتكنولوچيا، استيراداً، واستفادته من تزويد سوق البلدان الرأسمالية المتقدمة بسلع أجور رخيصة نسبياً)، ليقفز فى مرحلة تالية على الإمكانيات الحقيقية لإنتاج ما يعرضه البناء الصناعى الداخلى للتصدير أو للاستخدام المحلى.

يبقى فى النهاية ضرورة ترجمة نتائج استراتيچية البناء الصناعى من أجل التصدير اجتماعياً، بمعرفة من من القوى الاجتماعية يتحمل نفقات البناء ونمط توزيع الدخل فى داخل الريف، وفيما بين الريف والمدينة (من فى داخل المدينة) وفيما بين المدينة المحلية ورأس المال الدولى.

٢- استراتيچية التنمية المتوازنة بالاعتماد على الذات:

(أ) الإطار النظري:

يتحدد الإطار النظرى لاستراتيچية الاعتماد على الذات إذا تمكننا من بيان:

- الهدف الأساسى للتطوير الاقتصادى: اشباع مجموعة من الحاجات المادية والثقافية للغالبية من أفراد المجتمع.
- الوسائل: التغييرات الهيكلية اللازم احداثها لتحقيق الهدف: ماهيتها، العملية التى تحتويها ومكان التصنيع منها. ومن ثم الخيارت الأساسية بالنسبة لقطاعات النشاط الاقتصادى فى علاقتها ببعضها البعض وفى داخل كل من هذه القطاعات.
- ما يثيره كل ذلك من مشاكل وكيفية النظر إليها.

إذا تميزت هذه الاستراتيچية بالاعتماد على الذات كان من الطبيعى أن نتساءل عن مفهوم هذا الاعتماد على الذات، وهو مفهوم يتحدد باختيار أساسى يحدد أحد الملامح الأساسية للاستراتيچية أى الهدف الذى من أجله نسعى إلى تطوير الإنتاج. الهدف هو تطوير هيكل الإنتاج لينتج لإشباع

الحاجات الداخلية لغالبية أفراد المجتمع. وهو ما يعنى أن هذه الحاجات تمثل نقطة البدد لكل جهود التطوير. هذا التطوير يتم عن طريق إحداث التغييرات الهيكلية فى الإنتاج عن طريق استخدام القوة العاملة وتركيم وسائل الإنتاج. وهو ما يثير مسألتين: - مسألة العلاقة بين الاستهلاك والاستثمار - ومسألة تعريف أو تحديد معالم نمط استهلاك غالبية السكان الذى يؤخذ كهدف نسعى إلى تحقيقه عن طريق التغييرات فى هيكل الإنتاج.

فيما يتعلق بالعلاقة بين الاستثمار والاستهلاك لن نخوض فى الدروس التى يمكن الخروج بها من التجارب التاريخية المختلفة فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى وما تبينه هذه التجارب بخصوص هذه العلاقة، وذلك رغم أن دراسة هذه التجارب دراسة ناقدة أمر وارد وضرورى. ولكننا سنكتفى هنا بالتساؤل عما إذا كان من الممكن ونحن بصدد تحديد استراتيچية للتطوير الموازن أن نتصور علاقة بين الاستثمار والاستهلاك من شأنها أن يتحدد الاستثمار (قدراً ونمطا) وفقاً لنمط معين من الاستهلاك يتخذ من البدء هدفاً لعملية التطوير ويعكس الحاجات الداخلية التى يسعى إلى اشباعها. نعتقد أنه من الممكن أن نفكر فى هذا النوع الجديد من العلاقة بين الاستثمار والاستهلاك. وعليه نرسم الخطوط العريضة للإطار النظرى لاستراتيچية التطوير فى اتجاه هذا النوع الجديد من العلاقة.

يتعين إذن، وهنا نعرض للمسألة الثانية، أن نبدأ بتحديد الاحتياجات الداخلية عن طريق تحديد معالم نمط الاستهلاك الذى يمثل الهدف الرئيسى للتطوير الاقتصادى، كيف يمكن تحديد معالم نمط الاستهلاك هذا؟.

يمكن تحديد معالم هذا النمط الاستهلاكي بالبدء من نمط الاستهلاك الحالى للسكان وتحليله للتوصل إلى نمط الحاجات التى يوجه لإشباعها وإدراك ما إذا كانت هذه الحاجات اجتماعية تمس غالبية السكان. يلى ذلك وضع نمط استهلاك بديل يستهدف تعميمه ويراعى الحاجات الاجتماعية لغالبية السكان. وهكذا يتحدد أمام المخطط - وفى مرحلة بناء

الاستراتيچية - نوع وقدر السلع والخدمات (الرئيسية) التى يتعين إنتاجها. ويمكن القول أن المرحلة الأولى للتطور يمكن أن تهدف إلى اشباع عدد يحدده حاضر المجتمع المصرى، من الحاجات الملحة: الحاجة إلى المأكل والمسكن والملبس والصحة والتعليم والانتقال والاتصال والثقافة. ووضع النمط الاستهلاكى الذى يستهدف تعميمه يتم على أساس معرفة مدققة للموارد الحالية والاحتمالية للمجتمع وهو ما يلزم كذلك لمعرفة الكيفية التى يمكن بها الوصول إلى هذا النمط الاستهلاكى. هذه المعرفة نتوصل إليها :

١- ببذل الجهد الجاد لمسح أراضى المجتمع وثرواته الطبيعية لمعرفة امكانياته الحالية والاحتمالية.

٢- بالقيام بعمل بحث جاد يبدأ من المعرفة العلمية والتكنولوچية المتراكمة ويدرس الفنون الإنتاجية المستخدمة فى الخارج وفى داخل المجتمع، دراسة تهدف إلى اختيار أو انتقاء الفنون الإنتاجية الأجنبية التى تتناسب مع الأهداف المراد تحقيقها ومع ظروف وموارد المجتمع. كما تهدف بالنسبة للفنون الإنتاجية التى تمثل نتاجاً محلياً خالصاً إلى معرفة الفنون التى يمكن استخدامها كما هى والفنون التى يلزم تعديلها لكى يمكن استخدامها. والفنون التى يلزم البحث عن بديل لها. كل ذلك بقصد خلق الوسط التكنولوچى الذى يمكن القوة العاملة المصرية (بالمعنى الواسع للكلمة) من أن تطلق قدرتها على الخلق التكنولوچى.

على هذا النحو يتحدد الهدف الرئيسي وهو نمط استهلاك غالبية السكان، الذى يراد تحقيقه كما تتحدد الموارد والإمكانيات التكنولوجية التي يمكن استخدامها لاحداث التغييرات الهيكلية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. هذه التغييرات تمثل إذن وسائل تحقيق الهدف. وسنرى فيما يلى :

أولاً: أهم ما تحتويه هذه التغييرات الهيكلية. وهذا يثير أمر الخيارات المتعلقة بالتغييرات التنظيمية والفنية اللازمة لتحويل الهيكل الاقتصادى.

ثانياً: الكيفية التى تتم بها التغييرات من خلال عملية «التراكم» أى من خلال عملية الاستثمار: قدر الاستثمار والكيفية التى يتم بها من وجهة نظر قطاعات النشاط الاقتصادى والشكل التكنولوجى للاستثمار ومكان توطين المشروعات وهو ما يثير الخيارات الخاصة بالعلاقة بين قطاعات النشاط وبين الفروع فى داخل كل قطاع وبين الأشكال التكنولوجية المختلفة للاستثمار وبين الأماكن البديلة لتوطين الاستثمار.

أما فيما يخص ما تحتويه هذه التغييرات الهيكلية فيمكن التفرقة بين طائفتين من التغييرات :

- تغييرات تستهدف تحقيق التوسع المستمر فى الطلب على المنتجات عن طريق تغيير نمط توزيع الدخل وتحرير الفائض الذي يحصل عليه رأس المال الأجنبي وكذلك الجزء من الفائض الذي لا يستخدم استخدامات رشيدة.

- وتغييرات تستهدف زيادة إنتاجية العمل برفع وعى القوى العاملة وتكوينها الفنى والتعليمى وزيادة كمية ونوع وسائل الإنتاج التى تستخدمها. وكذلك عن طريق التوصل إلى أشكال جديدة لتنظيم الوحدات الإنتاجية وهى أشكال يتعين أن تنبثق من الظروف التاريخية الملموسة لكل نوع من أنواع النشاط الإنتاجى فى الأجزاء المختلفة للمجتمع.

أما فيما يتعلق بالكيفية التى تتم بها التغييرات الهيكلية للإنتاج فإنها تتم من خلال عملية الاستثمار. هذه العملية تثير قضايا: مصدر الاستثمار (ولن نتوقف عنده فى هذا المقام، إذ مجال التفكير فيه عند الكلام عن السياسات اللازمة لتحقيق أهداف الاستراتيجية)، ونكتفى هنا بالقول بأنه يجد مصدره فى الفائض الاقتصادى الذى يحققه المجتمع فى نشاطاته المختلفة وعلى الأخص فى النشاط الغالب منها، كالنشاط الزراعى أو النشاط الاستخراجى (بما فى ذلك نشاط استخراج البترول). ومقدار الاستثمار (فى علاقته بمقدار

الاستهلاك) وهو يثير العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يتحدد وفقاً لها توزيع الدخل القومى بين الاستثمار والاستهلاك، وهى عوامل لا نستطيع أن نتعرض لها فى هذا المجال) والكيفية التى يتم بها الاستثمار أى نمط الاستثمار. وهذه القضية الأخيرة هى التى يمكن أن نتعرض لها هنا باختصار لا يخل بالوضوح المرجو واللازم أن تتمتع به.

ويتحدد نمط الاستثمار :

- بنصيب كل من الزراعة (النشاط الأولى بصفة عامة) والصناعة والخدمات فى وسائل الإنتاج.
- بنوع النشاط الذى ينشأ فى داخل كل من هذه المجالات.
- وبنمط توطين الوحدات الإنتاجية الجديدة فى كل من هذه المجالات.

ويمكن النظر إلى نمط الاستثمار فى ضوء الاعتبارات الآتية :

– فى الزراعة: الهدف طويل المدى هو تحويلها إلى نوع من الصناعة ينتج استجابة للاحتياجات الداخلية لغالبية السكان. ولكن على أى نوع من الزراعة يلزم التركيز؟ هذا يتوقف على طبيعة النشاط الزراعى، الذى نبدأ به :

- فإذا لم يكن هذا النشاط منتجاً للمواد الغذائية الزراعية (كما فى حالة التركيز فى النشاط الزراعى على المواد الأولية الصناعية) يلزمنا – فى حدود الامكانيات الحالية والاحتمالية للموارد فى الزراعة تحويل الزراعة جزئياً وبمرور الزمن إلى زراعة تنتج المواد الغذائية اللازمة لمعيشة غالبية السكان.
- وإذا كان النشاط الزراعى منتجاً لمواد غذائية لزم معرفة طبيعتها لتحويله، إن لزم الأمر إلى إنتاج المواد الغذائية والتى تكون أكثر ما يمكن تنوعاً من الناحية الغذائية.

• وإذا وجد إلى جانب الزراعة المنتجة للمواد الغذائية نشاط أولى آخر كاستخراج المعادن أو البترول فإن ذلك يسهل من عملية تحويل الزراعة (والصناعة) مع الرفع المعقول والسريع نسبياً لمستوى استهلاك غالبية السكان.

• **يتعين أن تنصرف مجهودات التحويل لا إلى تحويل النشاط الزراعى فحسب وإنما إلى تحويل المجتمع الريفي على نحو يكون معه الهدف من التحويل هو البحث عن نوع جديد من التجميع السكانى يزيل التناقض بين الريف والمدينة وذلك عن طريق :**

– **تصنيع الريف باختيار نوع وحجم الصناعات التي تتكامل مع الإنتاج الزراعي** (وذلك لإنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية الصناعية اللازمة للمجتمع الريفى). على أن يتم تكامل الزراعة والصناعة فى خارج إطار علاقات السوق.

– **وقد يلزم فى مرحلة لاحقة خلق حركة سكانية عكسية تنقص من سكان المدن المزدحمة وتوجههم نحو المجتمع الزراعى فى عملية تحوله الصناعى.**

في الصناعة: (وما يلحق بها من نشاط تعدينى) يتعين أن يكون الهدف **هو بناء الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية التي تستجيب لنمط الاستهلاك الذي تحددت معالمه، واتخذ كهدف رئيسى لعملية التطوير الاقتصادى، وعلى هذا الأساس يتحدد :**

• أسلوب التصنيع :

– **من حيث أنه لا يمكن أن يكون إلا نحو الداخل أساسا ثم نحو الخارج بعد ذلك.**

– من حيث ضرورة أن يتم عن طريق **تحقيق الحلقة التكنولوجية** الواحدة المتكاملة أما فى البلد العربى الواحد أو فى البلدان العربية (فيما يتعلق بصناعة ما). مع تحقيق التماسك الأمامى والخلفى بين الصناعات المختلفة على نحو يمكن معه بناء الأسس الصناعى

للاقتصاد فى مجموعه (شرط خلق كل هيكل اقتصادى متوازن).

- من حيث دوران عملية بناء هذا الأساس الصناعى حول عدد من محاور التصنيع الأساسية يعكس نمط الأولويات. وهو ما يثير قضية على أى نوع من الصناعات يلزم التركيز؟ قضية اختيار المحاور الأساسية للتصنيع ستكون محلاً لاهتمام كبير عند دراسة منهجية بناء استراتيجية هذا التصنيع. ونكتفى هنا بالقول: أولاً بأن هذا الاختيار لا يتم بصورة تحكمية حيث أنه لا يتم فى فراغ تاريخى، وثانياً: أنه يتوقف بصفة عامة على: نوع الموارد الحالية والاحتمالية - نمط الاستهلاك المراد تحقيقه - نوع الصناعات الموجودة فعلاً - ضرورة بناء أساس صناعى يمكن من تحويل النشاطات الأولية وعلى الأخص الزراعة (لتصير فرعاً من فروع النشاط الصناعى) ويحقق حداً أدنى من الذاتية فى مواجهة بقية الاقتصاد العالمى.

- والكيفية التى يمكن النظر بها إلى مشكلة الشكل الفنى للمشروعات. وهى قضية تكون محلاً لمناقشة أكبر عند التعرض لسياسات تحقيق استراتيجية التنمية. ونكتفى هنا بالقول بأن اختيار الفنون الإنتاجية يتعين أن يتم مع الوعى بأن لكل فن إنتاجى دلالة اجتماعية يلزم أن تكون كاملة الوضوح عند اختياره، وبأن المشكلة فيما يتعلق بالتكنولوجيا بصفة عامة ليست هي مشكلة نقل التكنولوجيا وإنما مشكلة خلق الوسط التكنولوجي الذي يمكن القوة العاملة المصرية من الخلق الفني. وفيما يخص منهجية اختيار الفن الإنتاجى نضيف أن المشكلة لا تثور إلا فى الحالات التى يكون فيها بدائل فنية لا يفرض أحدها بطريقة قاطعة تفوقه على الآخرين، وأن اختيار الفن الإنتاجى ولو أنه يتم بالنسبة لوحدة إنتاجية معينة، يلزم أن نقوم به من وجهة نظر الاقتصاد القومى فى مجموعه، وأن النتيجة النهائية لا تتمثل فى نوع دون آخر من الفنون الإنتاجية وإنما فى «توليفة» من الفنون الإنتاجية بدرجات متفاوتة النسبة بين العمل ووسائل الإنتاج التى يستخدمها.

- وفى مجال الخدمات يلزمنا أن نغير من طريقة تفكيرنا للأمور تغييراً كلياً، وسنكتفى هنا بضرب مثل التعليم. إذ بدلاً من التوسع الكمى فى نمط التعليم الاستعمارى أو نمط آخر ينقل نقلاً ميكانياً من مجتمعات أخرى يلزمنا أن نتصور نمطاً جديداً من التعيم آخذين في الاعتبار الخلفية الثقافية للمجتمع، ليتم ذلك يتعين ألا ننسى :

* أن عملية التعليم لا بد أن أن تمثل جزء لا يتجزأ من واقع العملية الاجتماعية.

* أن الهدف من التعليم هو اعادة تكوين العقلية عن طريق إقامة نظام قيم ينفى نظام القيم الذى أوجد التخلف واحتوى قيماً نمت فى ظل التخلف.

* أنه إذا أريد تكوين من يسهم اسهاماً إيجابياً فى عملية التغيير الاجتماعى لابد أن يلعب الطالب بعقليته الناقدة دوراً إيجابياً فى عملية التعليم ويتحول الحق فى تلقى التعليم إلى حق فى الممارسة الإيجابية فى عملية التعليم.

* أنه لا بد من رعادة النظر فى أنواع التعليم ومناهجها ومددها وأهميتها النسبية في ضوء الأهداف والامكانيات.

- وبالنسبة لتوطين النشاطات الجديدة، يمكن أن يتم فى ضوء الاعتبارات الآتية:

* نوع الموارد (الحالية والاحتمالية) الموجودة فى أقاليم الاقتصاد الوطنى.

* ضرورة احترام (واحترامها لا يستبعد ضرورة العمل على تغير غير الملائم منها) الواقع الثقافى للإقليم.

* ضرورة أن يكون للإقليم حداً أدنى من خليط من المنتجات.

* توطن الخدمات على نحو يجعلها تحت تصرف المستفيدين (تسعى هى إليهم وليس العكس).

* بالنسبة لتوطين الوحدات الصناعية من الممكن أن نميز بين :

- وحدات ذات أهمية حيوية على مستوى الاقتصاد الوطنى.
- وحدات ذات أهمية على مستوى اقليم من أقاليمه.
- ووحدات السلع الاستهلاكية الصناعية التى يجب توطينها بقدر الامكان قريباً من المستهلكين.

* ويتعين أن يهدف نمط توطين النشاطات فى المرحلة الأولى إلى تحقيق نوع من الرعاية الخاصة للريف وللفئات الاجتماعية صاحبة المستوي المعيشي الأقل في المدن. وليس من المحتم أن تأخذ عملية التطوير شكل التوسع الحضرى المستمر على النحو السائد فى أدبيات التخلف والنمو. على العكس يلزم التأكيد على تصنيع الريف والتخفيف من حدة الازدحام فى المدن الحالية.

* * *

ذلك هو الإطار النظرى لاستراتيجية الاعتماد على الذات منظوراً إليها من زاوية الأهداف. جوهر هذه الاستراتيجية إذن هو البدء من احتياجات غالبية السكان. وتصور وتحقيق التغييرات اللازمة فى هيكل الإنتاج لكى يتمكن من الاستجابة لهذه الاحتياجات واتخاذ التصنيع كسبيل لتحقيق هذه التغييرات فى هيكل الإنتاج.

وعلى هذا النحو يقوم التطوير الصناعى من الناحية الفنية على إنتاج السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية جنباً إلى جنب ليس انطلاقاً من تصورات مسبقة تسقط على واقع المجتمع، وإنما انطلاقاً من الاحتياجات الواقعية ذاتها فى تطورها المستمر. الأمر الذى يضمن لعملية التطور فعاليتها واستمرارها. ولا يعنى ذلك أنه سيتم إنتاج كل المنتجات الاستهلاكية

والوسيطة والإنتاجية اللازمة بل تخضع هذه العملية لحسبات دقيقة وتحليلات لموارد المجتمع الحالية والمستقبلة. وبالتالى لا يستبعد أن يتم اسيتراد جانب ملموس من السلع الوسيطة والإنتاجية من الخارج. وهو ما ينبغى النظر إليه فى إطار الاحتياجات الفعلية للمجتمع. ضرورة استيراد بعض المنتجات تستلزم تنشيط بعض الصناعات التي تمكن من التصدير في ظل أفضل ظروف ممكنة للتبادل الدولي - مدى أهمية التبادل الدولى فى إطار استراتيچية التوجه الداخلى تتوقف :

أولاً ، على مستوى التطوير الذى يصل إليه الكل الاقتصادى من خلال التصنيع والسرعة التى يحدث بها التغيير الهيكلى (وهو عامل مرتبط ومتوقف على العامل التالى).

وثانياً، على ادخال البعد العربى على مقومات هذه الاستراتيچية، وهو ما يعظم من الامكانيات الاحتمالية لهذه الاستراتيچية، إذ امكانيات العالم العربى مجتمعة تفوق بمراحل، إذا ما توافر لها الإطار التنظيمى الملائم، مجموع الإمكانيات الفردية للأقطار المكونة للعالم العربى.

* * *

إذا ما تحددت معالم الإطار النظرى لاستراتيچية الاعتماد على الذات يمكن أن نتعرض فى هدى هذا الإطار لمنهجية بناء استراتيچية التنمية المتوازنة خلال التصنيع.

(ب) منهجية بناء استراتيچية التطوير المتوازنة بالاعتماد على الذات :

تقوم هذه المنهجية على :

- ترجمة الهدف العام للسياسة العامة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى إلى أهداف كيفية لاستراتيچية التطوير المتوازن.
- ترجمة الأهداف الكيفية للاستراتيچية إلى أهداف كمية، على مستوى الاقتصاد الوطنى ثم على مستوى أقاليمه.

• ثم مناقشة السياسات المختلفة التى يمكن اتباعها لتحقيق هذه الأهداف والإشارة إلى أسس اختيار أكثرها ملاءمة لتحقيق الأهداف.

١- سبق أن قلنا أنه فى إطار عملية التخلف التى يعيشها المجتمع المصرى تفرض السياسة العامة لهذا المجتمع نفسها وتتمثل فى الخروج من التخلف باثارة واعية لعملية التطوير الاقتصادى والاجتماعى على نحو يقضى على التبعية، وهو ما يعنى المساهمة فى نوع جديد من تقسيم العمل الدولى ينفى أشكال تقسيم العمل التى أنتجت التخلف. هذه المساهمة لا يمكن أن تتم إلا ابتداء من التغيير الهيكلى فى داخل المجتمع المصرى.

إذا ما أردنا ترجمة هذا الهدف العام إلى مجموعة من الأهداف الكيفية لاستراتيچية للتطوير المتوازن تغطى فترة زمنية مستقبلة من ٢٠ - ٣٠ عاماً. يمكن أن نفكر فى الأهداف الآتية :

- التوجه الداخلى بمعنى تغيير الهيكل ليتم الإنتاج استجابة لاحتياجات الداخل أساساً.

- استخدام الموارد المادية بواسطة القوة العاملة المصرية وهو ما يستلزم تحرير الإنسان المصري والموارد الاقتصادية المادية من كل سيطرة أجنبية.

- بناء الأساس الصناعى لتحويل الاقتصاد القومى على نحو يمكن من الاستجابة لنمط استهلاك الغالبية من السكان. وهو ما يستلزم إعادة النظر فى نمط توزيع الدخل (وما يرتكز عليه من نمط فى توزيع الثروة).

- بناء الأساس الصناعى حول عدد من المحاور الاستراتيچية ينظر إليها كمركبات صناعية تقوم على حلقات تكنولوچية متكاملة. وهو ما يضمن للاقتصاد المصرى حد أدنى من الاستقلالية.

– ابتداء من هذه المحاور وعلى أساسها فقط يمكن الكلام عن صناعة للدفاع: هدف أساسى من أهداف الاستراتيجية إذ العالم العربى، بما فيه مصر، لم يتحرر بعد لا سياسياً ولا اقتصادياً والمسألة الوطنية ما زالت قائمة وملحة. بل أن العدوان العسكرى المباشر أصبح حقيقة واقعة يومية فى قلب العالم العربى.

٢– ترجمة هذه الأهداف كمياً يمكن أن تتم على مرحلتين :

– فى مرحلة أولى نحاول تحديد الأهداف العامة كمياً على مستوى الاقتصاد الوطنى.

– لنبين فى مرحلة ثانية على الأقل أسس واتجاه تحديد نصيب كل إقليم من هذه الأهداف.

تحديد الأهداف الكمية على مستوى الاقتصاد الوطني: يمكن أن نتبع فى تحديد هذه الأهداف منهجاً يتمثل فى اتخاذ عدد من الخطوات تبدأ من مستوى مرتفع جداً من التصور الجمعى (من التجريد) ويتعلق بكميات كلية. وتنتهى نزولاً بالوصول إلى مستوى أهم الفروع الإنتاجية. هذه الخطوات يمكن تلخيصها على النحو التالى:

– تتمثل الخطوة الأولى فى حساب عدد معين من الكميات الكلية الاستراتيجية: الدخل القومى وتقسيمه بين الاستهلاك والاستثمار بالنسبة للفترة الزمنية التى يغطيها العمل التقديرى الخاص بالاستراتيجية. ولحساب الدخل القومى الذى يؤخذ كهدف يلزم تحقيقه يتعين أن يكون لدينا :

(١) هذا المنهج فى تحديد أهداف الاستراتيجية سبق أن افترضناه فى دراسة لنا نشرت فى عام ١٩٦٤ تحت عنوان:

M. Dowidar, Les Schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste. Edition Tiers - Monde, Alger, 1964.

انظر بصفة خاصة الباب السادس من هذه الدراسة.

* مقدار الدخل القومى فى سنة الأساس وليكن د.

* متوسط معدل الزيادة السنوية للدخل القومى فى أثناء الفترة. هذا المعدل يقوم على افتراض يركز كافة شروط الزيادة المتعلقة بالدخل القومى. ولكنه افتراض ينتج يتقدير الأثر المتبادل للعوامل الموضعية المختلفة التى تحدد معدل النمو (نصيب الاستثمار فى الدخل القومى، طبيعة الاستثمار وكيفية توزيعه بين القطاعات المختلفة، الشكل الفنى للاستثمار، إنتاجية العمل والعوامل التى تحددها... إلى غير ذلك). متوسط معدل نمو الدخل القومى وليكن م د يمكن اعتباره:

- إما دالة معدل نمو السكان العاملين(1)، وليكن م س، ومعدل زيادة إنتاجية العمل وليكن م ت ومن ثم يكون لدينا العلاقة التالية:

١ + م د = (١ + م س) (١ + م ت).

- وإما دالة متوسط معدل زيادة الاستثمار وليكن م ت، ويمكن تسميته بمتوسط معامل كفاءة الاستثمار وليكن ك ث، ومن ثم يكون لدينا العلاقة:

م د = م ث × ك ث.

ونحن نفضل أن نعتبر متوسط معدل نمو الدخل القومى دالة لمعدل نمو السكان العاملين ومعدل زيادة إنتاجية العمل. لماذا؟ أولا: لأن تشغيل القوة العاملة هدف فى ذاته باعتبار أن العمل هو سبيل تحقيق الإنسان لكيانه الاجتماعى إذا ما تم فى ظروف إجتماعية مواتية لمن يقوم به. وثانيا: لأن

---

(1) تتمثل المصادر الممكنة للزيادة فى القوى العاملة فى:
- الزيادة الطبيعية فى السكان - الجزء المتعطل من القوة العاملة - الجزء من القوة العاملة الذى كان يمثل فائضا احتماليا فى الزراعة وفى الخدمات فى ظل التنظيم السابق لعملية الانتاج ثم أدى به اعادة التنظيم إلى أن يصبح فائضا حالا - القوة العاملة التى يمكن نقلها من مجالات تشغيل حيث إنتاجية العمل منخفضة إلى مجالات أخرى تكيون الانتاجية فيها مرتفعة.

الامكانيات من القوة العاملة ذات التكوين الفنى المعين تمثل العامل المحدد لأقصى امكانيات الإنتاج عند مستوى معين من التقدم الفنى. وتفضيلنا لهذه الطريقة لا يمنع من استخدام الطريقة الثانية لضمان صحة النتائج التى نتوصل إليها استخداما للأولى.

* ابتداء من مقدار الدخل القومى فى سنة الأساس ومتوسط معدل الزيادة السنوية لهذا الدخل أثناء الفترة محل محل الاعتبار ولتكن ث (٢٠ - ٣٠ سنة فى حالتنا هذه) يمكن حساب الدخل القومى الذى يمثل الهدف العام للفترة وليكن د ن، وفقا للعلاقة التالية :

د ن = د أ (١ + (م د × ت))

ثم يجرى توزيع الدخل القومى بين الاستهلاك والاستثمار الجديد (هنا يمكن استخدام طرق مختلفة معروفة). ومن الاستثمار الجديد يمكن التوصل إلى الاستثمار الكلى الذى يحتوى ما يخصص لاستهلاك الاستثمارات.

- وتمثل الخطوة الثانية خطوة نحو تكسير هذه الكميات الكلية عن طريق النزول إلى مستوى أدنى من مستويات التصوير الجمعى. ويكون مؤدى هذه الخطوة توزيع الاستثمار الكلى بين الاستثمار فى وسائل الإنتاج الثابتة فى مجال النشاط المادى، والاستثمار فى وسائل الإنتاج الثابتة فى مجال الخدمات (مع التجريد من الاستثمار فى الاحتياطى السلعى).

لماذا تفرض التفرقة بين مجال النشاط المادى ومجال الخدمات نفسها؟

أولاً: لأن التوسع فى الخدمات مشروط بالتوسع فى الإنتاج المادى سواء بالنسبة لبناء الأساس المادى للقيام بالخدمة أو بالنسبة لإنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لمن يقومون بأداء الخدمة وإنتاج المدخلات المادية المستخدمة فى هذا الأداء. وثانيا: لأن الاتجاه فى اقتصادنا المصرى هو نحو التوسع غير الصحى فى قطاع الخدمات بالافتئات على الفائض الذى ينتج فى مجال النشاط المادى، الأمر الذى يحد من امكانية التوسع المنتج على مستوى الاقتصاد فى مجموعه.

– أما الخطوة الثالثة فتمثل خطوة أخرى فى طريق النزول إلى مستوى أدنى من مستويات التصوير الجمعى هو مستوى فروع النشاط الإنتاجى الرئيسى مع التفرقة بين الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية والفروع المنتجة للسلع الإنتاجية. وتتمثل هذه الخطوة فى :

* تحديد أهداف الإنتاج والاستثمار للفروع الرئيسية التى تنتج السلع الاستهلاكية. هنا يمكننا نمط استهلاك الغالبية المراد تحقيقه من التحديد الكيفى للاستهلاك أى تحديد فروع الإنتاج الاستهلاكى التى نحاول أن نحدد لها أهدافا كمية للإنتاج والاستثمار.

* تحديد الأهداف المتعلقة بالإنتاج والاستثمار للفروع الإنتاجية التى تنتج سلعا إنتاجية مع التركيز على ثلاثة فروع أساسية:

– فرع منتج للأدوات الآلية } وتعتبر قيمة الناتج فى هذين الفرعين من
– وفرع منتج لمـــواد البناء } مكونات الناتج الاجتماعى الصافى.

– وفرع منتج للسلع الوسيطة، لا تدخل قيمتها إلا فى تكوين الناتج الاجتماعى الاجمالى.

تلك هى خطوات المنهج الأساسى الذى يمكن اتباعه. وهى خطوات تتضمن عمليات تقدير تفصيلية لم نتعرض لها لأننا لا نهدف ونحن بصدد بيان منهجية بناء استراتيجية التنمية إلا إلى بيان الخط العام الممكن اتباعه، ونستطيع أن نتوصل استخداما لهذا المنهج إلى الاستثمار الكلى اللازم لتحقيق الدخل القومى الذى نسعى إلى تحقيقه على مدى الفترة التى تبنى الاستراتيجية بشأنها. كما نستطيع أن نتوصل إلى توزيع هذا الاستثمار الكلى بين الفروع الأساسية وعلى الأخص بين تلك المنتجة للسلع الاستهلاكية والفروع المنتجة للسلع الإنتاج ية.

ولكن يلزمنا ونحن بصدد بناء استراتيچية التطوير المتوازن أن نبرز المحاور الأساسية التى تمثل الحلقات التكنولوچية المتكاملة المكونة للأساس الصناعى الذى يمكن من تحويل هيكل الإنتاج على نحو يجعله ينتج استجابة

للاحتياجات الداخلية محققاً الذاتية (وليس الانفصال) للاقتصاد المصرى.

فى شأن هذه المحاور سنحاول :

- أن نبين أولاً لماذا هذه المحاور؟.
- أن نرى ثانياً أى المحاور يفرض نفسه للتنمية، سواء بالنسبة للاقتصاد المصرى أو إذا أمكن السعى لتحقيق نوع من التكامل العربى.
- أن نبرز أخيراً هذه المحاور بتحديد أهداف إنتاجية لها وتحديد نصيبها من الاستثمار الكلى.

لماذا المحاور:

- نستطيع أن نجيب على هذا السؤال ابتداء من فكرة الفرع الصناعى الرائد الذى يشغل مكاناً رئيسياً بما يخلقه من شروط مواتية لبناء صناعات أخرى خلفية (تزويدة بالمدخلات اللازمة) وأمامية (تقوم على استخدام ما ينتجه كمدخل). ومن ثم يلعب دوراً قيادياً ويتوقف على معدل تطوره معدل تطور الاقتصاد القومى بفضل الدور الذى يلعبه كقوة جاذبة. وذلك إذا ما روعيت علاقات التناسب القائمة على الاعتماد المتبادل بينه وبين النشاطات الاقتصادية الأخرى.
- من هنا ينظر إلى هذا النوع الرائد كعصب لمركب صناعى يقوم على تكامل الحلقة التكنولوجية أفقياً ورأسياً (بفضل علاقات الترابط الأمامية والخلفية)، الأمر الذى يجنبنا التفكير فى صورة وحدات إنتاجية أو صناعات منعزلة لا تتوافر لها شروط البقاء الصحى.
- وإذا ما أخذنا المحاور الرئيسية مجتمعة كان من الممكن أن تمثل مجموعات من المركبات الصناعية تمنح الاقتصاد القومى شروط البقاء الصحى من خلال توفير المستلزمات الصناعية لتحوله المستمر استجابة للاحتياجات الداخلية فى تغيرها المستمر.

- يضاف إلى ذلك أن فكرة المحاور تمكننا من التركيز على بعض النشاطات مراعاة لوجهات نظر مختلفة كاختيار بعض المجالات التى تعطى عائداً سريعاً يواجه المتطلبات الملحة فى بداية الفترة التى تبنى الاستراتيجية بشأنها، كما هو الحال بالنسبة لمجالات إنتاج المواد الغذائية مثلاً والمجالات التى يمكن أن يستخدم فيها بعض القوة العاملة الزائدة.
- ولكن إذا ما استلزم تطوير الاقتصاد الوطنى أن نفكر فى هذا النمط من البناء الصناعى وجب علينا أن نعى دلالة اتباع مثل هذا السبيل، هنا لابد من ابراز :

١- أن اتباع هذا السبيل ليس سهلاً (لا بالنسبة لمتطلباته ولا من وجهة نظر كيفية تحقيقه).

٢- أن تحقيق هذا السبيل لا يمر بسهولة فى ظروف الاقتصاد الدولى الذى لا يزال الاقتصاد المصرى ممثلاً لجزء منه، إذ لابد أن تتكاثر سبل المقاومة.

٣- أن هذا السبيل لابد وأن يثير الكثير من الصعوبات التى يلزم ابرازها وابراز ما قد يترتب عليها من تغيير فى المعاملة التجارية أو السياسية أو حتى الحربية. هنا لابد من بيان ضرورة أن يكون المجتمع على استعداد لمواجهة كل ذلك وغير ذلك من الاحتمالات.

أي المحاور يفرض نفسه في تصنيع الاقتصاد المصري :

نجيب على هذا السؤال بأن نبين أولاً كيف أن اختيار المحاور الأساسية للتصنيع ليسر اختياراً تحكيماً وإنما يخضع للعوامل الآتية :

- نوع الموارد الحالية والاحتمالية.
- الطلب الحالى والاحتمالى على منتجات المحور (النهائية والوسيطة والأساسية) ابتداء من نمط الاستهلاك المراد تحقيقه.

• المكان الذى يشغله فى تحقيق الأساس الصناعى المتكامل الذى يمكن من تحويل الزراعة وتحقيق حد أدني من الاستقلال الاقتصادي .

على أساس هذه الاعتبارات يمكن القول أن استراتيجية تطوير الاقتصاد المصرى من خلال التصنيع لابد وأن تدور حول المحاور الآتية :

١- محور الأمن الغذائى.

٢- محور البترول والبتروكيماويات.

٣- محور صناعة التشييد (وتشمل صناعة البناء نفسها وما يرتبط بها من صناعة مواد البناء).

٤- محور صناعة الألومنيوم وما يرتبط بها من صناعات.

٥- محور الأصالة التكنولوجية ابتداءً من البحثين العلمى والتكنولوچى.

* * *

هذا فيما يتعلق بالتصورات المتعلقة باستراتيچيات النمو بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة، كما أنتجتها المناقشات النظرية فى عقدى الخمسينيات والستينيات فى القرن الماضى. وترددت الدولة فى البلدان المتخلفة بين الاستهداء بواحدة من هذه الاستراتيچيات، وجاء ميل الدولة فى مصر إلى استكمال الشوط الذى قطع تدريجياً ابتداءاً من الحرب العالمية الثانية بإقامة نوع من البناء الصناعى يكاد يكون من قبيل نمط احلال الواردت، يستلزم، لكى يقوم، أن يعيد تنظيم النشاط الاقتصادى فى الريف، على نحو يعطى الدولة نوعاً من المشروعية الاجتماعية فى المجتمع الريفى ويمكنها من تعبئة جزء من الفائض الزراعى لبناء الوحدات الصناعية وتوفير المواد الأولية لها وتزويد سكان المدينة، حيث توجد معظم الوحدات الصناعية، بالمواد الغذائية، خاصة بالنسبة للقوة العاملة الصناعية. فكان على الدولة أن تواجه المشكلة الزراعية، مواجهة يواكبها استكمال البناء الصناعى الذى بدأ منذ عشرينات القرن الماضى.

الفصل الثاني

جهود النمو الاقتصادي في مصر

رأينا كيف أدى الوضع التنظيمى والانتاجى فى الزراعة المصرية فى نهاية أربعنيات القرن الماضى إلى وضع حدود على التوسع فى النشاط الصناعى فى المدينة، وكيف أن التنظيم السياسى أصبح فى مجموعه عائقاً لإبرازا انجازات الفترة التى بدت على الأفق منذ الحرب العالمية الأولى. الأمر الذى فرض، بعد القضاء سياسيا على دولة الملكية العقارية الكبيرة التى كانت تساندها سلطة الاستعمار البريطانى، ضرورة مواجهة المشكلة الزراعية فى الريف كشرط لمحاولات استكمال بعض البناء الصناعى. لنرى تباعا، كيف طرحت المشكلة الزراعية نفسها فى الريف المصرى عشية ١٩٥٢، والاجراءات التى اتخذت لمواجهة المشكلة ونتائج هذه الاجراءات. لنعرض، بعد ذلك، لجهود النمو فى الصناعة.

١- المشكلة الزراعية عشية خمسينات القرن الماضي:

رأينا فى دراستنا لعملية التكون التاريخى للتخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر أن طبقة كبار ملاك الأرض الزراعية قد تكونت تاريخيا، كطبقة لها على الأرض بطريقة مباشرة كل أبعاد الملكية الفردية، فى القرن التاسع عشر، وأنها شهدت جل تكونها فى أثناء عملية أدماج المجتمع المصرى فى الاقتصادى الرأسمالى العالمى، أى فى ظل سيطرة رأس المال كعلاقة اجتماعية أساسية. كما رأينا أن هذه الطبقة كانت تتميز، من الناحية الاتنية، بأن أغلب أفرادها من الشراكسة والاتراك والمتمصرين ثم من الأجانب ابتداء من الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد تطور الأمر باندماج بعض كبار الملاك فى المجتمع المصرى وامتلاك المصريين، وكانوا يمثلون شريحة اجتماعية محدودة، فى كبار الملاك فى القرن التاسع عشر، لملكيات كبيرة بسبل أهمها شراء الأرض من

شركات الأراضى ومن الدولة، واستصلاح الأراضى البور، ووضع اليد المكسب للملكية، وكذلك من خلال التواجد بالسلطة السياسية، وانتهى هذا التطور بشرائح اجتماعية للملكية الكبيرة فى الأرض الزراعية تختلف عن الشرائح التى وجدت فى القرن التاسع عشر. تمثلت هذه الشرائح فى:

- المصريين، بمختلف أصولهم الجنسية أو العرقية والدينية، وبمختلف مهنهم ووظائفهم. وبهذا المعنى ينضم إلى هذه الشريحة الاتراك، وفى مقدمتهم أسرة محمد على، والبدو الذين بدأوا يندمجون بقدر كبير فى الحياة المصرية إبتداء من مطلع القرن العشرين.
- الأجانب، أى من يتجنسون بجنسيات غير مصرية.
- المؤسسات المالية التى كانت ذات علاقة مباشرة بالأرض الزراعية، بشكل أو بآخر.
- والحكومة المصرية.

ويبين الجدول التالى توزيع الملكيات الزراعية الكبيرة، خلال المدة من ١٩١٤ – ١٩٥٢، بحسب المساحة ، بين المصريين والأجانب:

المساحة بالفدان	المساحة بالفدان بالألف	
	مصريون	أجانب
من ١٠٠ – أقل من ٥٠٠	٢١٢٥	١٥٩
من ٥٠٠ – أقل من ١٠٠٠	٢٦٧	٢١
من ١٠٠٠ – أقل من ٥٠٠٠	١٣٤	١٧
من ٥٠٠٠ أقل من ١٠٠٠٠	١٢	٢
أكثر من ١٠٠٠٠	٣+أسرة محمد على	–
اجمالي	٢٥٤١ + أسرة محمد على	١٩٩
	٢٧٤٠	

وكان من بين العائلات المصرية المالكة لما بين ٥٠٠ – ١٠٠٠ فدان: صاروفيم عبيد بالمنيا، حبيب شنوده بأسيوط، أبو جازية بالمنوفية والغربية والدقهلية، على وابو جبل وابو ستيت وأحمد الشريف بالجيزة والغربية وكفر الشيخ، العلايلى بالدقهلية، المنزلاوى بالغربية والبحيرة والفيوم. فتح الله بركات بكفر الشيخ والمنيا وأسوان، باسيلى بشارة بسوهاج وقنا، واصف جرجس ببنى سويف والبحيرة والدقهلية والجيزة، محمود سليمان بسوهاج وأسيوط وبنى سويف، رسلان بالغربية والموفية والبحيرة. ومن بين العائلات المالكة لما بين ١٠٠٠ – ٥٠٠٠ فدان: يوسف الشرنوبى بكفر الشيخ، الشريعى بالمنيا والدقهلية، أبو الفتوح بالبحيرة والغربية، أبو حسين بالمنوفية والغربية، أبو رحاب بسوهاج وقنا، السيد أبو على بالدقهلية والمنوفية والشرقية، الباسل بالفيوم وكفر الشيخ، المصرى السعدى بالمنيا والفيوم وبنى سويف، الحفنى الطرزى بأسيوط وأسوان والغربية، شاكر خياط بأسيوط والفيوم والجرزة والبحيرة، خشبة بأسيوط، ادريس راغب بسوهاج وأسيوط والبحيرة والدقهلية والمنيا، دوس بالمنيا وأسيوط والدقهلية، داود راتب بسوهاج والشرقية والمنوفية والغربية، رمضان الطوبجى بالدقهلية والبحيرة والغربية والشرقية، العبد بالغربية والبحيرة ودمياط وكفر الشيخ، سليمان الوكيل بالبحيرة، بلبع بالبحيرة والشرقية، تيمور بالمنيا والغربية والشرقية والمنوفية وبنى سويف، مظلوم بالبحيرة والدقهلية، يكن بالدقهلية وكفر الشيخ والقليوبية والبحيرة والغربية وبنى سويف، ويصا بأسيوط والفيوم، نمر بالشرقية والقليوبية وكفر الشيخ. نامق ببنى سويف، سرسق بأسيوط والمنيا والدقهلية والقليوبية، أشراف مكة بالمنيا والقليوبية والشرقية وبنى سويف، بطرس غالى بالمنيا وبنى سويف والجيزة والقليوبية، علوية بالبحيرة وكفر الشيخ والشرقية، نايف عماد بكفر الشيخ. وكانت العائلات الآتية أبرز الـ ١٢ أسرة المالكة لما بين ٥٠٠٠ – ١٠٠٠٠ فدان: أباظة بالشرقية وكفر الشيخ، على شعراوى بالمنيا وأسيوط والجيزة، شريف صبرى بالقليوبية والغربية والشرقية والموفية، صيدناوى بالشرقية والبحيرة والفيوم، نوار بالبحيرة، المغازى عبد ربه بالبحيرة، أحمد عبود بقنا. وبلغ عدد من يملك أكثر من ١٠٠٠٠ فدان ثلاثة أسر هى:

البدراوى عاشور بالغربية وكفر الشيخ، سراج الدين شاهين بكفر الشيخ والغربية والشرقية، عمرو بأسيوط والمنيا وسوهاج والغربية والمنوفية والشرقية. وكذلك أسرة محمد على.

كما يبين الجدول التالى حجم ملكيات شركات الأراضى، وجلها أجنبية :

اسم الشركة	الملكية بالفدان			
	١٩٢٤	١٩٣٢	١٩٤٠	١٩٤٩/٤٧
شركة أبو قير	غير معروفة	٩٥٥٩	٨٢١٠	٣٦٧٢
شركة أراضى البحيرة	٧٠٠٠٠	٦٥٤٦١	٦٠٣٤٥	٤٩٥١١
الشركة العقارية المصرية	—	—	١٣٤٠	٢٦٠٠
الشركة الزراعية والصناعية المساهمة	١٩٠٢٠	١٦٥٥٠٠	١٢٦٤٢	٢٧٤٥
الشركة المصرية الجديدة	٦٥٢٢	٦٢٢٥	٤٩٥٥	٥٦٧٥
شركة كوم أمبو	٣٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٦٩٣٨٨	٦٨٤٩٦
الشركة المصرية للمشروعات والتنمية	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٩٥٠	١١٥٣
شركة أراضى الغربية	٦٢٨٧	٥٨٠	٤٩٦٩	٧٦٩١
شركة الشيخ فضل	—	—	غير معروفة	٧٠٠٠
الاتحاد العقارى المصرى	٥٤٢٥	٣٦٦٨	٣١٧٢	٢٤٢٨
الشركة الانجليزية المصرية لتقسيم الأراضى	٤٩٦١	٣٤٨٠	٤٣٩٩	٢٢٤٢
شركة الأراضى المصرية المتحدة ليمتد	١٢١٥	غير معروفة	١٦٨٣	—
شركة سيدى سالم	١٠٥٠٩	٨٥١٩	غير معروفة	١٥٣٨
شركة كفر الدوار الزراعية	١٧٩٤	—	—	—
الشركة الزراعية المصرية	غير معروفة	غير معروفة	٣٦٤٨	—
شركة القاهرة الزراعية	—	٦٩٧٧	غير معروفة	١٢٥٧
شركة أراضى الدقهلية	—	٤٧٣٤	٢٨٥٦	٢٢٠٨
شركة الكروم والكحول المصرية	—	—	٤٤٣٢	٧٣٥٥
شركة أراضى كفر الزيات	—	—	٤٥٠٠	٣٢٩٤
شركة الأراضى الزراعية	—	—	—	٣٠١٥
شركة الجعفرية للصناعة والزراعة	—	—	—	١٤٢٥
شركة البساتين والكروم المصرية	—	—	—	٥٢٥٣
الاجمالى	١٢٧٨٩٣	٣٠٢٩٢٧	١٨٨٧٧٩	١٨٠٦٥٩

وتأتى فى النهاية الدولة المصرية كمالك للأراضى ملكية فردية تمارس داخل أراضيها نشاطاً اقتصاديا من زراعة وتأجير وخلافه. كانت الدولة تمارس هذا النشاط من خلال مصلحة الأملاك الأميرية التى أنشئت بأمر عال فى ٧ ابريل ١٩١٣ من مصلحتين كبيرتين ضما معا وهما: مصلحة الدومين ومراقبة أملاك الميرى الحرة: وكانت مصلحة الدومين قد تأسست فى ١٨٧٨ لتدير حتى ١٩١٣ أكثر من ٤٢٥٠٠٠ فداناً مرهونة لضمان قرض حكومى قدره ٨٠٥ مليون جنيه. باعت منها نحو ثلثيها لحساب الدين المضمون وبقى حوالى ١٥٠٥٠٠ فدان خالصة من الرهن سلمتها للحكومة فى عام ١٩٣٣ حيث ضمتها الحكومة إلى مراقبة الأموال بوزارة المالية. وكانت هذه المراقبة تدير وقتئذ أملاك الحكومة الخاصة، والتى كان يعبر عنها بالأملاك الحرة من أراضى بناء وزراعة وان كان أكثرها بوراً، ثم أطلق على أراضى مراقبة الأملاك «أطيان المديريات والمحافظات»، كما أطلق على أرض الدومين أسم «التفاتيش» وبلغ عدد هذه التفاتيش ثمانية هى: بلقاس، بشبيش، برارى المندورة، محلة موسى، المرابعين، سخا، الفيوم، بيله، وكانت وزارة الأوقاف تدير كل الأراضى الزراعية الموقوفة وقفا خيريا إدارة اقتصادية بهدف تحقيق الدخل النقدى.

وكان تركز هذه الملكية الكبيرة فى الوجه القبلى، وخاصة فى أسيوط والمنيا، أكثر منه فى الوجه البحرى. وفى الوجه البحرى كانت أكثر ما تكون تركزاً فى الغربية (وكانت تشمل محافظة كفر الشيخ الحالية) والبحيرة: مناطق استصلاح الأراضى وبيعها.

أما عن طرق استغلال الأراضي التى سيطر عليها كبار الملاك فقد تعددت. لفكانوا يستغلونها عن طريق التأجير الكلى أو الجزئى ويقوم المالك الكبير بتأجير الأرض لعدد من عائلات الفلاحين يقومون بزرازعتها فى مقابل ريع نقدى (إيجار نقدى) أو عينى (بالمشاركة). كما أنه قد يستغل أرضه بزراعتها كلها أو جزء منها أو حتى مع إستئجار أرض أخرى لحسابه.

يقوم بذلك إعتمادا على الأيدى العاملة الأجيرة. وبهذا يصل الاستغلال الزراعى لدى الملاك الكبير إلى مر تبة المشروع الرأسمالى حيث يقوم الاستغلال على أسس حديثة من إستخدام الآلات والمعدات وإنتهاج أساليب الشركات الرأسمالية التى تستثمر أموالها فى النشاط الزراعى. فجزء من النشاط الزراعى الذى تمارسة طبقه كبار الملاك كان يتم اذن على أسس رأسمالية.

ولكن المحور الاساسى الذى كان يدور حوله استغلال كبار الملاك لأراضيهم هو الايجار: تأجير الأراضى لعائلات الفلاحين أساسا. إذ يؤدى تركيز الملكية العقارية فى الزراعة وتزايد السكان إلى زياد الطلب على الأرض ورفع قيمة الايجار مما يغرى كبار الملاك بالانصراف عن زراعة أراضيهم على الذمة وتأجيرها بإيجار نقدى أو عينى (بالمشاركة). وكانت هناك عوامل أخرى تدفعهم فى هذا الاتجاه: الاقامة فى المدينة (والبعد كان، ولايزال، شاسعا بين نمط الحياة وما ترتكز عليه من خدمات وتسهيلات فى المدينة وفى القرية) يلعبون الدور الرئيسى فى الحياة الاجتماعية والسياسية، وكذلك الخوف من أخطار الزراعة والتخلص من متاعبها. هذا الاتجاه فى إستغلال الأرض كان قديما، ولكنه بدأ يحتل مكانة كبيرة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد نحت الحكومة هذا المنحنى فى إستغلال الأراضى التى كانت تحت سيطرتها.

فى ظل هذه الطرق لاستغلال الأرض المملوكة لكبار الملاك كانوا يحصلوا على الفائض الزراعى أساسا على شكل الريع وجزئيا فى شكل الربح الناتج من الاستغلال الزراعى الرأسمالى الطابع. ماذا عن استخداماتهم لهذا الفائض؟

تتمثل استخداماتهم للفائض فى استهلاك كمالى ومظهرى يصل إلى مرتبة الاستهلاك الطائش يستغرق جزءا معتبرا من الفائض. فيما عدا ذلك يستخدم جزء من الفائض فى اقتناء المزيد من الأرض والمضاربة فيها. هنا

نجد أحد المجالات الرئيسية «للاستثمار». يقوم بذلك بعض كبار الملاك المصريين وشركات الأراضى الأجنبية بطبيعة الحال، إذ تمثل نشاطها الرئيسى فى التعامل شراءا وبيعا واستصلاحا وبيعا لكبار ملاك الأراضى أو تأجيرا لصغار الفلاحين ثم بيعا مقسطا لبعضهم. وكثيرا ما أوقع نشاط المضاربة هذا كبار الملاك المصريين أسرى شركات الأراضى وبنوك الرهن العقارية، فى حاله شراء الأرض بالتقسيط إعتمادا على أثمان المحاصيل، وهى أثمان كثيرة التقلب. واضح أن هذا الاستخدام للفائض وإن كان يعد من وجهة نظر من يحوز الفائض فى شكله النقدى، أى المالك الكبير، تشغيلا لبعض أمواله يخوله نصيبا أكبر من ريع الأراضى الزراعية، لا يمثل من وجهة نظر المجتمع إضافة إلى الطاقة الإنتاجية الموجودة، إذ لا يمثل إضافة إلى مساحة الأرض المنزرعة، وإنما مجرد انتقال مساحة منها من شخص لآخر. من هنا كان حرصنا على أن نضع كلمة استثمار بين قوسين.

ثم يأتى الاستثمار فى المبانى كمجال ثان تتوجه إليه أموال كبار ملاك الأراضى الزراعية بصفة خاصة فى خارج القطاع الزراعى، الأمر الذى ساهم فى النمو الكبير لهذا القطاع فى الفترة التالية على الحرب العالمية الأولى وفترة الحرب العالمية الثانية والفترة التالية عليها.

وحتى سنة ١٩٤٧ كان كبار ملاك الأراضى يودعون جزءا من مدخراتهم فى البنوك التجارية التى كانت فى غالبتها فروعا لبنوك أجنبية، بل إن البعض كان لا يحصل على فائدة هذه الودائع لكون أن الربا محرماً وفقا للشريعة الاسلامية. وهو ما يعنى مساهمتهم، عن طريق أحد إستخداماتهم للفائض الزراعى، فى تطوير النشاط الاقتصادى فى خارج الاقتصاد المصرى، باعتبار أن هذه البوك توظف الجزء الأكبر من أرصدتها فى الخارج. (وقد زادت ظاهرة تسرب رؤوس الأموال المصرية الى الخارج بعد ١٩٤٧ . وهو ما لا يعنى أن رأس المال الأجنبى قد كف عن تعبئة جزء من الفائض الأقتصادى المصرى نحو الخارج).

ويأتى أخيرا إستخدام كبار ملاك الأراضى لجزء من الفائض الزراعى فى الاستثمار فى النشاطين التجارى والصناعى كان تفضيلهم الظاهر للنشاط التجارى، ولم يوجهوا عناية كبيرة للإنتاج الصناعى. ولا نقصد بذلك عدم المساهمة فى الاستثمار الصناعى. بل ساهموا، وساهموا أساسا فى شكل شراء الأسهم والأوراق المالية الأخرى، وعن طريق العضوية فى مجالس إدارة الشركات الصناعية والتجارية. وقد زادت مساهمتهم فى هذين المجالين حول بنك مصر ونشاطه إبتداء من عام ١٩٢٠. فكان الأعضاء المؤسسون الثمانية من كبار ملاك الأراضى: عبد العظيم المصرى (ألف سهم)، مدحت يكن (٥٠٠ سهم)، محمد طلعت حرب (٥٠٠ سهم)، يوسف قطاوى (٥٢٠ سهم)، عبد الحميد السيوفى (٥٢٠ سهم)، فؤاد سلطان (٥٢٠ سهم)، إسكندر مسيحه (٥٢٠ سهم)، عباس بسيونى الخطيب (٥٢٠ سهم)، وإنضم إليهم آخرون من كبار الملاك ككبار مكتتبين فى رأس مال البنك: محمد الشريعى، عدلى يكن، عبد الستار الباسل، على إسلام، صاروفيم مينا عبيد، مرقص حنا.

وكانت مساهمتهم فى الاستثمار فى النشاط التجارى، وخاصة تجارة الأقطان، وكذلك فى مجال التجارة الخارجية: الشركة المساهمة المصرية لتجارة الأقطان وحلجها فى ١٩٢٤ وهى من شركات بنك مصر، شركة مصر لتصدير الخضر والفاكهة (١٩٣٢). بالاضافة إلى محالج القطن الفردية التى كانت مملوكة لكبار ملاك الأراضى ولمصلحة الأملاك الأميرية ووزارة الأوقاف. ويلحق بهذا النشاط التجارى استخدام كبار الملاك لبعض أموالهم فى إنشاء جمعيات تعاونية ونقابات زراعية لرعاية مصالحهم، وكذلك انشاء بنوك للتسليف وبنوك عقارية (تمثل أخيراً فى بنك التسليف الزراعى الذى أنشئته للدولة فى ١٩٣٠).

أما النشاط الصناعى فقد دفعهم إلى الاستثمار فيه وضع كل من الزراعة والصناعة أثناء الحرب العالمية الأولى كما رأينا من قبل. وزاد من الاتجاه توالى أزمات الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى فترة ما بعد الحرب العالمية

الأولى وما يصاحبها من انخفاض أثمان المنتجات الزراعية، وخاصة خلال أزمة ١٩٢٩ . عامل آخر ساعد على زيادة هذا الاتجاه: ارتفاع الأرباح الناتجة من الاستثمار الصناعى خاصة بعد فرض الحماية الجمركية فى عام ١٩٣٢ . ومع بنك مصر قام كبار الملاك بتأسيس شركات صناعية.، ففى سنة ١٩٢٧ تكونت ثلاث شركات كان كل مؤسسيها من كبار الملاك الزراعيين، وهى شركة مصر للكتان (أغسطس ١٩٢٧)، شركة مصر لنسيج الحرير (أغسطس ١٩٢٧)، وشركة مصر لغزل ونسيج القطن (أغسطس ١٩٢٧) . وكانت هذه الأخيرة تعد أكبر تجمع لكبار الملاك الزراعيين خلال هذه الفترة. ويظهر الدور الذى لعبوه فى الاستثمار الصناعى المصرى فى الوزن الذى كان لهم فى عضوية مجلس إدارة بنك مصر: فقد كان لهم من بين الأربعين عضواً الذين تولوا عضوية المجلس خلال المدة من ١٩٢٠ – ١٩٥٢، أربعا وعشرين عضواً يأتى فى مقدمتهم أحمد عبود وطلعت حرب وأحمد مدحت يكن وسلطان محمود بهنسى وعبد العظيم المصرى وعبدالفتاح اللوزى وعلى أمين يحيى وفؤاد سلطان ومحمد محمود خليل.

ورغم أهمية مساهمة كبار ملاك الأرض فى الاستثمار التجارى والصناعى بقيت الغلبة فيما يتعلق بصور استخدامهم للفائض الزراعى لمجالات الاستخدام الأخرى، شراء الأراضى الزراعية والمضاربة عليها، إقامة المبانى والاستهلاك الترفى والمظهرى. واضح ان هذا يعنى نقص رأس المال المتاح للتوسع الصناعى، خاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار الجزء من الفائض الاقتصادى الذى تجرى تعبئته نحو خارج الاقتصاد المصرى. وعليه يظل دورهم فى البناء الصناعى محدودا بالنسبة لقدر الفائض الاقتصادى بصفة عامة والفائض الزراعى بصفة خاصة.

وبهذا تكتمل معالم نمط السلوك الاقتصادى لكبار ملاك الأراضى: فى مجال الإنتاج، فيما عدا بعض الإستغلال الزراعى على أسس رأسمالية يكون تفضيلهم نحو الإستغلال عن طريق تأجير الأرض فى مجال إستخدامات

الفائض الزراعى فيما عدا بعض الإستثمار الصناعى. هم ينزعون إلى إستخدامه فى شراء الأرض، فى بناء المساكن، فى التجارة وفى الإستهلاك الترفى والمظهرى. نمط السلوك هذا يعكس التناقضات: بينهم وبين مستأجرى الأرض من كبار المزارعين الرأسماليين الذين يستغلون الأرض على أساس المشروع الكبير نسبيا باستخدام آلات وفنون إنتاجية حديثة نسبيا والعمل الأجير فى زراعة محصولات صناعية ونقدية. هؤلاء يمثلون شقا من رأس المال الزراعى، وقد اتجهوا بجزء من إستثماراتهم نحو الصناعة، وكانوا ضد ارتفاع ثمن الأرض وارتفاع الأجر (وهما يزيدان من نفقة الإنتاج ويقللان من الربح) وضد الأنظمة التى تحد من الطبيعة السلعية للأرض كالوقف الأهلى لأن ذلك يقلل من المساحة القابلة للتداول ويزيد من ارتفاع ثمن الأرض، كما أنهم كانوا يسعون إلى نوع من الترشيد للتصدير والاستيراد وحماية الصناعة المحلية (وهو مالا يتفق مع مصالح كبار ملاك الأراضى الذين يعيشون بنمط إستهلاك يقوم على إستيراد السلع الاستهلاكية الصناعية، التناقض بينهم وبين الفلاحين المستأجرين للأرض والعمال الممثلين للعمل الأجير فى الزراعة، التناقض بينهم وبين رأس المال الصناعى (والتجارى)، مع مراعاة أن مجالى الصناعة والتجارة كانا مازالا تحت سيطرة رأس المال الأجنبى.

إلا أن ملكية الأرض الزراعية لم تكن تقتصر على كبار الملاك، إذ يظهر من خريطة توزيع الملكية فى بداية الخمسينات أنه كان يوجد، إلى جانب كبار ملاك الأراضى، متوسطو الملاك وصغارهم، وهم من يملكون من ٥ – ١٠٠ فداناً، وصغار صغار الملاك أصحاب الملكيات القزمية المفتتة الذين يحسن بنا أن نلحقهم بالفلاحين المعدمين، الفلاحين بلا «طين»، رغم ما تضفيه عليهم ملكية الأرض من وضع اجتماعى مختلف. كان متوسطو الملاك وصغارهم يبلغون ١٥٤ ألفا ويملكون حوالى ٣٧,٣٪ من الأرض الزراعية. الغالبية الساحقة منهم من أصل مصرى. وهى صفة لها أهميتها فى علاقتهم بكبار ملاك الأراضى، وأغلبهم لم يكن من أصل مصرى.

إذا صح جمع كل هؤلاء لتحديدهم اجتماعيا بالنسبة لكبار ملاك الأراضى من جانب وصغار صغار الملاك والمعدمين من الفلاحين من جانب آخر، فأن التعرف على وضعهم ونحن بصدد دراسة تطور المشكلة الزراعية عشية الخمسينات يستلزم التمييز فى داخلهم بين شرائح ذات مصالح متباينة ومن ثم أنماط سلوك مختلفة. هنا نعتقد أن التمييز يمكن أن يتم استخداما لمعيار مزدوج: معيار حجم الملكية، تفرقة بين من يملك من ٥ – ٢٠ فدانا وبين من يملك ما يزيد على العشرين حتى المائة فداناً، ومعيار الارتباط أو عدم الارتباط بعملية العمل الزراعى، ومن ثم نمط استغلال الأرض الذى يمكن أن يدور حول تأجير الأرض المملوكة أو استغلالها (بالاضافة إلى بعض الأرض المستأجرة أحيانا) على الذمة بعمل أفراد الأسرة (كلها أو بعضها) والعمل الأجير الدائم والموسمى.

الغالبية ممن هم فى الشريحة الدنيا (وعددهم ١٢٦ ألف مالك، يملكون حوالى ١٩ ٪ من الأرض الزراعية)، بالاضافة إلى عدد من أفراد الشريحة العليا، تزرع الأرض بنفسها، يعيشون فى صميم عملية العمل الزراعى، ومن ثم حياة القرية بالكامل، ويتمتعون بمركز الصدارة فى حياتها اليومية. غالبا ما يشغل أفرادها المناصب الإدارية الهامة فى القرية (العمدة، مشايخ البلد، شيخ الخفر). يرسلون بعدد متزايد من أبنائهم إلى المدرسة. هؤلاء هم **اغنياء الفلاحين**. يجدون أنفسهم، فى البناء الاجتماعى للقرية، بين كبار ملاك الأراضى وبعض أفراد الشريحة العليا من متوسطى الملاك (وعلى الأخص الغائبين منهم) وبين الفلاحين والاجراء. فى علاقتهم بالأول يعانون من الضغط الاقتصادى والاجتماعى، إذ وضعهم فى مواجهة هؤلاء لا يحد فقط من قدرتهم على السيطرة على الأرض والسلطة وإنما كثيرا ما يجعل منهم ادوات هؤلاء فى مواجهة القاعدة العريضة من الفلاحين التى تعايشهم تفاصيل الحياة اليومية فى القرية. ومن هنا كانت الصدارة التى يتمتعون بمركزها فى القرية من قبيل الصدارة الحبيسة. أما علاقتهم بالفلاحين

والاجراء فهى علاقة تناقض مع صغار صغار الملاك من خلال التزاحم على الأرض ومع الاجراء الزراعيين من خلال أجر العمل. هذا الوضع نفسه هو الذى يخول لهم مكانا فى القرية يمكنهم من أن يلعبوا دورا وطنيا واجتماعيا حيوياً، وانما كشق هام من رأس المال الزراعي اذا ما نظر إليه في صيرورته، أي في تطوره المستقبل. وعليه لزم علي عين الدراس للتغيرات التي تعجل من احداثها قوانين الاصــلاح الزراعــي في الريف أن تبقي مفتوحة لتتبع وضع هؤلاء في تطورهم من «فلاحين» أغنياء الي مزارعين رأسماليين.

أما أفراد الشريحة العليا (من ٢٠ حتى ١٠٠ فدانا) فجزء كبير منهم يؤجر الأرض وينشغل بنشاطات أخرى كالتجارة والوظائف الحكومية المتوسطة، ويقيم فى المدينة ممثلا بذلك همزة الوصل مع الطبقة المتوسطة بها. وهم وأن وجدوا أنفسهم بين كبار ملاك الأراضى الذين يضغطون عليهم اجتماعياً ويحدون من قدرتهم على السيطرة على الأرض، وبين الفلاحين يتناقضون معهم من خلال الإيجار، فى الواقع أقرب فى طبيعة وضعهم فى مواجهة الفلاحين من وضع كبار الملاك لا من وضع الفلاحين الأغنياء. ولكن مع الضعف النسبى للفلاحين كقوة إجتماعية وسياسية يبرز التناقض بينهم (كافراد للشريحة العليا من متوسطى الملاك) وبين كبار الملاك. ويتخذون من هؤلاء مواقف معادية يمكن القول بأنها تتميز، إذا ما قورنت بمواقف الفلاحين الأغنياء، بأنها أكثر «اعتدالاً»، ولكن بعدهم عن القرية بمسافة أو عزوة، يعرضهم، فى عملية التطور التى تعجل بها قوانين الاصلاح الزراعى، لمصير قد يختلف عن مصير الفلاحين الأغنياء من طبقة متوسطى الملاك وصغارهم.

هذا فيما يتعلق بالنشاط الزراعى، حيث عملية العمل تتم فى القرية وحيث السيطرة على نتاجها تمارس أساساً فى المدينة (بواسطة رأس المال الأجنبى، كبار ملاك الأراضى، رأس المال التجارى، الغائبون من متوسطى

ملاك الأرض وصغارهم) . أما التجارة والصناعة كنشاطات تتركز فى المدينة ويسيطر عليها رأس المال الأجنبى، فيظهر فيها، إبتداء من رأس المال الأجنبي هذا، وعلي الأخص في ظل الحرب العالمية الأولي ثم الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية، رأس مال مصري يتميز عن ذلك الذي يجد مصدره في الفائض الزراعي ويركمه أساسا أفراد الطبقة المتوسطة وإنما في حدود يفرضها رأس المال الأجنبي، وتكون الحرب بالذات (وهى تضعف، بحسب كونها صراعا بين رؤوس الأموال الدولية وما تفرضه من عزل للسوق المحلية عن الاقتصاد الأم، من سيطرة رأس المال الأجنبى) مناسبة تركيم رأس المال النقدى الذى يستخدم جزئيا، وإنما بنسبة أكبر فى هذه الحالة، فى الاستثمار الصناعى والتجارى. ولكن جزءا منه يكرس لشراء الأرض الزراعية، مظهر كل وجاهة اجتماعية، وأساس السلطة فى مجتمع ما يزال يسيطر عليه قيم المجتمع الزراعى، وإنما قيمة وقد احتواها الإنتاج السلعى. ولكن الأرض توجد تحت سيطرة كبار الملاك بميلهم نحو اقتناء المزيد منها والمضاربة عليها. الأمر الذى يرفع من ثمنها. ونكون بصدد صورة أخرى للتناقض بين رأس المال الصناعى والتجارى، فى محاولته أن يلبس ثوب الملكية العقارية، وبين الملكية العقارية الكبيرة.

بهذا تكتمل لنا الصورة الاجتماعية التى تدور حول السيطرة الفعلية على الأرض والفائض الزراعى (بفضل الملكية والسلطة فى تفاعلهما العضوى). صورة تبرز التناقضات التالية:

- التناقض بين الملكية العقارية الكبيرة وبين مستأجرى الأرض من المزارعين الرأسماليين كشق من رأس المال الزراعى، وذلك من خلال الإيجار.

- التناقض بين الملكية العقارية الكبيرة وبين متوسطى الملاك وصغارهم، (بفضل الملكية والسلطة فى تفاعلهما العضوى)، وخاصة الموجودين منهم فى الريف (الفلاحين الأغنياء)، وقد وجدوا أنفسهم مكتوى

الأنفاس بواسطة الملكية العقارية الكبيرة رغم وجودهم فى «وجه المدفع» فى مواجهة القاعدة من الفلاحين.

– التناقض بين الملكية العقارية الكبيرة وبين صغار صغار الفلاحين والفلاحين بلا أرض من خلال الايجار النقدى والعينى وأجر العمل.

– التناقض بين الملكية العقارية الكبيرة وبين رأس المال الصناعى (وهو شق منه من الطبقة المتوسطة فى المدينة وفى القرية)، ذلك أن الفائض الزراعى ينتج أساسا بطريقة استغلال (التأجير + نمط استخدام العمل الأخير) تترك الفلاحين غير قادرين على تحسين الإنتاج الزراعى أى على إستخدام مدخلات صناعية فى الزراعة، وتترك الفلاحين والاجراء الزراعيين غير قادرين على شراء سلع إستهلاكية صناعية (إذ تتركهم دون قوة شرائية تذكر) الأمر الذى لا يمكن الزراعة من أن تقدم سوقا للصناعة، وهو ما يحد من إمكانية التوسع الصناعى. من ناحية أخرى يؤدى نمط استخدام الفائض الزراعى بواسطة كبار ملاك الأراضى (بتوجيهه أساسا نحو اقتناء المزيد من الأرض واقامة المبانى والاستهلاك الترفى والمظهرى) إلى نقص رأس المال المتاح للتوسع الصناعى.

– التناقض بين الملكية العقارية الكبيرة ورأس المال التجارى والصناعى بالقدر الذى يحاولان فيه لبس ثوب الملكية العقارية عن طريق شراء الأرض.

يتضح من هذه الصورة إن نمط المصالح المتعارضة يضع كبار ملاك الأراضى كممثلين للملكية العقارية الكبيرة فى جانب ومتوسطى الملاك وصغارهم (وخاصة الفلاحين الأغنياء) ورأس المال الزراعى ورأس المال الصناعى، والفلاحين بلا أرض (والاجراء الزراعيين) فى جانب آخر.

فى اطار هذه الصورة العامة لتطور المشكلة الزراعية يمكن تتبع ما ظهر من «حركات» خاصة بالوضع فى الريف.

بداية القرن العشرين تميز الموقف الزراعى بسيطرة مشكلة الديون

العقارية التى ترتبط القدرة على سدادها بمصير محصول القطن وقد أصبح المحصول السلعى الاساسى الذى يمول غالبية اللنشاط الزراعى للفلاح ويمثل المصدر الاساسى لقوة شرائية نقدية تظهر فى سوق السلع الصناعية. ومصير القطن يتحدد بوضع السوق الرأسمالية العالمية، وهذه السوق أصابتها أزمتا ١٩٠٧، ١٩١١. فى عام ١٩٠٧ قدرت الديون (القروض المربوطة) على الأرض بستين مليوناً من الجنيهات فى الوقت الذى قدرت فيه قيمة الأرض بـ ١٢٠ مليون جنيه (أى ٥٠٪ من قيمة الأرض). هنا تمثلت أهداف الحركات فى الزراعة فى :

- تخفيض الضرائب على الأراضى الزراعية، خاصة مع غياب الضرائب على النشاطات الأخرى، وأعفاء الأجانب من الضرائب. وهذا هدف مشترك لكل من يملك الأرض الزراعية.
- الدفاع عن المستأجر ضد المرابين (البنك أو التاجر الأجنبى المرابى)، فى مواجهة رأس المال المصرفى العقارى، الذى كان أجنبيا فى الغالب.
- انشاء نقابات المزارعين للدفاع عن حقوقهم.

وقد تم فعلا انشاء نقابات تضم المزارعين الأغنياء والمتوسطين. وكان طلعت حرب رئيسا لأتحاد نقابات المزارعين قبل أن ينشئ بنك مصر ١٩٢٠، كما أنه استعان بعدد من الأغنياء من أعضاء تلك النقابات فى تمويل رأس مال البنك عند انشائه.

كما صدر قانون سنة ١٩١٢ بعدم جواز الحجز على الملكية الصغيرة (خمسة أفدنة فأقل). هذا القانون يحرم نزع الملكية، ولكنه لا يحرم الحجز على المحاصيل فى الأرض والاستيلاء عليها لحساب الدائنين (فكان المستفيد الحقيقى هو البنك الزراعى المصرى، الذى أنشئ فى ١٩٠٢ تحت رعاية البنك الأهلى، لتقديم السلف قصيرة الأجل للمزارعين).

هذا القانون يمثل، رغم تقديمه عادة بأنه يحمى الملكية الصغيرة بالإبقاء على الملكية، أحد العوامل التى أدت مع الوقت الى فقدان الفلاح المالك الصغير لملكيته لحساب المقرض الذى لا يستطيع الحجز على الأرض لاستيفاء الدين وإنما يستطيع الحجز على المحصول. استمرار المديونية من سنة لأخرى قد ينتهى بفقدان الفلاح المدين لملكية الأرض نفسها ببيعها. وذلك لأن عدم جواز الحجز على الملكية الصغيرة يعنى عدم امكانية استخدامها كضمان للحصول على الائتمان، خاصة فى اقتصاد تزداد طبيعته السلعية النقدية ويزداد فيه الالتجاء إلى الائتمان. وكأن القانون يقصد، بالابقاء على الملكية الصغيرة (مقيدة)، ضمان استمرار الإنتاج دون أن يحرم رأس المال المصرفى العقارى من اتخاذ الاجراءات التى تمكنه من تعبئة الفائض الزراعى. **ويكون القانون قد سن أول خطوة هامة في اتجاه فرض القيود علي الملكية العقارية الخاصة الفردية، اتجاه بدأ يسود علي الأقل حتي نهاية ستينات القرن الماضي.**

وتأتي الحرب العالمية الأولي ويتميز الموقف الزراعي بانخفاض أثمان القطن رغم الجو التضخمى العام، وتحرم الأرض من جزء معتبر من القوة العاملة التى تعبأ للحرب، وتجهد الأرض نظرا لطبيعة الدورة الزراعية التى تفرضها ظروف الحرب وانقطاع الواردات من الأسمدة وعدم كفاية الاستثمار فى الخدمات الاساسية اللازمة للانتاج الزراعى (صيانة وتوسعا). وتشتد القسوة فى تحصيل ضريبة الاطيان وتتجدد السلف، وتتطحن قوى اجتماعية فى الريف، أغلبية كبار الملاك ومتوسطو الملاك وصغارهم والفلاحون، وينضمون جميعا لثورة ١٩١٩ وتتبلور بعض المطالب حول الأرض والزراعة ولكنها تعكس هذه المرة نمو القوى الأخرى فى الريف المصرى: رأس المال الزراعى، أغنياء الفلاحين كجزء من طبقة متوسطى ملاك الأرض وصغارهم بل وحتى الفلاحين:

- **حول الملكية:** إلغاء نظام ملكية العزب وفرض ضرائب على مياه الرى لمن يملك ما يزيد على ١٠٠ فداناً. مهاجمة نظام الوقف الأهلى

والمطالبة بالغائه (بواسطة عبد الحميد عبد الحق) على علوبة يقدم فى ١٩٢٧ للبرلمان مشروعات بتقييد إنشاء أى وقف أهلى جديد لمدة ٣٠ عاماً. ذلك أن الوقف يقيد من قابلية الأرض للتداول ويحد من المساحة التى يمكن أن تكون محلال للمبادلة، الأمر الذى يسهم فى رفع أثمان الأرض.

- **حول تنظيم الإئتمان:** الغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ٣٠ فداناً، وإنشاء مصارف تعاونية لصغار الفلاحين.
- **حول الضرائب:** إعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من ١٠ أفدنة من الضرائب.
- حول تجميع الفلاحين نقابيا وإيجاد صلات بينهم وبين نقابات العمال.

هل يفسر تطور هذه القوي وتطور مطالبها هذه سرعة تحول كبار الملاك عن الحركة الوطنية بل ومقاومتها، بعد أن ساعدتهم الظروف الموضوعية علي التصدي لقيادة الحركة الوطنية عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولي (وإنما قيادتها فى حدود مصالحهم الاقتصادية فى تقابلها مع مصالح انجلترا) ؟

وتعرف فترة الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية توسعا كبيراً فى النشاط الزراعى والنشاطات الأخرى غير الزراعية كما سبق أن رأينا. ويتميز الموقف الزراعى فى فترة ما بعد الحرب بزيادة تركيز ملكية الأرض الزراعية وتغيب كبار الملاك، بالملكية المتوسطة والصغيرة يخنقها كبار ملاك الأرض إجتماعيا وسياسيا، بتزايد الضغط على الأرض وإستيعاب عمليات شرائها بالتالى لجزء أكبر من الفائض الزراعى، بتزايد تفتيت الجزء الآخر من مساحة الأرض الزراعية، بتزايد البطالة، ومن ثم بعدم إستطاعة الريف لأن يستجيب لحاجة المدينة. وتتبلور المطالب حول الأرض والزراعة، وتتمثل فى:

- زيادة المساحة المنزرعة.

- تنظيم الأئتمان الزرراعى وتسوية الديون العقارية.
- تحديد الإيجارات الزراعية.
- تحديد أجور العمال الزراعيين وساعات عملهم.
- تحريم ملكية الأرض الزراعية على الأجانب.
- فرض ضريبة تصاعدية على الدخل الزراعى: مجموعة «جبهة مصر» بزعامة على ماهر تطالب فى برنامجها فى ١٩٤٦ بفرض ضرائب تصاعدية على الملكيات التى تزيد عن حد معين (بغرض تحويل جزء من أموال كبار ملاك الأرض الى مجالات أخرى وخاصة الصناعة). مصطفى نصرت والدكتور أحمد حسين (من حزب الوفد) يطالبان بفرض ضريبة تصاعدية على الملكيات التى تزيد عن مائة فدان.
- تحديد الملكية الخاصة الفردية للأرض الزراعية. وهو مطلب شهد تبلوره أثناء الحرب العالمية الثانية: يشهد البرلمان بأغلبيته الوفدية عام ١٩٤٣ مشروع قانون لاصلاح قوانين الوقف (الأمير عمر طوسون يعارض المشروع). مصطفى النحاس يعلن وهو رئيس الوزراء فى بيانه فى مجلس النواب عن وباء الملاريا، فى ١٩٤٤، أن «العيب الكبير المؤدى إلى فقر أغلبية السكان هو فى نظرنا كثرة الملكيات الكبيرة». ويقدم محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ، مشروع قرار إلى البرلمان سنة ١٩٤٤ يطالب بعدم السماح لأى شخص يملك أكثر من ٥٠ فداناً بشراء أو استحواز أراضى جديدة. وتوافق لجنة الشئون الاجتماعية فى مجلس الشيوخ على المشروع وتعدل الحد الأقصى إلى مائة فدان، ولكن المجلس الذى يتشكل غالبيته الساحقة من كبار الملاك يرفض المشروع نهائيا سنة ١٩٤٧. وينادى مريت غالى، وهو من جماعة «نهضة مصر» بمشروع مماثل مع تحديد الحد الأقصى للملكية بمائة فداناً.

وهكذا تتجمع المطالب الخاصة بإعادة النظر في تنظيم النشاط الزراعي:

تحديد الملكية الزراعية، تحديد الايجار، تنظيم الائتمان الزراعى، تحديد أجور العمال الزراعيين وساعات عملهم. ولكنها تتجمع على نحو مختلف، إذ هى تمثل فى فترة ما بعد الحرب أحد المعالم البارزة فى المطالب السياسية لقوى اجتماعية متعددة: فلم يعد الأمر يقتصر، بالنسبة للمطالبة بتحديد الملكية الخاصة الفردية للأرض الزراعية، على الملكية المتوسطة (وخاصة أغنياء الفلاحين) والصغيرة، وعلى رأس المال الزراعى وشق من رأس المال الصناعى (فى انتخابات ١٩٤٩ طالب ٧٦ مرشحاً مستقلا بتحديد الملكية الزراعية وزيادة الضرائب على الأطيان حتى يحول ملاك الأراضى مدخراتهم للصناعة)، وإنما ظهر كذلك العمال (لجنة العمال للتحرر الوطنى تطالب فى ١٩٤٦ بتحديد الملكية، بمائة أو خمسين فدانا، وبالغاء الوقف الأهلى وتنمية الجمعيات التعاونية) والفلاحون وقد بدأ مطلبهم يعكس نفسه فى حركة تمرد عرفتها أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات فى بهوت وعلى أراضى الأسرة المالكة.

على هذا النحو يتبلور مطلب فرض القيود على الملكية الخاصة الفردية للأرض الزراعية **في صميم حركة الحياة السياسية للمجتمع المصري**، ويمثل هذا المطلب التقاء مصالح: الملكية المتوسطة وصغار الملاك والفلاحين (وإن كان هذا النوع من القيود لا يحل للأخيرين أى الفلاحين، المشكلة فى الزمن الطويل) ورأس المال الصناعى (وهو فى جزء منه من الطبقة المتوسطة فى المدينة وفى القرية) ورأس المال الزراعى. تلتقى مصالح هؤلاء فى تغيير الوضع فى الريف فى غير صالح الملكية العقارية الكبيرة.

واذا كان هذا المطلب قد تبلور فى صميم حركة الحياة السياسية للمجتمع المصرى فان تنفيذه، عن طريق تشريعات **الاصلاح الزراعي، سيتم بأسلوب يتضمن في الواقع القضاء علي الحياة السياسية واحتكار اتخاذ القرارات السياسية بواسطة من يسيطرون علي الدولة في اطار عملية واسعة النطاق للقضاء علي كل تسييس لقوي المنتجين المباشرين ولابعاد غالبية الشعب**

عن القضايا العامة الداخلية والخارجية. وهنا يكون من الطبيعْ أن تتبلور نتيجة الأجراء، الذى يمثل قيداً خطيراً علىَ الملكية الخاصة الفردية للأرض الزراعية، الملكية العقارية، من خلال عملية التحول فى الريف، لمصلحة من بيده السلطة ومن يملك، من خلال السلطة فى القرية، فرض القوانين الاقتصادية (الفعلية) فى الريف الذى ما يزال يتميز بظاهرة «جوع الأرض»، مع عدم قدرة التغييرات التى تتحقق فى المدينةعلى حل المشكلة الاقتصادية للغالبية فى الريف، فى اقتصاد تزداد طبيعته السلبية يوماً بعد يوم.

ولكن، لماذا نتعجل النتائج؟ لنرى أولا الاجراءات التى اتخذت فى الخمسينات والستينات، لنتبين فى مرحلة تالية الاتجاهات العامة للنتائج التى تحققت.

٢- الاجراءات التي اتخذت لمواجهة المشكلة الزراعية:

إذا كانت الدولة قد لعبت دائماً، فى كل فترات قوتها، دوراً حيوياً، بل محورياً، فى حياة الريف فإن ما شهده الريف المصرى فى الخمسينات والستينات يعتبر تكثيفاً لهذا الدور ساعد على تحقيق تغييرات جذرية وعجل من معدل تحققها. ويمكنُ القول أن الدولة قامت بمحاولة تقديم تنظيم لعلاقات الإنتاج فى الريف فى إطار تصور لعملية العمل الاجتماعى فى الزراعة فى علاقتها بالمدينة. هذا التنظيم، الذى قدم أساساً من خلال الأداة الرئيسية للدولة، الأداة التشريعية، يحتوى فى جوهره جوانب أربعة:

- تنظيم ملكية الأرض الزراعية.
- تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر.
- تنظيم المبادلات التى تكون الوحدات الإنتاجية الزراعية طرفاً فيها سواء عند الحصول على المدخلات الزراعية أو عند تسويق الناتج.
- تنظيم بعض جوانب وضع العمال الزراعيين.

هذا التنظيم لعلاقات الإنتاج يكمله تنظيم إدارى للنشاط الزراعى اليومى يغطى مسائل خاصة بالتربة، بالرى والصرف، بالدورة الزراعية، بالثروة الحيوانية، بمقاومة الآفات الزراعية ... إلى غير ذلك من تفاصيل عملية العمل الزراعى. لنرى المعالم الرئيسية لهذا التنظيم.

يتمثل تنظيم ملكية الأض الزراعية: فى تحديد حد أقصى للملكية وإعادة توزيع ما زاد على ذلك على صغار الفلاحين، تحريم ملكية الأرض الزراعية على الأجانب، فى الغاء الوقف الأهلى، فى الحد من تجزئة الأرض لأقل من خمسة أفدنة، وفى عدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية فى حدود خمسة أفدنة، كلها تمثل قيداً على الملكية العقارية كعلاقة اجتماعية إلا الغاء الوقف الأهلى الذى يمثل الغاء لقيد عليها. **وإنما كلها تشترك في أنها تزيد من الطبيعة السلعية للإنتاج الزراعي عن طريق تطوير زراعة تقوم علي العمل الأجير وعلي دور أهم لوسائل الإنتاج غير الأرض.**

بالنسبة للحد الأقصي الذي يفرض علي ملكية الأرض الزراعية. يبدأ بمائتى فدان للفرد (و ٤٠٠ فدان للأسرة) فى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢. ثم ينخفض إلى مائة فدان بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١. لينتهى به الأمر إلى ٥٠ فدان للفرد (و ١٠٠ فدان للأسرة) بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩. ما يزيد على الحد الأقصى يخضع لما يشبه البيع الجبرى للدولة تدفع مقابله ثمناً يساوى عشرة أمثال الريع العقارى فى شكل سندات مستحقة الدفع فى المدى الطويل وبفائدة قدرها ٤٪ سنوياً. وتقوم الدولة بتوزيع المساحة الزائدة، مضافاً إليها ما صادرته من أملاك أسرة محمد على (فى ٨ نوفمبر ١٩٥٣)، على صغار الفلاحين الذين لا يملكون. على أن يدفع «المنتفع» (وهو الاصطلاح الذى يستخدمه القانون للتعبير عن المستفيد من إعادة توزيع الأرض الزراعية وفقاً لقانون الاصلاح الزراعى) ثمن هذه الأرض على أقساط مدتها ٤٠ عاماً. فى بداية تطبيق قانون الاصلاح الزراعى التزم المنتفعون بأن يدفعوا ثمن الأرض كاملاً ثم تم تخفيف بمقدار نصف الثمن

بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١، وانتهى إلى تحملهم بربع الثمن مع اعفائهم من أداء أية فوائد عن أقساط الثمن المستحقة عن الأراضى الموزعة، على أن تتحمل الخزانة العامة بالفرق، وذلك وفقاً للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤. ونتيجة لهذا التوزيع تبلورت فئة الحائزين (ملاك ومستأجرين) بمقتضى قوانين الاصلاح الزراعى. بلغ عدد أفرادها ٣٢٢ ألف، يزرعون مساحة من الأرض بلغت نحو ٩٢٩ ألف فدان. وليس للمنتفع التصرف بالبيع فى الأرض التى يحصل عليها من الاصلاح الزراعى. كما أنه لا يتم توريثها بتوزيعها بين أبناءالمنتفع بعد وفاته وإنما تبقى باسم الأكبر من الأبناء الذى يقوم بزراعتها فعلاً. ذلك هو على الأقل ما يقول به القانون. وسنرى فيما بعد أن الوضع الفعلى قد يغاير الوضع القانونى كل أو بعض المغايرة.

المظهر الأساسى الثانى لقانون الاصلاح الزراعى هو **تنظيمه للعلاقة بين المالك والمستأجر**؛ تنظيماً يغطى النوعين من الايجار: الايجار بالنقد والايجار بالمزراعة. فى كلتا الحالتين يتعين أن يكون المستأجر ممن يفلحون الأرض بأنفسهم، أى تكون حرفته الأساسية الزراعة. ويحدد الإيجار فى حالة **الايجار بالنقد**، بسبعة أمثال الضريبة العقارية (أى ضريبة الأطيان، وهى ضريبة على الدخل الناتج من ملكية الأرض الزراعية) السائدة عند صدور أول قانون للإصلاح الزراعى. وذلك حتى صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ الذى عدل من أساس تحديد الإيجار، كما سنرى بعد لحظات. كما يسرى الإيجار الذى يتفق عليه الطرفان طالما أنه لا يتجاوز سبعة أمثال الضريبة المذكورة. فى هذه الحالة تكون الحيازة باسم المتسأجر ويكون عضواً فى الجمعية التعاونية الزراعية ويتعامل معها مباشرة. وقد حدد القانون، بالنسبة **للإيجار بالمزارعة** (أو ما يسمى أحياناً بالايجار بالمشاركة أو بالمناب)، التزامات كل من المؤجر والمستأجر وكيفية توزيع نفقة الإنتاج الزراعى بينهما. ولا تكون الحيازة فى هذه الحالة باسم المستأجر، بل باسم المالك. ويتعامل الأول مع الجمعية الزراعية من خلال المالك، الأمر الذى

يجعل له مركزاً اضعف من مركز المستأجر بالنقد. ويجب فى جميع الحالات أن يكون عقد الإيجار مكتوباً وأن تودع نسخة منه بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة. ولا ينتهى عقد الإيجار، أيا كانت صورة الإيجار، بانقضاء مدته ولا بموت المؤجر أو المستأجر. إذ ينتقل عند وفاة الأخير إلى ورثته بشرط أن يكون منهم من تكون حرفته الأساسية الزراعة. ويجوز للمؤجر فى حالة استثنائية أن يطلب إنهاء عقد الايجار واخلاء المستأجر من الأرض الموجرة اليه، ليقوم هو بزراعتها، إذا توافرت الشروط التى أوردها القانون بشأن هذا الاستثناء. كما أجاز القانون لمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الغاء عقود إيجار الأراضى المستولى عليها تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعى والأراضى التى تؤول ملكيتها إلى الدولة وتسلم إلى الهيئة والأراضي التى تشتريها، وذلك وفقاً للشروط الواردة فى القانون.

وإستحدث التنظيم لجاناً لفض المنازعات التى تثور بشأن العلاقة بين المالك والمستأجر يوجد منها لجنة بكل جمعية تعاونية زراعية. وتتكون اللجنة من رئيس مجلس إدارة الجمعية المنتخب ومن المهندس الزراعى (التابع لوزارة الزراعة) ومدير الجمعية ومن صراف القرية واحد أعضاء الإتحاد الإشتراكى (من المهم بمكان التعرف على الإنتماء الاجتماعى والسياسى والأيديولوجى لكل من هؤلاء). ويتميز هذ النظام ببساطته وقربه من الناحية المكانية للفلاح وبأنه غير مكلف من الناحية المالية. ولكن يعيبه أن الفلاح، وخاصة الفلاح الصغير، كان عادة ما يجد نفسه فى مواجهة من يقوم بدور الخصم والحكم.

وقد جاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥. ممثلاً للمرحلة التالية من مراحل تطور علاقات القوى في الريف وعدل من أسس تحديد إيجار الأرض: أن الأجرة السنوية للأرض لا يجوز أن تزيد على سبعة أمثال الضريبة العقارية السارية (وليس الضريبة السائدة فى ١٩٥٢/٩/٩ التى بقيت أساساً لتحديد الإيجار حتى صدور قانون سنة ١٩٧٥) وفى حالة اعادة ربط الضريبة خلال

مدة الإيجار تحدد الاجرة بسبعة أمثال الضريبة الجديدة، اعتباراً من أول السنة الزراعية التالية للسنة التى يصير فيها تقدير هذه الضريبة نهائياً. وقد صدر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٦ بقصد تنظيم أسس تعديل ضرائب الأطيان تمهيداً لتعديل إيجار الأرض الزراعية. والظاهر أن التعديل الذى أتى به قانون سنة ١٩٧٥ قصد به تفادى تحمل مالك الأرض، فى حالة الايجار بالنقد، بكل آثار التضخم.

وقد أورد قانون سنة ١٩٧٥ تعديلاً آخر مقتضاه جواز الاتفاق بين المالك والمستأجر على تحويل الإيجار بالنقد إلى الإيجار بالمزراعة، بعد أن كان قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لا يجيز ذلك ولو بموافقة المستأجر. أخيراً، أعاد قانون سنة ١٩٧٥ سبيل فض المنازعات بين المالك والمستأجر بواسطة المحاكم العادية بدلاً من لجان فض المنازعات. هذا السبيل، وإن كان يمثل ضماناً أكبر للفلاح، يعيبه بعد المحاكم مكانياً، وبطء اجراءاتها وتعقيداتها مما يجعله مكلفاً من الناحية المالية، ويجعل الوصول إلى حكم قاصراً على من لديه الامكانيات المالية ويقدر على التعامل مع «جهابزة» القانون فى المدينة.

وعليه يمثل القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ أول خطوة تنظيمية هامة في سبيل ازالة القيود الاجتماعية الجديدة المسيطرة في القرية، وذلك في عملية تجد منتهاها في عام ١٩٩٧.

ويلاحظ بشأن قواعد تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، أولاً أن هذه القواعد لا تسرى بالنسبة للإيجارات فى حالة الأراضى المخصصة للحدائق والفواكه والنباتات المستديمة تلك التى تبقى فى الأرض لمدة تزيد على السنة عدا قصب السكر. وسيكون لهذا شأنه بالنسبة لتطور الزراعة الرأسمالية فى هذا النوع من الإنتاج الزراعى. يلاحظ ثانياً أن هذه القواعد جاءت بأحكام عامة تطبق فى جميع الحالات دون تفرقة بين المالكين على أساس حجم الملكية المؤجرة. وسيكون لهذا أثره بالنسبة لتطور القوى الاجتماعية فى الريف فترة تدخل الدولة من خلال قوانين الاصلاح الزراعى.

المظهر الأساسى الثالث لقانون الاصلاح الزراعى هو **تنظيمه للمبادلات التي تكون الوحدات الإنتاجية طرفاً فيها** سواء عند الحصول على المدخلات الزراعية أو عند تسويق المنتجات عن طريق تعميم نوع من **التنظيم الإداري التعاوني** يقوم على جمعيات للائتمان والتسويق دون أن تمس التنظيم الفردى لعملية الإنتاج ذاتها. فقد ربط قانون الاصلاح الزراعى بين الانتفاع بالأرض الموزعة والإشتراك فى عضوية جمعية تعاونية أطلق عليها إسم جمعية الاصلاح الزراعى. واضح أن عضوية هذه الجمعيات قاصرة على من استفادوا من اجراء إعادة توزيع الأرض الزائدة على الحد الأقصى للملكية. فى نفس الوقت كانت توجد جمعيات تعاونية للإئتمان رؤى تعميمها فى التنظيم الذى أورده القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦. وبدأت هذه الجمعيات، التى تعرف بجمعيات الإئتمان، فى الإنتشار لتغطى تقريباً كل الحيازات الزراعية خارج نطاق أرض جميعات الاصلاح الزراعى. وأعيد تنظيم هذه الجمعيات بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ الذى حدد شروطاً جديدة لعضوية مجالس ادارة الجمعيات: منها أن يكون العضو ملماً بالقراءة والكتابة وأن يكون عضواً عاملاً فى حزب الدولة، الاتحاد الاشتراكى العربى، وأن يكون مسدداً لجميع مستحقات مؤسسة الائتمان والجمعية. وقد اشترط القانون أن يحتفظ المجلس بأربعة أخماس مقاعده للذين ينطبق عليهم تعريف الفلاح الذى يحدده الاتحاد الاشتراكى العربى. وقد اتسع تعريف الحزب للفلاح ليشمل من يملك ١٠ أفدنة بدلاً من الأقتصار على خمسة أفدنة كحد أقصى لملكية «الفلاح». التنظيم التعاونى الجديد يضيف إذن شرائح اجتماعية جديدة من الملاك فى ادارة الجمعية التعاونية فى الوقت الذى يبعد فيه السواد الأعظم من الفلاحين عن هذه الادارة نظراً لأنهم غير ملمين بالقراءة والكتابة فى ريف تبلغ فيه نسبة الأمية (وهى فى تزايد مستمر) ما يقرب من ٨٠٪ واضح اذن أن التنظيم «التعاونى» الجديد يقترب أكثر من القوة الاجتماعية الجديدة المسيطرة فى القرية.

بالاضافة إلى الجمعيات التعاونية على مستوى القرية وجدت التعاونيات المشتركة على مستوى المركز وجمعيات مركزية على مستوى المحافظة، وتعاونيات عامة على مستوى الجمهورية (كالجمعية التعاونية لمنتجى البصل والجمعية التعاونية لمنتجى الخضر والفواكة والجمعية التعاونية لمنتجى الكتان والجمعية التعاونية لمنتجى البطاطس) ثم الاتحاد التعاونى الزراعى.

وأخيراً يأتي المظهر الرابع للتنظيم الوارد في قوانين الإصلاح الزراعي بشأن العمال الزراعيين، حيث يأتى أكثر ما يكون اقتضاباً، وينص فى مادتين لا يعود إليهما على الاطلاق رغم ما أصاب القانون من عشرات التعديلات اللاحقة، أولا، على أن وزير الزراعة **يشكل لجنة برياسة أحد كبار موظفي الوزارة وعضوية ستة يختارهم الوزير**، ثلاثة يمثلون ملاك الأراضى الزراعية ومستأجريها، وثلاثة يمثلون العمال الزراعين (بفضل اختيار الوزير لهم !!). تقوم هذه اللجنة بتحديد أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية كل عام. ولا يكون قرار هذه اللجنة نافذا إلا بعد تصديق وزير الزراعة. كما ينص القانون ثانيا، على أنه يجوز للعمال الزرراعيين تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة.

هذا التنظيم لعلاقات الانتاج الذي احتوته قوانين الاصلاح الزراعي يكمله تنظيم اداري للنشاط الزراعي اليومي يغطي مسائل تفصيلية ويجعل الزراعة المصريه من أكثر زراعات العالم خضوعا للائحية الادارية. آية ذلك أن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة يلغى فى مادته الثانية أربعين قانونا سابقين، أولها الدكريتو الصادر فى ٥ يونيو سنة ١٩٠٢ بشأن معاقبة من يستعمل القسوة مع الحيوانات، وآخرها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية. الأمر يتعلق بتنظيم لائحى يغطى كل النشاط الزراعى: التربة، الرى والصرف، الدورة الزراعية، مقاومة الآفات الزراعية، تسويق المحاصيل الرئيسية ونقلها، الثروة الحيوانية... إلى غير ذلك. تنظيم لائحى يقوم أساسا على التأثيم مستبعداً بذلك إمكانية تنظيم يرتكز على وعى

الفلاح ومساهمته الإراديه فى تنظيم مختلف لعملية العمل الاجتماعى فى الزراعة، بل وفى نمط حياة مختلفة فى القرية. ففى قانونى الزراعة والرى والصرف فقط (٥٣ لسنة ١٩٦٦و ٨٤ لسنة ١٩٧١) يواجه الفلاح فى حياته بما لا يقل عن ٥٠ فعل مؤثم تتردد عقوبة مخالفة أى منها بين الحبس الذى يصل فى بعض الأحيان الى ستة أشهر والغرامة التى يتفاوت عقوبتها بين ٥، ٣٠ جينها (أنظر المواد ١٤٠ – ١٤٩ من القانون الأول، والمواد ٧٣ – ٨٠ من القانون الثانى). حتى الجمعيات التعاونية (وتمثيل مجالس إدارتها لسواد الفلاحين مسألة فيها نظر) لا تكاد تقوم بدور يذكر فى تحديد السياسة الزراعية أو فى إتخاذ القرارات الحيوية فى الانتاج، وإنما يقتصر دورها على تصور الكيفية، وحتى هذه فى حدود، التى يتم بها تنفيذ قرارات السياسة الزراعية. واضح أن فى تنظيم لائحى كهذا تكون كلمة الادارة هى العليا وكلمة المنتجين هى الدنيا. هذا إن كانت لهم كلمة تسمع. هذا لا يعنى بطبيعة الحال أنهم غائبون كقوى اجتماعية فى مختلف محاولاتها التنظيمية ولا أن كلمتهم غائبة. ولكنها لا تسمع فى إطار هذا التنظيم اللائحى، بل أنها تؤذى أسماع الجهاز الادارى للدولة بطبيعته الطبقية.

ذلك هو جوهر الاجراءات التنظيمية التى إتخذت لمواجهة المشكلة الزراعية فى الخمسينات والستينات، ماذا عن النتائج؟ نبادر بالقول أنه من الطبيعى أن تأتى النتائج فى مجموعها ومنظورا اليها فى بعدها التاريخى وفى صيرورة العملية الاجتماعية فى صالح من بيده السلطة فى القرية طالما تعلق الأمر بتنظيم ادارى فى المقام الأول إقتصر فيه دور المنتجين المباشرين على أن يكونوا «محلا» للتنظيم. من يملك السلطة، ابتداء من سيطرته على وسائل الانتاج، يملك فرض القوانين الاقتصادية (الفعلية) فى ريف ما يزال يتميز بظاهرة «جوع الأرض» مع عدم قدرة التغييرات التى تحققت فى المدينة على حل المشكلة الاقتصادية للغالبية فى اقتصاد تزداد طبيعته السلعية يوما بعد يوم. لنرى الآن الاتجاهات العامة لنتائج ما احتوته الإجراءات من تنظيم.

٣- نتائج اجراءات مواجهة المشكلة الزراعية :

لا يمكن النظر الى الاتجاهات العامة لحركة المجتمع فى القرية فى الستينات والسبعينات كنتيجة أحدثتها الاجراءات التى تضمنتها قوانين الإصلاح الزراعى بمفردها، إذ من الأدق ان **نري في هذه الاجراءات عاملا مزيلا للعوائق أمام هذه الاتجاهات ومعجلا لحركتها**، ذلك أن هذه الاتجاهات تمثل فى الواقع محصلة تطور الوضع فى الريف فى علاقته بالمدينة، فى علاقتها بالاقتصاد العالمى، اللهم إلا إذا نظرنا للتنظيم القانونى لظاهرة ما نظرة تختلف عن المألوف واعتبرناه مغطيا لعناصر الظاهرة التى تتناولها النصوص وكذلك العناصر التى تتجاهلها بوعى أو بلا بوعى. أما الطائفة الأولى من العناصر فأمرها واضح، يرد النص بشأنها ويتضمن تنظيما قد يسود فى الوقاع وقد لا يسود، وفقا لمدى قدرة النص على استقراء التنظيم الموضوعى للظاهرة ولظروف الحياة الواقعية التى يسرى فى ظلها النص: القوة الاقتصادية لطرفى العلاقة، مدى قدرة كل منهما على تنظيم نفسه سياسيا ونقابيا، نصيب كل منهما فى السلطة، نوع الهيئة القائمة بالقضاء وتنفيذ الأحكام والكيفية التى يتم بها تنفيذ كل منهما... إلى غير ذلك. أما جوانب الظاهرة التى تتجاهلها نصوص القانون، فتجاهلها يعنى تركها للقوانين الموضوعية التى تحكم الظاهرة فى اطار الكل الاجتماعى. وكأن المشرع قد رضى فى شأنها بهذه القوانين الموضوعية دون تدخل من جانب الدولة، تاركا الصراعات بين طرفى العلاقة لنفرض الحل الذى يتضمنه الموقف الموضوعى والذاتى، محققا مصالح القوة الاجتماعية الأقوى. بهذا يتسع معنى التنظيم القانونى ليغطى التنظيم المؤسسى بصفة عامة. القول بغير ذلك يعطى للتنظيم القانونى مدلولا تقنيا قاصراً على ما «يصاغ» له حكم ظاهره الحياد وباطنه الانحياز للقوى الاجتماعية التى يأتى التجاهل محققا لمصالحها. وقد رأينا ما سعى التنظيم الذى تضمنته قوانين الاصلاح الزراعى إلى تغطيته. لنبرز الآن العناصر التى تجاهلها.

عند تحديد ايجار الأرض يتجاهل القانون أن الأرض هي احتكار لفئة وأن الضغط علي الأرض متزايد في مصر، خاصة فى ظل عدم قدرة التغييرات التى تحدث فى غير الزراعة فى الريف أو فى المدينة على استيعاب القوة العاملة. النتيجة: أن يوجد فى كثير من المناطق **تفاوت بين الايجار الفعلي والايجار القانوني**، يرتفع الأول كثيراً عن الثانى. ويكون ذلك بالطبع على حساب الفلاح، وخاصة المستأجر الصغير، ولكن ذلك يكون بعد أن أدى التنظيم: (١) إلى الحد من دخول كبار الملاك مما دفع بالبعض منهم إلى العودة إلى الأرض لاستغلالها مباشرة على أسس رأسمالية. (٢) وإلى تمكين أقوياء القرية الجدد من استئجار أرض إضافية بالايجار القانونى تزيد من حيازتهم أى من قوتهم الاقتصادية. هذا لا يعنى أنه لا توجد ايجارات يتطابق فيها الايجار الفعلى مع الايجار القانونى.

عند تحديد ايجار الأرض يتجاهل القانون أن أحجام الملكية ليست واحدة ويعمم قاعدة تحديد الايجار بسبعة أمثال الضريبة العقارية على كل المالكين (بفرض أن جودة الأرض واحدة). النتيجة: **تدهور مستوي معيشة صغار الملاك الريعيين** الذين لا يستطيعون فرض ايجار فعلى أعلى من الايجار القانونى، خاصة إذا لم يكن لهم مصدر آخر للدخل. مع الاتجاه التضخمى للأثمان ينخفض الدخل الحقيقى لهؤلاء، الأمر الذى قد يعرضهم لبيع الأرض. وهو ما يؤدى، مع عوامل أخرى، إلى التركيز النسبى فى ملكية الأرض: قيام من يتناقص دخلهم ببيع الأرض، يتلقفها أغنياء الفلاحين بعد أن تلقفوا الجزء الأكبر من الأرض التى أجاز قانون سنة ١٩٥٢ لكبار الملاك التصرف فيها زيادة على الحد الأقصى. وقد قدرت المساحة التى تم التصرف فيها خلال السنة التالية على صدور القانون بـ ١٤٥ ألف فدان.

في تنظيم التزويد بالمدخلات الزراعية والتسويق يتجاهل القانون غياب الامكانيات الحقيقية لدي فئات كبيرة من الفلاحين. النتيجة: ضعف الإنتاج واستحالة الوفاء بالالتزامات المفروضة. لتسليم الكمية المفروضة من المحصول

يضطر الفلاح إما إلى أن يشترى من السوق بثمن أعلى ليورد بثمن أقل أو لا يورد ويعرض نفسه للجزاء الجنائى. وتقوم مديونية الفلاح وتستمر من عام إلى عام. وتمثل المديونية للفلاح للصغير أول خطوة نحو بيع الأرض. وهو ما يؤدى إلى زيادة تركز الأرض أو تفتتها وفقاً لما إذا تلقفها فلاح غنى أو فلاح صغير يشترى جزءاً منها.

عند تنظيم النشاط الزراعي اليومي، يتجاهل القانون الواقع، كما هو الحال عند ادخال فنون انتاجية جديدة تفرضها الادارة دون أن تأخذ فى الاعتبار الواقع فى الريف من حيث ملائمة الظروف للفن الانتاجى الجديد أو معرفة الفلاحين به أو قدرة الإدارة الزراعية على تزويدهم بهذه المعرفة. ولدينا مثل لذلك فى محاولة ادخال القمع المكسيكى. النتيجة: عدم اعتناق الفن الانتاجى بواسطة الفلاح، الأمر الذى يعرضه للعقوبة.

ويمكن النظر إلى النتائج الأساسية لاجراءات مواجهة المشكلة الزراعية فى الخمسينات والستينات فى الاتجاهات العامة الآتية :

أ - **اختفاء طبقة كبار ملاك الأراضي**، أى الملكية العقارية الكبيرة، وإنما بالقدر الذى تكف فيه الطبقة عن تهديد المصالح التى تبدأ فى السيطرة فى القرية (وهو ما لا يتحقق دفعة واحدة وإنما يستمر بنا إلى قرب نهاية الستينات، بفضل قوانين الإصلاح المتتالية وما قامت به لجنة تصفية الاقطاع فى عامى ١٩٦٦ و ١٩٦٧). تحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية وتحديد الإيجار يؤديان إلى انقاص دخل كبار الملاك. فإذا أضفنا إلى ذلك أن طبقة كبار الملاك لم يعد يسمح لها بأن تلعب الدور الاجتماعى والسياسى الذى كانت تلعبه فى المدينة قبل ١٩٥٢ نستطيع أن نفهم اتجاه بعض كبار الملاك إلى العودة إلى الأرض واستغلالها مباشرة عن غير طريق التأجير: بوسائل انتاج يملكها مالك الأرض، وبقوة عاملة أجيرة يشجع من استخدامها الرخص النسبى للقوة العاملة فى الريف المالك الكبير يتحول إلى مزارع

رأسمالى، أى يصبح مالكاً لمشروع رأسمالى فى الزراعة يمكنه من أن يختص نفسه ليس فقط بما يعد مقابلا لريع الأرض وإنما كذلك وأساسا بالربح الناتج عن الاستغلال الزراعى. **وقد سبق أن أشرنا الي هذا الاتجاه في دراسة قمنا بها في وقت مبكر نسبياً (عام ١٩٦٣) عن التطور الاقتصادي في مصر منذ ١٩٥٢** . فإذا ما كفت طبقة ملاك الأرض عن أن تمثل تهديدا لمن له السيطرة الجديدة فى القرية يبقى أفرادها، بل ويتم التزواج الاجتماعى بينهم وبين أفراد الطبقة الجديدة (فى القرية والمدينة) وهو تزاوج قد يسعى إليه الأخيرون. وهو ما يمثل، موضوعيا، أمراً طبيعيا رغم المواقف الذاتية التى قد تعبر عن نفسها فى بعض مظاهر التنافر بين أفراد الطبقتين. نقول أمراً طبيعيا لأن كلا التنظيمين، التنظيم السابق على الاجهاز على الملكية العقارية الكبيرة والتنظيم اللاحق على ذلك، ذو طبيعة طبقية إذا ما نظر إليهما من وجهة نظر قاعدة المنتجين المباشرين فى الريف: الفلاحين والعمال الزراعيين الأجراء.

ب - هذا الاختفاء يفسح المجال أمام تطور، ولا نقول ظهور، نوع جديد من التركيز فى السيطرة على الأرض تقوم به أساسا طبقة متوسطى ملاك الأرض وخاصة أغنياء الفلاحين، تركزا يتضمن تحول هؤلاء الى الزراعة الرأسمالية التى تتوسع فى استخدام العمل الأجير وتتحول نحو محصولات غير المحصولات التقليدية، وإن كان ذلك لا يقضى بعد على سيادة هذه المحصولات الأخيرة. وتبرز درجة النوع الجديد من تركز السيطرة على الأرض بتحديد مكان هؤلاء فى خريطة الملكية الزراعية والتعرف على ما يسيطرون عليه من أرض عن طريق الاستئجار وعلى ما يسيطرون عليه من وسائل انتاج غير الأرض.

أما فيما يتعلق بمكانهم فى خريطة ملكية الأرض الزراعية فيتحدد:

- أولاً، بعدم مساس اجراءات تحديد الملكية لما كان فى حوزتهم من أرض قبل صدور قوانين الاصلاح الزراعى.

- وثانيا، بما اشتراه أغنياء للفلاحين من أرض أثر الرخصة التى أعطاها قانون ١٩٥٢ لكبار ملاك الأرض بالتصرف فى الزائد عن الحد الأقصى للملكية بالبيع أو غيره. وقد سبق أن أشرنا إلى أن المساحة التى تم التصرف فيها خلال السنة التالية على صدور القانون قد قدرت بـ ١٤٥ ألف فداناً. حصل أغنياء الفلاحين على الجزء الأكبر منها.
- وتتحدد ثالثا، بما تلقفه أغنياء الفلاحين، وما يتلقفون، من أرض يجرى بيعها فى الريف، سواء من جانب بعض متوسطى الملاك الذين يملكون مساحات محدودة ولا تمكنهم أوضاعهم الاجتماعية (بغيابهم عن القرية مثلا) من فرض ايجار أعلى من الايجار القانونى، ومن ثم يظل دخلهم النقدى محددا وتتناقص قوته الشرائية بسبب التضخم أو تتزايد أعباؤهم اليومية، الأمر الذى يضطرهم إلى بيع بعض أو كل ما يملكونه من أرض لمواجهة هذه الأعباء. أو كان البيع من جانب صغار الملاك من الفلاحين الذين يجبرون تحت وطأة الديون على التخلى عن بعض أو كل ما يملكونه من أرض.

ولبيان النوع الجديد من التركز، فى جانبه الخاص بالملكية، سنتتبع مكان الشريحة الاجتماعية من الملاك الذين يملكون ما يزيد على العشرين فدانا فى خريطة ملكية الأرض الزراعية، دون تفرقة فى داخل هذه الشريحة. ذلك أنه إذا كانت القوة الاجتماعية الجديدة قد وجدت عصبها فى أغنياء الفلاحين وفى بعض رأس المال الزراعى السابق فى وجوده على قوانين الاصلاح الزراعى فان هذه القوة الاجتماعية تحتوى، كعلاقة مسيطرة فى الريف، كل من يمثل هذه العلاقة بما فى ذلك من كانوا ينتمون كافراد إلى قوى اجتماعية سابقة غير أغنياء الفلاحين. وعليه، يمثل أفراد هذه الشريحة، فى صيرورتهم، **الملكية الخاصة الفردية في الزراعة التي تقوم علي أسس رأسمالية، وتبدأ فيها الملكية العقارية كعلاقة اجتماعية في لعب دور يتناقص أمام الدور الذي تلعبه العلاقة بين رأس المال الزراعي والعمل الأجير**. باعتبار أن أفراد هذه الشريحة يوجدون فى معسكر واحد للمصالح فى علاقاتهم بالمنتجين المباشرين (صغار الملاك

من الفلاحين والعمال الاجراء) . هذا لا يعنى عدم وجود تناقضات بين المجموعات الاجتماعية المكونة لهذه الشريحة (بين المالك الذى يغيب عن القرية والمزارع الرأسمالى الذى يستأجر أرضه، بين من يقوم بانتاج المحاصيل ومن يقوم بانتاج يقوم على استخدام هذه المحاصيل لتربية المواشى مثلا، بين أصحاب الحيازات الكبيرة نسبيا فى مواجهة أصحاب الحيازات الأقل، بين من يمتلك منهم أدوات أنتاج يضطر الآخرون إلى استئجارها للقيام ببعض عمليات العمل الزراعى (كالجرارات وماكينات الرى مثلا) . ورغم أن الاحصائيات المتاحة تتوقف عند منتصف الستينات نجدها كافية الدلالة على الاتجاه العام نحو هذا النوع من التركز من زاوية ملكية الأرض الزراعية . وسنرى تباعا خريطة الملكية قبل صدور قانون ١٩٥٢ ، ثم بعد صدوره ١٩٦١ ، وأخيراً فى عام ١٩٦٥ .

حجم الملكيات	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
قبل صدور قانون سنة ١٩٥٢				
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٢١٢٢	٪٩٤,٢	٪ ٣٥,٤
٥ – أقل من ٢٠	١٣٦	١١٦٤	٪٤,٥	٪١٩,٥
٢٠ – أقل من ١٠٠	٢٨	١٠٨٤	٪١,٠	٪١٨,١
١٠٠ فأكثر	٥	١٦١٤	٪٠,٢	٪٢٧,٠
الجملة	٢١٠١	٥٩٨٤	٪١٠٠	٪١٠٠
بعد قانون سنة ١٩٥٢				
أقل من ٥ أفدنة	٢٨٤١	٢٧٨١	٪٩٤,٤	٪٤٦,٥
٥ – أقل من ٢٠	١٢٦	١١٦٤	٪ ٤,٢	٪١٩,٥
٢٠ – أقل من ١٠٠	٣٦	١٢٤٨	٪ ١,٢	٪٢٠,٩
١٠٠ فأكثر	٥	١١٨١	٪ ٠,٢	١٣,١
الجملة	٣٠٠٨	٥٩٨٤	٪ ١٠٠	٪١٠٠

بعد قانون سنة ١٩٦١				
أقل من ٥ أفدنة	٢٩١٩	٣١٧٢	٩٤,١٪	٥٢,١٪
٥ – أقل من ٢٠	١٤٥	١١٦٤	٤,٧٪	١٩,١٪
٢٠ – ١٠٠	٣٧	١٧٤٨	١,٢٪	٢٨,٨٪
الجملة	٣١٠١	٦٠٨٤	١٠٠٪	١٠٠٪
عـــام ١٩٦٥				
أقل من ٥ أفدنة	٣٠٢٣	٢٦٩٣	٩٤,٥٪	٥٧,١٪
٥ – أقل من ٢٠	١٢٩	١١٤١	٤,٣٪	١٧,٧٪
٢٠ – ١٠٠	٢٩	١٦٢٨	١,٢٪	٢٦,٢٪
الجملة	٣٢١١	٦٤٦٢	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر: الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢ – ١٩٧٠، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، يونيو ١٩٧١، ص ٦٠ – ٦٣.

يتضح من هذه الجداول أن ١,٢ ٪ من ملاك الأرض يملكون ما بين ٢٦ – ٢٩ ٪ من الأرض الزراعية.

وكثيرا ما يحتكر أفراد هذه الطبقة الأرض الممثلة لزمام القرية، أى كل الأرض المتاحة للزراعة فى القرية. ونضرب لذلك مثالين تعرضنا لهما فى دراستنا السابق الإشارة إليها، يتعلقان بقريتى حصة آبار وبداوى. من الدراسة التى قام بها محمد زيدان ومنير عامر يتضح:

- أولا ضغط السكان على الأرض: المساحة محدودة (٣٢ فدان حصة آبار، ٩٩ فدان فى بداوى) ويقوم بزراعتها عدد كبير نسبيا من العائلات (٤٠ عائلة فى القرية الأولى). فى كلا الحالتين يملك واحد: شخص واحد فى حصة آبار وعائلة واحدة فى بداوى، ولا

ينتمى كل منهما إلى عائلات كبار ملاك الأرض القدامى. فى موقف كهذا يستطيع المالك أن يفرض شروطه. ولا اختيار للفلاح.

- ثانيا، أن مقدار الريع الفعلى (الريع الاقتصادى) الذى يدفعه الفلاح يفوق بمراحل الريع القانونى. فى بداوى يصل الفرق بينهما إلى ٤٧ جنيه. فى وضع كهذا يكون من الطبيعى ألا تحترم شروط عقد الايجار التى يستلزمها قانون الاصلاح الزراعى، يتمتع المالك بكل ضمان ويحرم الفلاح من أى ضمان.

- ثالثا، أن الفلاح يجد نفسه، نظرا لاضطراره لدفع إيجار مرتفع وعدم وجود رأس مال متداول لديه، فى حالة مديونية دائمة للمالك والمرابين ومن بينهم بعض رجال الإدارة (شيخ البلد). فوفقا للتنظيم التعاونى يتعين على الجمعية التعاونية الزراعية أن تزود الفلاح بعناصر رأس المال المتداول، البذور، الأسمدة والخدمات الأخرى بأثمان محددة. كما تقوم كذلك بتسويق المنتجات. فى القريتين يجد الفلاح نفسه فى مواجهة وسيط يفرض نفسه بينه وبين الجمعية التعاونية. بينه وبين الجمعية يوجد المالك أو شيخ البلد أو المرابى. يقوم هذا الوسيط بشراء المدخلات الزراعية من الجمعية بثمن محدد ويبيعها للفلاح بثمن أعلى. كما أن المحاصيل يجرى بيعها قبل الحصاد بأثمان تقل عن الاثمان المحددة أو أثمان السوق. فى قرية بداوى مثلا يقتضى أحد المرابين فائدة قدرها ٥٪ فى الأسبوع و١٠٪ فى الشهر. ويبلغ مجموع مديونية أهل القرية ٤٠٠٠٠٠ جنيه فى صورة كمبيالات.

- رابعاً، أن الظروف السائدة تسمح للمالك والمرابى بدعوة الجهاز الادارى والقضائى إلى التدخل كلما لزم الأمر. فالاطار القانونى لعلاقتهم مع الفلاح يرعى رعاية خاصة تضمن وجود الشكل اللازم والأوراق المثبتة اللازمة. هذا الاطار القانونى هو الذى يهم المحاكم، وعليه تبنى أحكامها. ولتنفيذ هذه الأحكام يتدخل الجهاز الإدارى.

وكنا قد انهينا دراستنا (فى إبريل ١٩٦٤) بقولنا «أنه لا يمكن من دراسة الوضع فى هاتين القريتين أن نتبين مدى انتشار هذه الممارسة فى ريف مصر. ولكنها تعطينا مع ذلك صورة اقتصادية اجتماعية تبين كيف أن الفلاح يبقى فى هاتين القريتين عند مستوى الكفاف، وكيف تجرى تعبئة الفائض الزراعى بواسطة فئة إجتماعية مختلفة» وقد أكدت دراسات تمت فى مرحلة تالية أن قرى أخرى تعرف مثل هذه الممارسات.

ذلك هو تركز ملكية ما يقرب من ٣٠٪ من الأراضى الزراعية فى يد القوة الإجتماعية الجديدة تركزاً يتضمن إحتكار الأرض الزراعية فى بعض القرى. وتتضح حدة هذا النوع من التركز أكثر عندما ندخل فى الصورة ما يحوزه أفراد هذه الطبقة عن طريق الاستئجار. فالسيطرة على الأرض لا تتم فقط من خلال الملكية وإنما كذلك عن طريق الإستئجار. هنا تصبح الحيازة المعبر الفعلى عن القوة الإقتصادية خاصة فى ظل تنظيم يؤبد، ولو إلى حين، عقد إستئجار الأراضى الزراعية.

وقد أدى عدد من التغييرات السابق الكلام عنها (اعادة توزيع ملكية مساحة من الأرض على صغار الفلاحين – عودة بعض كبار الملاك إلى الأرض وزراعتها مباشرة على أسس رأسمالية – اتساع رقعة الأرض التى يمتلكها أغنياء الفلاحين) إلى نقص الوزن النسبى للمساحة المستأجرة وزيادة الوزن النسبى للمساحة المزروعة على الذمة (أى تلك التى يزرعها من يملك الأرض، مع مراعاة أن الحيازة تكون باسم المالك فى حالة الإيجار بالمزارعة). ففى موسم ١٩٦٧/٦٦ بلغ إجمالى الزمام المزروع ٥٨٩٨٦٨٨ فداناً، زرع منه على الذمة ٣٠٨٨٦٢١ فداناً أى ٥٢,٤ ٪ من إجمالى الزمام، وزرع منه بالإستئجار ٢٨١٠٠٦٧ فداناً أى ٤٧,٦ ٪ من إجمالى الزمام. وقد كانت المساحة المستأجرة تمثل قبل ١٩٥٢ نحو ٧٥٪ من مساحة الرقعة الزراعية. فى اطار الإستئجار يقوم أفراد القوة الإجتماعية الجديدة التى تركز السيطرة فى القرية باستئجار ١,٢ مليون فداناً (أى حوالى ٢٠,٦ ٪ من مساحة

الرقعة المزروعة) إلى جانب ما يملكونه. ويستفيد هؤلاء من تخفيض القيمة الإيجارية للأطيان الزراعية وتحديدها بسبعة أمثال الضريبة. وهم فى وضع يسمح لهم بالتمسك بالايجار القانونى. كما أنهم لا يمانعون، عند الضرورة فى دفع ايجار أعلى من الايجار القانونى لاستخدامهم الأرض المستأجرة فى نشاطات مربحة كتربية المواشى.

وتركز سيطرة الطبقة الجديدة عن طريق الملكية والاستئجار يعززه تركز آخر ندرك أهميته إذا نظرنا إلى الجانب الآخر من خريطة الملكية والإستغلال الزراعى وما يحتويه من عدد هائل من فلاحين يزرعون مساحات صغيرة (مملوكه أو مستأجرة) بامكانيات متواضعة بالنسبة لأدوات الانتاج. ذلك هو **تركز أدوات الانتاج**، وخاصة الحديث منها (كالجرارات وماكينات الرى) فى يد أفراد الطبقة الجديدة. وهم يملكون ٨٠٪ منها. يقومون بتأجيرها لصغار الفلاحين فى مقابل أيام من العمل يقضيها الفلاح على الأرض التى يزرعها مالك أداة الانتاج. وبعضهم يتمكن من تأجير أدواته بأجور مرتفعة واستخدام أدوات الإنتاج الموجودة فى الجمعية التعاونية الزراعية بأجر أقل. يضاف إلى ذلك **ملكية أفراد القوة الاجتماعية الجديدة للمواشي التي تجري تربيتها** (لاستخدامها فى عملية الإنتاج الزراعى أو لإنتاج الألبان واللحوم) **مشاركة مع صغار الفلاحين.**

كل صور التركز هذه تمكن الطبقة الجديدة من الاحتفاظ **بجزء من الفائض الزراعي وخاصة من المحاصيل التي يتحتم توريدها للحكومة** (القمح والأرز..) تستخدمة على نحو يعزز من تركيزها للسيطرة على الأرض. إذ تستخدم القدر الذى يفيض عما يلزم أفرادها بتوريده فى التحكم فى سوق هذه المحاصيل على مستوى القرية وخارج اطار الجمعية التعاونية الزراعية، حيث يظهرون كبائعين لكميات من هذه المحاصيل يلزم على صغار الفلاحين شراؤها إما لمواجهة مستلزمات التوريد للجمعية التعاونية فى حالة عجز ما ينتجونه عن تغطية ما يلزم توريده وإما لتغطية إحتياجاتهم من المواد الغذائية أو من البذور اللازمة لتجديد الإنتاج.

تلك هى ركائز السيطرة على الأرض وعملية الإنتاج الزراعى التى تمثل مصدر القوة الاقتصادية للطبقة الجديدة. **وتتفاعل هذه السيطرة الاقتصادية عضويا مع سيطرة أفراد هذه الطبقة علي السلطة في القرية.** وعلى مستوى القرية (أو الحى فى المدينة) تظهر الممارسة الفعلية للسلطة فى شكل مواجهة يومية بين من يحكم ومن يحكم، تمثل مواجهة يومية بين المصالح المتضاربة. وعادة ما يغرى تنظيم السلطة فى مجتمع يتميز بقدم ظاهرة التنظيم المركزى للدولة، ما يغرى الباحث بالتركيز على رأس السلطة المركزية مهملا لحد كبير السلطة كما تمارس يوميا على مستوى القاعدة، ومع تقديرنا للأهمية الكبيرة لرأس السلطة فى مجتمع رسخت فيه تقاليد التنظيم المركزى الشديد نحرص على أن نعطى السلطة الفعلية التى تمارس يوميا على مستوى القرية (والحى فى المدينة) أهميتها. بمعنى آخر، دراسة السلطة السياسية التى تمارس يوميا لابد وأن تتم على أساس احتواء كل تركيب السلطة من رأسها إلى أسفل قاعدتها مع الوعى بما يجرى فى القنوات الرأسية التى تربط رأس السلطة بقاعدتها وإمكانية ظهور التناقضات فى داخل هذه القنوات، تناقضات قد تفرغ قرارات رأى السلطة من محتواها إذا مست هذه القرارات مصالح من يمارسون السلطة الفعلية على مستوى قاعدة التنظيم، خاصة فى الوقت الذى تكون فيه مصالح هؤلاء قد تبلورت ويكونوا قد تمتعوا ببعض الاستقرار فى الممارسة اليومية للسلطة. فإذا ما عدنا إلى ممارسة السلطة اليومية على مستوى القرية نجد أنها أصبحت تتم ليس فقط من خلال المؤسسات التقليدية فى القرية: العمودية، شياخة البلد، شياخة الخفر، الصرافة، وإنما كذلك، وعلى نحو مباشر فيما يتعلق بالسلطة الاقتصادية، من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية ومن خلال حزب الدولة، الاتحاد الاشتراكى العربى أو ما يمكن أن يحل محله مستقبلا (حزب مصر أو الحزب الوطنى الديمقراطى)، **باعتبار مثل هذا الحزب في واقع الحياة الإجتماعية من قبيل التنظيم الاداري الموازي للادارة الحكومية.** كما نجد أن

كبار الحائزين يسيطرون على مؤسسات ممارسة السلطة. فى الدراسة الميدانية التى قام بها عبد الباسط عبد المعطى يبرز أن الجمعية الزراعية والاتحاد الإشتراكى، تكاد تكون من أكثر منظمات القرية المصرية أهمية ووزنا، وأن هناك علاقة واضحة بين الحيازة الزراعية وبناء القوة والوصول إلى السلطة فى القرية،، وأن «كبار الحائزين يسيطرون على الجمعية الزراعية، ويسيطرون على الاتحاد الإشتراكى ويستغلون أموال الجمعية الزراعية... ويستخدمون عائلاتهم فى الصراع... ويكون لديهم، من ثم، فرصا أكبر فى الصراع.

وتكون محصلة كل ذلك القوة الاجتماعية الجديدة التى تسيطر فى الريف، تقوم بزراعة يغلب عليها الطابع الرأسمالى: النشاط الزراعى يشهد زيادة الوزن النسبى لمنتجات مثل الفواكه والخضروات والزهور فى علاقتها بالمحاصيل التقليدية (زادت مساحة حدائق الفاكهة من ٩٤ ألف فدان فى ١٩٥٢ إلى ٢٣٢ ألف فدان فى ١٩٦٩. لاحظ أن أراضى الحدائق والبساتين معفاة من القيد الخاص بتحديد الايجار بسبعة أمثال الضريبة. وزدات المساحة المنزرعة خضروات من ٤٧٧ ألف فدان فى ١٩٥٩ إلى ٧٢١ ألف فدان فى ١٩٦٩). ويتجه النشاط إلى نشاطات أولية أخرى، إلى الانتاج الحيوانى حيث يتمتع أغنياء الفلاحين بنظام التأمين على الماشية الذى يصرف بمقتضاه لكل مؤمن ١٥٠ جنيه شهرياً من الملف الجاف والكسب كحق يتقصر على من يملك عدد خمس مواشى على الأقل (يتراوح ثمن السوق لخمس مواشى بالغة الآن، فى سبتمبر ١٩٧٨، بين ١٥٠٠ – ٢٥٠٠ جنيه، وهو مالا يمكن أن يكون فى مقدرو إلا الفلاح الغنى)، إلى تربية الدواجن والنحل (وهى نشاطات لم يكن يخضع الدخل الناتج عنها لضريبة نوعية). إلى حق القيام ببعض العمليات التحويلية الأولية كما هو الشأن بالنسبة للألبان والجبن. كما يقوم هذا النشاط على التوسع فى إستخدام أدوات انتاج تختلف عن الأدوات التى كانت من مقومات عملية العمل الزراعى قبل

التغلغل الرأسمالى. فبدأت الجرارات وماكينات رفع المياه فى الانتشار (وقد رأينا كيف يملك أفراد الطبقة الجديدة ٨٠٪ منها)، واختفت بعض الأدوات التقليدية (كالنورج) من بعض جهات الريف. مثل هذه الزراعة تجد ركيزتها في قوة عامله أجيرة تستمدها من صغار الملاك من الفلاحين ومن العمال الزراعيين بلا أرض. وقد زاد عدد هؤلاء مطلقا ونسبيا، بالنسبة لمساحة الأرض المزروعة بصفة عامة وللقدر من هذه المساحة الذى أصبح (مع تطور نمط الاستغلال الرأسمالى المباشر) متاحا لنمط إستغلال قائم على العائلة الفلاحية الصغيرة كشكل إجتماعى للوحدة الانتاجية، وذلك رغم ما يشهده الريف من هجرة نحو المدينة. زاد عددهم بهذا المعنى وتغير شكل ما يعد من القوة العاملة من قبيل الفائض، إذ بالقدر الذى تختفى فيه العائلة كشكل اجتماعى للوحدة الانتاجية يتحول ما كانت تحتويه من باطلة مقنعة (قد لا توجد فى مواسم الجهد المكثف فى الزراعة) إلى قوة عاملة تظهر فى سوق العمل وتمثل بطالة مفتوحة أو مكشوفة إذا لم يزودها هذا السوق بفرص العمل، وذلك على اختلاف بين مناطق الريف المصرى. تلك هى القوة الاجتماعية الجديدة المسيطرة فى القرية المصرية. هى فى كلمة الطبقة التي تمتلك ما يقرب من ٣٠٪ من أرض مصر الزراعية وتستأجر ما يزيد على ٢٥٪ من أرض مصر وتملك ٨٠٪ من أدوات الانتاج في الزراعة، وتختص نفسها بنصف الدخل الناتج من عملية العمل الاجتماعي في ريف مصر.

ابتداء من ذلك تبدأ الطبقة، التى تغذى بأبنائها الكثير من أجهزة الدولة لشغل مراكز قيادية وغير قيادية فى اتخاذ قرارات الإدارة اليومية، تبدأ الطبقة فى:

– البحث عن إزالة القيود التى كانت لازمة لازاحة طبقة كبار الملاك وأصبحت معوقا لتطورها: إنهاء الحراسات فى الريف ورد الأموال التى كانت موضوعة تحت الحراسة، فى عملية بدأت عقب هزيمة ١٩٦٧ وأوشكت على الانتهاء قرب نهاية عام ١٩٧٠ (لم يكن قد بقى فى سبتمبر ١٩٧٠ إلا ٢٢

حالة من حالات الحراسة) – اعادة النظر فى التنظيم التعاونى فى ١٩٦٩ على نحو يتيح لها سيطرة أكبر على الجمعيات التعاونية (وقد بلغ عددها فى ١٩٦٩، ٥٠٠٩ جمعية تضم ٢٩٢٠٩٨٣ عضواً برأسمال قدره ٤٢٤٨٠٠٠ جنيها مصريا) وذلك فى اتجاه محاباة الحيازة الأكبر فى التمثيل فى مجلس إدارة الجمعية عن طريق إعادة تعريف الفلاح الذى يشغل ٤/٥ مجلس الإدارة، ويضمن الإقلال من مقاومة الطبقة المواجهة عن طريق اشتراط القراءة والكتابة لعضوية مجلس الإدارة، ومن ثم استبعاد «الأميين» عن المجلس – إعادة النظر فى أمر تنظيم العلاقة بين المالك والمتسأجر (القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٥) على نحو يمكن الملاك من زيادة الأيجار. ثم تتوالى الإجراءات التى تهدف الى «تحرير» العملية الأنتاجية فى الزراعة فى جانبها الخاص بالتسويق والحصول على الإئتمان [اتسعت قاعدة الإئتمان الزراعى الذى تشرف عليه الدولة بعد سنة ١٩٥٦ وكان مجموع القروض (بالجنيه) ٢٠٤١٤٣٣٤ فى ١٩٥٦، ٣٢٥٧٤٣٠٩ فى ١٩٦١، ٧٣٨٢٦٦٧٥ فى ١٩٦٩، ومجموع المساحة المخدومة (بالفدان) ٢٠٩٢٠٢٩، ٣٣٧٥٤٥٠، ٥٤٢٢٠٩٥ فى السنوات الثلاث على التوالى، وتميزت الممارسة بظاهرة تضخم رصيد مديونية الفلاحين الذى زاد من ٤,٤ مليون جنيه فى ١٩٦٠ إلى ٣٠,٥ مليون فى ١٩٦٢، ٦١,٢ مليون فى ١٩٦٧، ٥٦ مليون فى ١٩٦٨. مع التفرقة بين مديونية صغار الفلاحين الذين يوجدون فى وضع انتاجى وتسويقى يجعلهم فى حالة مديونية دائمة ومديونية كبار الحائزين الذين يستفيدن من إئتمان الدولة مع محاوله التأخر فى السداد أو عدم السداد. فى ١٩٦٦/١٢/٣١ كان المتخلف لدى ٧٪ من المدينين من الحائزيين لأكثر من ١٠ أفدنة مساويا لـ ٣٦,٦٪ من جملة الديون فى الوقت الذى تخلف لدى ٨٠٪ من المدينين، وهم ممن يحوزون خمسة أفدنة فأقل، ٤٥,٤٪ من جملة الديون. وبذلك «يتضح أن كبار الحائزين نسبيا فى كل قرية هم الذين يماطلون فى سداد الديون، وهم المستفيدون أيضا بالمبالغ الكبرى من الديون

بحكم مديونيتهم. والظاهرة الملفتة التى أكدتها التحليلات أن المماطلين فى الديون تكاد تتركز أسماؤهم فى عائلتين من كل قرية تقريبا،-وهى نفس العائلات التى تسيطر على الجمعية (فى العضوية) وعلى الاتحاد الإشتراكى.

– **كما تبدأ الطبقة في إثبات وجودها عند تحديد السياسة الاقتصادية** بصفة عامة وتوزيع الاستثمارات الحكومية بصفة خاصة، على النحو الذى يظهر عند مناقشة موازنة الدولة و «الخطة» فى مجلس الشعب فى بداية كل عام. وجلسات المجلس التى تناقش الميزانية، على الأقل الجلسات الأولى للمناقشة، هى من أكثر الجلسات مشاهدة لحضور عدد كبير نسبياً من الأعضاء.

– **كما تثبت الطبقة وجودها عند مناقشة القوانين العامة التي تمس مصالحها**. كما هو الحال بالنسبة لقانون الضرائب (إذا ما قورن بقانون العاملين فى الدولة مثلا، حيث لم يهتم أعضاء المجلس، وخاصة القادمين من الريف، بالمساهمة فى مناقشة بمجلس الشعب). أما بالنسبة لقانون الضرائب (القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذى نشر بالجريدة الرسمية فى ٢٠ يوليو ١٩٧٨) فقد إنتهى بهم الأمر إلى :

* إبقاء مبدأ عدم فرض ضريبة نوعية على الدخل الناتج من الاستغلال الزراعى بصفة عامة..

* إستثناء، تسرى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الاستغلال الزراعى فى المحاصيل البستانية:

– من حدائق الفاكهة المنتجة (أى من وقت أن تصبح منتجة) إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها ٣ أفدنة.

– من نباتات الزينة والنباتات الطبية والمطرية إذا تجاوزت المساحة المزروعة فدانا واحدا.

– من مشاتل المحاصيل البستانية أيا كانت المساحة المزروعة منها إذا لم يكن إنشاء المشاتل للمنفعة الخاصة لأصحابها (مادة ٤).

ولا تسرى هذه الضريبة على الدخل (الربح) الفعلى وإنما على دخل حكمى، إذ تحدد الضريبة التى يتحمل بها الدخل:

- يمثل الضريبة على الأطيان الزراعية، إذا كانت مساحة المحاصيل البساتنية لا تجاوز عشرة أفدنة.
- ويمثلى تلك الضريبة إذا زادت المساحة عن عشرة أفدنه (مادة ٤).

وعليه يكون المشرع قد مكن أصحاب الدخول الناتجة عن هذا النوع من الاستغلال الزراعى بما يسمى بالتهرب القانونى من الضريبة.

* الاستثناء الثانى يتمثل فى سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على مشروعات استغلال حظائر تربية الدواجن أو تفريخها آلياً ومشروعات تربية وتسمين المواشى (مادة ٥).

- لا تسرى الضريبة على ما يستخدمه المزارع من المواشى لمنفعته الخاصة ولا ما يقوم بتربيته أو تسمينه فى حدود عشرة رؤوس.
- تعفى المشروعات التى تقوم باستغلال حظائر تربية المواشى أو الدواجن أو تفريخها (مادة ٩).
  - لمدة ٣ سنوات إعتباراً من أول سنة ضريبية لتاريخ العمل بهذا القانون، بالنسبة للمشروعات القائمة.
  - ولمدة خمس سنوات إعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لبداية مزاولة النشاط، بالنسبة للمشروعات الجديدة.
- تعفى مشروعات تربية النحل (مادة ٩).

* وعليه، وتطبيقا للمبدأ الضريبى العام لا تسرى الضريبة العامه على الإيراد على الدخل الناتج من الاستغلال الزراعى إلا فى حالة هذين الإستثنائين.

وتكون الطبقة قد نجحت فيما بين طرح مشروع القانون للمناقشة فى مارس ١٩٧٧ وبين صدور القانون فى يوليو ١٩٧٨ فى صورته النهائية:

- فى استبعاد إخضاع الدخل الناتج من الإستغلال الزراعى للضريبة العامة على الإيراد، وكان مشروع القانون قد حكم بذلك.
- فى تمكين المزارعين من التهرب قانوناً من الضرائب بالقدر الذى يقل فيه الدخل الحكمى عن الدخل الفعلى فى حالة المحاصيل البستانية.
- فى إخراج نشاط تربية النحل من نطاق تطبيق الضريبة.
- وفى الحصول على اعفاء من الضريبة بالنسبة لحظائر تربية الماشية والدواجن خلال فترة معينة.

وتكون الطبقة قد ساهمت، مشكورة، فى تقديم ما يبرر تسمية القانون بقانون تحقيق «العدالة» الضريبية. واضح أن العدالة فى المجتمعات الطبقية تستحى ألا تكون هى الأخرى طبقية.

جـ- فى إطار نتائج إجراءات مواجهة المشكلة الزراعية نجد أن هذا التركز لسيطرة القوة الاجتماعية الجديدة يعني في ذات الوقت زيادة في تفتيت الملكية الصغيرة وزيادة في حجم القوة العاملة من الاجراء الزراعيين بلا أرض. ذلك أن «تمليك» جزء من الأرض لصغار الفلاحين يمثل تاريخيا التنازل الذى تقدمه الطبقة لهؤلاء فى مرحلة تأكيدها لسيطرتها فى لحظة تاريخية (المرحلة الهابطة فى تطور التكوين الاجتماعى للرأسمالى) لم تعد فيها قادرة حتى على تحقيق تطور رأسمالى مستقل فى الزراعة. وهو تنازل يتم بأسلوب يمثل في جميع الأحوال تأكيدا للملكية الفردية كأساس للتنظيم الإجتماعي لعملية الانتاج في القرية، وأبعادا للفلاحين عن أي دور إيجابي في عملية إتخاذ القرارات السياسية في مجتمع القرية. خاصة وأن التفتيت يهيئ للزراعة فى هذه المرحلة من تطورها السلعى نوعا أكثر ضمانا من القوة العاملة الأجيرة، على النحو الذى سنراه بعد لحظات. القول بأن تركز السيطرة يعنى زيادة تفتيت الملكية الصغيرة وزيادة حجم القوة العاملة الأجيرة هو تعبير عن زيادة الاستقطاب الاجتماعي في الريف المصري. لاحظ تناقص الوزن النسبى لمن يملكون من ٥ - ٢٠ فدانا: ١٩,٥ ٪ من المساحة بعد قانون

١٩٥٢، تصبح ١٩,١ ٪ بعد قانون ١٩٦١، تصبح ١٧,٧ ٪ عام ١٩٦٥. كما أن عددهم المطلق فى تناقص. إحساسنا أن هذا الاتجاه فى التناقص سيستمر.

فيما يتعلق بظاهرة زيادة التفتت فى الملكيات الصغيرة، نبدأ من وضع هذه الملكيات قبل ١٩٥٢، فنجد أن عدد من يملكون أقل من ٥ أفدنة ٢٦٤٢٠٠٠ مالك يمثلون ٩٤,٢ ٪ من مجموع ملاك الأراضى، ويملكون مساحة قدرها ٢١٢٢٠٠٠ فدانا تمثل ٣٥,٤ ٪ من مجموع مساحة الأرض الزراعية. فى ١٩٦٥، بعد تبلور خريطة توزيع ملكية الأرض الزراعية فى الريف، بلغ عدد هؤلاء ٣٠٣٣٠٠٠ مالكاً يمثلون ١٩,٥ ٪ من الملاك، ويملكون مساحة قدرها ٢٦٩٣٠٠٠ فداناً تمثل ٥٧,١ ٪ من مجموع مساحة الأرض الزراعية. أى أن المساحة المعرضة للتفتت قد زادت خلال المدة بـ ٧٤ ٪. وتتضح طبيعة الظاهرة أكثر إذا ما نظرنا إلى هذه الشريحة من الملاك من داخلها. حيث يمثل من يملكون فداناً فأقل ٨٩ ٪ من مجموع من يملكون أقل من خمسة أفدنة. هؤلاء هم أصحاب الملكيات القزمية. نصفهم على الأقل، أى ما يزيد على المليون وثلث المليون من الأفراد (بعائلاتهم) ينضم إلى العمال الزراعيين الأجراء.

ويمكن اسناد الزيادة في تفتيت الأرض الي عوامل شتي:

– المعاملات السريعة التى أثارها قانون الاصلاح الزراعى الأول خلال السنة التالية على صدوره. فرغم أن الجزء الأكبر مما باعه كبار ملاك الأرض فيما زاد على الحد الأقصى للملكية انتقل الى أغنياء الفلاحين فإن جزءا من الأرض المباعة كان مصيره التفتيت.

– إعادة توزيع الأرض وفقاً لقوانين الإصلاح الزراعى، باعتبار الأرض كانت توزع على صغار الفلاحين فى شكل مساحات تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة.

- الصعوبات المالية لفئة صغار الملاك الذين لا يزرعون الأرض على الذمة ولا يستطيعون فرض إيجار يفوق الايجار القانونى.

- مديونية صغار الفلاحين كأول خطوة فى طريق فقدان الأرض، بعض الأرض كان يفقد عن طريق زيادة التفتيت.

- انتقال الأرض بالميراث وفقاً للتنظيم السائد للميراث، على النحو الذى يحدث به فى واقع الحياة فى القرية رغم أن القانون يسعى الى الحيلولة دون تحقق التفتيت عن طريق الميراث فى بعض الحالات. فى هذه الحالات تبقى الحيازة الكلية بأسم أحد الورثة بينما يتم تقسيم فعلى للأرض بين الورثة.

- تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها بالنسبة للملكيات الصغيرة، وكذلك الإعفاء من التوريد الإجبارى للحاصلات بالنسبة للحيازات الصغيرة وهو ما يدفع إلى تفتيت الحيازة الكبيرة.

وإذا نظر إلي التفتيت من منظار الفاعلية المجردة، أى الرشادة المجردة (إن أمكن الكلام عن رشادة مجردة) فأنه يرتب اضرارا عديدة للانتاج الزراعى تتمثل فى: «فقد وضياع قدر كبير من الأرض والعمل، وتخلف وسائل وأساليب الإنتاج المستخدمة وإعاقة أى محاولة لاستخدام الميكنة على نطاق واسع وبشكل اقتصادى، واستمرار استنفاذ الطاقة الحيوانية فى العمليات الزراعية، الأمر الذى يؤثر على انتاجها من اللحوم والألبان، مع تخصيص مساحات واسعة لزراعة أعلاف حيوانات الجر، ومن ثم إرتفاع تكاليف الإنتاج، أيضا انهاك التربة واستنفاذ خصوبتها، وعدم امكان تنظيم الرى والصرف أو تنظيم مقاومة الآفات على نطاق واسع، وصعوبة تلافى آثار تجاور المحاصيل التى تختلف معاملاتها مثل القطن والبرسيم أو القطن والأرز والذرة. **ولكن الفاعلية أو الرشادة لا تتحدد في فراغ اجتماعي. هي تتحدد في الواقع ابتداء من القانون الاساسي للحركة في المجتمع، وتتحدد، من ثم، في موقف اجتماعي محدد الأبعاد من، من وجهة نظر المصالح السائدة**. من وجهة النظر هذه تمثل الملكية القزمية وسادة سيطرة القوة الاجتماعية المركزة

للسطوة فى القرية. فهى، بما تعنيه من ضعف لإنتاجية العمل، تجعل المالك شبه أجير، وهو ما يعنى زيادة فى توفر القوة العاملة الأجيرة. ولكنه أجير «مالك»: الأمر الذى يربطه بالقرية فلا يتركها إلا مؤقتا، وهو ما يضمن بقاء القوة العاملة داخل القرية رغم صعوبة شروط العمل فيها، هذا من ناحية. من ناحية أخرى، هو أجير «مالك» يتسم بمواقف أكثر محافظة وأقل جسارة فيما يتعلق على الأقل بتحسين، ناهيك عن تغيير، شروط معيشته فى القرية. ذلك أن له من «الطين» ما يخسره، أى ما يخاف عليه. وعليه يمثل التفتيت، موضوعيا، أحد عناصر «الاستقرار» فى الريف، والاستقرار يعنى فى الواقع استمرار الوضع من وجهة نظر علاقات القوى بين الفئات الاجتماعية فى الريف فى علاقته بالمدينة.

وإذا كان التفتيت يمثل أحد مظاهر تركيز السيطرة فى يد القوة **الإجتماعية الجديدة فان هذا التركز يجد خير تعبير عنه في استمرار وزيادة العمل الأجير، وخصوصا العمال بلا أرض، وعلي الأخص عمال التراحيل،** يتحدد هؤلاء إقتصادياً بأنهم بلا أرض، لا يملكونها، ولا يملكون إلا قوة عملهم كسلعة يعرضونها فى سوق العمل، فى زراعة يتزايد طابعها الرأسمالى (وأن بقى رأسماليا متخلفا) وتتسم بطابع موسمي وفوارق جهوية بين مختلف مناطق الريف من حيث مدى التركز السكانى ومدى تقارب وحدات التجمع السكانى وخريطة الملكية والحيازة ونوع المحاصيل السائدة ومدى إنتشار التعليم والوعى... وهم يتحددون إجتماعيا، فى اطار الريف المصرى، بأنهم فلاحون يوجدون فى أبعد درجات الهرم الاجتماعى عن قمة التنظيم الاجتماعى الحالى.

ويقدر حجم القوة العاملة الأجيرة من العمال بلا أرض بأربعة ملايين، مع تزايد فى هذا الحجم لأسباب تجد محورها فى استمرار عملية التراكم البدائي (أى فصل المنتج المباشر عن الأرض) والتقلص النسبى فى دور العائلة كشكل اجتماعى للوحدة الإنتاجية. فى اطار عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى لحظة منها تشهد آثار الضغط السكانى على الموارد وخاصة الأرض، مع عدم قدرة التغييرات التى تمت فى النشاطات الأخرى (وخاصة

الصناعة) على استيعاب قدر كبير من العمل الأجير. هذا مع مراعاة أن توزيع أراضى الإصلاح تم أساسا على صغار الملاك والحائزين وليس على المعدمين.

هذا الكم من القوة العاملة الأجيرة لا يصبح ذى تأثير على مجريات الأمور فى القرية (وفى خارجها) سواء بالنسبة لتحسين أوضاع أفراد هذه الطبقة إقتصاديا أو بالنسبة لتغيير جذرى يحقق مصالحها بالقضاء على شروط وجودها كطبقة رلا عن طريق تنظيم نقابى سياسى. **وقد احتكرت الدولة أمر التنظيم السياسي وحرصت علي أن تتولي أمر التنظيم النقابي.** فنص قانون الإصلاح الزراعى فى سنة ١٩٥٢ على حق العمال الزراعيين فى إنشاء نقابات، وأكد القانون رقم ٧١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن نقابات العمال هذا الحق، ولم يتكون غير خمسون نقابة زراعية أغلبها نقابات مؤسسات حكومية، والقلة القليلة من هذه النقابات كانت تنتشر فى بعض القرى. ولم تلبث أن تلاشت. ومن بعض هذه النقابات التى لم يتجاوز عددها ٣٦ نقابة تكوّن الاتحاد المهنى لعمال الزراعة بعد سنة ١٩٥٤ . ولم تتجاوز عضوية هذا الاتحاد ثلاثة آلاف عضوا. وقد سيطر على هذه النقابات واتحادها المهنى موظفو الهيئات الزراعية الحكومية. وبعد صدور قانون النقابات رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ زاد نشاط عضوية النقابات الزراعية، ولكن بأكثر الطرق الادارية فعالية، الطريقة الدفترية. فقد قفز عدد اللجان النقابية الزراعية إلى ٤٢٠٠، وفقاً لسجلات الأجهزة الادارية لمصلحة العمل. وقد برز «مقاولوا الانفار وصبيانهم، فى قيادة هذه اللجان، الأمر الذى دفع بعض رجال الادارة (محافظ الدقهلية فى ١٩٦٥) إلى محاولة إيجاد تنظيم بديل. فحل اللجان النقابية القائمة وأنشأ بدلا منها ٢٢٢ لجنة نقابية، بواسطة الادارة دون إنتخابات. وتشكلت بجانب اللجان النقابية لجان أخرى مهمتها الاشراف على اللجان النقابية بالقرى. وقد اقتصرت عضوية اللجان على رئيس مجلس القرية أو أحد أعضائه، والعمدة أو نائبه، وسكرتير الاتحاد الاشتراكى ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية، والمندوب وهو من المقاولين وغير المستغلين».

ويكون محافظ الدقهلية قد «مسك القط مفاتيح الكرار». ويكون من الطبيعى أن ينتهى الأمر بالتنظيم من حيث بدأ: كتنظيم مشترك بين الادارة والمقاولين «غير المستغلين» يتولى أمر العمال الزراعيين الذين لا وجود لهم إلا فى خارج النقابة، فى حقول العمل وفقا للشروط التى تفرضها الأوضاع فى الريف.

فإذا ما أخذنا الفلاحين أصحاب الملكيات القزمية والعمال الاجراء بلا أرض معا بلغ عدد الفلاحين المعدمين فى الريف المصرى ١٤ مليون، يمثلون ٧٤٪ من مجموع السكان فى الريف (وفقاً لتعداد ١٩٦٦ كان مجموع سكان مصر ٣٠٠٧٥٨٥٨ منهم ١٧٦٩١٣٥٦ فى الريف و١٢٣٨٤٥٠٢ فى المدينة)، ويمثلون قاعدة التركيب الاجتماعى فى الريف وتتناقض مصالحهم بصفة مباشرة مع القوتين الأخريتين: مع صغار الملاك الذين يتناقص وزنهم النسبى، ومع كبار المزارعين على الأخص، الذين تزداد «فرعنتهم» فى القرية، تتناقض مصالحهم من خلال إيجار الأرض وأجرة العمل ومن خلال أثمان المدخلات الزراعية وأثمان المواد الغذائية. وهى تناقضات تتفاعل فى ظل تناقضات مع المدينة التي تعبث، من خلال سيطرة رأس المال التجاري، بالقاعدة الانتاجية في الاقتصادي المصري جميعا. وعليه، تمثل القوة الاجتماعية المسيطرة فى الريف، رأس المال الزراعى (فى تناقضه مع رأس المال الصناعى والتجارى، وفى أفلاسهم جميعا على صعيد القضية الوطنية)، تمثل هذه القوة، فى المرحلة الهابطة من تاريخ التكوين الاجتماعى الرأسمالى ككل، القوة الاجتماعية التى تواجه القاعدة العريضة من فلاحين وعمال زراعيين يتدهور وضعهم المادى فى ظل صعوبة شروط تجدد الانتاج ونهم التضخم الذى يفرض وجوده بمعدلات أعلى فى الريف. الأمر الذى يجعل من هذه القاعدة أمل التغيير الجوهرى فى القرية نحو حل المشكلة الزراعية لمصلحة الغالبية، من سبيل إزالة التناقض بين الريف والمدينة. هذا الأمل رهين بشرطين :

- الحيلولة دون تشتيتها كقوة عاملة، في اطار السياسة الاقتصادية الراهنة، بين أسواق العمل العربية والدولية الرأسمالية.

- وتحولها، ولو ببطء، من خلال الوعى والتنظيم، من طبقات فى ذاتها إلى طبقات لذاتها.

* * *

تلك هى الاتجاهات العامة لنتائج التنظيم الذى تضمنته قوانين الاصلاح الزراعى. وللتوصل إلى إدراك أثر التنظيم فى تفاصيل الحياة فى القرية نقدم معالم صورة كونتها دراسة ميدانية محدودة، قد لا تكون ممثلة لمختلف أركان الريف المصرى، ولكنها تساعد على منافشة مشكلاته.

٤- دراسة ميدانية حول أوضاع القرية المصرية:

تغطى الدراسة ثلاث قرى نقدم الصورة الخاصة بالقرية الأولى بشئ من التفصيل، ونقتصر بالنسبة للقريتين الأخريتين على إبراز مدى إتفاق أو اختلاف الصورة فيهما عن الوضع فى القرية الأولى.

وتغطى دراستنا ثلاث قرى، وثلاث قرى فحسب. فى جهة واحدة، شمال غرب الدلتا، من جهات الريف المصرى. ومن ثم لا يمكن تعميم النتائج التى توصلنا إليها إلا بعد دراسة قرى أخرى تكون ممثلة لباقى جهات الريف المصرى، بما بينها من تمايز جهوى، كما تمتد من شمال مصر لجنوبها.

القرية توجد فى شمال غرب الدلتا، على بعد ١٢ كيلو متراً من المركز. القرية كبيراً نسبياً. يخترقها من الشمال للجنوب ترعة وخط للسكة الحديد. عدد البيوت المبنية بالطوب الأحمر كبير نسبيا. عدد سكان القرية وفقاً لتعداد ١٩٧٤ : ٣٤ ألف نسمة. أهل القرية يقدرون أن عدد السكان أكبر من ذلك.

توجد القرية فى منطقة ليست بعيدة عن النيل (كيلو متر تقريبا من فرع رشيد). التربة ضعيفة نسبيا. أضعف من التربة فى غرب النيل. ظاهر أن منسوب المياه الجوفية مرتفع وكذلك نسبة الملوحة. تلاحظ القلة النسبية للأشجار. زراعة الفاكهة محدودة للغاية (حوالى ١٥ فدان حدائق فواكه؛ بها

كمثرى تثمر هذا العام (عام ١٩٧٥) . عبارة عن أربع حيازات ملكية، منها حيازة ستة أفدنة يملكها شخص يزرع أرضا زراعية بالمحاصيل كذلك) . لاتزرع الخضروات.

توجد بالقرية جمعيتان: إحداهما للإصلاح الزراعى. والأخرى جمعية ائتمانية. مبنى جمعيه الائتمان يوجد فى شرق القرية على الجانب الشرقى من الترعة وخط السكة الحديد. يوجد بين السكة الحديد (أى بين دور القرية) والجمعية كوبرى (عرض ٢ متر × ٦ متر تقريبا) مبنى بالطوب الأحمر لتعدية الفلاحين (هذا الكوبرى أثار ضجه بين المشرف والفلاحين لأن بناءه تكلف ٦٠٠ جنيه) . الدور الأرض بمبنى الجمعية مخصص لأعمالها، والدور العلوى مخصص لسكنى المشرف الزراعى. الى جانب الجمعية يوجد مبنى لموظفى الجمعية وعائلاتهم. المبنى كبير نسبيا ومن النوع الجيد. فى الدور الأرضى بمبنى الجمعية بالغرفة الأولى يوجد مكتب المشرف الزراعى. خلف المكتب توجد لوحة معلقة على الحائط كتب عليها «أطلب نفاذ حاجتك بعزة نفس فأن قضاءها بيد الله» .

ولا توجد مشكلة بالنسبة للتزود بمياه الرى. الرى يتم أساسا عن طريق الروافع (الكباس) . رى الراحة غير موجود. تطهير الترع يعطى طينا أسود. الطمى لم يعد موجوداً (نفس الظاهرة فى القرى الأخرى) .

بالنسبة «للردم» الذى يخرج من الأرض ويستخدم فى عمل السماد البلدى: الفلاح يخاف من التقصيب (أى استخدام القصابة لإزالة الطبقة العليا على سطح التربة عندما يرتفع مستوى التربة ويجعل عملية الرى صعبة) . ما هى أسباب هذا الخوف؟

- بعض الأسباب فنية:

١- عدم وجود الطمى.

٢- ارتفاع منسوب المياه الجوفية، وهو ما يثير قضية الصرف فى المنطقة.

– أسباب خاصة بالعلاقة بين المالك والمستأجر: هناك قواعد قانونية لحماية التربة. مخالفة هذه القواعد بواسطة المستأجر تمكن المالك من طرده من الأرض. التقصيب أياً كان مدى ضرورته فنياً وأياً كانت درجته، يعطى للمالك الفرصة لعمل محضر تبديد التربة بواسطة المستأجر ويرتكز على هذا المحضر لطرد المستأجر.

فى هذه الحالة كيف يحصل الفلاح على «الردم» لعمل السماد (السباخ) البلدى؟ يمشى الأولاد بعد «الوش» الأول من الحرث لانتقاء «القلاقيل» الكبيرة لتجنيبها واستخدامها كردم.

• إذا كانت مياه الرى لا تمثل مشكلة، فإن الصرف يمثل مشكلة كبري: لا يوجد بالمنطقة مصرف عمومى تصب فيه المصارف الموجودة بين القطع المقسمة إليها الأرض. «المصرف الذى كان موجوداً زرعه الأهالى، ولا جدوى من الشكاوى التى تطالب بإعادة حفره». زمام البلدة محروم إذن من الصرف. ينتج عن ذلك ارتفاع منسوب المياه الجوفية ودرجة الملوحة. غياب المصارف يجبر الفلاحين على ألا يقوموا بتزويد الأرز بالمياه إلا مرة كل ١٥ يوماً (علماً بأن المياه الراكدة فى الحقول خاصة عندما تسخن تضعف إنتاج الأرز).

المساحات التى تشغلها قنوات الرى والصرف والمشايات (التى يتعين أن تتسع ليمر منها الجرار) والساقية تغطى أكثر من ربع المساحة الكلية للأرض: من ٥ – ٦ قراريط بالنسبة للقطعة التى تبلغ مساحتها ١٦ قيراطاً. أى أن أكثر من ربع الأرض «عضم» (سنرى أن هذه القطعة محسوبة على الفلاح عند توريد المحاصيل للجمعية، أى أن الفلاح يلزم بتوريد المحاصيل على أساس إنتاج المساحة الكلية).

• بالنسبة للأرض، ملكيتها وحيازتها، هى مملوكة ملكية فردية فى حالة أعضاء جمعية الائتمان. بالنسبة لأعضاء جمعية الاصلاح الزراعى سنجد أن هناك فرقاً بين الوضع القانونى والوضع الواقعى للمنتج المباشر (على الأقل

كما يتصوره فلاحو جمعية الإصلاح الزراعى أى «المستفيدون» من الاصلاح). قبل عام ١٩٥٢ كانت أرض جمعية الإصلاح أراضى أوقاف يستأجرها حوالى ١٠ من عائلات الفلاحين، وكانت وزارة الأوقاف تؤجر الأرض بالسعر السائد وفقاً لنظام الإيجار بعدد من قناطير القطن. أما بقية الأرض المكونة لزمام البلد فكانت - وما زالت - مملوكة ملكية فردية لم يمسها قانون الإصلاح الزراعى بالنسبة لإعادة توزيع الأرض. كانت أميز العائلات المالكة فى القرية أربعاً (لا تزال هى العائلات المتميزة حالياً، ومن أحداها شيخ البلد الحالى).

بالنسبة لجمعية الائتمان الزراعى المساحة الكلية لأعضائها تبلغ ١٤٦٠ فداناً تتمثل فى ١٢٣٠ حيازة موزعة كالآتى وفقاً لحجم الحيازة: ١٠٠٠ حائز أقل من فدان - ١٣٠ حائزاً من ١ - ٥ أفدنة - ٧ حائزون من ٥ - ٣٠ فداناً - ٧ حائزون أكثر من ٣٠ فداناً (شيخ البلد يملك هو وأخوته حوالى ٥٠ فداناً وأخوته من كبار الموظفين ولا يقيمون فى القرية. وهم «على وش وزراء»).

أما جمعية الإصلاح الزراعى فتشغل أرضاً تبلغ مساحتها ٢٦٠٠ فدان، تتمثل فى ١٣٠٠ حيازة - ١٣٠٠ «منتفع». كل أسرة تزرع فدانين، فقد وزعت الأرض بالتساوى دون اعتداد بعدد أفراد الأسرة، وذلك فيما عدا أسرتين: كان عدد أفرادهما ٣٠ فرداً فحصلت كل منهما على ٤ - ٥ أفدنة. مساحة الـ ٤٨ قيراطاً التى تزرعها كل أسرة مقسمة إلى ثلاث أقسام مساحة كل منها ١٦ قيراطاً وفقاً للدورة الزراعية. وعليه تقسم مساحة أراضى الإصلاح الزراعى إلى ١٢٠٠ × ٣ = ٣٦٠٠ قطعة بحدودها ومراويها ومصارفها.

- بالنسبة لوحدات الاستغلال الزراعي توجد أربعة أنواع :

- الوحدة العائلية الفلاحية. تقوم على عمل أفراد الأسرة. فى العائلات الكبيرة العدد، بعض أفراد الأسرة قد يقوم بالعمل الأجير لدى مزارع مالك

(باليومية). وحدات جمعية الإصلاح الزراعى من هذا النوع. بعض المنتفعين يستأجرون مساحات صغيرة من الملاك الأعضاء فى جمعية الائتمان.

– وحدة الاستغلال الرأسمالية. حيازة كبيرة نسبياً تزرع على أساس العمل الأجير، أكبر حيازة من هذا النوع وحدة مملوكة للسيدة.. مزروعة على الذمة أولادها لا يعملون بالزراعة ولا يقيمون بالقرية. هذا النوع من وحدات الاستغلال لا يوجد إلا بجمعيات الائتمان.

– الوحدة العائلية الفلاحية المالكة لمساحة صغيرة من الأرض تزرعها بفضل عمل أفراد الأسرة على الذمة وتمثل وحدة استغلال ربها عضو بجمعية الائتمان.

– الوحدة العائلية الفلاحية التى تزرع مساحة من الأرض لا تملكها وإنما تزرعها على أساس الإيجار النقدى. ويمثل الصورة الغالبة فى الإيجار (حوالى نصف الأرض التابعة لجمعية الائتمان). أما الزراعة بالمشاركة فهى محدودة نسبياً (خمس أرض جمعية الائتمان وفقاً للشرف).

الإيجار القانونى فى أرض جمعية الائتمان سبعة أمثال الضريبة هو ٢٤ جنيهاً للفدان فى السنة. الإيجار الفعلى السائد هو ٨٧ جنيهاً إذا زرع قطناً، ٤٠ – ٥٠ جنيهاً لفدان البرسيم، ٦٠ جنيهاً لفدان الأرز، ١٠٠ جنيه للفدان إذا زرع قمحاً وأرزاً. الاستئجار بإيجار مرتفع عادة ما يقع من جانب الملاك وأصحاب الحيازات الكبيرة، يستأجرون الأرض لتوسيع الرقعة التى يشغلونها وخاصة فى تربية المواشى.

• **المحاصيل والدورة الزراعية**. الأشجار محدودة، والخضروات لا تزرع كمحصولات للتسويق.

يوجد حزام حول البلدة (حوالى ٣٠٠ فدان – يتحدد الحزام بخمسمائة متر من نهاية القرية، عادة ما تفصله عن باقى زمام القرية ترعة أو

مصرف، لا يزرع به قطن) . هذا الحزام عبارة عن مساحة لا تسرى عليها الأحكام الإلزامية للدورة الزراعية. وزرع سنة أرزاً وسنة ذرة مع تغير الشتوى بين القمح والبرسيم.

فى أرض جمعية الائتمان، الدورة ثنائية (منذ ٤ سنوات) . نصف الأرض يزرع قطناً. وهو ما يضعف الأرض. فى الكثير من الأحيان تقع كل حيازة شخص فى الجزء الذى يزرع محصولاً واحداً. يضطر الفلاحون إلى مبادلة المحاصيل فيما بينهم. أما فى أرض جمعية الإصلاح الزراعى، فالدورة ثلاثية.

يزرع الفول والبرسيم - والكتان (مساحة تقل باستمرار، يزرع فى أرض جمعية الائتمان حوالى ٦٠ فداناً. الكتان يمثل محصولاً مجزياً. ولكن يزرعه فقط من له حيازة كبيرة لأنه يزرع على حساب القمح ومن ثم يرجع عدم التوسع فيه لضيق المساحة) . كما يزرع القمح. ويقوم الفلاح بتوريد جزء من محصوله للجمعية (فى سنة ١٩٦٧ صدر قرار وزارى يعفى الفلاحين الذين يزرعون أقل من فدان من التوريد الاجبارى للقمح) .

الأرز محصول رئيسى فى المنطقة، وهو أهم من الذرة (ومن ثم يستغرب نقص امكانيات الصرف فى المنطقة) . يلزم الفلاح بتوريد ١ ١/٢ طن من فدان الأرز (كل زراعة الأرز تتم بطريقة الشتل) . الذرة هى المحصول الوحيد الذى يدخل بيت الفلاح، أى لا يلزم بتوريد جزء من محصوله.

ويأتى القطن طبعاً بوضعه الخاص (جيزة ٤٥ طويل التيلة) . الدولة تحرص على زراعته (حتى ولو كان ذلك على حساب جودة التربة) . بعد مناقشة مع الفلاحين (وعلى الأخص فلاح مالك من جمعية الائتمان... من أكبر أربع عائلات بالقرية.. ومناقشة ما قال به مع الفلاحين الآخرين) . توصلنا إلى تكاليف إنتاج فدان القطن (فى فبراير ١٩٧٥) الآتية :

- سماد بلدى: من ٢٥٠ - ٣٠٠ غبيط حمار (الـ ٣٠٠ غبيط يعملوا ١٥٠ نقلة جمل)، ثمن الغبيط قرشان (ثمن نقلة الجمل ٤ قروش) - تكلفة النقل من الدار إلى الغيط بواقع ٨ قروش نقلة الجمل، وعليه يكلف السماد البلدى:

(١٥٠ × ٤ - ٦٠٠) + (١٥٠ × ٨ = ١٢٠٠) = ١٨٠٠ قرشاً، أى ١٨ جنيهاً. (زادت كمية السماد البلدى اللازمة عما قبل. لماذا؟ لأن الدورة ثنائية، الأرض تضعف وتحتاج لأسمدة أكثر - ولأن الأرز ينظف كل ما فى الأرض بما فى ذلك ما بها من سماد ولعدم وجود الطمى).

- **الحرث،** إذا استخدم الجرار (المحراث الآلى) عادة ما يلجأ الفلاح إلى الجرارات المملوكة للأفراد. وجرار الجمعية؟ يوجد فى جمعية الائتمان جرار واحد وفى جمعية الإصلاح أربعة جرارات. جرارات الجمعية عادة ما تكون مشغولة فى النقل، والسائقون لا يأتون أيام الجمعة والعطلات الرسمية والعمل فى الحقول لا يعرف العطلات. الثمن المحدد لحرث الفدان (ثلاثة وشوش أى فرد وتنى وتثليث) هو ٢٥٧ قرشاً إذا استخدم جرار الجمعية. إلا أن حرث الفدان بجرار مملوك للأفراد يكلف أربعة جنيهات.

- تخطيط الأرض ومسحها: ٧ جنيهات للفدان.
- بذور (تقاوى) (٦ كيلات + ١ كيلة ترقيع) × ١٤٠ قرشاً.
- عزيق: (٤ عزقات × ٤ أنفار فى العزقة = ١٦) × ٢٥ = ٤٠٠ قرشاً.
- تنظيف، نقاوة حشائش باليد: ٢٠٠ قرش.
- الرى، بالروافع واستخدام الماشية: رى الفدان ١,٥ جنيه، ١٠ مرات طوال حياة القطن، ١٠ × ١,٥ جنيهاً. يضاف إلى ذلك ما يتحمله الفدان فى تطهير الترع والمصارف، بواقع جنيهين سنوياً تقريباً.
- السماد الكيماوى؛ ٢ شوال × ٣,٢٠ = ٦,٤ جنيه.

- المقاومة اليدوية لدودة القطن = ٤٠ يوماً × ١٠ قروش الأجر اليومى لأنفار المقاومة = ٤ جنيهات.
- جمع القطن، حوالى ١٥ جنيهاً للفدان. الأجر اليومى للنفر من ٢٠ - ٣٠ قرشاً أياً كان عمر النفر. يلاحظ أن جمع القطن يمثل عز موسم العمل، الأجر اليومى لا يتجاوز ٣٠ قرشاً.
- إيجار الفدان: ٢٤ جنيهاً (بالتسعيرة، ٧٠ جنيهاً فى الواقع).
- يلاحظ أن هناك كثيراً من أيام العمل غير المحسوبة فى هذه التكاليف (مثلاً: نطير السماد البلدى أى توزيع الكمية المتاحة على المساحة من الأرض - زرع القطن - المشى أمام الماء عند الرى - رش السماد الكيماوى.. إلخ).
- مجموع التكاليف (دون الإيجار) = ٩١,٨٠ جم.

بالإيجار الفعلى = ١٦١,٨٠ جم.

الفلاحون والملاك يفضلون زراعة القمح والأرز على زراعة القطن. لماذا؟ «لو كنت حراً كنت أزرع شىء بيتاكل.. لا أزرع قطن ولا حاجة أبداً. لا أزرع إلا مواد غذائية» (أحد فلاحى الإصلاح الزراعى). هم يفضلون زراعة المواد الغذائية - فى ظل اقتصاد المبادلة - لأن أثمانها أعلى (نسبياً) ونفقاتها أقل، وتعرضها للإصابة بالآفات أقل. لكن الدولة تفضل القطن وتحدد المساحة، وتجعل الدورة ثنائية (رغم اجهادها للأرض). لماذا؟ «لأنهم عارفين أنه لا يؤكل.. الفلاح ما يقدرش يأكله.. يأخذوه وتبيعه الدولة بثمن أعلى وتحصل به على عملات أجنبية» (أحد فلاحى الإصلاح الزراعى). ورغم ذلك فالالتزام بالدورة الزراعية كامل فى جمعية الائتمان (قارن أماكن أخرى من الريف المصرى حيث يمثل عدم الالتزام بالدورة نسبة كبيرة من «المخالفات» التى يرتكبها الفلاحون).

الكثير من قرارات الإنتاج تؤخذ بواسطة الإدارة. الزراعة المصرية تكاد

تكون أكثر زراعات العالم معرفة «للوائح». لا تكاد تفلت عملية زراعية من قرار إدارى يرتبط بجزاء (جنائى، غرامة عادة) يوقع إذا خولف القرار. وتبرز الصعوبات بصفة خاصة عندما يستلزم تنفيذ القرار معرفة معلومات لا يحيط بها الفلاح المصرى رغم أنه من أكثر فلاحى العالم معرفة بالزراعة، إذ عادة ما تتوفر لديه المعرفة الفنية اللازمة لزراعة ما يقرب من ٤٥ محصولاً وناتجاً فى زراعة تقوم على الرى بما يستلزمه من معرفة خاصة بكميات المياه اللازمة لكل محصول واختلاف هذه الكمية بالنسبة للمحصول الواحد على مدار حياة المحصول نفسه. لكن، على الفلاح، فى جميع الأحوال أن ينفذ: «السياسة الزراعية محددة ومفروضة بحكم عسكرى، بحكم القاضى، حكم السلطة علىّ. لابد من تنفيذها» ليه؟ «علشان هى سياسة مش للفلاح، لهم... يخذوا اللى نزرعه ويوزعوه على ده وده، والباقى يبيعوه بره» (أحد فلاحى الإصلاح الزراعى).

المدخلات الزراعية التي يحصل عليها الفلاح من الجمعية: فى جمعية الإصلاح: المبيدات الحشرية أى «الدوا» غير موجودة أو موجودة ومغشوشة. «القطن أكلته الدودة».

$\frac{1}{2}$ كيلو دوا للـ ١٦ قيراطاً. الطيارة ترش رشة واحدة، ورش الطيارة مش بطال لدودة اللوزة ودودة الورق إذا تم تحت إرشادات المهندسين، ولكن الإرشادات دى عادة غير موجودة».

«الوضع يتكرر كل سنة، خاصة فى العام الماضى. كتبنا تلغراف للمسئولين، لوزير الإصلاح» (وقد اطلعنا على التلغراف. على أى الأحوال الفلاح يحفظ التلغراف عن ظهر قلب). ما فيش فايدة. كل اللى مضوا على التلغرافات جت لهم محاضر اهمال فى المقاومة اليدوية بعد فوات وقت هذه المقاومة، أى فى شهر ٧ (٧ جنيهات الغرامة). محاضر تأديب.. أصلهم بيربونا» قال بذلك أكثر من فلاح (٨ فلاحين) من فلاحى الإصلاح الزراعى.

طيب لماذا لا يوجد الدواء؟ «لأن ما فيش عملات أجنبية.. راحت فين العملات الصعبة اللى جت من القطن والأرز اللى أخذوها»؟.

– فى جمعـيـة الائتمان توجد المبيدات، وتوجد ماكينات الرش، وفيه كل حاجة.

– البذور والأسمدة الكيماوية. موجودة وفقاً للمقرارات. هذا لا يمنع من وجود سوق سوداء للكيماوى.

عملية العمل الزراعى، القوة العاملة: تعداد البلدة ٣٤ ألف (١٩٧٤). القوة العاملة ربع السكان أو أكثر. ما يقرب من ٩ آلاف شخص فى سن العمل وهى سن مبكرة فى الريف (ما يقرب من ٢٠٪ من الأولاد فى سن السادسة لا يدخلون المدرسة. نسبة من يتخلفون فى الطريق الدراسى كبيرة). العديد من الأشخاص يعملون بعد سن الستين. من هذه القوة العاملة من يعمل فى غير الزراعة.

من وجهة نظر المالك (أحد أفراد أكبر أربع عائلات فى القرية)، لا شكوى من نقص فى القوة العاملة، وإنما الشكوى من ارتفاع الأجر: «النفر بعد ما كان بـ عشر قروش فى اليوم أصبح بـ ٣٠».

من وجهة نظر الفلاحين، القوة العاملة موجودة وفى حالة بطالة. السبيل؟: العمل الأجير إن وجد على أرض القرية. العمل كعمال تراحيل، وإلا فالبطالة. عمال التراحيل، عددهم؟ «حوالى ١٠٠ أسرة». ووفقاً لتقدير آخر «ربع القوة العاملة فى القرية». يجدون مصدرهم فى الأسر الفقيرة التى هى بلا أرض أو من التى تزرع مساحة صغيرة جداً. قد يوجدون فى بعض الأسر المستفيدة من الإصلاح الزراعى (خاصة وأن توزيع الأرض لم يأخذ فى الاعتبار عدد أفراد الأسرة). يعملون أثناء الموسم كاجراء فى داخل زمام البلدة. فى غير الموسم يعملون لفترة كعمال تراحيل. يوجد بالقرية مقاول أنفار يتوسط بين العمال وبين من يستخدمونهم. عمال التراحيل فى القرية يستخدمون بواسطة الدولة فى مشروعات استصلاح الأراضى فى شمال

الدلتا، فى شلحة والحمول، الدولة تدفع للعامل ٩ جنيهات فى الشهر. ولكن العامل لا يصله منها إلا ٦ - ٧ جنيهات. الدولة تصرف لهم بعض المواد الغذائية، يأخذها الموظفون والمقاول. «الزوادة» (أى غذاء العامل لفترة الترحيلة ويتكون عادة من الخبز الجاف والخيار المخلل والجبن القديم) يجهزها العامل من المبلغ الذى يدفعه له المقاول مقدماً. وبعد الترحيلة يبقى عامل التراحيل فترة من ٣ - ٤ شهور «بطال» أى بلا عمل: فى حالة البطالة كيف يعيش؟ يبطل (أى يتوقف) عن الدخان، يبطل الشاى، يلبس فى قديمه، يخدم فى البيوت، يعمل سمساراً للمعيز، يسرق، الستات تطلع تملا ميه وتخدم فى البيوت حتى عند الموظفين العزّاب، يجر من المقاول مقدماً انتظاراً للفرج». واضح أن «أخلاقيات القرية» ليست واحدة بالنسبة لكل فئاتها الاجتماعية وأنها لا تتحدد فى فراغ من الظروف الاقتصادية لكل فئة.

بالنسبة لنوع العمل يوجد العمل المباشر، عمل أفراد الأسرة فى وحداتهم الإنتاجية فى أراضى الإصلاح. وفى الحيازات الصغيرة من أراضى الائتمان. طريقة العمل واحدة على أراضى الجمعيتين. المزاملة تلعب دوراً حيوياً، تقريباً ٥٠٪ (كما توجد مزاملة على المواشى كحيوانات جر). أولاد المدرسة يعملون فى الصيف فى مقاومة دودة القطن. كما يعملون فى الحقل بعد العودة من المدرسة فى شهور الدراسة.

بالنسبة لأدوات الإنتاج: الحرث، لا يزال المحراث الخشبى يلعب الدور الرئيسى بالنسبة للوحدات الفلاحية. فى المنطقة كلها، حوالى ٢٠٪ حرث بالجرار (جرارات الأفراد وجرارات الجمعيتين)، ٨٠٪ حرث بالمحراث الخشبى. فى بعض الأحوال يأخذ الفلاح من الجمعية سلفة للحرث، وهى سلفة نقدية وإنما غالباً ما ينفقها «فى باب ثان»، يقوم هو بالحرث بالمحراث الخشبى (نقص فى النقود؛ فى السيولة؟). والرى معظمه بالمواشى كذلك. إلى الآن. الحيوان هو القوة الجارة. ليس هناك آلات، «ودا على حساب اللحم واللبن»، على حد قول أحد فلاحى الإصلاح الزراعى. أما الدراس فيتم

بالجرار، لم يعد هناك نورج، اختفى تماماً، لأنه يعطل ويأخذ وقتاً طويلاً (نفقة دراس الفدان ٨ جنيهات بالأنفار) . أما الدراوة (أى فصل الحب عن التبن) فتتم بماكينة الدراوة المعروفة فى الريف المصرى وبالمذراة (فى أيام الريح وخاصة بالنسبة لكمية الحبوب التى يختزنها الفلاح) . أما بقية عمليات العمل الزراعى فتتم استخداماً للأدوات العادية، آلات الجمعية غير كافية (ويلزم جرار لكل ٢٠٠ فدان، وفقاً للمشرف الزراعى) .

بالنسبة لفنون الإنتاج: تستخدم بذور جديدة كالقمح المكسيكى، ويكون استخدامها بقرارات من وزارة الزراعة. وقد يترك ذلك للزراع مع وجود وسائل تشجيع تستخدم الأسمدة الكيماوية والمبيدات الكيماوية (تكون مقاومة دودة القطن باليد لغاية أول يوليو. الرش بالطائرات يفيد اللوز إذا حسن القيام به) أى إذا كانت الخلطة مضبوطة، وكانت الطائرة على ارتفاع منخفض وتم الرش فى ظروف مناخية مواتية، فى غياب الريح. يستحسن أن تكون الرشة الأخيرة بماكينة الرش حتى تتم وفقاً لنوع القطن الذى يختلف طولاً وقصراً كما يختلف وفقاً لكثافة الورق ومدى إصابته من حقل لحقل) . الحصاد يتم أساساً بالأيدى العاملة استخداماً للأدوات التقليدية. الأرز يزرع كله بطريق الشتل (لا البذار على كل قطعة الأرض التى تزرع بالأرز) لأنه أوفر فى الأيدى العاملة. أوفر فى التنظيف (خاصة من نبات «الدنيبة») وأكثر إنتاجية.

• **كيفية الحصول على وسائل الإنتاج:** أدوات العمل - يملكها المالك أو الرأسمالى فى الوحدات الرأسمالية. الفلاح المشارك أو المستأجر يملك بعضها ويستأجر البعض الآخر، إما من الجمعية بقرض وإما من أصحاب الحيازات الكبيرة الذين يملكون أدوات الإنتاج. فى هذه الحالة الأخيرة يدفع الفلاح فى مقابل استئجار أدوات الإنتاج إما نقداً أو عيناً (جزءاً من المحصول) أو بأيام عمل (فى الحالة الأخيرة يوجد نوع من التبادل بين صاحب أدوات العمل والفلاح الذى يزرع مساحة غير أرض صاحب أدوات العمل. هذا النوع من

التبادل الذى يقوم على انفصال الفلاح عن وسائل الإنتاج غير الأرض يلعب دوراً كبيراً فى القرية.. يضاف إليه التبادل الذى يأخذ شكل حصول الفلاح على ائتمان (قرض) يقوم بسداده وسداد الفائدة فى شكل أيام عمل يقوم به على أرض المقرض. وعادة ما يهمل الدارسون للمشكلة الزراعية هذين النوعين من التبادل).

– بالنسبة للمواد موضوع للعمل، يحصل عليها المالك أو الرأسمالى من الجمعية، ويفضلون التعامل معها بالنقد. أما الفلاح المشارك (فى المزارعة) أو المستأجر، فيحصل عليها هو الآخر من الجمعية (إلا إذا كان مديناً فلا يحصل إلا على البذور والمبيدات وسلفة المقاومة) أو من السوق السوداء (وخاصة فى حالة المشاركة، حيث يكون للمالك الحق فى التعامل مع الجمعية ويمنعه على المشارك) بعض أنواع الأسمدة الكيماوية، يباع الشوال منها ب ٤ – ٥ جنيهات بدلاً من ٣ جنيهات.

– الإنتاجية: بالنسبة للقطن، يراعى أولاً أنه لا يزرع شىء آخر مع القطن فى هذه المنطقة أى لا توجد زراعة «تحميل» مع القطن اللهم إلا فيما عدا بصل أو تيل بسيط جداً، فما السبب فى ذلك، ومناطق أخرى من الريف المصرى تزرع فى حقل القطن البصل والخيار والبامية والتيل؟ الأرض ضعيفة – البرد – ممنوع التحميل، وإلا يوقع المحضر (لم يوافق المشرف الزراعى على القول بأن التحميل ممنوع إدارياً). قبل القطن تزرع الأرض فى ٩٠ ٪ من الحالات برسيماً (بطن أو اثنتين) أو فولاً.

– تختلف إنتاجية الفدان من القطن فى أراضى جمعية الائتمان عنها فى أراضى جمعية الإصلاح. فى الأولى ٦ قناطير فى المتوسط، فى الثانية من ٣ – ٤ قناطير. فما السبب؟ «الدودة تأكل القطن.. ما فيش دوا، الفلاح قام بالمقاومة اليدوية ١٠٠ ٪» (أحد فلاحى الإصلاح الزراعى) «السنة دى كان عندى ١٦ قيراطاً جابو ٢ قنطار، ٧ كيلو، وعندى استمارة التوريد فى الدار» (فلاح آخر من فلاحى الإصلاح). «مافيش مبيدات أو الدوا مغشوش، الورق

يسقط». وكمان تكون الرتبة منخفضة (أى أنه ليست الكمية فقط هى التى تنقص، وإنما كذلك تنخفض رتبة القطن، وينخفض الثمن الذى يحصل عليه الفلاح). «السنة دى ناس باعت نحاسها وناس استلفت علشان تشترى مبيدات».

• **نشاط تربية المواشي**: المواشى المحصورة بجمعية الائتمان (من سجلات الجمعية): أبقار ٧٧٦ – جاموس ٥٩٠ – عجول ٨٤٥٩ – والأغنام والماعز لا تحصر. فى جمعية الإصلاح ضعف العدد تقريباً (يضاف إليها الجمال والحمير والخيول (والطيور طبعاً) لتكملة الثروة الحيوانية للقرية).

– المواشى غير مؤمن عليها، لا يقوم بالتأمين إلا عدد محدود من كبار رجال القرية (شيخ البلد مثلاً يربى ٤٠ عجلاً). يصرف لكل رأس ٢ كيلو جرام شهرياً من العلف ولمدة أربعة أشهر فى السنة فقط (شهور الصيف). الشكوى عامة من نقص العلف (وفقاً لقول أحد فلاحى الإصلاح الزراعى: يأخذ الأغنياء كل كسب وعلف الجمعية بالإتفاق مع الموظفين).

– أثر موسم رش القطن بالمبيدات على المواشى محدود، ربع أو نصف فى المائة من المواشى تنفق نتيجة لذلك. هل يكون للمبيدات على النبات نفسه نفس الأثر، أم أن بعض المبيدات، وخاصة المغشوش منها لا تعرض النبات لبعض أنواع التسمم النباتى؟ (سنرى فيما بعد أن بعض الفلاحين قد أشاروا إلى ذلك).

– شبه اجماع على أن الغالبية العظمى، أكثر من ٩٠٪ من مواشى الفلاحين، مشاركة مع كبار الملاك والموظفين. وشروط المشاركة؟ يفرق بين المشاركة فى التربية «للقنية» أى فى تربية المواشى لتبقى لدى الفلاحين للتزايد، والمشاركة فى التربية «للذبيح» أى للبيع كلحوم.

– وبالنسبة للمشاركة فى التربية «للقنية» هناك وضعان:

* أن يدفع كل من الفلاح والمشارك نصف ثمن الماشية. ويقوم الفلاح بالتربية. ويكون لمن شارك نصف الثمن عند البيع.

* أن يدفع من يشارك الفلاح كل الثمن. ويقوم الفلاح بالتربية ويشاركه الآخر فى اللبن والمسلى. وعند البيع يأخذ المشارك الثمن الأصلى الذى دفع فى الشراء + نصف الفرق بين ثمن الشراء وثمن البيع) هناك من يشاركون الفلاح فى اللبن والمسلى حتى فى حالات المشاركة وفقاً للوضع الأول).

عادة ما يوجد شرط مكتوب ينص على أن من حق كل من الطرفين أن يبيع الماشية فى أى وقت يختاره. عادة لا يكون للفلاح مصلحة فى بيع الماشية ومن ثم يكون البيع فى الوقت الذى يناسب ظروف من يشاركه.

– أما تربية المواشى للذبيح فتقتصر على كبار الملاك فى حظائر معدة لذلك.

– مقدرة الفلاح على تربية المواشى محدودة. الأسباب؟:

* عدم وجود امكانية شراء الماشية.

* قلة العلف، والمساحة البرسيمية محدودة (خاصة وأن الدورة ثنائية). حتى ولو وجد من يشاركه على ماشية إضافية لا يستطيع أن يربيها [عامل يؤخذ فى الاعتبار عند تقرير أسس المفاضلة بين زراعة القطن والمحاصيل البديلة. المواد الغذائية المباشرة (قمح وأرز) أو غير المباشرة: البرسيم المخصص لتربية الماشية كمصدر للحم واللبن والزبد].

* سبب آخر يضيفه أحد فلاحى الإصلاح الزراعى «إلى الآن الحيوان هو القوة الجارة، ليس هناك آلة، ودا ع'ى حساب اللحم واللبن».

والموضوع فى النهاية، كما يقول فلاح الإصلاح «ليس موضوع أصحاب لحيازات الكبيرة وقدرتهم على التربية وأصحاب الحيازات الصغيرة وعدم قدرتهم على التربية، وإنما هو موضوع تطوير الثروة الحيوانية على مستوى الدولة». وعى بأن المشكلة لابد وأن تطرح على مستوى المجتمع.

• يوجد بالقرية مركز تجميع ألبان يتبع شركة مصر للألبان، وله يقوم الفلاح ببيع اللبن والزبد والبيض.

• التسويق: يلاحظ أن الفلاح ملزم بتوريد حصته من القطن والقمح والأرز على أساس المساحة الكلية وليس المساحة الصافية، أى المساحة بما فيها الجزء المخصص لقنوات الرى والصرف والمشايات والسواقى (الحديدة، أو الترويسة التى بين حدود الأراضى، من وسط السكة). هذا الجزء يصل أحياناً إلى ٦ قراريط من ١٦ قيراطاً). بل أن هناك، وفقاً لفلاحى الإصلاح الزراعى، مساحات فعلية أقل من المساحات الاسمية.

يختلف نظام التسويق في جمعية الائتمان عنه في جمعية الإصلاح الزراعي رغم تساوى الكميات اللازم توريدها من المحاصيل وتساوى أثمان الشراء:

– فى جمعية الائتمان يعامل كل صاحب حيازة كمتعامل مستقل مع من يشترى المحاصيل من خلال الجمعية، ويكون له حساب مستقل وهو يعرف مركزه فى الجمعية «فى حدود ما تمكنه معرفته للقراءة والكتابة من التحقق من هذا المركز. ويحصل على ثمن ما سلمه من محاصيل بسرعة (إيراده من الأرز يصل بعد ٤ – ٥ أيام).

• فى جمعية الإصلاح، يعامل كافة «المنتفعين» كمتعامل واحد يتعامل مع شركات المحاصيل من خلال الجمعية، وعليه لا يعرف كل فلاح إلا وزن ما سلمه من محاصيل بالنسبة للقطن، كأن كل ما يقدمه فلاحو جمعية الإصلاح يعتبر «لوطاً» واحداً من حيث الرتبة. وبعد تكرار شكوى الفلاحين تغير الوضع وأصبح يفوق بين رتب مختلفة، وتعتبر الكمية الكلية «لوطات» وفقاً للرتب الموجودة بها. وانما مع اعتبار كل فلاحى الجمعية دائماً كمتعامل واحد.

– فى تسويق الإصلاح مافيش رتبة ورتبة لكل فلاح. بيقولوا بيعطوا للعامل فرق رتب (يقصد عمال الصناعة)، أنا مش ضد أن العمال تأخذ، بس يدونا فرق الرتب. والله العمال باين عليها لا هى بتاخد ولا حاجة، (أحد فلاحى الإصلاح الزراعى).

– فى جمعية الإصلاح لا يعرف الفلاح مركزه. لا يعرف بأى ثمن بيع المحصول ولا ماذا كانت رتبته ويبقى معلقاً طوال العام «أنا لا أعرف شيئاً عن التسويق: فى التسويق يعتبرونى قاصر.. لكن فى الإنتاج مش قاصر!!» نص تعبير أحد فلاحى الإصلاح، لا نعرف ثمن الأرز. «أنا اللى فلاح، أنا اللى خلقه ما معرفش أبيعه» إزاى بعد ما أعرف أنتجه وأمونه ما أعرفش أبيعه؟» نص تعبير لفلاح آخر من فلاحى الإصلاح.

فى جمعية الإصلاح، يتأخر الفلاحون فى الحصول على مستحقاتهم «إلى الآن النصف الثانى من شهر ٢ لم يصل لا ثمن القطن ولا ثمن الأرز، والتوريد تم فى شهر ١٠، لا نعرف عنه أى شىء جاء مبدئياً ٦٠٪، ومازلنا فى الانتظار» على قول لأحد الفلاحين يصدّق عليه المشرف الزراعى.

– فى جمعية الإصلاح، وفقاً للفلاحين، لا يبقى للفلاح شىء بعد توريد حصة القمح وحصة الأرز :

• حصة القمح: ما يبقى لأسرة الفلاح بعد التسليم يكون بين ١,٥ – ٢ أردب قمح (لأن المساحة المنزرعة قمحاً هى ١٦ قيراط، كمساحة كلية، وهو ما يكفى لغذائها لشهرين أو ثلاثة فقط). «٩٠٪ من أسر أعضاء الجمعية تأكل شهرين فقط من إنتاجها والباقى تشتريه من الدكان» من أين؟ «كل واحد ومقدرته» ما هو نوع المقدرة؟ واحد عنده سرير باعه، واحد عنده حلة باعها واحد بياخذ من المرابى الأردب بنشتريه بـ ١٠ جنيهات، بعد ما نكون بعناه بـ ٥ – ٦ جنيهات».

• وحصة الأرز: الفلاح بيسلم ١ $\frac{1}{2}$ طن عن الفدان – مساحة ١٦ قيراط تصفى فى الواقع على ١٠ – ١١ قيراطاً. «ما فيش فلاح من الإصلاح فاضل له أرز وفيه ناس كبار بتزرع فى مساحات كبيرة وبتخزن أرز. وفلاح الإصلاح يدور بعد التسليم على ثمن كيلو أرز. طيب المفروض ما دام أنتجت آكل الأول وبعدين أورده».

• كان هناك إجماع (من الفلاحين، ائتمان وإصلاح، من أعضاء مجلس إدارة الجمية، من المشرف الزراعى، ومن غير هؤلاء من السكان) على أن محصول الأرز لا يكفى لتوريد الكمية المطلوبة.

– وضع فلاح الإصلاح: «يبات الفلاح متخلف، مدين. لا القطن ولا الأرز يغطى مستحقات الجمعية، ٧٠٪ من أعضاء جمعية الإصلاح متخلفون من ٣ سنوات. يحجز على أموالهم. يسدد من غير الإنتاج: «يبيع بهيمة، من الأجرة التى يحصل عليها ابن له يعمل عاملاً زراعياً». هذا العام يوجد ٧٠٪ لم يغط القطن مسحوباتهم (المفروض أن يغطى القطن ما يسحبه الفلاح بصدد إنتاجه + مسحوبات الشتوى). إلى أى حد يرجع هذا الوضع إلى الطبيعة القزمية للوحدة الإنتاجية، وإلى سياسة التزويد بالمدخلات وما يجرى فى العمل، وإلى قدر الفائض الذى يعبأ من الناتج؟ كل هذه العوامل تتكاتف لتعطى لفلاح الإصلاح مثل هذا الوضع. الدراسة المدققة ينبغى أن تبرز نصيب كل من هذه العوامل فى تحقيق هذه النتيجة.

– وضع فلاح الائتمان: ٣٠٪ من فلاحى الائتمان لا يغطى لهم القطن مسحوباته ومسحوبات الشتوى. ٨٥٪ منهم يسدد سلف الجمعية. ٤٠٪ منهم متخلفون عن توريد الأرز. الكمية المنتجة لا تكفى للتوريد. فى بعض الأحيان يشترى الأردب بضعف ثمنه لتوريده. نسبة كبيرة من المتخلفين متخلفة فى توريد كميات صغيرة (أحياناً) من ٥ – ٢٠ كيلو أرز ويعاملون نفس معاملة من يتخلف عن توريد الكمية كلها.

– منذ خمس سنوات، والتخلف عن توريد الأرز؛ لعجز المحصول، مستمر.

– إذا لم يقم الفلاح بتوريد الكمية المطلوبة كلياً أو جزئياً يدفع غرامة (بواقع قرش صاغ عن كل كيلو لم يورده فى حالة الأرز). ويوقع عليه محضر تبديد (٢٠ جنيهاً فى حالة الأرز). ويحرم من التعامل مع الجمعية

فى العام التالى. ويجبر على شراء المدخلات الزراعية من السوق السوداء.
والسوق في مصر بصفة عامة لم تعد تعرف اللون الأبيض.

- بالنسبة للمحاضر التى توقع، يوجد فرق بين فلاح الائتمان وفلاح الإصلاح: فلاح الائتمان لا يوقع عليه المحضر إلا عند عدم توريد القطن فقط. أما فلاح الإصلاح فيوقع عليه المحضر إذا تخلف عن توريد القطن أو الأرز أو القمح. إذا ما وقع عليه محضر يذهب الخفير لينتزعه من العمل فى الحقل «لأنه مطلوب فى النقطة، نقطة البوليس، عليه محضر لأنه تخلف عن تسليم المحصول. الفلاحون يخجلون «كرجال» من الاعتراف بأنهم يضربون فى نقطة البوليس، لكن فى الواقع الضرب موجود».

- بالنسبة لتسليم الأرز، ٧٠٪ من فلاحى الإصلاح لا يقومون بالتسليم اما لعدم كفاية المحصول واما تهرباً من تسليمه. لماذا التهرب؟ أولاً: غرامة عدم التسليم هى ١٠ جنيهات. ثمن طن الأرز فى السوق السوداء يزيد بعشرة جنيهات عن الثمن الذى يبيعه به من خلال الجمعية. عليه أن يورد طن ونصف عن الفدان. إذا باعها فى السوق السوداء يحصل على ١٥ جنيه زيادة، يدفع منها ١٠ جنيهات غرامة، ويكسب ٥ جنيهات. ثانياً: بيع الأرز فى السوق السوداء يمكنه من الحصول على النقود فوراً. أما إذا سلمه للجمعية فلا يحصل على نقوده إلا بعد خمسة شهور فى المتوسط.

يضاف إلى ذلك أن عديداً من الفلاحين مرتبطون بتجار. مرتبط به لحاجته إلى النقود السائلة أثناء فترة الإنتاج. ويبيع له بيعاً «صيفياً»، أى مقدماً والمحصول لا يزال فى الأرض، وعادة ما يكون مديناً له ويدفع له رباً كبيراً (الـ ٥ جنيهات إذا باتت أى إذا بقيت لسنتين، تصبح ٢٠ !!). والتاجر بطبيعة الحال يشترى ليتحكم فى السوق فيما بعد ويبيع الأرز للفلاحين بأسعار مرتفعة (يشترى ضريبة الأرز بـ ٣٠ جنيه، ويبيع السرس الكيلو بـ ٣ قروش والأرز الأبيض بـ ٨ صاغ الكيلو).

يلاحظ هنا أن الحكومة جادة فى تسويق القطن (إذ لا يوجد إلى جانبها تجارة خاصة فيه). أما تسويق المواد الغذائية فوضعها مختلفة، الحكومة أقل جدية فى تسويقها، إذا توجد التجارة الخاصة إلى جانب تجارة الحكومة.

- ظاهرة تهريب القطن موجودة، وإنما بنسبة صغيرة جداً $\frac{1}{2}$٪ (وهو لا يسوق خارج الجمعية وإنما يحول من شخص لآخر فقط). هل يرجع ذلك لأن الدولة تحتكر تجارة القطن الداخلية كما تحتكر تجارته الخارجية (تصديره)؟.

- فى حالة العجز عن تسليم الكمية المطلوبة يكون للفلاح أن يتقدم بشكوى لضعف الأرض أو ضعف المحصول حتى يعفى من تسليم جزء من الكمية. وذلك وفقاً لشروط إجرائية معينة، الكثير من الفلاحين لا يستخدم هذا الحق (لغياب الوعى بوجوده أو للجهل بالإجراءات أو للخوف من التيه فى تعقيداتها). فى العام الماضى بالنسبة للأرز تقدم ما يقرب من خمسين شخصاً بشكاوى. الشكوى تحقق على الطبيعة. نجح منهم ٥ - ٧ فى شكواهم. وفقاً لمشرف الجمعية، تقدم هذا العام ٦٠ شخصاً بشكوى بالنسبة للأرز، حققت جميعها وقبلت كلها.

- إذا تخلف الفلاح عن السداد لسبب من الأسباب وقع الحجز على أمواله. من بيانات الصراف ٨٥٪ من المحجوز عليهم من صغار الحائزين (أقل من ٣ أفدنة). وكثيراً ما يجرى «تبديد» الأموال المحجوز عيها إذا ما عين الفلاح حارساً عليها. خاصة إذا تمثلت هذه الأموال فى محصولات غذائية معدة جزئياً لاعاشة الفلاح وعائلته من إنتاج عمله لا لشىء إلا أنه قد عين حارساً على الأموال المحجوز عليها (هل يمثل ذلك احدى الصعوبات الفنية لاستيراد الفن القانونى من مجتمع (المجتمع السلعى لتقنين نابليون) إلى مجتمع آخر؟).

• واضح أن وضع فلاح جمعية الائتمان يتميز عن وضع فلاح جمعية الإصلاح الزراعي. العديد من فلاحى الإصلاح طالبوا بأن يعاملوا معاملة

فلاحى الائتمان (الوعى الاجتماعى محدود) فلاح واحد فقط من فلاحى الإصلاح هو الذى قال بضرورة تغيير النظامين. أحد فلاحى الإصلاح: «الأرض واحدة والفلاح واحد، وليه بس فيه نظامين»: واحد لفلاح الإئتمان وواحدة لفلاح الإصلاح؟.

الفلاح يعي أن الوضع التنظيمي ليس واحداً، ويتعدي مرحلة هذا الوعي ويطرح السؤال: ما السبب في ذلك؟ ولا يعطي الإجابة؛ وإنما يطالب بأن يتساوي بفلاح الائتمان!!. والسؤال لا يزال مطروحاً. وعلي الباحث أن يبدأ في الدراسة (الميدانية التي تهديها النظرية) للبحث عن الإجابة. فإذا ما فعل يكون قد نجح في استقراء جماهير المنتجين المباشرين. طرحوا له القضية. وعليه أن يطورها نظرياً كقضية. ثم يتبادل معهم البحث عن تفسير لها.

فرضية: هل يرجع هذا الاختلاف فى التنظيم إلى أن جمعيات الائتمان تقوم على الفلاح المالك للأرض ملكية خاصة يزرعها بنفسه (جامعاً بين صفتى المالك والمنتج) أو يؤجرها (مقتصراً على صفة المالك)، وهى ملكية وجدت قبل قانون الإصلاح الزراعى، وإنما كانت تطحنها الملكية الكبيرة فى القرية. وعليه تكسب هذه الملكية الفلاح وضعاً أفضل فى مواجهة الدولة خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن هذه الفئة (أو الطبقة) **تمثل المغذي الرئيسي لأجهزة الدولة في شرائحها الصغري والمتوسطة والركيزة الكبيرة للدولة في الريف في شرائحها الكبري (أنظر تركيب السلطة في القرية، سواء بالنسبة لأفرادها الذين ينتمون إلي القرية نفسها أو بالنسبة لمن يأتون من خارج القرية).**

على العكس من ذلك، فلاح الإصلاح كان من البداية فلاحاً بلا أرض، بلا أساس فى مجتمع زراعى يقوم على الملكية للأرض. ثم تحول إلى «منتفع»، إذا ما استخدمنا التعبير القانونى (الأيديولوچى)، وإلى منتج مباشر «بلا وضع» (بقالنا ١٥ سنة مش عارفين احنا أيه ولا احنا فين، أحد فلاحى الإصلاح)، ومن ثم تقتصر صفته على أنه منتج مباشر (غير مالك) ويبعد

عن السلطة ويكون من الممكن عن طريق التنظيم امتصاص حتى ما يزيد على الفائض. وهو ما يؤدى فى بعض الحالات إلى تجديد الإنتاج على مستوى قد ينخفض من فترة لأخرى (التناقض فى مستوى تجدد الإنتاج قد يجد أساسه – فى حالة عدم الاستقرار الذى يجد المنتج فيها نفسه – فى عدم وجود المدخلات الأساسية، وخاصة المبيدات، أو عدم فعاليتها، إذ أمام النقص العام فيها توفى احتياجات جمعيات الائتمان أولاً (وهذا هو الوضع الفعلى المخالف للقانون)، وفى انخفاض مستوى معيشة المنتج المباشر نسبياً).

هذا الوضع التنظيمى الخاطئ يدفعنى إلى السرقة: «أنا أسرق لأن القانون غلط» (أحد فلاحى الإصلاح) منتفع فى الإصلاح ومستأجر لقطعة أرض فى أرض جمعية الائتمان. «إذا سرقت كل القطن الناتج من أرض الإصلاح فى جمعية الإصلاح الرتبة منخفضة. وما أعرفش حساب، وما أحصلش على فلوس إن حصلت، إلا بعد ٥ – ٦ شهور، لكن فى جمعية الائتمان تسويقى لوحدى. مرتبة قطنى معروفة، وثمن القطن أحصل عليه بسرعة فأعمل أيه؟: آخذ من قطن أرض الإصلاح وأحمله على أرض الائتمان، فأنا باسرق من هنا وأبيع هناك»، الواقع أنه لا يسرق، إنما يتحايل على التنظيم القانونى الذى يحابى فئة اجتماعية بالمقارنة بفئة اجتماعية أخرى.

– لكل فلاح استمارة تسويق يجهزها الصراف وتتضمن المساحة والمديونية وما يخصم من الفلاح.

– يخصم من الفلاح ما يأتى: المال (أى ضريبة الأطيان ويتحملها مالك الأرض) وضرائب الدفاع والأمن القومى والجهاد + مديونيته القديمة (إن وجدت) + مسحوباته (ثمن المدخلات والسلفيات) + العمولات وتشمل ١,٥ ٪ عمولة للجمعية، ١,٥ ٪ عمولة للاتحاد التعاونى، ١,٥ ٪ للمحافظة.

– شركة واحدة هى التى تشترى كل محصول من المحاصيل. لأن المناطق تقسم جغرافيا على شركات المحاصيل. والذى يحدد رتبة الأرز

لجنة مكونة من مندوب الشركة المشترية ومندوب البنك الزراعى ومندوب الجمعية.

• ذلك هو نظام التسويق، بصعوباته بالنسبة للفلاح، وخاصة فلاح الإصلاح الزراعى. ورغم ذلك **«أنا لست ضد التسويق. ولكني ضد الكيفية التي ينظم بها»** يقول بذلك أكثر فلاحى الإصلاح وعياً. **وعي بضرورة التبادل بين القرية والمدينة وتعبير عن استعداده لأن يقوم بدور في هذا التبادل، ولكنه لا يرقي إلي مرتبة الوعي بأن حرمانه من فائض عمله لا يمكن أن يزول إلا في إطار تنظيم يخلق التكامل بين النشاط الصناعي والنشاط الزراعي (في سبيل تحويل الأخير إلي صناعة) في خارج إطار علاقات التبادل.**

• **صور الفائض:** من كل ذلك يبين أن الفائض الذى يذهب من المنتج المباشر (الفلاح والعامل الزراعى) يأخذ صوراً عديدة: الإيجار – الضرائب – الفوائد (على المسحوبات والديون) – العمولات – فروق أثمان السلع الصناعية.

ويمكن أن نضيف أنه فى بعض الحالات قد يتخلى المنتج المباشر، الفلاح، عن جزء من الناتج الضرورى. فى هذه الحالة هو يتخلى عما يفوق الفائض. احساس خرجنا به بالنسبة لبعض الحالات ويلزم التحقق من مدى صحته فى دراسة قادمة.

• **الجمعية التعاونية الزراعية كوسيط:** تدار الجمعية بواسطة مجلس الإدارة. له رئيس. وللجمعية سكرتير. بالجمعية مشرف زراعى (مهندس زراعى) يمثل وزارة الزراعة. اختياره يتم بواسطة الجمعية. يحصل على مرتبه من وزارة الزراعة + ٢٥ ٪ من هذا المرتب، يحصل عليها من الجمعية. رئيس الحسابات بالجمعية يمثل بنك التسليف. يوجد بالجمعية موظفون آخرون (صراف خزانة – كاتب حسابات – أمين مخزن – عمال) يتبعون الجمعية.

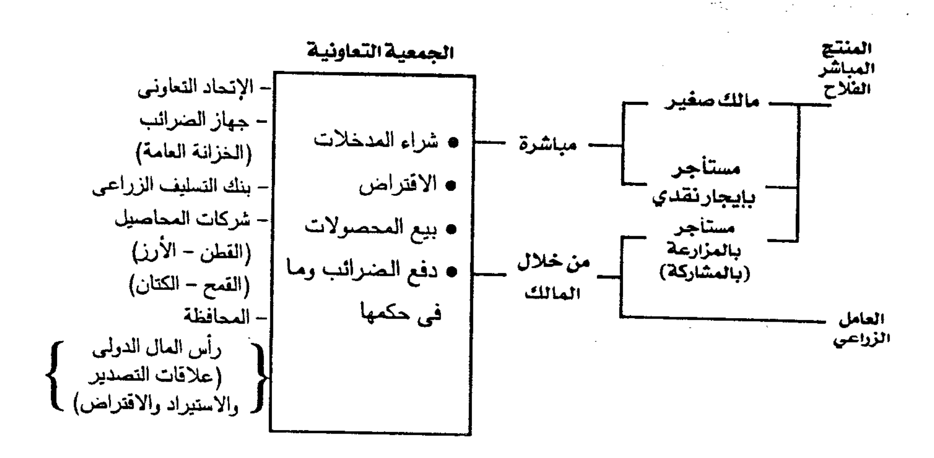
علاقة المشرف بالجمعية: على لسان المشرف: فى مرحلة أولى كان

بيده السلطة كلها والآن السلطة بيد مجلس الإدارة، والمشرف ينفذ قرارات المجلس. هذا بالنسبة لجمعية الائتمان التى بدأت كجمعية أهلية فى الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٥٨.

الإشراف على الجمعية لهيئات ثلاث: الاتحاد التعاونى، يقوم بإشراف تعاونى وإدارى. يتم التفتيش بواسطة مفتش على مستوى المركز ومفتش على مستوى أعلى. ووزارة الزراعة لها إشراف فنى على الدورة الزراعية، على المقاومة، على الرى والتطهير، إلى غير ذلك. وبنك التسليف وله إشراف تمويلى. ويحدث التنافس بين الهيئت الثلاث: المفروض أن يكون للإتحاد التعاونى اليد العليا. ولكن وزارة الزراعة هى التى تملك اليد العليا من الناحية الفعلية. كذلك يتدخل بنك التسليف أكثر من اللازم.

واضح من الدراسة أن العلاقة بين الفلاحين والمشرف علاقة «مشدودة». فى الجمعية أمكن التمييز بين أربع وجهات نظر: المشرف الزراعى، ويمثل وجهة النظر الرسمية تقريباً - ووجهة نظر المزارع الكبير - من فلاحى الإصلاح ظهرت وجهة نظر تتسم بوعى اجتماعى كبير - وجهة النظر الغالبة لدى الفلاحين الآخرين. وعى بالمشاكل + شكوى + مطالبة بمساواة فلاحى الإصلاح مع فلاحى الائتمان.

والجمعية كوسيط بين المنتج المباشر وغيره ممن يدخلون معه فى علاقات إنتاج وتبادل يمكن بيان دورها على النحو التالى :



هذا وتوجد بعض النقاط التى يلزم استكمالها عن طريق الدراسة المستقبلة :

- الوضع بالنسبة لبطاقة الحيازة والاتجاه إلى عدم التعامل بواسطتها - الوضع الخاص بنظام الفيش ومدى دقتها - الرقابة الفعلية على حسابات الجمعية وكيف تتم - مشاكل المشرف الزراعى نفسه، ككائن اجتماعى يأتى من وسط اجتماعى معين بنظام للقيم وبنوع من التكوين المهنى ويجابه بظروف الحياة فى القرية.

• **الخدمات:** القرية، كما قدمنا، توجد على بعد ما يقرب من كيلو متر من جسر النيل. الذى يصلها بالمركز بطريق مرصوف على مسافة ١٢ كيلو متراً. كما أنها توجد على خط سكة حديد. وعليه تكون سبل اتصالها بالمدينة أسهل. (سنرى أن سهولة المواصلات بالنسبة لها تدفع الكثيرين من الموظفين إلى تفضيلها للعمل بها مع بقائهم فى سكنهم فى المدينة، حتى فى الإسكندرية وهى على بعد ما يقرب من ٩٠ كيلو متراً) . عدد كبير من دور القرية مبنى بالطوب الأحمر ولكن الجزء الأكبر بالطوب اللبن. حارات القرية ضيقة ومغطاة كلها بالوحل. والغالبية من السكان تسير حفاة. يمر بالقرية ترعة. البنات يقمن بغسل الملابس والأوانى فى الترعة رغم أنها لم تكن مليئة بالماء. والماء لم يكن جارياً. فى الطريق الملتوى الذى يشهد الكثير من البرك إلى دار أحد الفلاحين يقول الفلاح «الطين فى البلد من شهر ونصف ودا يعطيك فكرة عن الحالة الصحية!».

• الفلاحات يعملن ويرحن ويجئن فى طرق القرية. وعلى أبواب الدور يعزمون علينا: «اتفضلوا» دون أية محاولة للاختباء. يلاحظ بالنسبة للمنازل التى تدل على مستوى اجتماعى أعلى اختباء النساء عند مرورنا.

• **التعليم:** يوجد بالقرية ٣ مدارس ابتدائى (تضم ٢٩ فصلاً: ١٥، ٧، ٧) ومدرسة اعدادى (٩ فصول) وكل المدارس مختلطة (بنين وبنات) . أقرب مدرسة ثانوية توجد فى المركز الذى تتبعه قريتهم. الكثافة التى تقدرها وزارة

التربية للفصل ٤٠ تلميذاً ولكن الكثافة الفعلية بين ٥٠ – ٥٥ تلميذاً. لا يوجد نقص فى عدد المدرسين بل فيه زيادة. السبب؟ المدرسون العائدون من الجيش يعينون فى مدارس القرية. ووجود القرية على خط المواصلات يجعلها مرغوبة. يوجد مدرسون من الإسكندرية ومن المركز «لكن دا وضع خاص.. الأصل فى القرى هو نقص عدد المدرسين». يوجد بالقرية ما يقرب من ١٧ مدرساً من أبنائها لا يعملون بالضرورة فى مدارس القرية نفسها.

– الكتب والكراسات: فيه كتب وصلت أمس (٢٠ فبراير ١٩٧٥) وهناك كتب لم تصل بعد. (الدراسة لم تشمل محتوى الكتب والطرق المنهجية التى يقوم عليها هذا المحتوى. طرق أقل ما يقال بشأنها أنها تقتل فى الطفل المصرى كل قدرة على التفكير والنقد، وتجعل منه إنساناً طيعاً لا يصلح إلا لأن يكون محلاً للتصرف، لا طرفا فى علاقة على أساس من الندية. أقول هذا كأحد العاملين فى حقل التعليم الذين يتلقون فى مرحلة التعليم الجامعى نتاج المدرسة المصرية بعد أن يكون نظام الامتحانات قد أجهز عند التلاميذ على ما أفلت من محتوى ومنهج التعليم وفقا لهذه المدرسة). عدد الكراسات لا يكفى. يصرف لكل تلميذ كراستان، ١,٥ قرش للكراسة. وهو عدد غير كاف، إذ يحتاج التلميذ لثلاث كراسات فى السنة الأولى الابتدائى. ولعدد أكبر فى السنوات التالية. النتيجة هو الاضطرار للشراء من السوق السوداء: الكراسة ٥٠ ورقة بـ ٥ قروش، وغير متوافرة فى السوق.

– ما يقرب من ٢٠٪ من الأولاد فى سن السادسة لا يدخلون المدرسة. التعليم الابتدائى الزامى من الناحية القانونية. والأصل أن التخلف عن الذهاب إلى المدرسة يجازى بعمل محضر وتوقيع الغرامة، ولكن فى الواقع لا تعمل المحاضر. يضاف إلى ذلك أن ما يقرب من ١٠٪ من التلاميذ يتخلفون تماماً عن المدرسة. وهو ما يؤدى، مع نسبة الذين لا يدخلون المدرسة أصلا ومع ضعف مستوى التعليم وعدم ممارسة الكثير القراءة والكتابة بعد الانقطاع عن التعليم فى نهاية المرحلة الإلزامية، إلى زيادة الأمية: حوالى ٨٥٪ من فلاحى القرية أميون.

– الحالة الصحية للتلاميذ، من المشاهدة على الطبيعة: الوجوه صفراء، نسبة الحفاة كبيرة، لا مريلة ولا زى موحد، والخدمة الصحية؟ توجد زائرة صحية تأتى لأخذ التلاميذ الى المستشفى لإجراء كشف طبى دورى يحدد حالات المرض وهو ما يتم فعلا ولكن بعد ذلك، لا علاج ولا دواء ولا متابعة «النظام موجود وكويس.. ولكن التنفيذ سيئ من جانب الأطباء.. ولا توجد رقابة من جانب الفلاحين.

– الدروس الخصوصية منتشرة جداً (مظهر صارخ لفشل المدرسة المصرية والتطور المذهل للطبيعة السلعية للتعليم. لا يكتب النجاح (إن كان هذا نجاحا ؟!) إلا لمن يملك القوة الشرائية!).

– **النتيجة:** يقسم الطلبة فى كل فصل إلى ثلاث طوائف: متخلف – متوسط – جيد. عدد المتخلفين فى الفصول يفوق عدد المتوسطين ومن هم فى مستوى الجيد. فى امتحان القبول نجح ٥٢ تلميذاً من ٢٢٤ فى العام الماضى (أقل من ٢٥ ٪ قليلا). كل من نجح فى امتحان القبول له مكان فى المدرسة الاعدادية، إلا من لم يحصل على النسبة المطلوبة فيعيد السنة فى مدارس الحكومة. نتيجة الاعدادية فى العام الماضى كانت ٣٠٪.

– توجد فصول خدمات ابتدائى واعدادى (تابعة للاتحاد الاشتراكى)، وهى بمصروفات: ٥ جنيه فى السنة لتلميذ الابتدائى، ٨,٤٢ جنيه لتلميذ الاعدادى + ٢٠٠ قرش للكتب + الدروس الخصوصية. إذا لم يقم التلميذ بسداد المصروفات يطرد من المدرسة، لأحد الفلاحين ستة أولاد: ثلاثة ذكور وثلاثة بنات: الكبير (١٨ سنة) فلاح – الثانى فى اعدادى (فصول الخدمات) – الثالث فى السنة السادسة الابتدائية – بنت تعمل فى الدار والغيط – بنت فى السنة الأولى الابتدائى (وكلها سنتين وتطلع فلاحة ثانية، على حد تعبير والدها) – وبنت ما تزال طفلة دون سن المدرسة.

* يوجد بالقرية وحدة مجمعة (للخدمة الاجتماعية والخدمة الصحية). بنيت فى عام ١٩٥٤ وبدأ العمل بها عام ١٩٥٧.

– بالنسبة للخدمة الاجتماعية أغلبها لأسر المجندين. هناك ما يقرب من

١٠٠ أسرة تستفيد من الاعانات، فى حدود ٣ جنيه شهرياً كمعدل. من يستفيد من الخدمة ملزم بإعداد دوسيه يحتوى على أوراق كثيرة يلزم لتحضيرها الذهاب إلى المركز. كثيرا ما يستدين المستفيد الاجتماعى لكى يتمكن من إعداد الدوسيه على أمل أن يسدد فيما بعد.

– الوحدة الصحية: الكشف الطبى بـ ٤ قروش للتذكرة العادية. يوجد بها طبيبان: طبيب أسنان وطبيب آخر «بتاع كله». أحسن طبيب جاء إلى هنا هو الطبيب الحالى. جاء عشرة من قبله كانوا يأخذون ٥٠ قرشا فى الكشف. لماذا؟ «علشان يكشف بجد ويصرف الدواء». توجد بالوحدة الصحية غرفة عمليات كاملة. لا توجد بالقرية عيادات أطباء خاصة.

– يوجد بالوحدة المجمعة وحدة لتحديد النسل. نسبة كبيرة من نساء الفلاحين تأخذ حبوب منع الحمل. الحبوب متوفرة. يضاف إلى ذلك أن الحكومة تشجع على أخذها بتوزيع لبن ومسلى «الحكومة متحمسة فى تحديد النسل.. الحبوب موجودة ورخيصة»، على حد تعبير أحد الفلاحين. بماذا تفسر ذلك؟ «بيقولوا أنها منتجة محليا» ويتدخل فلاح آخر ليطرح السؤال: «وليه ما بينتجوش المبيدات محلياً، علشان الدوده ما تكلش القطن وعلشان نضمن أنها تكون سليمة؟» (السؤال يطرح فى الواقع قضية ما يسميه الاقتصاديون بنمط الأولية فى توزيع الاستثمارات واختيار فروع الانتاج: فى أى منها تخلق الوحدات الانتاجية الجديدة وبأى قدر؟ وعلى الاقتصاديين أن يجيبوا على السؤال. كما أنه يطرح قضية كون المبيدات مادة استراتيجية يتعين انتاجها محليا حتى لا يكون المحصول الرئيسى (القطن) وما يوجد حوله من محاصيل وثروة حيوانية (بل وأفراد) عرضة لعبث الموردين الأجانب واحتمال اتجاههم إلى الاضرار بالانتاج الزراعى المصرى، ليس فقط عن طريق كون المبيد غير فعال وإنما كذلك عن طريق احتوائه لمواد تصيب النبات بالتسميم، وكذلك الحيوانات، وعلى المسئولين بوزارة الزراعة أن يجيبوا على السؤال). ويلاحظ فلاح آخر «أن الحبوب بتتعب الحريم»، لأن الحبوب يظهر أنها عايزة راحة، والست بتشتغل.. ما تبطلش»، فلا تنتج

الحبوب أثرها (بقى أن نتحقق من صحة هذا فنيا. هل يطرح بذلك قضية أن حبوب منع الحمل هذه، كوسيلة لتحقيق هدف معين، أى كتكنيك، إنما تم التوصل إليها على افتراض أن النساء اللاتى تستعملنها تنتمى إلى فئات اجتماعية لا تعمل أو لا تقوم بمثل هذا العمل الشاق؟ فى الصين مثلا تبين أن اللولب الذى يستخدم بواسطة نساء الغرب (ولهن نمط حياة ونمط عمل معينان) لا يعطى نتائج كبيرة بالنسبة للفلاحات العاملات فى المنزل والحقل، لكثرة الحركة من جانبهن ولنوع الحركة التى يقمن بها. استلزم الأمر التوصل إلى لولب ذى شكل آخر، شكل الزهرة، يستقر أكثر ويعطى نتائج أكثر تأكدا. مثل يبين أن الوسائل لا يمكن استخدامها دون دراسة واعية للوسط الاجتماعى الذى يراد نقلها إليه).

«طيب بتحدد النسل ليه.. مع أن ربنا هو اللى بيجيب وهو اللى بيرزق؟». سؤال من أحد الدارسين. «أحنا عارفين أن ربنا هو الى بيرزق، لكن أحنا بنحدد النسل من عذرنا» (أى نظراً لصعوبة الحياة)، يرد بذلك أحد الفلاحين، ويؤمن على قوله باقى الفلاحين. «لكن العيل، إذا كان له حنك واحد يأكل بيه، له ذراعين اثنين يقدر يشتغل بهم، تمنعه ليه بتحديد النسل؟». سؤال آخر يجيب عليه الفلاح بقوله «ويعمل أيه بالذراعين دول» يشتغل فين والعواطلية ماليه البلد.. النهاردة عدد كبير من العمال يتمنوا يوم واحد شغل، لكن مافيش». بهذه الاجابة يقر الفلاح حقيقة أن عددا كبيراً من العمال فى حالة بطالة، وعلى استعداد للعمل، على الأقل لأن الاعتقاد السائد أن «اليد البطالة نجسة».

- المياه النقية موجودة فى القرية عن طريق حنفيات عمومية.
- الكهرباء موجودة بالقرية «كهربة السد» يوجد بالبلد حوالى ٤٠٠ مشترك (الغالبية من الموظفين وكبار الحائزين). أعمدة النور موجودة فى طريق القرية للإضاءة الليلية.

الحصول على السلع الصناعية: يوجد بالقرية ٦٠ دكاناً مسجلا. التموين محصور فى ٨ بقالين (أهم التجار) - كما يوجد حوالى ١٠٠ دكان «فرط»،

يعنى دكان فى شباك يتاجر صاحبه فى أشياء بسيطة. الأثمان هنا «أريح» من المركز. لماذا؟ لأن مركزنا مركز تجارى كبير (بين وسط الدلتا وغربها)، والتاجر يفضل أن يبتعد عن الرقابة ويبيع السلع فى القرى، فتتواجد السلع فى القرية. إلا أن هذا لا يعنى أن أسعار السلع الصناعية منخفضة فى القرية. «كل السلع تباع فى السوق السوداء: السكر من ٢٨ – ٣٠ قرشا بدلا من ٢٥ قرشا – الشاى التذكرة ١٧ – ١٨ قرشا بدلا من ٦,٥ قروش (الزيادات حلت أشكال الشاى شوية هذا الشهر) المقصود بذلك زيادة مقرر التموين – المسلى؟ ٣٣ – ٤٥ قرشا بدلا من ٢٢ قرشا – الأرز ٧ قروش للكيلو جرام ويرتفع الثمن بعد فترة – الصابونة ٤ قروش بدلا من ٣ قروش – الجاز، اللتر ٣ صاغ بدون كوبون بدلا من ٢,٢ قرش، وهو متوفر. الأسعار فى القرية أعلى منها فى المدينة الكبيرة. تؤكد الأرقام التالية المشتقة من جداول نشرت على الصفحات ٥٢٦ – ٥٢٩ من النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى (العدد الرابع لسنة ١٩٧٥) هذه النتيجة:

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، ١٩٦٦ - ١٩٦٧ = ١٠٠

السلعة	الرقم القياسي في ٦٧/١٩٦٨		الرقم القياسي في سبتمبر ١٩٧٥	
	فى الحضر	فى الريف	فى الحضر	فى الريف
الطعام والشراب	١٠٢,١	١٠١,٧	١٢١,١	١٥١,٦
الحبوب والنشويات	١٠٥,٩	١٠٧,٨	١٨٧,٩	١٩٢,٧
البقول الجافة	٨٩,٢	٨٩,٩	٢١٣,٤	٢١٢,٣
اللحوم والأسماك والبيض.	٩٨,٧	٩٤,٤	٢٠٢,٥	٢٥٩,٨
منتجات الألبان	٨٧,٩	٩٤,٥	٢٣٦,٦	٢٥٢,٩
الخضر	١٠٤,٠	١٠٢,٧	٢١٧,٦	٢١٣,٠
الفواكة				
المجموع (+ الزيوت والدهون والسكر)	٩٩,١	٩٩,٦	١٧٥,٩	١٩٥,٢
السكن ومستلزماته	١٠٥,٧	١٠٩,١	١٠٨,٣	١١٤,٢
الأثاث والسلع المعمرة	١٠٠,٧	١٠١,٦	١٢١,٩	١٦٦,٠
الملابس والأقمشة	١٠٠,٩	١٠٠,٠	٢٢٨,٢	١١٧,٧

الانتقال والمواصلات	١١٢,٠	١٢٠,٨	١٢٢,٦	١٢٥,٠
النفقات الطبية والثقافية والاجتماعية	١٠٣,٥	١٠٣,٨	١٣٩,٥	١٤١,٩
المصروفات الشخصية	١٠٨,٢	١٠٤,٩	١٢٥,٢	١١٩,٦
الرقم العام	١٠٢,٠	١٠١,٨	١٥١,٦	١٧٤,٧

يضاف إلى ذلك وجود الأحساس بأن أثمان السلع الصناعية ترتفع بمعدلات أكبر في علاقتها بأثمان المحاصيل الزراعية: «القطن من ٦ – ٧ سنوات يزيد من ٢٦ جنيه لـ ٢٨ القنطار، فى حين أن الجلبية الزفير تزيد من جنيه لـ ٣ جنيه، وكيلو اللحمة (بعظمه) العجوزة (العزب) أصبح بجنيه بعد ٥٠ – ٦٠ قرشا». الذى يقول بذلك مزارع مالك عضو مجلس ادارة جمعية الائتمان. وهو فرد من عائلة كانت وما تزال احدى أكبر أربع عائلات فى القرية. هل يعكس ذلك وعيا بالتناقض بينه وبين المسيطر على الانتاج الصناعى (من المنتج حتى تاجر التجزئة) ؟ وهل يحل هذا التناقض لمصلحة الصناعة (بعد أن يؤخذ فى الاعتبار مستوى أثمان المدخلات الزراعية التى تنتجها الصناعة، كالأسمدة) ؟ وهل يمكن ربط وعى هذه الفئة من أغنياء الفلاحين بما تم فى مجلس الشعب عند اعادة مناقشة ميزانية عام ١٩٧٥ فى شقها الخاص بتوزيع الإستثمارات بين الزراعة وغير الزراعة وأثمان المحاصيل الزراعية.

* **والتنظيم السياسي، الاتحاد الاشتراكي؟** مدى احساس الفلاحين بوجوده ؟ والدور الذى يلعبه ؟ يوجد فى وحدة الاتحاد الاشتراكى ١٦ عضوا كلهم أصحاب حيازات كبيرة ومتوسطة. هم في نفس الوقت أعضاء مجالس ادارة الجمعيتين التعاونيتين. ودورهم ؟ «ولا حاجة: يصالحوا الخلق على بعضها.. المرأة الغضبانة مع جوزها يصالحوها». ومشاكل الزراعة والدواء وخلافه، ألا يساعدون فى حلها ؟ «بالنسبة للفلاحين، لا.. واللى يهابر (أى يعارض أو يصر على المطالبة بحقوقه) يقولوا له أنت ثورجى». طيب مش أنتم اللى

انتخبتوهم؟ الجواب: «أيوه أحنا انتخبناهم آه.. هو مافيش حد بيتغش؟ المرة الجاية مش حانتتخبهم». ويرى أحد المدرسين من أبناء القرية أن الجهل، جهل الفلاحين، هو الصديق الأول لأعضاء الاتحاد الاشتراكى يضمن لهم انتخابهم. ومن مظاهر الوفاء أن يعمل الصديق على تقوية صديقه: وتزداد نسبة الأمية فى القرية !!.

فى قرية أخرى كان نائب الدائرة عن «الفلاحين» فى مجلس الشعب يملك ما يزيد على ٤٠ فداناً، وهو من عائلة كان من بين أفرادها وزير سابق اشترك فى احدى الوزارات التى تكونت بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢.

* **الفلاحون والوعي الاجتماعي:** من الدراسة والمناقشة مع فلاحى الاصلاحى الزراعى وفلاحى الائتمان ظهر أن الوعى الاجتماعى موجود (تلزم دراسة أوسع، فى مناطق أخرى ولفترات أطول لمعرفة مدى انتشاره، والكيفية التى يتبلور بها يوميا). مظاهر هذا الوعى الاجتماعى:

– وعى الفلاح بأنه هو المنتج. تكررت أكثر من ١٠ مرات. على لسان فلاحين مختلفين: «أنا اللى بانتج»، «أنا اللى باخلق»، المهندس الزراعى بيمد أيده يأخذ مرتبه من الخزانة. أنا الخزانة»، وعى بأنه المنتج، وبأنه مصدر اعاشة «الريعيين».

– وعى بأن عدداً هاماً من قرارات الإنتاج يؤخذ بعيدا عنه ودون مشاركته «السياسية الزراعية محددة ومفروضة بحكم عسكرى، حكم سلطة على، حكم القاضى، لابد من تنفيذها». ومن الناحية التنظيمية نراعى أن تنظيم كل مظاهر الحياة فى القرية قائم على الاجبار والمحاضر والغرامات والحجوزات والضغط فى نقاط البوليس: الفلاح لم يراع الدورة الزراعية، محضر. زرع بعد الميعاد، محضر. رى فى غير الميعاد، محضر. لم يشترك فى مقاومة الدودة، محضر. لم يورد القطن، محضر. لم يسدد سلفيات الجمعية، محضر، لم يرسل ابنه إلى المدرسة، محضر. وهكذا لا دور للتوعية

والاعلام. لا دور لتعبئة الفلاحين تعبئة تقوم على الاقتناع ووضوح المصلحة الاجتماعية ومصلحتهم كأفراد فى القيام بالتصرف. ولكن هل تأمل فى أن تقوم الادارة بذلك؟ بالطبع لا، إذ القاعدة الشرعية أن فاقد الشيئ لا يعطيه.

- وعى بأن القرارات تؤخذ تحقيقا لمصلحة غير مصلحة الفلاح: «السياسية الزراعية محددةمش للفلاح وإنما لهم.. ننتج اللى عاوزينه.. ويأخذوه يوزعوه على ده وده والباقى يبيعوه بره». لو أنا حر أزرع شئ يتاكل، يعود على .. لا أزرع قطن ولا حاجة.. لا أزرع إلا مواد غذائية». «ولو بكيفى كنت زرعت مساحة أكبر قمح لغذائى.. بدل ما اشترى من الدكان». **اعتقاد لدي الفلاحين بأن مصلحتهم تتحقق في الابتعاد عن القطن وانتاج المواد الغذائية**. ولا غرابة. فتسويق محصول القطن يبلور المناسبة الرئيسية لاستخلاص الجزء الأكبر من الفائض الزراعى، بالوسائل المختلفة. كما أنهم يطرحون قضية تغيير السياسة الزراعية: نستمر فى انتاج القطن مع الاعتماد على الخارج فى تسويقه وشراء المواد الغذائية (مع ما يثيره ذلك من شروط التبادل بينها، وامكانية استخدام سلاح الغذاء بواسطة القوى الخارجية للضغط على البلد اقتصاديا وسياسيا) وغير المواد الغذائية أم نحاول تحقيق حد أدنى من الأمن الغذائى؟.

- وعى بأن الجزء الأكبر من الناتج «يروح من الفلاح»، «هم عاوزين الناس تأكل على الأد.. بس علشان يقدروا ينتجوا تانى». و «ولا يشبع حاجته من المواد التى ينتجها.. «هو الفلاح اللى ينتج مش يأكل منه الأول؟» دا عجان الصبر بيدوقه! الجملة الأولى تمثل فى الواقع جوهر نظرية العمل فى القيمة. الفلاح المصرى الذى ينتج فائضا اقتصاديا منذ آلاف السنين، فائضا تعيش عليه المدينة وفئاتها المسيطرة، يدرك أن ما يبقى له من ناتج عمله لا يتعدى ما هو لازم لتجدد انتاج قوة العمل. والا كيف نفسر بقاء المنتج المباشر، الفلاح، فى القرية المصرية دائما عند حد الكفاف؟

- وعى بأن جزءا كبيراً من الفائض يذهب عنهم عن طريق زراعة

القطن «الحكومة بتفضل القطن عارفين أنه لا يؤكل. أما الأرز فيؤكل»، «علشان كده لما يفكروا فى زيادة ثمن المحاصيل.. قالوا القطن ٤ جنيه والأرز يزيد ٨ جنيه، الدولة بتبيع القطن بثمن أعلى».

– وعى بدور الدولة والجهاز الادارى فى الحصول على الفائض: تعبير مرير: مش عارفين مين اللى بيأكلنا: الحكومة والا الموظفين» «الموظف اللى بيجى حتى مخزنجى فى الجمعية بعد شوية يبتدى يلبس كويس.. ويشترى ملك».

– وعى بأن التاجر يحصل على جزء من الفائض. الفلاح مرتبط به على سبيل الدوام. يبيع له المحصولات بيعا صيفيا (أى قبل الحصاد) (واستلف منه بالفايظ.. الخمسة جنيه لو باتو يبقوا ٢٠ جنيه).

– وعى بأنه فى حالة ضياع، أقصد فلاح الاصلاح:

* بالنسبة لوضعه الأساسى من الأرض: لا يعرف ما هو ثمن الأرض، ولا ان كان قد سدد ثمنها ولا أن كان يملكها أم أنه مجرد «منتفع». «الأرض حدودوا لها ثمن، ولا أعرف ثمنها. هم يأخذون الانتاج، ولا أعرف أن كنت قد سددت أم لا. الثمن يتحدد نقدى واحنا بندفع عينى»، «أزاى نقعد ١٥ سنة مش عارفين أحنا فين؟ لا الأرض عارفين أن كانت ملك ولا لأ. القانون قال الأرض «تمليك». شكله بالمعاملة مش تمليك «شكله اقطاع، ليه؟». «نزرع من ١٥ سنة، نزرع اللى هم عاوزينه.. يأخذوا منا الإنتاج لا نعرف ثمن المحصولات.. اللى يعرف أعضاء مجلس إدارة الجمعية، وهم يميلوا لموظفى الاصلاح رغم أن الأعضاء منا».

* بالنسبة للتسويق: فلاح الاصلاح لا يعرف مركزه فى الجمعية. لا يعرف الثمن الفعلى للمحصول الذى أخذته الجمعية. لا يعرف مستحقاته لديها «لا المحاصيل بنعرف بتتباع بكام.. ولا كل واحد منا نصيبه كام.. مش النهارة شهر اثنين (يقصد شهر فبراير) القطن والأرز اتوردوا فى شهر ١٠ (يقصد شهر أكتوبر)، ولا نعرف وضعنا وكل سنة بالشكل ده. زمان كان

الواحد منا يعرف وضعه.. أنه فلاح يزرع بالقناطير..» (وهو النظام الذى كانت الأرض تستأجر مزارعة بمقتضاه، يعطى الفلاح لمالك الأرض خمسة قناطير والباقى مناصفة). «عارف مربوط الأرض (أى ما هو مطلوب منه).. لكن مش عارف ثمن المحصول». «أنا فلاح قاصر عند التسويق، ما علمش عنه شئ، وغير قاصر عند الإنتاج».

– وعى بأن حصيلة كل هذا هو المستوى المعيشى الحالى للفلاح «العالم جعانة وعايشة ازاى ماحدش يعرف.. النفر من دول شكله حى، لكن هو ميت وهو ميت حى.. لا يأكل.. دى حالتى وحاله ١٠٠ أسرة من جيرانى أنا أعرف كل أحوالهم، على عكس المدينة الناس ما تعرفش بعضها».

– احساس بقدرة المدينة: «الفلاحون بيتعلقوا بكل اللى بييجوا من المدينة على أمل أن يحسّنوا لهم حالهم». احساس بجبروت المدينة، دون وعى بأنه ليست هذه المدينة هى التى تحل لهم المشاكل وبالذات ليست هذه المدينة، أى المدينة الحالية، التى يكون فى العلاقة معها حل للمشاكل.

١– وعى بأن القوانين الخاصة بحياتهم تقرر بعيداً عنهم دون مشاركتهم: «قوانين الاصلاح الزراعى فرضت علينا من فوق». ووعى بأن القانون شئ وتنفيذه شئ آخر. «القوانين فرضت بشكل وتطبيقها مع المواظفين اللى بنتعامل معاهم يتم بشكل تانى». سنرى لذلك مثلا فى التو.

كل هذا الوعي الاجتماعي. الي ماذا يؤدي؟ هل يترجم الي وعي سياسي يتمثل في ادراك الفلاحين، كأفراد لفئة أو لطبقة لهم مصالح محددة تتعارض مع مصالح أخري، بشروط وجودهم الحقيقية وبالتناقض بين مصالحهم وبين هذه الشروط، أي بعدم امكانية تحقيق مصالحهم في ظل هذه الشروط، ومن ثم ضرورة تغييرها اذا ما أريد للمصالح أن تتحقق، وادراك بوسيلة تحقيق هذا التغيير. نقول هل يترجم الوعي الاجتماعي الي وعي سياسي؟ والا ما يقود الفلاحين في تصرفاتهم اليومية؟

الظاهر أن هذا الوعى لا يؤدى إلا فى حالات محدودة إلى المطالبة

بالتساوى مع أعضاء جمعية الائتمان. وهو ما لا يمثل إلا خطوة فى سبيل تحسين الوضع الاقتصادى بالنسبة لفلاحى الاصلاح الزراعى. البعض يطالب بنظام آخر للتسويق. (عدم الوعى بأن نظام التسويق ما هو إلا جزء من الشكل التنظيمى). إلا أن الموقف قد يتعدى مجرد الوعى، إلى المطالبة بالحقوق التى يعرفها التنظيم القانونى القائم، حتى إلى فرض تنفيذ القانون. مثال، فى حالة عدم وصول المبيدات لانقاذ محصول القطن، يقوم الفلاحون بارسال تلغرافات إلى كافة الجهات المسئولة. لكن النتيجة: «ما فيش دوا.. لكن فيه محاضر.. تأديب، لتربية من يشكو». مثال لمحاولة فرض تنفيذ القانون: فى عام ١٩٦٧ صدر قرار وزارى باعفاء من يزرع قمحا على مساحة تقل عن فدان من التسليم الاجبارى. ولكن مشرف الجمعية يستمر (باتفاق مع أعضاء مجلس الأدارة) فى اجبار الفلاحين على توريد القمح. ويؤخذ هذا القمح وتستخدم كمياته لاظهار أن متوسط انتاج الفدان على مستوى المحافظة أعلى من مستوى الجمهورية. وعليه يحصل المدير الزراعى وغيره من موظفى الاصلاح على مكافآت مقابل ذلك. فى نفس الوقت لا يستطيع مشرف الجمعية أن يسجل هذا التوريد فى سجلات الجمعية لمخالفته للقرار الوزارى. ولا يستطيع أن يخصم من ثمن القمح الذى قام بتوريده الفلاح الذى زرع مساحة أقل من فدان، السلفيات التى قدمت للفلاح أثناء زراعة القمح. أى أن دفاتره لا تظهر لا توريد الفلاح للقمح ولا سداده السلفيات التى قدمت أثناء زراعة القمح. وهو ما يعرض الفلاح لاعتباره متخلفا عن سداد سلف القمح وتوقيع الجزاء عليه. علم بهذا القرار أحد فلاحى الاصلاح الزراعى. «طالبت بتنفيذه. مشرف الجمعية عارض. قلت له فين القرار. قال لى روح دور عليه. الوزير أصدر القرار. لكن الوزير عمره ما بيجى وينفذ القرار. أردت أروح أجيب غلتى (أى القمح) من وراهم، أنفذ القانون بأيدى. من حقى وحق أولادى بعد أن رفض الموظفون تنفيذه. رحت أخذت الجمال وأخذت الغلة. ولم يرنى الحراس. ووضعت الغلة. لكن

الموظفين والخفر وشيخ الخفر حلفوا ليدونى درس. ومرت الغلة وجاء الذرة. وفى الذرة، خلوه قرب ينشف وجم مقعّدين ٣ خفر بأسلحة علشان يمنعونى من قطع الذرة .وليل نهار الفلاحين بقوا يقولوا: يعنى لو ورد الغلة ما كانوش عملوا فيه كده. وكان زمانه طال الذرة. نصحنى البعض أن أطلب من المشرف تصريحا بقطع الذرة. وإذا لم يوافق شهدت عليه شاهدين واشتكيه فى النيابة. رحت للمشرف قلت عاوز تصريح الذرة، قال لى عاوز تموين القمح. قلت له ليس على أن أورد القمح. قال لى عاوز تموين القمح. قلت له ليس على أن أورد القمح. قال لى روح هات القانون اللى بتقول عليه وطبقه، ان شاء الله أعمل لك محضر حجز وادخلك السجن، قلت له إن شاء الله اشتكيك اليوم للنيابة. رحت مع محامى وطلبت من النيابة. وصرح وكيل النيابة بأن آخذ الذرة على أن يتخذ المشرف اجراءات تسديد سلفة الغلة. وأنا كنت عرضت عليهم تسديد السلف وهم رفضوا، رحت أخذت الدرة ودفعت مصاريف الغلة بواقع الفدان عشرة جنيهات. وكان المشرف يصر على أن أدفع بواقع الفدان ١٥ جنيها. بالشكل ده الفلاحين شافوا أنه كان عندى حق».

– ولكن مثل هذه الحالة.لا تتكرر كثيرا، ويظل الوعى الأجتماعى قاصراً على استخدامه كسلاح لتفادى بعض مصاعب العلاقات اليومية وعلى الأخص مع الادارة. ورغم ذلك نلاحظ أن وعى الفلاحين الاجتماعى يتميز فى هذه القرية بأنه مرتفع نسبيا. ويثور التساؤل عن الأسباب. هل يرجع ذلك إلى الكبر النسبى فى حجم وحدة التجمع السكانى، أم إلى المستوى المعيشى المتميز نسبيا عن مستوى معيشة النجوع والكفور، أم إلى أثر مستوى التعليم، أم إلى أثر الفكر والنشاط السياسيين؟ تلزمنا دراسة متعمقة للوضع للتوصل إلى آثر كل من هذه العوامل، واكتشاف العوامل الأخرى ان وجدت. وكذلك التعرف على امكانية تعميق هذا الوعى والانتقال من الوعى الاجتماعى إلى الوعى السياسى.

* وننهى الكلام عن نتيجة هذه الدراسة بابراز درسين نستخلصهما بشأن التكوين الفكرى لمجموعة الباحثين القادمين من المدينة وسلوك بعض أفرادها وهم يعيشون التجربة الميدانية:

– الدرس الأول خاص بسلوك رجل المدينة بقيمه وأدواته «المستوردة» حتى ولو أعتقد بأنه الحامل لنظام القيم «المحلية»، سلوك لا يختلف كثيرا عن سلوك السائح الغربى المحدودة المعرفة ولا أقول سلوك «الدارس»، حتى الدارس الغربى.

– الدرس الثانى خاص بافلاس أدوات التحليل «المعملية» التى تعطيها الايديولوجية الاقتصادية الحدية التى تؤخذ كقضية مسلم بها وينشرها المسئولون عن الفكر والثقافة الاقتصاديين فى جامعاتنا ووسائل أعلامنا. وذلك عندما يظهر إنعدام قدرة «الاقتصادى» حتى على تصور الأرضية الاجتماعية للنشاط الاقتصادى كما يجرى فى الريف المصرى، وعندما تظهر «أدواته التحليلية» اغترابه الفكرى اغترابا ينعكس فى توجيهه للفلاح المصرى أسئلة من قبيل «مدى حساسيته بالنسبة لأثمان السلع التى ينتجها»؟.

ويتأكد مضمون هذين الدرسين فى دراستنا للقريتين الآخريتين، التى تظهر مقدرة الباحثين على استيعاب مفهومهما، إذ يستفيد الذهن المتفتح حتما من كل تجربة.

فى اطار الوضع التنظيمى للريف، فى تحولاته خلال الخمسينات والستينات، نسطيع أن نجمع **ما يتميز به النشاط الزراعي من الناحية «الفنية» في بداية السبيعينات:**

٥ - ما يتميز به النشاط الزراعي في بداية السبعينات:

- **بقاء ظاهرة «جوع الأرض»**، يزيد من حدتها:

* التوسع فى استخدام الأرض الزراعية (أجودها) فى أغراض المبانى وتجريفها (أى إزالة الطبقة العليا من التربة) لاستعمالها فى صناعة الطوب

بعد أن أختفى الطمى الذى كان يجلبه النيبل أثناء الفيضان. (قدزت المساحة التى استقطعت للمبانى بـ ٦٤٠ ألف فدان فى العشرين سنة بين ١٩٥٣ – ١٩٧٢). ولا يعوض عن ذلك استصلاح الأراضى إلا بالقدر التى تكون فيه المساحة المسستزرعة بعد اصلاحها مساوية للمساحة التى تستقطع للمبانى في المسطح والجودة والانتاجية. ومن المؤكد أن الأرض التى استقطعت للبناء تفوق ما استزرع من الأراضى المستصلحة. اعمالا لهذه المعايير الثلاثة (يقدر ما استصلح من أرض بين ١٩٥٢– ١٩٧٠ بـ ٨٨٤,٢ ألف فدان، استزرع منهما ما لا يزيد على ٣٠٠ ألف فدان. وكانت تفقه الانتاج، وخاصة فى شقها المتمثل فى النفقة الادارية، مرتفعة فى الوقت الذى مازالت فيه انتاجية الفدان منخفضة).

* تأثر خصوبة التربة بارتفاع منسوب المياه الجوفية (مع تحويل أراضى رى الحياض إلى أراضى رى دائم وزيادة المساحة المنزرعة أرزا) وغياب الصرف المغطى الذى لا يفتأت على قدرالمساحة المزروعة.

* تدهور وضع الأساس المادى للخدمات اللازمة للنشاط الزراعى، كما هو الشأن بالنسبة للترع (مع ما تعانيه من نحر) والمصارف والطرق، إلى غير ذلك.

عدم توفر بعض المدخلات الزراعية الحيوية، وخاصة المستورد منها (كالمبيدات مثلا)، أو توفرها بشروط تزيد من تكلفة تجدد الإنتاج أو تجعله فى غاية الصعوبة بالنسبة لصغار الفلاحين الذين يفلحون، كما رأينا، ما يقرب من نصف مساحة الأراضى المنزرعة. الأمر الذى قد يؤدى، مع العوامل الأخرى، إلى تحقق تجدد الإنتاج على نطاق متقلص.

* اضطراد النمو السكانى وعدم قدرة النشاطات غير الزراعية على استيعاب الزيادة فى السكان.

– استمرار سيطرة نمط تقسيم العمل الزراعى الاستعمارى رغم التغييرات التى تحققت فى مجال انتاج الفواكه والخضروات وتربية المواشى والدواجن،

إذ ظل الاعتماد على استيراد المواد الغذائية، وخاصة القمح. ولا يعنى الاتجاه نحو تصدير الأرز والخضروات والفواكه إلا تغييرا محدوداً فى شكل هذا النمط لتقسيم العمل الزراعى الدولى الرأسمالى. وهو ما يعكس بقاء تبعية الزراعة المصرية (تبعية يزداد ادراكنا لعمقها إذا ما أخذنا فى الاعتبار اعتماد الزراعة على السوق الخارجية بالنسبة لمدخلات استراتيجية كمبيدات الحشرات، وأدوات الإنتاج) فى اطار السوق الرأسمالية الدولية. أى البقاء فى حظيرة الأثمان الدولية السائدة فى السوق الرأسمالية بما تتضمنه من تقلبات دورية ومعدلات تبادل (سواء بين المنتجات الزراعية الصناعية والمواد الغذائية أو بين المنتجات الزراعية عامة والمنتجات الصناعية) لغير صالح الاقتصاد المصرى، واتجاهات تضخمية رهيبة تصيب بصفة عامة ذوى الدخول المحدودة وبصفة خاصة أهل الريف، وهم أقل استفادة من النفقات العامة (فى أوجه دعم بعض السلع، كالخبز، مثلا) وعلى الأخص المنتجين المباشرين فى الريف، وهم أقل قدرة على ممارسة الضغوط فى سبيل التوصل إلى اجراءات تخفف من آثار التضخم.

هذا الوضع «الفنى» للنشاط الزراعى، فى تفاعله مع الاطار التنظيمى القائم، أى فى تجدده به وتأثيره عليه، يعطى فى النهاية نمط توزيع الدخل الناتج عن النشاط الزراعي بين القوى الاجتماعية المختلفة فى الريف وبين الريف والمدينة (أو بالأدق القوى الاجتماعية المختلفة بها) ليس فقط المدينة فى مصر، وإنما كذلك المدينة فى خارج مصر.

فيما يتعلق بنمط توزيع الدخل في اطار القرية يمكن التعبير عنه بما يحتويه الجدول التالى الذى يبين متوسط الدخل السنوى (النقدى) للعائلة مع التفرقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة. والمقارنة بين سنتى ١٩٥٠ و ١٩٦٥، وأبراز مدى الفروق الدخلية بدءً بالفئة الاجتماعية ذات الدخل الأقل وانتقالا منها نحو الفئات الأخرى ذات الدخل الأعلى.

الفئة الاجتماعية	١٩٥٠ (بالجنيه المصري)	الفروق الدخلية	١٩٦٥ (بالجنيه المصري)	الفروق الدخلية
الاجـــراء الزراعـــيين (الذين يعملون كل الوقت)	٢٤	١,٠	٤٩	١,٠
الفـلاحـون الذين يزرعـون أقل من فدانين	٣٤	١,٤	٦٨	١,٤
صـغـار الفلاحين، من ٢ لأقل من ٥ أدفنة	٧٠	٢,٩	١٠٣	٢,١
الفلاحون الذين يزرعون من ٥ لأقل من ١٠ أفدنة	٢٦٠	١٠,٨	٢٥٠	٧,١
المزارعـــون: من ١٠ لأقل من ٢٠ فداناً	٥٣٥	٢٢,٣	٦٠٠	١٢,٢
المزارعـــون: من ٢٠ لأقل من ٢٠ فدانا	١٢٠٠	٥٠,٠	٢١٠٠	٤٣,٠
المزارعون: أكثر من ٥٠ فداناً	أكثر من٢٠٠٠	أكثر من ٨٣	أكثر من٣٠٠٠	أكثر من ٦١

فإذا ما قارنا دخل فئة العمال الزراعيين الأجراء فى عام ١٩٥٠ بدخل من كانوا يملكون أكثر من ٥٠ فدانا نجد أن متوسط الدخل السنوى لعائلة من الملاك كان يمثل أكثر من ٨٣ مثلا للدخل السنوى لعائلة عامل زراعى أجير (يعمل كل الوقت). ويلاحظ أن الفروق الدخلية بين الفئات الاجتماعية المختلفة قد خفت حدتها فى الفترة من ٥٠ - ١٩٦٥، فترة ضمان سيطرة القوة الاجتماعية الجديدة من خلال القيود التى فرضت لازاحة طبقة كبار الملاك والتنازلات التى حصل عليها صغار الفلاحين والعمال الاجراء. احساسنا أن هذه الفروق قد عادت إلي التزايد كاتجاه عام بدأ يفرض وجوده منذ ١٩٦٨ حتي الآن، أى حتى عام ١٩٧٨.

أما فيما يتعلق بنمط توزيع الدخل الزراعي في اطار العلاقة بين القرية والمدينة (خاصة الدولة وأصحاب الوحدات الصناعية والتجار فى المدينة) فيحدده أساساً:

- القدر من الفائض الزراعى الذى تجرى تعبئته نحو المدينة.
- والقدر من دخول المنتجين المباشرين الذى يتم نقله نحو المدينة من خلال مالية الدولة وشروط حصول هؤلاء على السلع الصناعية والخدمات.

وصور تعبئة قدر من الدخل الزراعى نحو المدينة مختلفة، أهمها الصور التالية:

* أثمان المنتجات الزراعية وخاصة تلك المعدة للتسويق واثمان المدخلات الزراعية الآتية من الصناعة والسلع الصناعية الاستهلاكية.
* شروط الحصول على الائتمان فى النشاط الزراعى.
* الضرائب وما فى حكمها (على أن نأخذ فى الاعتبار ما يعود إلى القرية من انفاقات عامة).
* والسبل غير المشروعة للحصول على جزء من الفائض بواسطة العاملين من المدينة فى القرية (السرقات، والاختلاسات...).

وعليه يكون الريف قد مثل ركيزة التنظيم الاجتماعى المصرى الذى تأكد بعد ثورة ١٩٥٢، وذلك بقيامه أساساً على الملكية الخاصة الفردية لوسائل الانتاج فى زراعة تصبح أكثر رأسمالية وتقوم على التركز والتفتيت، وتزويده للدولة، بطبيعتها الاجتماعية والسياسية البعيدة عن المنتجين المباشرين وبدورها المتزايد فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بجزء كبير من الفائض الذى يمكنها من بذل جهد فى **استكمال نمط من البناء الصناعي كسبيل لتركيم رأس المال في أيد أفراد الطبقة الصاعدة في المدينة** من خلال عملية أبعد عن أن تكون خطية.

٦- محاولات استكمال بعض البناء الصناعي: الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٦:

فى الاطار التنظيمى للزراعة بما يحتويه من تركيب للقوى الاجتماعية ونوع لعلاقات القوى بينها تلعب الزراعة دور الركيزة لمحاولة استكمال نمط

من البناء الصناعى. من خلال هذا التنظيم تستطيع الدولة، رغم تطور القوة الاجتماعية الجديدة وسيطرتها فى الريف، تعبئة جزء معتبر من الفائض الزراعى يستخدم، بالاضافة إلى ما تعبئه من فائض فى النشاط الصناعى والنشاطات الانتاجية الأخرى، فى البناء الصناعى.

فى مرحلة أولى تخاطب الدولة، بعد أن قامت باصدار قانون الاصلاح الزراعى الأول، رأس المال فى صورته الفردية، المحلى والأجنبى. ولكن الأول يستمر، في شقه الكبير، فى مجالات نشاطه السابقة. ويتردد، ومعه رأس المال الأجنبى، فى المجالات الأخرى. ويبرز التناقض مع رأس المال الأجنبى **(في صورته الاستعماريه التقليدية)**. وينتهى بعدوان عسكرى على مصر، محاولة لضرب الدولة المصرية، فى أكتوبر ١٩٥٦ بعد تأميم شركة قناة السويس. ثالث محاولة لتأميم ممثل عام لرأس المال الدولى (بعد محاولة مصدق تأميم شركة البترول فى إيران فى ١٩٥١ ومحاولة تأميم شركة الفواكه المتحدة فى جواتيمالا فى ١٩٥٤). ويحال بين رأس المال الانجليزى/الفرنسى وتحقيق الأهداف التى حاولا تحقيقها من خلال اسرائيل فى مرحلة أولى ثم على نحو مباشر فى مرحلة ثانية. وينتهى العدوان بأن تضرب الدولة رأس المال الأجنبى فى صورة الاستثمار المباشر المنتمى أساسا لرأس المال الأوربى. وينتج عن ذلك تمصير المشروعات الأجنبية (فيما عدا رأس المال الأمريكى فى مجال البترول) ثم تأميمها. ويبدأ قطاع الدولة فى أن يفرض وجوده وتفرض ضرورة تنظيمه نفسها. ويقوم التنظيم على المؤسسة الاقتصادية. وتكون فترة يتمتع فيها رأس المال الفردى الكبير بحرية الحركة. وينتعش فى ظل التنظيم الجديد، بعد أن خلا له الجو بإزاحة كبار ملاك الأرض. ولكن انتعاشه وتطوره يهدد القوة الاجتماعية الجديدة فى المدينة خاصة بعد فشل تجربة تحقيق الوحدة مع سوريا بالأسلوب الادارى المرتكز على أجهزة الدولة. فتكون تأميمات سنوات ١٩٦١، ١٩٦٣ ويتسع نطاق قطاع الدولة اتساعاً كبيراً، الأمر الذى يفرض اعادة التنظيم.

لبيان جهود النمو فى الصناعة تلزم اذن التفرقة بين الفترة بين ١٩٥٢ - ١٩٥٦ والفترة ما بعد ١٩٥٧ التى شهدت تدخلا متزايدا للدولة فى النشاط الاقتصادى، بصفة عامة، والنشاطين الصناعى والمصرفى بصفة خاصة. ولتقدير هذه الجهود تقديراً سليما يتعين أن نعطى، ابتداءً مما سبق قوله عن النشاط الصناعى بصفة عامة عند الكلام عن هيكل الاقتصاد المصرى فى بداية الخمسينات، تفصيلا أكبر لصورة الصناعة المصرية. نتبع ذلك بيان أسس السياسة الصناعية فى هذه الفترة، لننتهى إلى ما أعطته.

أ - وضع الصناعة المصرية في بداية الخمسينات:

يتميز البناء الصناعى الذى كان موجوداً فى بداية الخمسينات بشكل تنظيمى يجمع، فى قيامه على الملكية الخاصة الفردية لوسائل الإنتاج، بين **التركز والتفتيت**. الأول نجده بالنسبة للمشروعات الرأسمالية تتركز من حيث الحجم والملكية ومن حيث المكان. والثانى نجده بالنسبة لما اصطلح على تسميته بالصناعات الصغيرة، مرتكزا على العائلة كشكل اجتماعى للوحدة الانتاجية بعد أن احتوتها السوق الرأسمالية. الثانى يعزز الأولى، وكلاهما ينتج فى النهاية نمطا لتوزيع الدخل القومى غير موات لدخل العمل.

فى هذا الشكل التنظيمى تبرز الصناعات القائمة غلبة **الطابع الاستهلاكي علي البناء الصناعي**. وهو ما يتضمن تبعية هذا البناء فى اطار الاقتصاد الرأسمالى الدولى ليس فقط بالنسبة لنمط الاستهلاك وإنما كذلك فيما يخص التزود بالسلع الانتاجية، وهو ما يتضمن التبعية التكنولوجية. فقد تمثلت أهم الصناعات التى كانت موجودة فى صناعة المواد الغذائية (بمنتجاتها المختلفة) وصناعة المنسوجات (**القطنية والحريرية والصوفية**) وصناعات متفرقة: الحديد والصلب (تستخدم أساساً الحديد الخردة) والمعادن غير الحديدية (**خاصة النحاس**) والآلات (ماكينات النسيج، المضخات، تجميع السيارات والجرارات، مركبات الترام، أمواس الحلاقة) والصناعت الكهربائية (اللمبات والبطاريات) والأسمنت والورق والزجاج والطوب والأسمدة

والكبريت والجلود. وإذا أريد ترتيب أهم الصناعات وفقاً لمدى مساهمتها فى قيمة الناتج الصناعى (وقدره، ٣١٤ مليون جنيه فى ١٩٥٢) وجدناها، تنازليا، على النحو التالى: الصناعات الغذائية (١٢٢ مليون جنيه)، صناعة المنسوجات (٨٥ مليون جنيه)، البترول (٣٤ مليون جنيه)، الصناعات الهندسية (٣٠ مليون جنيه)، الصناعات الكيماوية (٢٠ مليون جنيه)، الطاقة الكهربائية (١٠ مليون جنيه)، صناعة مواد البناء والخزف والصينى (٩ مليون جنيه)، التعدين (٤ مليون جنيه).

وقد جرى العمل فى الاحصاء الصناعى فى مصر على استخدام معيار عدد الأشخاص العاملين فى الوحدة الصناعية للتمييز بين الصناعة الصغيرة والصناعة الكبيرة. فإذا قل العدد عن عشرة أشخاص كنا بصدد صناعة صغيرة. وإن زاد عن ذلك دخلنا فى مجال الصناعة المتوسطة ثم الصناعة الكبيرة.

لنصل إلى **أبعاد التركز في الصناعة** سنأخذ المشروعات التى تستخدم أكثر من عشرة أشخاص (بما فيها ورش التصليح والصيانة) مركزين أساسا على القطاع الخاص، وكانت له الغلبة الكاسحة فى النشاط الصناعى، مستخدمين البيانات الخاصة بالصناعة فى بداية الخمسينات بما فى ذلك الاحصاء الصناعى لعام ١٩٥٤.

تمثل المشروعات التى تضم أكثر من عشرة من المشتغلين ٢٠٪ من عدد الوحدات الصناعية ولكنها تنتج ٨٧٪ من قيمة الناتج الصناعى. ما عدا ذلك تنتجه الوحدات التى تضم أقل من ١٠ أشخاص (ويمكن افتراض عدم تغير هذه النسب حتى سنة ١٩٥٧). والجدول التالى يبين درجة تركز النشاط الصناعى الخاص فى داخل المشروعات التى تستخدم أكثر من عشرة أشخاص.

حجم المشروعات	المشروعات الصناعية		الأشخاص المستخدمون		القيمة المضافة		القيمة المضافة للعامل (جنيه)
	عددها	٪ فى المجموع	عددهم	٪ فى اجمالى العمالة	بالأف الجنيهات	٪ فى القيمة المضافة الكلية	
تستخدم من ١٠ – ٤٩ شخص	٣٠٠٠	٧٩	٦٠٢٦٣	٢٢	١١٥٢٩	١٢	٢٢٩
تستخدم من ٥٠ – ٤٩٩ شخص	٧١٧	١٩	٩٥٥٨٠	٢٥	٢٧٢٥٢	٢٩	٣٢٦
تستخدم أكثر من ٥٠٠ شخص	٦٩	٢	١٢٠٠٠٩	٤٣	٥٤٥٤٠	٥٩	٥٠٩
المجموع	٣٧٨٦	١٠٠	٢٧٥٨٥٢	١٠٠	٩٣٢٢١	١٠٠	٣٨٧

من هذا الجدول يبين أن ٦٩ مشروعا من طائفة المشروعات التى تستخدم أكثر من ١٠ أشخاص يمثلون ٢ ٪ من مشروعات هذه الطائفة ويستخدمون ٤٣ ٪ من القوة العامة تنتج ٥٩ ٪ من القيمة المضافة التى تنتجها تلك الطائفة، أى حوالى ٥٠ ٪ من القيمة المضافة المنتجة فى كل القطاع الصناعى الخاص (بما فيه الوحدات التى تضم أقل من عشرة أشخاص)، لاحظ أن انتاجية العمل تزيد مع كبر حجم المشروع كما يظهر من الأرقام الخاصة بالقيمة المضافة للعامل.

ويبرز المظهر الآخر لتركز هذه الطائفة من المشروعات الصناعية إذا ما نظر إلى توزيعها الجغرافى، كما يتضح من الجدول التالى:

المنطقة	القوة العاملة		القيمة المضافة		القيمة المضافة للعامل (جنيه)	متوسط الأجر الفردي (جنيه)
	عدد	٪	١٠٠ ج	٪		
القاهرة	٦٤٤٧٠	٢٦,٣	١٩٩٥٧	٢١,٤	٣١٧,٤	٩٤,٧
الجيزة	١٤٥٧٢	٦,٠	٦٢٠٨	٨,٨	٥٠١,٥	١٠٣,٦
القليوبية	٢٠٩٣	٨٠٧	٢٦٣٩	٢,٨	١٢٦,١	٨٦,٨
القاهرة الكبرى	٩٨٩٧٣	٤١	٢٨٩٠٤	٢١,٠		
الاسكندرية	٥٦٨٨٠	٢٢,٦	٢٣١٨٢	٢٤,٩	٤٠٧,٦	١٠٥,٨
البحيرة	١٨٦٢٦	٧,٧	٨٥٥٨	٩,٢	٤٥٩,٥	١٠٢,٣
شمال غرب الدلتا	٧٥٥٠٦	٣١,٣	٣١٧٤	٣٤,١		
الغربية	٢٦٤٥١	١١,٠	٩٨٢٤	١٠,٥	٢٧١,٨	١١٠
بقيمة مناطق مصر	٣٠٢٠٥	٦,٧	٢٢٨٤٣	٢٤,٤		

ويظهر من هذه الأرقام أن المشروعات الصناعية التى تستخدم أكثر من عشرة أشخاص الموجودة فى القاهرة وحدها تستخدم ٣٦,٣ ٪ من القوة العاملة لهذه الطائفة وتنتج ٢١,٤ ٪ من القيمة المضافة. فإذا أضفنا إليها المشروعات الموجودة فى الجيزة والقليوبية (لنصل إلى ما أصبح يسمى فيما بعد بمنطقة القاهرة الكبرى، ولا يوجد بها أكثر من ٢٤ ٪ من السكان) لوجدناها تستخدم ٤١ ٪ من القوة العاملة وتنتج، ٣١ ٪ من القيمة المضافة. تليها منطقة شمال غرب الدلتا (التى تحتوى الاسكندرية والبحيرة. أو على الأصح شمال البحيرة، ولا تضم إلا فى حدود ١٢ ٪ من السكان)، التى تستخدم ٣١,٣ ٪ من القوة العاملة تنتج ٣٤,١ ٪ من القيمة المضافة. أخيرا تأتى الغربية حيث تستخدم هذه الطائفة من المشروعات ٦,٧ ٪ من القوة العاملة التى تنتج ١٠,٥ ٪ من القيمة المضافة. ويبقى لبقية مناطق مصر عدد من هذه المشروعات يستخدم ٦,٧ ٪ من القوة العاملة تنتج بها ٢٤,٤ ٪ من القيمة المضافة.

أما التفتيت فيوجد في مجال ما يسمي بالصناعات الصغيرة. ويبدو في وجوده معززا لظاهرة التركيز الصناعي. ذلك أن الوحدات المفتتة، شأنها في ذلك شأن الوحدات الزراعية المفتتة، تسهم بالقدر الأكبر في انتاج السلع اللازمة لمعيشة القوة العاملة في الاقتصاد المصري بتكلفة مخفضة نسبيا، الأمر الذي يقلل من نفقة تجدد انتاج القوة العامة ويزيد في النهاية من معدل الفائض الذي يتحلل الي ما يسمي «بعوائد الملكية»: ريع لصاحب الأرض أو العقار، وفائدة لمقرض رأس المال النقدي وربح لصاحب المشروع. هذا التفتيت يعبر عن نفسه فى وحدات انتاجية تضم أقل من عشرة أفراد، من فردين لثلاثة أفراد فى المتوسط، وتمثل الحرف اليدوية التى تميل إلى استخدام المواد الخام المحلية (الصناعات الريفية والتقليدية) وكذلك الورش الصغيرة. تحتويها الأسرة كشكل اجتماعى للوحدة الانتاجية ويختلط فيها عمل أفراد الأسرة بالعمل الأجير. وقد يجمع صاحب العمل أو أفراد أسرته بين العمل الصناعى

وعمل آخر، وعلى الأخص فى الريف. وتتميز هذه الوحدات بارتفاع نسبة صغار السن (من هم دون سن السادسة عشر). وتستطيع أن تلعب، بين النشاط الزراعى وقد انسلخت عنه الصناعة فى عملية تحقيق نمط التخصص الاستعمارى فى انتاج المواد الأولية الزراعية وبين النشاط الصناعى الذى يسيطر عليه رأس المال كقوة اجتماعية وكجزء فردى من رأس المال يبرز فى داخل الوحدة الانتاجية نفسها، نقول تستطيع الوحدات المفتتة أن تلعب إما دور من يمتص فائض القوة العاملة ويحد من حركة الهجرة الداخلية تجاه المناطق الحضرية أو دور المرحلة الوسيطة بين طرد الريف وقد بقيت فيه المشكلة الزراعية دون حل للغالبية من المنتجين المباشرين (الفلاحين) وأمل العثور على فرصة عمل فى المدينة، وهو أمل قد يتحقق فى فترة تطول أو تقصر إذا وجد العامل لنفسه مكانا فى مشروع صناعى وقد ينتهى بصاحبه إلى مكان آخر، هو شرط وجود النوع الأول من المكان (أى شرط وجود فرصة العمل فى داخل المشروع الصناعى)، فى احتياطى القوة العاملة الصناعية المتعطلة.

فى بداية الخمسينات كان عدد الوحدات الصناعية الصغيرة يمثل ٨٠٪ من عدد المنشآت الصناعية (بما فيها ورش التصليح)، تستخدم حوالى ٣٣٪ من القوة العاملة فى الصناعة أى ٤٪ من اجمالى القوة العاملة فى الاقتصاد المصرى. وتنتج ١٣٪ من القيمة المضافة الصناعية، أى ٣٪ من اجمالى القيمة المضافة فى الاقتصاد القومى، هذا بينما لا تزيد الأجور المدفوعة فى هذا القطاع عن ٤,٢١٪ من اجمالى الأجور فى القطاع الصناعى. وتوجد هذه الوحدات فى مجالات صناعات الأحذية والملابس والمصنوعات من الأقمشة، وتستخدم ٢٢٪ من اجمالى القوة العاملة فى الصناعات الصغيرة. وصناعة المواد الغذائية (المشروبات والتبغ) ويعمل بها حوالى ١٤٪ من القوة العاملة، وصناعة الغزل والنسيج وصناعة المنتجات المعدنية وصناعة الأثاث والتركيبات، ويعمل بها، على التوالى ١١,١٪ و١٠٪ و٩,٨٪ من القوة العاملة. كما توجد كذلك فى صناعة الخشب والفلين، وصناعة الجلود

ومنتجات الجلود عدا الأحذية، صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا البترول والفحم، صناعة وسائل النقل وصناعات أخرى.

وتشارك الصناعت الصغيرة المشروعات المتوسطة والكبيرة نمط تركزها الجغرافى، وإن كان تركز الأولى أقل حدة نظراً للدور الذى تلعبه فى الحياة الاقتصادية فى مدن الأقاليم وفى الريف بصفة عامة، على الأقل كما يظهره التوزيع الجغرافى للقوة العاملة المستخدمة فى هذه الصناعات. فيعمل بمنطقة القاهرة الكبرى ٣٢,١ ٪ من العاملين بالصناعات الصغيرة. بينما يوجد بمنطقة شمال غرب الدلتا (الاسكندرية والبحيرة) ١٣,٤ ٪. ويعمل بالغربية ٧,٣ ٪ من القوة العاملة. ويتمثل ما يوجد فى بقية مناطق الاقتصاد المصرى فى ٤٧,٢ ٪ من القوة العاملة.

ذلك هو النشاط الصناعى الخاص، بشكله التنظيمى الذى يجمع بين التركز والتفتيت فى ترابطهما العضوى. فى بداية الخمسينات، كان هذا النشاط يضم عددا من المشتغلين بالصناعة يتكون من ٢٥٠ ألف يشتغلون فى الصناعات الصغيرة، أى الوحدات التى تضم أقل من عشرة أشخاص و٢٤٤٠٠٠ (وفقا للتعداد الصناعى لسنة ١٩٥٤) يشتغلون فى المشروعات التى تضم أكثر من عشرة أشخاص. هذه الأرقام تعبر عن المشتغلين فى النشاط الصناعى الخاص جميعا: أصحاب الأعمال والعمال، ويصعب مع الاحصاءات الصناعية التعرف على أصحاب المشروعات. وقد قدرت نسبتهم إلى مجموع المشتغلين فى الصناعة بحوالى ١٢ ٪. واستخداما لهذه النسبة يمكن تحديد أرباب الأعمال فى مجموع القطاع الصناعى الخاص بحوالى ٧١٢٨٠ شخص، يوجد الجزء الأكبر منهم فى مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة. ويكون مجموع أفراد القوة العاملة فى الصناعة مقاربا لـ ٥٣٠ ألف عامل. فإذا أضفنا إليهم من كانوا يعملون فى الوحدات الصناعية المملوكة للدولة وعددهم ١٦٦ ألف عامل، يصل مجموع أفراد القوة العاملة فى الصناعة إلى ما يقارب ٧٠٠ ألف عامل، يمثلون بعائلاتهم الطبقة العاملة الصناعية.

بقى أن نرى ما ينتج، فى اطار هذا الشكل التنظيمى للصناعة، من نمط لتوزيع الدخل تحدده ليس فقط المقومات الأساسية لهذا الشكل التنظيمى وإنما كذلك الدور الذى تلعبه الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونوع علاقات القوى فى تأثرها بدرجة وفعالية التنظيم النقابى والسياسى لكل من الطبقات التى يحتويها النشاط الصناعى. ويلاحظ أن الوصول إلى نمط توزيع الدخل يصادفة صعوبات لا تقتصر على الصعوبات العادية المتعلقة بشحة البيانات أو قصورها. بل توجد صعوبات أخرى نخص منها: (١) أن وجود الوحدات العائلية يجعل من الصعب التمييز بين الدخل الناتج عن العمل والدخل من ملكية وسائل الإنتاج. (٢) أن الاحصاء الصناعى يصعب أن نستخلص من بياناته العدد المنضبط لأصحاب المشروعات ولملاك الأراضى والعقارات المبنية المستخدمة فى النشاط الصناعى. فإذا أخذنا بتقدير أن أصحاب المشروعات يمثلون ١٢ ٪ من المشتغلين فى الصناعة، كان من المستساغ أن نصل بهذه النسبة إلى ٢٠ ٪ لتحتوى أصحاب الأراضى والمبانى المستخدمة فى النشاط الصناعى الذين يحصلون على الريع وكذلك أصحاب رأس المال النقدى المعد للاقراض الذين يحصلون على الفائدة. (٣) أن المحاسبة القومية «المصرية» لا تفرق فى أرقامها بين الأجور التى يحصل عليها العمال الفنيون والعاديون، والمرتبات (أو المهايا) التى يحصل عليها الموظفون الذين «يعتمدون فى أعمالهم أساسا على المجهود الذهنى (كالمهندس والمحاسب)، على حد تعبير الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء. وهو ما يمثل مظهرا للطبيعة «الخافية» لا الكاشفة لفنون المحاسبة القومية. ومع ذلك يمكن أن نحدد معالم الخريطة التالية لنمو توزيع الدخل بقدر كبير من الاطمئنان على أساس البيانات التى تزودنا بها الهيئات الادارية المسئولة عن الاحصائيات.

بالنسبة للمشروعات الصناعية التى تستخدم أكثر من عشرة أشخاص يبين الجدول الآتى نسبة متوسط الأجر السنوي للعمال الي القيمة المضافة للعامل الواحد فى الفروع المختلفة للنشاط الصناعى :

الصناعة	عدد المشروعات	عدد العاملين	القيمة المضافة بآلاف الجنيهات	القيمة المضافة للعامل الواحد (جنيه)	متوسط أجر العامل السنوى (جنيه)	نسبة متوسطة أجر العامل إلى القيمة المضافة للعامل
حلج وكبس القطن	٩٥	١٥٤٥٤	٣٢٤٨	٢١٠,١	٥٩,٢	٪ ٢٨,١
المناجم والمحاجر	٢٩	٥٨١	٧٥٣٩	١١٤٥,١	١٤٩,٨	٪ ١٢,٩
الصناعات التحويلية، ومنها:	٣٦٥١	٢٤٩٠٠١٩	٧٨١٩٢	٣١٤,٠	١٠٠,٨	٪ ٢٢,١
الصناعات الغذائية	١٢٦٩	٥٠٣٠٨	١٢٥٢٩	٢٤٩,٠	٨٤,٠	٪ ٣٣,٧
الغزل والمنسوجات	٥٤٤	٩٨١٦٠	٣١٦٩٢	٣٢٢,٦	١٠٢,٠	٪ ٣١,٠
صناعة الملابس والأحذية	٢٢٠	٦٠٥١	١٠٣٢	١٧٠,٥	١٠٨,٩	٪ ٣١,٥
صناعة الأثاث	١٨٣	٥٦٠٨	١١١٦	١٩٩,٠	٩٦,٤	٪ ٤٨,٤
الطباعة والنشر	١٦١	٧٧٠٤	٢١٢٣	٢٧٥,٥	١١١,١	٪ ٤٠,٣
صناعة المعادن غير الحديدية (ما عدا البترول والفحم)	٢٦٣	١٦٩٤٨	٤٧٥٩	٢٨٠,٨	٩١,٣	٪ ٣٢,٥
صناعة المنتجات المعدنية (ماعدا الآلات ومركبات النقل)	٢٥٤	١١٥٢٨	٢٤٧٥	٢٠٤,٦	٩١,٠	٪ ٤٢,٤
الكهرباء والغاز	١١	٤٧٩٨	٤٣٤٢	٩٠٤,٧	١٨٦,٦	٪ ٢٠,٨
المجموع	٣٧٨٦	٢٧٥٨٥٢	٢٥٧٠٣,٥	٣٣٨,٦	١٠١,٠	٪ ٢٩,٨

من هذه البيانات يتضح أن توزيع الدخل الصناعى بين دخل العمل (أجور ومرتبات) وعوائد الملكية (ريع وفائدة وربح) يتراوح بين ١٢,٩ ٪ للعمل و ٨٧,١ ٪ للملكية فى المناجم والمحاجر و٤٨,٤ ٪ للعمل و٥١,٦ ٪ للملكية فى صناعة الآثاث. وهو ما يشير فى نفس الوقت إلى تميز دخول الملكية دائما فى علاقتها بدخول العمل وإلى تفاوت دخل العمل فى الفروع المختلفة للنشاط الصناعى. مع مراعاة أننا بصدد متوسط الأجر السنوى. والمتوسط يخفى الكثير. ويخفى هنا الفروق الهائلة بين الحد الأدنى للأجر والحد الأعلى للمرتبات فى كل فرع من فروع النشاط الصناعى. كما يتضح من هذه البيانات أن متوسط نصيب الأجر السنوى فى هذه الطائفة من المشروعات الصناعية هو ٢٩,٨ ٪ من القيمة المضافة للعامل الواحد. وعليه يحصل أصحاب وسائل الإنتاج وعددهم يبلغ ٦٨٨٠٠ شخصا على ٦٥٦٠٣٥٤٠ جنيها من القيمة المضافة الصناعية فى صورة ريع عقارى وفائدة وربح، بينما يحصل العاملون (من عمال وموظفين) البالغ عددهم ٢٧٥٨٥٢ شخصاً على ٢٧٨١٧٤٦٠ جنيها فى صورة أجور ومرتبات. واضح أن هذا النمط فى توزيع الدخل أبعد ما يكون عن تحقيق المساواة. وتزداد حدة انعدام المساواة إذا ما تم فرز المرتبات وفصلها عن الأجور على الأقل بالنسبة للمستويات العليا من المرتبات بالانتماء الاجتماعى لمن يحصلون عليها، وهو انتماء يبرز معه ليس فقط بعدهم عن الطبقة العاملة وإنما كذلك عادة استخدامهم كأدوات قهر وتضليل للعمال.

والظاهر أن حدة انعدام المساواة فى توزيع الدخل تتزايد كذلك فى هذه الطائفة من المشروعات الصناعية كلما كبر حجم المشروع الصناعى. فابتداء من متوسط الأجر السنوى فى هذه الصناعات، ومع التحفظ الخاص بامكانية أن يزيد متوسط الأجر مع كبر حجم المشروع وزيادة إنتاجية العامل (والفرق بين الأجور لن يصل بأن حال من الأحوال إلى التساوى مع الفرق بين القيمة المضافة للعامل كلما انتقلنا من مجموعة لأخرى من المشروعات وفقا لحجم

المشروع)، ابتداء من متوسط الأجر نصل إلى نسبة الأجر السنوى إلى القيمة المضافة للعامل بالنسبة لثلاث مجموعات من المشروعات مميزة وفقا لحجم المشروع مقيسا بعدد من يستخدمهم من عمال.

حجم المشروع	متوسط القيمة المضافة للعامل (جنيه)	متوسط الأجر السنوى (جنيه)	نسبة الأجور (والمرتبات) إلى القيمة المضافة للعامل	نسبة عوائد الملكية إلى القيمة المضافة للعامل
تستخدم من ١٠ – ٤٩ شخصاً	٢٢١	١٠١	٤٤ ٪	٥٦ ٪
تستخدم من ٥٠ – ٤٩٩ شخصاً	٢٢٩	١٠١	٣١ ٪	٦٩ ٪
تستخدم أكثر من ٥٠٠ شخصاً	٥٠٩	١٠١	١٨ ٪	٨٢ ٪

يزيد على ذلك أن التركز المكانى لهذا النمط من توزيع الدخل يعنى أن انعدام المساواة فى توزيع الدخل لصالح الملكية يتم فى الواقع على حساب ليس فقط القوة العاملة فى مناطق تركز النشاط الصناعى وإنما كذلك القوة العاملة فى المناطق التى تحرم من جزء يذكر من النشاط الصناعى، بالقدر الذى يتم فيه توسع مناطق التركز على حساب المناطق المحرومة أو تكاد من النشاط الصناعى. ذلك أن اتجاه القوة العاملة فى المناطق المحرومة من النشاط الصناعى هو نحو النزوح إلى مناطق التوسع الصناعى، الأمر الذى يدفع بمستوى الأجور (مع استمرار ضغط ظاهرة جوع الأرض فى الريف وضعف معدل التوسع الصناعى وضعف التنظيم النقابى والسياسى للعمال) إلى أن يكون منخفضا نسبيا. وهو ما يعنى زيادة النصيب النسبى لعوائد الملكية فى القيمة المضافة الصناعية.

هذا عن نمط توزيع الدخل الصناعى بالنسبة لطائفة المشروعات المتوسطة والكبيرة. أما فى الصناعات الصغيرة فتمثل القيمة المضافة ما يقرب من ٤٠ ٪ من اجمالى قيمة الناتج. توزع هذه القيمة المضافة على

النحـو التـالى: مـا يقـرب من ١٢ ٪ للآجـور. أقل من ٦ ٪ للايجـار (الريع العـقـارى)، و٨٨٪ منهـا للفـوائد والأرباح. مع مـراعـاة أن نصـيب الأرباح والفوائد يحتوى بعض دخل العمل نظراً لمساهمة رب العمل فى عملية العمل فى الوحدات الإنتاجية العائلية والوحدات الصغيرة غير العائلية والتى يقوم بها رب العمل بدور فى عملية الانتاج. واضح أن هذا النمط لتوزيع الدخل يتسم هو الآخر بإنعدام المساواة التى قد تكون شديدة الحدة فى بعض مجالات الصناعات الصغيرة.

ذلك هو وضع الصناعات المصرية فى بداية الخمسينات. وقراءة نتائج المتابعة السنوية للنشاط الصناعى الذى تقوم به اتحادات الصناعات ونتائج التعدادات الصناعية تبرز ما كان يصادف البناء الصناعى من مشكلات، سبق أن ألمحنا إليها، تهدد وجوده وتحد من توسعه نحرص على توصيف هذه المشكلات على هذا النحو، إذ لا يتعلق الأمر بمشكلات خاصة بتطوير التكوين الاجتماعي في مجموعه من خلال بناء الاساس الصناعي كقاعدة تغيير الاقتصاد القومي تغييرا جذريا لمصلحة الغالبية من المنتجين المباشرين: هذه المشكلات تتمثل فى محدودية السوق الداخلية وعدم وجود السوق الخارجية، فى حاجة الصناعة المصرية إلى الحماية فى مواجهة المنافسة الأجنبية، فى عدم توفر المادة الأولية وضرورة احداث بعض التغيير فى النمط المحصولى للزراعة، واخيراً فى ارتفاع نفقة الإنتاج.

ب - سياسة استكمال البناء الصناعي خلال الفترة:

قامت سياسة استكمال البناء الصناعى خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٦ على أسس ثلاثة:

- تشجيع مبادرة رأس المال الفردى، المحلى والأجنبى، بكل السبل: الاتجاه نحو العمل على اقلال النفقة بتخفيف أو إزالة رسم الاستيراد على المدخلات الصناعية (قرارات رقم ٣٢٤، ٣٢٥ والقانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥) ومنع تصدير المواد الأولية الصناعية. الاتجاه نحو حماية االمنتجات

الصناعية المحلية عن طريق الرسوم الجمركية وتقييد الاستيراد. مساعدة الصناعة على كسب سوق خارجية بمنحها حرية التصدير والاعفاء من رسوم التصدير. اعفاء الشركات الجديدة من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية (القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣)، ضمان حد أدنى من الربح للمكتتبين فى رأسمال بعض المشروعات، منح تسهيلات ائتمانية لبعض النشاطات الصناعية، القيام بحملة لاجتذاب رأس المال الأجنبى (القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤).

– لا تأخذ الدولة المبادرة إلا فى الحالات التى يرفض فيها رأس المال الفردى القيام بالنشاط أو يبقى متردداً.

– لا تمارس الدولة رقابة على الاقتصاد القومى فى مجموعه إلا بالقدر اللازم لمواجهة أضرار الحرية الاقتصادية.

ومع ذلك فقد تخطى اهتمام الدولة بالمشكلات الاقتصادية حدود ما يعرف بالنطاق التقليدى لدور الدولة فى المجتمعات الرأسمالية. وتبلور هذا الاهتمام فى انشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات الاجتماعية فى ١٩٥٣، وقيامها – وخاصة عن طريق المجلس الدائم لتنمية الانتاج والبنك الصناعى – بانشاء شركات مملوكة للدولة (كالشركة العامة للثروة المعدنية والشركة المصرية لتكرير البترول)، والاشتراك مع رأس المال الفردى فى شركات قائمة (كشركة مصر للطيران، بنك القاهرة، شركة السكر)، وكذلك المساهمة مع رأس المال الفردى فى انشاء شركات جديدة (كشركة الحديد والصلب ومصنع الجوت).

جـ– محصلة السياسة الصناعية :

ونتج عن هذه السياسة أن كانت الاستثمارات فى القطاع الصناعى (المنظم) ٦,٩ مليون جنيه، ٦,٧ مليون، ٢٦,٢ مليون فى السنوات ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦ على التوالى. وبلغت الاستثمارات فى المشروعات المختلطة (للدولة ورأس المال الفردى) ٣٧,٧ مليون جنيه لكل الفترة. فى حين توجه حوالى ٧٠٪ من الاستثمارات الفردية نحو المبانى السكنية.

أما فيما يتعلق برأس المال الأجنبى فقد كانت مساهمته خلال فترة محدودة للغاية: فى السنوات ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦ استثمر ٤٤٠٠٠٠ جنيها فى مجال السياحة وصناعة الأغذية.

٧- محاولات استكمال بعض البناء الصناعي: الفترة ما بعد ١٩٥٧:

تتسم الفترة التى تبدأ بفجر عام ١٩٥٧ بتحول كيفى فى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وهو تحول تبلور فى اتساع قطاع الدولة على نطاق ظل يتزايد منذ هذا التاريخ. هذا الاتساع فرض مسألة تنظيم الوحدات الاقتصادية التى أصبحت مملوكة للدولة. ومن ثم كانت محاولات تنظيم قطاع الدولة على نحو يمكنه من أن يلعب الدور الاستراتيجي فى عملية نمو الاقتصاد القومى. وتتبدى أهمية هذا القطاع فى كمية وسائل الانتاج التى يسيطر عليها وتحدد بالتالى حجمه بالنسبة لقطاع النشاط الفردى الذى يقوم بجانبه.

فيما يتعلق بكمية وسائل الإنتاج التى يسيطر عليها قطاع الدولة فأنها تتحدد:

- أولاً: بوسائل الإنتاج التى تم تحويل ملكيتها من ملكية فردية إلى ملكية للدولة عن طريق تمصير ثم تأميم المشروعات الانجليزية والفرنسية فى ١٩٥٧ (وتأميم المشروعات البلجيكية فى ديسمبر ١٩٦٠) وكذلك التأميمات التى تمت فى السنوات ١٩٦١، ١٩٦٣، ١٩٦٤.

- وثانيا: بحجم الاستثمارات فى قطاع الدولة إذ تزداد كمية وسائل الإنتاج الموجودة فى هذا القطاع بقدر ما تضيفه الاستثمارات التى تقوم بها الدولة من طاقة إنتاجية جديدة.

من ناحية أخرى تتحدد أهمية قطاع الدولة بنوع وتنوع النشاطات التى يقوم بها. هنا نجد أن قطاع الدولة يقوم بالدور الوحيد أو بالدور الأكبر فى غالبية نواحى النشاط غير الزراعى، فى النشاط الإستخراجى والنشاط الصناعى (ما يقرب من ٨٠٪ من هذا الأخير)، فى نشاطات الخدمات الأساسية (كالمواصلات والقوة الكهربائية والغاز...الخ)، فى النشاط المصرفى ونشاط التأمين، فى التجارة الخارجية (إذ يسيطر عليها كلها فيما

عدا بعض إمكانيات التصدير الفردى) وجزء من التجارة الداخلية كان فى إتساع مستمر. يضاف إلى ذلك أن الدولة تسيطر على جزء من النشاط الزراعى وإن كان ذا أهمية نسبية محدودة.

إذا ما سيطرت الدولة على عدد من الوحدات الإنتاجية له وزن كبير فى الحياة الاقتصادية فرضت مشكلة تنظيم هذه الوحدات نفسها فى صورة مشكلة تنظيم وحدات قطاع الدولة بقصد إدارته على نحو يمكن من توجيه الاقتصاد القومى فى مجموعه. من ناحية أخرى، إذا ما وجد اتجاه نحو محاولة بعض السيطرة الواعية على تطور الاقتصاد القومى عن طريق تخطيط العملية الاقتصادية ثارت مشكلة تنظيم الهيئات التى تقوم بالتخطيط. وقد تبلورت نتيجة إعادة التنظيم فى وجود نوع من التنظيم الهرمى لهيئات التسيير الاقتصادى فى قطاع الدولة، من القاعدة المتمثلة فى الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة، تجتمع كل مجموعة منها وفقا لفرع النشاط الاقتصادى فى مؤسسة اقتصادية، وتتبع كل مجموعة من المؤسسات الوزارة المركزية التى تنشغل بنشاط هذه المجموعة. وكان من الطبيعى أن يغطى التنظيم الجديد تنظيم العلاقات بين الوحدة الاقتصادية والمركز الذى تتبعه، وتنظيم العلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية، وتنظيم العلاقات بين وحدات القاعدة بعضها البعض. من جانب آخر، كان من اللازم أن يحتوى التنظيم تنظيما هرميا موازيا لهيئات التخطيط تسند اليها وظيفة تحضير الخطة الاقتصادية لقطاع الدولة، بل ولمجمل الاقتصاد القومى بالنسبة للهيئة المركزية للتخطيط وهى وزارة التخطيط.

وقد مر تنظيم الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة بمرحلتين، الأولى من سنة ١٩٥٧ إلى ١٩٦١ . والثانية تبدأ بإعادة التنظيم فى ديسمبر ١٩٦١ . فى المرحلة الأولى أخذ تنظيم قطاع الدولة من وجهة نظر التسيير الاقتصادى شكل الشركة القابضة التى تملك وتسيطر على وحدات اقتصادية فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى. فى هذه المرحلة أنشئت «المؤسسة الاقتصادية» لتقوم بالنيابة عن الدولة فى إدارة استثماراتها تاركة للشركات التابعة لها

الحرية الكاملة فى الإدارة، على أن يكون للمؤسسة حق الاعتراض المقيد بالنسبة للقرارات التى ترى أنها لا تتمشى مع الصالح العام. كما كان لها أن تعين أعضاء فى مجلس إدارة الشركة بنسبة ما تمتلكه فى رأسمالها. يضاف إلى ذلك حقها فى تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة إذا ما بلغت نسبة مساهمة المؤسسة ٢٥٪ من رأس مال الشركة. كما كان للمؤسسة أن تنشئ شركات مساهمة بمفردها.

فى نهاية ١٩٥٨ كانت المؤسسة تمتلك أسهما فى ٥٢ شركة بنسبة ٥٠٪ من رأس المال المساهم فيه لهذه الشركات والبالغ ١٠٤,٥ مليون جنيه مصرى، وذلك على التفصيل الذى يبينه الجدول التالى.

نوع النشاط	عدد الشركات	رأس المال المساهم فيه (بملايين الجنيهات المصرية)	نصيب المؤسسة	نصيب المؤسسة كنسبة مئوية
الصناعات الكيماوية	٧	٢١,١٥	٩,٣٧	٣٨,٨
الصناعات المعدنية والهندسية	٥	٢٠,٩٠	٩,٢٦	٤٤,٣
صناعة السكر والدخان	٤	١٦,٩٠	٩,٥٩	٥٦,٧
صناعة الغزل والنسيج	٧	٤,١٧	٢,٠٧	٤٩,٨
صناعة البترول	٣	٨,٠٢	٣,٧٨	٤١,٩
المناجم	٦	٢,١٣	١,٦٨	٧٨,٧
البنوك	٨	١٨,٦٩	١٩,٢١	٥١,٩
التأمين	٥	١,٥٦	٠,٧٧	٤٩,٣
المواصلات والتجارة	٧	٧,٠٦	٥,٥٥	٧٨,٠
المجموع	٥٢	١٠٤,٤٨	٩٢,٩١	٥٠,٠

وفى يوليو ١٩٥٧ ظهرت الخطة الخمسية الصناعية الأولى متضمنة عددا من المشروعات الصناعية. وفقا لهذه الخطة تم تنفيذ عدد من المشروعات فى الفترة ما بين ١٩٥٦ و١٩٦١. وتبدت صعوبة اشراف مؤسسة واحدة

(المؤسسة الاقتصادية) على كل الوحدات الاقتصادية التى تملكها الدولة أو تسيطر عليها. ومن ثم انشئت (فى مارس ١٩٦١) «مؤسسة نصر» لتتبعها الشركات التى كانت تابعة للهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس الصناعية. وأنشئت فى نفس التاريخ «مؤسسة مصر» لتتبعها الشركات التى كان يمتلكها أو يسيطر عليها بنك مصر[1] الذى أمم مع البنك الأهلى

---

(١) بدأ بنك مصر يمارس أعماله فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٠ برأس مال قدره ٨٠٠٥٠ جنيها، رفع إلى نصف مليون جنيه فى سنة ١٩٢٤، ثم إلى مليون جنيه فى سنة ١٩٣٧، وأخيراً إلى مليونين من الجنيهات فى سنة ١٩٥٥. وقد أسهم البنك منذ افتتاحه بنصيب كبير فى النشاط الصناعى والتجارى. وبلغ عدد الشركات التى أنشأها البنك أو أكتتب فيها ٢٧ شركة تشتغل بأهم النشاطات الصناعية. وقد بدأت هذه الشركات برؤوس أموال مجموعها ستة ملايين من الجنيهات، أرتفعت حتى بلغت ٢٠ مليون فى عام ١٩٦٠ نتيجة لزيادة رؤوس أموال الشركات الرئيسية.

وفى آخر سنة ١٩٥٨ بلغت جملة أصول البنك ١١٠,٥ مليون جنيه، أى نحو ثلث مجموع أصول كافة البنوك التجارية فى مصر. كما بلغت استثمارات البنك ١٩,٣ مليون جنيه، منها ٧,٨ مليون جنيه مستثمرة فى السندات الحكومية، و٧,٩ مليون جنيه فى أسهم مجموعة شركات بنك مصر، و٣,٦ مليون جنيه فى أسهم شركات أخرى. النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، العدد الأول لسنة ١٩٦٠، ص ٣٨.

(٢) أسس البنك الأهلى فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ فى شكل شركة مساهمة برأس مال خاص قدره مليون جنيه استرلينى موزع على ١٠٠٠٠٠ سهم. وبعد أربعة اصدارات متتالية ارتفع رأس المال فى سنة ١٩٠٥ إلى ثلاثة ملايين جنيه استرلينى، موزعة على ٣٠٠٠٠٠ سهم. ولم تطرأ أية تغيرات على رأس المال منذ ذلك التاريخ حتى سنة ١٩٥١. أما الاحتياطيات فقد اطرد ارتفاعها حتى عادلت رأس المال فى سنة ١٩٣٠.

ولم تفرض عند التأسيس أية قيود على ملكية الأسهم، بل لقد جرى الاكتتاب فى نصف رأس المال الأصلى للبنك فى لندن. وفى سنة ١٩٥٣ بلغت نسبة ما كان يمتلكه الأجانب من الأسهم زهاء ٦٠٪ من رأس المال. ثم شهدت السنوات التالية ازدياد نصيب المصريين فى رأس المال بفضل اقبال المؤسسات العامة، وخاصة المؤسسة الاقتصادية وصناديق التأمين والمعاشات، على اقتناء أسهم البنك، حتى تناقص نصيب الأجانب إلى أقل من ٢٠٪ من رأس المال فى سنة ١٩٦٠.

وقد منح البنك منذ نشأته امتياز اصدار أوراق البنكوت إلى جانب قيامه بوظيفة بنك الحكومة وكانت أوراق البنك الأهلى أول عملة ورقية تظهر فى مصر. وعند نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ أسبغ المشرع على هذه الأوراق قوة ابراء غير محدودة فى الوفاء بالالتزامات. ثم أخذ نطاق مزاولة البنك لسلطات البنوك المركزية يتسع، واضطلع بمهمة البنك المركزى فى الجهاز المصرفى، وان كانت هذه الصفة لم تسند إليه قانونا إلا فى سنة ١٩٥١ وفقا للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ الذى خلع عليه صفة البنك المركزى للدولة وخوله الرقابة على الائتمان كما حظر عليه مزاولة الأعمال التجارية الصغيرة. ثم عززت سلطات البنك فيما يتعلق بالرقابة على الائتمان بالقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذى خوله سلطات واسعة لتنظيم الائتمان، كما عهد إليه بانشاء جهاز يتولى الاشراف والتفتيش على البنوك وانشاء ادارة لتجميع احصائيات الائتمان. النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى. العدد ١ لسنة ١٩٦٠، ص ١، ص ٢.

المصرى[٢] فى ١١ فبراير ١٩٦٠) . فى بداية صيف ١٩٦١ كانت هذه المؤسسات الثلاث تسيطر على غالبية النشاط الاقتصادى خارج الزراعة. (هذا ويتعين مراعاة أنها ليست من قبيل المؤسسات النوعية، إذ لا يتبع كل مؤسسة منها شركات تقوم بنوع معين من النشاط الاقتصادى وإنما كان يتبع كل موسسة شركات تعمل فى النواحى المختلفة للنشاط الاقتصادى) . وكذلك انشئت مؤسسات نوعية (للنقل البرى والبحرى، للاسكان، للثروة المائية، للتأمينات الاجتماعية) . ثم كانت تأميمات يوليو ١٩٦١ وما ترتب عليها من انتقال ملكية عدد كبير من وحدات النشاط الاقتصادى إلى الدولة. هذا التوسع المستمر فى حجم قطاع الدولة وتنوع نشاطاته فرضا مسألة إعادة النظر فى تنظيمه، ومن ثم كانت المرحلة التالية، التى تبدأ بإعادة تنظيم قطاع الدولة فى ديسمبر ١٩٦١ حين انشئت ٣٩ مؤسسة عامة توزعت بين الوزارات المختلفة (١٣ وزارة فى ذلك التاريخ) ويتبعها ٤٣٨ شركة مملوكة كلية أو جزئيا للدولة. ومنذ ذلك التاريخ صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ ثم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تنظيم المؤسسات العامة وشركات قطاع الدولة. وذلك على تفصيل كبير يمثل الاساس التاريخى لتنظيم قطاع الأعمال العام القائم حالياً.

٧- محاولات استكمال بعض البناء الصناعي: الفترة ما بعد ١٩٥٧:

اذا كانت هذه الفترة تتميز بأهمية قطاع الدولة في الصناعة وبعض الخدمات، كشكل تنظيمي يتم من خلاله ، بفضل الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة المصرية، تراكم رأس المال الفردي وخاصة رأس المال التجاري في المقام الأول (علي الأقل بحسب صيرورية الأمور) ورأس المال الصناعي في المقام الثاني (وان بقي الطابع العام للاقتصاد القومي متسما بغلبة السيطرة الفعلية الخاصة الفردية علي وسائل الانتاج). فأن هذه الفترة تتسم كذلك بمحاولة ادخال بعض الترشيد علي نشاط الدولة عن طريق ما سمي «بالتخطيط»: دون أن ننسى أن «الرشادة» لا يتحدد مضمونها فى فراغ اجتماعى، وإنما يتحدد ابتداء من القانون الاساسى لحركة الاقتصاد القومى

والتكوين الاجتماعى فى مجموعه. ولكن هذه المحاولة ستكون رغم طبيعتها المحدودة، قصيرة العمر، إذ يتحدد عمرها بطول ما للطبقة المسيطرة، أو ما بقى لها، من «نفس» تاريخى، أى بقدرتها على أن تبنى، فى عملية تاريخ المجتمع المصرى، بناء لا تهدده أزمته الكامنه إلا بعد وقت يطول نسبيا. ولم يكن هذا حظ هذه الطبقة، إذ يكون من المحتم أن تبرز أزمة البناء فى اثناء عملية استكمال البناء نفسها. فهى تقوم بذلك فى تناقضها مع رأس المال الدولى الميهيمن (وعلى الأخص بالنسبة لاسواق وثروات العالم العربى، بل والأفريقى)، باعتبار أنه يشترك معها فى الاختصاص بالفائض الذى ينتج محليا (وعربيا، بصفة احتمالية). وتناقضها مع المنتجين المباشرين فى الداخل (باعتبار أنهم هم من ينتجون الفائض) وتقوم باستكمال بناء صناعى لا يمكن أن يكون إلا على صورتها (من حيث نمط البناء الصناعى ونمط الاستهلاك الذى يخدمه هذا البناء فى نهاية الأمر). وقد وصلت فى مرحلة من تاريخ المجتمع الانسانى استنفذ فيها التكوين الاجتماعى الرأسمالى تاريخيا (رغم قدرته الكبيرة على الصراع فى سبيل بقائه وباشكال متغيرة) أصبحت تتميز، إذا ما أخذت فى البعد التاريخى الكبير للمجتمع الأنسانى، بأنها مرحلة الانتقال نحو تنظيم اجتماعى أرقى من التكوين الاجتماعى الرأسمالى. نقول وصلت فى هذه المرحلة لتصارع الطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة فى الانتقال لهذا التنظيم، فى لحظة تاريخية لم تعد تنفصل فيما القضية الاجتماعية عن القضية الوطنية بالنسبة للأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى.

ويجئ البناء الصناعى على صورة الطبقة. ما يفتأ أن يستكمل حتى تبرز أزمته، وهو ما ظهر فى نهاية الخطة الخمسية الأولى. ويظهر بوضوح أن فترة الخمسينات والنصف الأول من الستينات تمثل النفس الأخير، فى صراع رأس المال المحلى مع رأس المال الدولى. أو فى الصراع الوطنى بقيادة رأس المال المحلى. وتبدأ حالة ضياع الدولة معلنة عدم قدرة آخر الطبقات المالكة

(بمعنى المسيطرة فعلا على وسائل الانتاج) على حل ما أصبح يمثل تاريخيا المشكلة التى يطرحها تاريخ المجتمع العالمى المعاصر: مشكلة الخروج من العملية التاريخية للتخلف الاقتصادى والاجتماعى من خلال حل القضية الوطنية أى من خلال تخليص الموارد من سيطرة رأس المال الدولى تخليصا يطلق القدرة الخلاقة لجماهير المنتجين المباشرين وعليه لا تتعدى محاولات الترشيد عن طريق «التخطيط» عام ١٩٦٥ .

وقد تمثلت أولى محاولات ترشيد استكمال البناء الصناعى فى الخطة الخمسية الصناعية الأولى التى غطت الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٦١ ، واستهدفت زيادة مساهمة الصناعة فى الدخل القومى من ١١ ٪ (فى عام ١٩٥٦) إلى ١٩ ٪ فى عام ١٩٦١ . ورسمت لتحقيق هذا الهدف القيام بقدر من الأستثمارات الصناعية قدر بـ ٣٣٠ مليون جنيها وذلك لبناء ٥٠٢ مشروعا كان الجانب الأكبر مها فى الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية. ثم تم تحضير خطة صناعية ثانية تغطى الفترة من ٦٠/١٩٦١ إلى ٦٤/١٩٦٥ بقصد استكمال المشروعات التى بدأ تنفيذها فى فترة الخطة الأولى والقيام باستثمارات صناعية أخرى. الا أن هذه الخطة ادمجت فى الخطة الاقتصادية الأولى الخاصة بكافة نشاطات الاقتصاد القومى فى الفترة من ٦٠/١٩٦١ إلى ٦٤/١٩٦٥ . ثم كانت الخطة القومية العشرية لتغطى الستينات وتهدف إلى مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات. لتحقيق ذلك قدرت الخطة الاستثمارات اللازمة فى كافة قطاعا ت الاقتصاد المصرى بـ ١٧١٧ مليون جنيه. واعتبرت الخطة الخمسية الأولى ممثلة للمرحلة الأولى من هذه الخطة العشرية.

سنحاول فيما يلى أن نرى التغييرات التى شهدتها حتى سنة ١٩٧٠ . مع مراعاة أنه يمكن، بل ويلزم بقدر الإمكان، أن نميز فى داخل الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٠ الفترات التالية: ١٩٥٧ - ٦٠/١٩٦١ فترة التمصير والتطلع إلى درجة أكبر من ترشيد البناء الصناعى؛ فترة ٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥ وتجد

امتدادها فى عام ١٩٦٦، فترة سلسلة التأميمات واتساع حجم قطاع الدولة فى اثناء الخطة الخمسية الأولى، مع توسع قطاع خاص جديد، ووجود التنازلات التى تقدمها الطبقة وهى فى سبيل السيطرة الفعلية على وسائل الأنتاج للقوى الاجتماعية الأخرى، خاصة العمال والموظفين، فترة ٦٥ - ١٩٦٧ أزمة البناء الصناعى وتقلص محاولات الترشيد بعد تخبطها والتخلى عمليا عن «التخطيط» وتطلع رأس المال المحلى (وعلى رأسه رأسمال الدولة) إلى الخارج العربى والأفريقى لحل الأزمة؛ فترة ١٩٦٧ وما بعدها، فترة ضرب الدولة وإنما بالقدر الذى يقلل خطر توسعها فى المنطقة، بلورة رأس المال الفردى المتراكم فى القطاع الخاص الجديد وتجاريا من خلال قطاع الدولة وبيروقراطيا، التخلى عن سياسة التنازلات فى مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى (وهو مالا يعنى عدم اضطرار القوى الحاكمة إلى تقديم التنازلات أحيانا) والتوسع فى النشاط الاستخراجى الريعى (البترول) وهو ما يتفق أكثر مع الطبيعة الريعية للطبقة وفى النشاط التجارى: المجال الأمثل للوساطة فى النشاط الاقتصادى كأساس للوساطة الاجتماعية والثقافية والسياسية التى يقوم بها رأس المال المحلى فى علاقته برأس المال الدولى بصفة عامة ورأس المال المهيمن فى الشرق العربى بصفة خاصة (رأس المال الأمريكى) مباشرة وعن طريق ربيبه وحامى مصالحه فى المنطقة (رأس المال الاسرائيلى).

وقد شهدت الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٦١/٦٠ توسعا معتبرا فى الصناعة بفضل مشروع السنوات الخمس الصناعى وتوسع المشروعات الفردية (بلغت الزيادة فى رؤوس أموال الشركات الصناعية، الشركات فقط، التى لها مركز عام فى مصر، ٨٢ مليون جنيه فى الفترة من آخر ١٩٥٦ إلى آخر ١٩٦١. وهى زيادة كبيرة جداً إذا أخذنا فى الحسبان أن مجموع رؤوس الأموال المسجلة للشركات كان مساويا لـ ٦٨,٩ مليون جنيه فى نهاية ١٩٥٦). وسنحاول استخلاص الاتجاه العام لحركة النشاط الصناعى فى هذه الفترة

معتمدين أساسا على بيانات الاحصاء الذى يغطى الفترة. وهو احصاء يغطى كل المشروعات الصناعية التى تستخدم عشرةأشخاص فأكثر بما فيها وحدات التصليح والصيانة. وقد ساهمت هذه المشروعات فى ١٩٦١/٦٠ بحوالى ٩٥٪ من إجمالى الناتج الصناعى، الأمر الذى يبين **التناقص في الدور النسبي للصناعات الصغيرة** ويبرر اتخاذ اتجاهات حركة المشروعات التى غطاها الأحصاء كممثل لحركة الصناعة بأكملها.

وقد بلغ عدد المشروعات ٤٠٥٦ مشروعا موزعة بين أربع طوائف وفقا لحجم الوحدة مقيسا بعدد الأشخاص الذى تستخدمهم، على النحو التالى: ٣١٧٢ مشروعا يستخدم كل منها من ١٠ – ٤٩ شخصا، ٣٨١ مشروعات يستخدم كل منها من ٥٠ – ٩٩ شخصا، ٣٨٤ مشروعاً يستخدم كل منها من ١٠٠ – ٤٩٩ شخصا و١١٩ مشروعا يستخدم كل منها أكثر من ٥٠٠ شخص. وقد زاد عدد المشروعات بـ ١٤,١٪ من ١٩٥٧ إلى ١٩٦١/٦٠. وكانت نسبة الزيادة أعلى ما تكون فى الطائفة الرابعة ٥٠,٦٪، ثم فى الطائفة الثالثة ٢٧,١٪. الأمر الذى أدى إلى نقص النصيب النسبى للطائفتين الأولى والثانية وزيادة النصيب النسبى للطائفتين الثالثة والرابعة فى مجموع المشروعات الصناعية.

كذلك الأمر بالنسبة **لمجموع الأشخاص المشتغلين** فى كل من هذه الطوائف من المشروعات. إذ بينما كانت نسبة الزيادة للطائفتين الأولى والثانية ١٢,٩٪ زاد عدد المشتغلين فى الطائفتين الثالثة والرابعة بـ ٦٥,٩٪ خلال الفترة ٥٧ – ١٩٦١/٦٠. وعليه أصبح نصيب المشروعات التى تستخدم ١٠٠ شخصا فأكثر فى مجموع العمالة مساويا لـ ٦٧,٧٪ فى ١٩٦١/٦٠، بعد أن كان ٧٠,٣٪ فى ١٩٥٧. ويعبر نصيب هذه المشروعات الأخيرة فى إجمالى الناتج وفى القيمة المضافة عن نفس الاتجاه نحو زيادة تركز الصناعة. فبعد أن كان نصيبها فى اجمالى الناتج وفى القيمة المضافة

٧٣,١ ٪ و٨٠ ٪ على التوالى فى ١٩٥٧، أصبح هذا النصيب ٧٨,٦ ٪، ٨٦,٥ ٪ فى ٦٠/١٩٦١.

واضح اتجاه زيادة التركيز وسيطرة المشروعات الكبيرة في فترة ينتعش فيها رأس المال الفردي فى ظل المؤسسة الاقتصادية للدولة. فى داخل الصناعة كانت الصناعات التحويلية تحتل مكان للصداره، كما كان يوجد بها الأغلبية الساحقة من المشروعات الكبيرة. وفى داخل الصناعات التحويلية احتلت الصناعات الغذائية المكان الأول، تليها صناعة الغزل والنسيج.

أما من ناحية التركز المكانى، فقد بقيت كل من القاهرة والاسكندرية مراكز كبيرة، شهدتا الكثير من التوسع الصناعى وإن كان نصيب كل منهما النسبى فى العمالة قد نقص من ٢٥ ٪، ٢٥,٣ ٪ فى ١٩٥٧ إلى ٢١,٩ ٪، ٢٢,٢ ٪ فى ٦٠/١٩٦١. إلا أن نصيب القاهرة فى القيمة المضافة الصناعية قد زاد خلال المدة (من ١٨,٩ ٪ إلى ٢٥,٤ ٪) بينما نقص نصيب الاسكندرية من ٢,٤٥ ٪ إلى ١٨,٢ ٪، وهو ما يعكس محاولة لترشيد التوطين الصناعى بالبعد عن هذين المركزين الصناعيين. وقد تم ذلك لمصلحة محافظات لا تبعد كثيرا عن هاتين المدينتين كالجيزة والبحيرة. الأمر الذى زاد من تركز الصناعة فى المنقطتين الكبيرتين، منطقة القاهرة الكبرى (القاهرة، الجيزة، القليوبية) مع بدء التوسع فى جنوب المنطقة، حول حلوان. ومنطقة شمال غرب الدلتا.

	العاملون		قيمة النتائج (ألف جنيه)		القيمة المضافة (ألف جنيه)		المرتبات والأجور (ألف جنيه)		القيمة المضافة للعامل (جنيه)		متوسط الأجر السنوى للعامل (جنيه)	
	١٩٥٧	٦١/٦٠	١٩٥٧	٦١/٦٠	١٩٥٧	٦١/٦٠	١٩٥٧	٦١/٦٠	١٩٥٧	٦١/٦٠	١٩٥٧	٦١/٦٠
أ - الصناعات الأستخراجية:												
– التعدين	٤٨١٩	٩٨٦٧	٢٦٩٩	٥٥٥٦	٢٠٢٥	٣٢١٤	٨١٤	١٣٨٥	٤٢٠,٢	٣٢٥,٧	١٦٩	١٤٠
– البترول الخام	٢٠٦١	٣٢٤٣	١٠٣٢٧	١٢٤٧٤	٩٥٥٣	٨٤٩٥	١١٨٥	١٧٣٥	٤٦٣٠,١	٢٦١٩,٥	٥٧٥	٥٣٤
– المجموع	٦٨٨٠	١٣١١٠	١٣٠٢٦	١٣٠٢٦	١١٥٧٨	١١٧٠٩	١٩٩٩	٣١٢٠			٢٩٠	٢٣٨
ب - الصناعات التحويلية:												
– الغذائية	٦٠٨٨٠	٦٩٨٣٣	١٥٧٩٨٤	٢١٠٠٣٢	٢٠٣٤٨	٤٣٥١٩	٧٤٥١	٨٥٤٣	٣٣٤,٢	٦٢٣,٢	١٢٢	١٢٢
– الغزل والنسيج	١٣٢٤١	١٩٣٠٢٦	١١٠٠٥٤	١٧٥٠٣٠	٣٤٦٤٠	٦٢٤٧٢	١٦٥٣٠		٣٠٥,٩	٣٢٣,٦	١٤٦	١١٥
– حلج وكبس القطن	٨٩٠٠		١٤٨٧٩		٤٣١٤		٩٠٨	٢١٥١	٤٨٤,٧		١٠٢	
– الأحذية والملابس	٤١٣٩	٨٢٣٠	٣١٥٤	٦١٢٢	١١١٩	٢٤٢٥	٦٠٩	١١٧٣	٢٧٠,٤	٢٩٤,٧	١٤٧	١٤٣
– الصناعات المعدنية	٢٠٠٧٩	٣٦٦٠٦	١٧١٤٩	٤٩٩٩١	٧٣٣٨	١٧١٣٤	٢٩٨٠	٦٠٠٦	٣٦٥,٥	٤١٨,١	١٤٨	١٦٤
– الصناعات الخشبية	٨٧٤٠	٨٩٧١	٥٣١٤	٦١٧٧	٢٠٨٩	١٨٣٨	٩٢٠	١٠٥٤	٢٣٩	٢٠٤,٩	١٥٥	١١٧
– مواد البناء	١٤٧٤٩	١٧٧١٦	١٢٣٤١	١٦٧٤٦	٤٩٠٦	٦٩٤٣	٢١٠٢	٢٥١٥	٣٣٢,٩	٣٩١,٩	١٤٢	١٤٢
– الكيماوية	١٩٠٨٢	٣٣٣٧٣	٣٠٨٦٣	٦٤٧٨٩	١٠٢٣٩	٢٤٥٨٢	٢٥٥٣	٤٨٠٤	٥٣٦,٦	٧٣٦,٦	١٣٣	١٤٤
– مستخرجات البترول	٦١١٣	٣٨١٣	١٣٦٥٠	٩٥٥٠	٥٥٢٥	٣٩٩٦٧	١٤٣٢	١٦٤٥	٩٠٣,٨	١٠٢٦,٩	٢٣٤	٤٢٦
– صناعات أخرى	١٢٣٠٥	١٢٣٤٧	٩٥١٣	١٠٧٢٣	٣٤١٧	٣٦٤٥	١٨٨٣	١٩٠٢	٣١٠,٢	٢٩٠,٢	١٥٣	١٨٤
– المجموع	٢٦٨٢٣٣	٢٨٣٩٦٥	٣٧٤٩٠١	٣٧٤٩٠١	٩٤٣٣٥	١٢٦٥٢٥	٣٧٣٥٠	٤٩٧٩٣			١٣٩	١٣٠
جـ - الكهرباء والغاز	٢١٨٩	٢٩٢٣	٣٥٢٥	٣٥٢٥	١٤٥٣	٢٢٣٨	٤٨١	٦٣٢	١٦٣,٨	٧٦٥,٧	٢٢٣	١٢٦
– المجموع الكلى	٢٧٧٣٠٢	٣٩٩٩٩٨	٣٩١٤٥٢	٣٩١٤٥٢	١٠٧٣٦٦	١٠٧٣٦٦	٣٩٨٣٧	٥٣٥٤٥	٣٨٧,٢	٤٥١,٢	١٤٤	١٣٤

هذا الجدول مركب من مجموعة جداول وردت بالاحصاء الصناعى السابق الاشارة إليه. قصدنا به أن يمكننا من التعرف على اتجاه حركة النشاط الصناعى. ومنه يبين أن عدد **من يعملون في المشروعات الصناعية** التى تستخدم عشرة أشخاص فأكثر قد وصل فى ٦٠/١٩٦١ إلى ٤٠٠٠٠٠ مسجلا زيادة فى العمالة قدرها ١٢٢٦٩٦ شخصا، تمثل نسبة قدرها ٤٤ ٪ بالمقارنة بمجموع العاملين فى الصناعة فى ١٩٥٧ . وقد كان هذا العدد من العاملين موزعا فى ٦٠/١٩٦١ على النحو التالى: ٤٨,٢ ٪ فى صناعة الغزل والنسيج، ١٧,٥ ٪ فى الصناعات الغذائية، ٩,٢ ٪ فى الصناعات المعدنية والميكانيكية، ٨,٣ ٪ فى الصناعات الكيمياوية (وتتضمن الورق والمطاط والجلود) .

أما قيمة الناتج الصناعى فقد زادت من ٣٩١٤٥٢ ألف جنيه (بالأسعار الجارية) فى ١٩٥٧ إلى ٥٧٢٨١٧ ألف جنيه فى ٦٠/١٩٦١ ، أى بنسبة ٦٨ ٪. كما زادت القيمة المضافة من ١٠٧٣٦١ ألف جنيه إلى ١٨٠٤٧٣ ألف جنيه. على التفصيل الوارد بالجدول بالنسبة للفروع المختلفة للنشاط الصناعى.

وتكتمل الصورة بإدخال نمط توزيع الدخل الصناعى بين المرتبات والأجور وبين عوائد الملكية التى تحصل على القيمة المضافة بعد خصم المرتبات والأجور. فبالنسبة لاجمالى الأجور زادت من ٣٩٨٣٧ ألف جنيه فى ١٩٥٧ إلى ٥٣٥٤٥ ألف جنيه فى ٦٠/١٩٦١ . ويلاحظ أن معدل الزيادة فى مجموع المرتبات والأجور كان أقل من معدل الزيادة فى العمالة خلال الفترة ٥٧ – ٦٠/١٩٦١ . إذ بينما بلغت نسبة الزيادة فى العاملين ٤٤ ٪ لم يزد معدل الزيادة فى إجمالى الأجور (والمرتبات) عن ٣٤,٤ ٪. وتكون النتيجة أن ينخفض معدل الأجر السنوى من ١٤٤ جنيه فى ١٩٥٧ آلى ١٣٤ جنيه فى ١٩٦٠ ، **ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة القيمة المضافة الي**

القيمة الاجمالية قد زادت من ٢٧,٤٪ في ١٩٥٧ الي ٣١,٦٪ في ١٩٦١/٦٠. وان نسبه الأجور (والمرتبات) للقيمة المضافة قد نقصت من ٣٧٪ في ١٩٥٧ إلي ٣٠٪ في ١٩٦١/٦٠. هذا بالرغم من أن القيمة المضافة للعامل قد زادت من ٢٨٧,٢ جنيه في ١٩٥٧ الي ٤٥١,٢ جنيه في ١٩٦١/٦٠.

واضح اذن أن الخصيصة الجوهرية لحركة الصناعة فى هذه الفترة تتمثل فى التوسع الذى يتم بصفة خاصة فى الصناعات الاستهلاكية مع زيادة درجة التركيز الصناعى من حيث حجم المشروع ومن حيث التوزيع الجغرافى، توسعا يرتبط بزيادة معدل الفائض الصناعى، ومن ثم زيادة النصيب النسبى لعوائد الملكية كانعكاس لزيادة درجة التركيز الصناعى، وهو ما يعنى دفع انعدام المساواة فى توزيع الدخل الصناعى إلى درجات أكبر، إذ يتناقص المعدل السنوى للأجور (والمرتبات). رأس المال المحلي ينتعش تحت راية الدولة «الاشتراكية الديموقراطية التعاونية»، بعد أن تم تمصير رأس المال الأوربي.

ثم تأتى فترة الخطة الخمسية الأولي التى تبدأ فى ١٩٦١/٦١ وتنتهى فى ١٩٦٥/٦٤. ويكون عام ١٩٦٦ فى الواقع امتدادا لهذه الفترة ولا يشهد بداية الخطة الخمسية الثانية الذى كان مقدرا لها أن تمثل الشريحة الثانية من الخطة العشرية. إذ يؤجل بدء الخطة الثانية ثم يعدل عنها. ويأتى عدوان ١٩٦٧ على الدولة المصرية ويفرض على الاقتصاد المصرى حالة شبه تعبئة جزئية للحرب (دون أن ننسى أن هذه الأخيرة كانت تتم دائما بقيادة الطبقة الحاكمة) تكون فى نفس الوقت مناسبة لبلورة رأس المال الفردى فى تراكمه فى صورته النقدية واستفادته من الانفاق الحربى. وعليه تختلف السنوات الخمس الثانية فى الستينات عن السنوات الخمس الأولى. رغم ذلك سنقدمها سويا على أن نبين ما تتميز به كل فترة من اتجاهات عند التعرض لطبيعة نمط استكمال البناء الصناعى بصفة عامة.

لنرى أولاً الاستثمارات التى تحققت فى مجال الصناعة باعتبار أنها تعبر عن الاتجاه العام للرغبة فى التغيير نحو الصناعة فى علاقتها بالنواحى الأخرى للنشاط الاقتصادى، وفى داخل الصناعة فى علاقة الفروع الصناعية بعضها ببعض. وقد بلغت الاستثمارات الصناعية التى تحققت خلال الخطة الخمسية الأولى ٤٦٨ مليون جنيه (بالأسعار الجارية): ٩٨ مليون فى ١٩٦١/٦٠، ٦٢ مليون فى ١٩٦٢/٦١، ١٠٦ مليون فى ١٩٦٣/٦٢، ١٠٠ مليون فى ٦٣/ ١٩٦٤ و ١٩٢ مليون فى ١٩٦٥/٦٤. وهو ما يبين أن الاستثمار الصناعى قد بلغ قمته فى عام ١٩٦٣. وقد بلغت نسبة الاستثمار الصناعى إلى الاستثمار القومى طوال سنوات الخطة ٢٦,٣٪ فى المتوسط. وكانت الاستثمارات الصناعية فى النصف الثانى من الستينات على النحو التالى (بالأسعار الجارية): ١٠٠,٦ مليون جنيه فى ١٩٦٦/٦٥، ٩٨,٣ مليون فى ١٩٦٧/٦٦، ٨٥,٨ مليون فى ١٩٦٨/٦٧، ١٠١,١ مليون فى ٦٨/ ١٩٦٩، ١٢٣,١ مليون فى ٦٩/ ١٩٧٠. ويكون مجموعها ٥٠٩ مليون جنيه ممثلاً ٢٩٪ من الاستثمار القومى طوال الفترة.

ويلاحظ أن سنة ١٩٦٦/٦٥ تمثل امتداداً للسنوات الخمس السابقة عليها، وهبوط الاستثمار الصناعى فى سنتى عدوان ١٩٦٧ والسنة اللاحقة عليه ثم بدء الاستثمار الصناعى فى الزيادة (مع التوسع الكبير نسبياً فى الأعمال الاستثمارية فى مجال البترول). وإذا كان النصيب النسبى للاستثمار الصناعى فى الاستثمار القومى أكبر فى الفترة الثانية منه فى فترة الخطة الخمسية الأولى فإن إنجازات التوسع فى الإنتاج الصناعى كانت أقل نسبياً نظراً لارتفاع المعامل الحدى لرأس المال/ دخل من ٢,٣٤ فى الفترة الأولى إلى ٤,٥٧ فى الفترة الثانية.

أما العمالة الصناعية فقد كانت تبلغ فى سنة الأساس (٥٩/ ١٩٦٠) ٦١٣,٧ ألف شخص يمثلون ١٠,٢ ٪ من العمالة الكلية فى الاقتصاد القومى. وزاد عدد العاملين فى الصناعة زيادة كبيرة أثناء الخطة الخمسية الأولى: إذ

بلغ عددهم ٨٤٤ ألفاً فى ١٩٦٥,٦٤ ممثلين ١١,٤ ٪ من العمال الإجمالية. وتكون القوة العاملة الصناعية قد شهدت زيادة قدرها ٣٧ ٪ فى النصف الأول من الستينات. وتستمر الزيادة فى النصف الثانى وإنما بمعدل يقل كثيراً. إذ يبلغ عدد العاملين فى ا لصناعة ٩٣٨,٩ ألفاً يمثلون ١١,٩ ٪ من إجمالى العمالة، وتكون القوة العاملة الصناعية قد سجلت نسبة زيادة تزيد قليلاً على ١١ ٪ طوال الخمس سنوات الأخيرة من الستينيات، أى بمعدل سنوى يزيد قليلاً على ٢ ٪. الأمر الذى يعنى أن معدل التوسع الصناعى لا يمكّن من امتصاص جزء كبير من الزيادة الطبيعية فى القوة العاملة، ناهيك عن إمكانية انتقال القوة العاملة من النشاطات غير الصناعية ذات الإنتاجية الأقل إلى النشاط الصناعى حيث الإنتاجية أعلى. والأرقام التالية تبين الرقم القياسى للعمالة طوال فترة الستينيات مع تفرقة بين الصناعات التحولية والاستخراجية وإنتاج الطاقة الكهربائية والغاز:

	١٩٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩
الصناعات التحويلية والاستخراجية	١٠٠	١٠٤,٠	١١٢,٨	١٢٠,٦	١٣١,٢	١٣٧,١	١٣٩,٩	١٤٠,٧	١٤٤,١	١٤٨,٠	١٥٢,٢
الكهرباء والغاز	١٠٠	١١٠,١	١٢٦,٩	١٤٦,٢	١٥٠,٤	١٥١,٣	١٥٥,٥	١٥٣,٨	١٥٥,٥	١٧٠,٦	١٩١,٦

من هذا يبين أن نسبة الزيادة فى القوة العاملة طوال العشر سنوات كانت ٥٢,٢ ٪ فى الصناعات التحويلية والاستخراجية و ٩١,٦ ٪ فى صناعة الكهرباء والغاز .وذلك على اختلاف فى معدل الزيادة بين سنوات الستينيات إذ يلاحظ ارتفاع معدل الزيادة السنوية فى السنوات ٦١/٦٢ - ٦٣/١٩٦٤ ثم بدء انخفاضه من ٦٥/١٩٦٦ ليصل إلى أدنى مستوى له فى ٦٦/١٩٦٧، ويعود ليبدأ فى الارتفاع ولكنه لا يتعدى نصف مستواه فى سنوات ازدهاره قبل ١٩٦٥.

وبصفة عامة تضم صناعة الغزل والنسيج أكبر عدد من العمال

الصناعيين. تليها الصناعات الغذائية التى كان معدل زيادة العمالة فيها كبيراً. وشهدت الصناعات الكيماوية أكبر معدل لنمو العمالة فى داخل القطاع الصناعى. ومن الطبيعى أن تتركز القوة العاملة فى مناطق التركز الصناعى، وخاصة فى القاهرة التى بدأت تتحدد جنوباً بمنطقة للتجمع العمالى (منطقة حلوان) توازى منطقة التجمع العمالى التى تحددها شمالاً (منطقة شبرا)، وكذلك منطقة شمال غرب الدلتا.

ويمكن ارجاع الزيادة فى القوة العاملة طوال عقد الستينيات إلى التوسع فى ا لبناء لاصناعى. واعتقادنا أن هذا العامل لا يمثل أهم العوامل التى أنتجت هذا الأثر، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار نوع الفنون الإنتاجية المستخدمة فى الوحدات الصناعية الكبيرة الجديدة وما تحدده من نسبة بين العمل ورأس المال. الظاهر أن سلسلة التأميمات التى تمت فى السنوات ١٩٦١، ١٩٦٣، ١٩٦٤ وما نتج عنها من احلال المصريين محل الأجانب وازدياد حجم الإدارة، وإنقاص عدد ساعات العمل الأسبوعية من ٤٨ إلى ٤٢ ساعة، والتزام الدولة بتعيين الخريجين، هى العوامل ذات الأثر الأكبر على زيادة العمالة الصناعية.

هذا وقد تميز الموقف بالنسبة لكيف العمالة الصناعية بالنقص النسبى فى عدد العمال المهرة وظهور البطالة المقنعة فى قطاع الدولة الصناعى، خاصة فئة العاملين فى إدارة وحدات هذا القطاع. وهو ما يعنى ظهور طائفة من «الريعيين» حتى فى داخل الوحدات الإنتاجية الصناعية كمظهر للطبيعة «الريعية» للفئات المسيطرة على وسائل الإنتاج فى الصناعة من خلال ملكية الدولة.

أما عن إنتاجية العمل فى الصناعة، فتشير الأرقام إلى أن متوسط إنتاجية العامل (بالجنيه وبالأسعار الجارية) كانت ١٨٠٥,٧ فى الصناعة، ١٥٤٦,٢ فى الكهرباء فى سنة ٥٩/ ١٩٦٠. ثم أصبحت ١٩٦٨,١ جنيه، ٢١٧٢,٢ جنيه فى سنة ٦٤/١٩٦٥. أى أنها زادت خلال الفترة الخمسية ٩ ٪

فى الصناعة و٤٠,٥٪ فى الكهرباء. وفى سنة ٦٩/ ١٩٧٠ كان متوسط إنتاجية العمل ٢٤٥٨,١ جنيه فى الصناعة، و ٢٦٤٩,١ فى الكهرباء، أى أنها زادت خلال الفترة الخمسية الثانية بواقع ٢٤,٩٪، ٢,١٪. وتبين حسابات **إنتاجية العمل في الصناعة بالأسعار الثابتة أن إنتاجية العامل لم تتغير، في المتوسط، خلال الخطة الخمسية الأولي** (وعدم تغيير الإنتاجية لا يعنى غياب الفائض ولا يعنى بالحتم نقصان نصيبة النسبى فى القيمة المضافة، إذ الأمر يتوقف فى النهاية على نمط توزيع الدخل وعلى ما ينتهى إليه الأمر من دخل حقيقى للعامل)، وأن الزيادة فى الإنتاجية بدأت تظهر فى عام ١٩٦٧/٦٦. حيث كان معدل الزيادة ٣,١٪ فى تلك السنة. أما الفترة من ١٩٦٦/٦٥ إلى ٦٩/ ١٩٧٠ فقد زاد فيها متوسط إنتاجية العمل بـ ٦,٧٪، أى بواقع معدل سنوى متوسط ١,٣٥٪. وكانت إنتاجية العمل أعلى ما تكون فى الصناعات التحويلية.

ويرد عدم تحقيق زيادة كبيرة فى إنتاجية العمل فى الصناعة إلى نقص العمال المهرة (والملاحظ أن نظام التعليم بتركيزه على التعليم العام الموصل إلى التعليم الجامعى لم يواجه هذه المشكلة مواجهة حقيقية)، إلى ما كان يعانيه الاقتصاد المصرى من نقص فى حصيلة النقد الأجنبى ومن ثم عدم القدرة على مواجهة مستلزمات الصناعة، وإلى الاختناقات التنظيمية سواء تعلقت بالتنظيم الداخلى للوحدة الإنتاجية أو تنظيم علاقاتها ببقية الاقتصاد القومى، بما يتميز به من طابع بيروقراطى ومن احتكار القلة لاتخاذ قرارات الإدارة الاقتصادية.

وتبلورت جهود الاستثمار والتغيرات فى العمالة فى ظل التنظيم الاقتصادى فى مجموعه فى نتائج يعبر عنها **بالناتج الإجمالي الصناعي وبالدخل الصناعي**. وقد حاولنا تتبع التغييرات التى طرأت على الإنتاج الصناعى فى الأعداد المتتالية للكتاب السنوى لاتحاد الصناعات وأمكن تجميع البيانات التالية عن قيمة الناتج الصناعى (بملايين الجنيهات بالأسعار الجارية):

	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
أ- الصناعات التحويلية:								
- الغزل والنسيج	٨٥	٢٣١	٣٦٢	٣٧٤	٣٨٩	٤٢٣	٤٥٠	٤٦٩,٣
- المواد الغذائية	١٢٢	١٧٧	٢٨٤	٣٠٨	٣٤٣	٣٦٨	٤٢٥	٤٨٦,٨
- الكيماويات (تشمل الجلدية)	٢٠	٤٩	١٣٤	١٧١	١٧٦	٢٠٣	١٦٤	١٨٠,٨
- الميكانيكية والالكترونية	٣٠	٨١	١٧٥	١٥١	١٣٠	١٥٢	٢٣٣	١٩٨,٧
- مواد البناء ومنتجات الخزف والصينى	٩	٢٠	٣١	٣٥	٣٥	٣٧	٤٥	٩٣,٩
المجموع	٢٦٦	٥٥٨	٩٨٦	١٠٣٩	١٠٧٧	١١٨٣	١٣١٧	١٤٢٥,٥
ب- التعدين	٤	٨	١١	١٢	١٢	١٤	١١	-
جـ- البترول	٣٤	٦٦	١٢٢	١٠٣	١٠٠	١١٩	١١٠	١٣٣,٢
د - الطاقة الكهربائية	١٠	٢٩	٥٥	٥٩	٦٠	٦٦	٧٣	٧٥,٩
المجموع الكلى	٣١٤	٦٦١	١١٧٤	١٢١٣	١٢٤٥	١٣٨٣	١٥١١	١٦٣٤,٦
الرقم القياسى لمجموع الإنتاج الصناعى (بالأسعار الجارية)	١٠٠	١٥٩	٢٣٩	٢٦٠	٢٧٠	٢٨٦	٣٠٦	٣٣٣

من هذا الجدول بين أن الناتج الصناعي قد زاد فى الفترة من ٦٠ – ١٩٦٥ بـ ٥٠٪، و ٢٩٪ فى الخمس سنوات التالية. وكان متوسط معدل الزيادة السنوية ١٠٪ للفترة الأولى فيما عدا سنة ١٩٦٢/٦١ حيث كان المعدل ٤٪ نظراً لسوء المحصول الزراعى وللصعوبات التى نجمت عن تأميم المشروعات الصناعية. وكان متوسط معدل الزيادة السنوية ٧,٨٪ للفترة الثانية، فيما عدا السنوات ١٩٦٧/٦٦، ١٩٦٨/٦٧ حيث قل المعدل السنوى عن المتوسط (٤٪ و ٦٪، على التوالى) نظراً لسوء المحصول الزراعى فى الحالة الأولى ولظهور آثار عدوان ١٩٦٧ فى السنة الأخرى. ولكن هذه الزيادة محسوبة بالأسعار الجارية. وتختلف الصورة كثيرا إذا ما نظرنا إلى التغيير فى الناتج الصناعى على أساس الأسعار الثابتة. إذ تبلغ زيادة الناتج

الصناعى خلال الخطة الخمسية ٣٩,٩٪ بينما تنخفض هذه الزيادة خلال الفترة الخمسية التالية إلى ٣٢٪ من قيمة الناتج الصناعى لسنة ١٩٦٥.

أما اتجاه تغير الدخل الصناعى فيلزم لتوضيحه، وهو ما يوضح فى ذات الوقت بدء ظهور أزمة البناء الصناعى أثناء استكماله، أن نتتبع التغيرات أثناء سنوات الخطة الخمسية الأولى ثم فى سنة ١٩٦٦ حتى منتصف ١٩٦٧ وسنة ٦٩/ ١٩٧٠ التى تؤكد الاتجاه الآتى الذى يحتوى تغيرات الدخل الصناعى أثناء الفترة ووزنه النسبى فى الدخل القومى:

١٩٦٠/٥٩		٦١/٦٠		٦٢/٦١		٦٣/٦٢		٦٤/٦٣		٦٦/٦٥		٦٧/٦٦		٦٨/٦٧		١٩٧٠/٦٩	
مليون جنيه	٪ مع الدخل القومي	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
٢٦٦,١	٢٠,٢	٢٩٧,٨	٢١,٨	٣٢٦,٢	٢٣,٢	٣٦٩,٣	٢٢,٧	٤١١,٦	٢٣,٧	٤٤٦,٦	٢٣,٦	٤٨٥,٤	٢٢,٨	٥٠٦,٦	٢٢,٩	٥٨٣,٨	٢٢,٨

من هذاالجدول يبين أن النصيب النسبي للدخل الصناعي كان في تزايد حتي بلغ أقصاه في سنتي ١٩٦٢ و١٩٦٣ (ممثلاً ٢٣,٧٪ من الدخل القومي) ثم بدأ في التناقص في سنوات تمثل في اعتقادنا بدء ظهور أزمة استكمال البناء الصناعي، ١٩٦٤، ١٩٦٥، وأصبح التناقص هو المميز لاتجاه العام حتي وصل نصيبه النسبي إلي ٢٢,٨٪ في عام ١٩٧٠.

لنرى الآن إلى أى حد تأثرت مظاهر **التركيز في النشاط الصناعي** بالجهود التى بذلت فى إطار محاولات ترشيد البناء الصناعى. مظهر أول للتركيز يبرز إذا ما نظرنا إلى **التغير في شكل الملكية الخاصة** Proprieté privative أى فى العلاقة بين ملكية الدولة والملكية الخاصة الفردية. ونحن **نعتبر ملكية الدولة شكلاً من أشكال الملكية الخاصة Privative باعتبار الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة التي تجعل السيطرة الفعلية علي وسائل الإنتاج (سيطرة تتبلور في اتخاذ قرارات استخدام الموارد وتوزيع الناتج) لطبقة أو فئة أو مجموعة من غير المنتجين المباشرين، ويتحدد بالتالي مصير الفائض بعيداً عن هؤلاء. هنا يكون الاختصاص بالفائض اختصاصاً خاصاً لا**

جماعياً. فى إطار العلاقة بين ملكية الدولة والملكية الفردية نجدنا فى الواقع أمام الحقيقة التالية: أن مجموعة التأميمات والاستثمارات التى قامت بها الدولة بعد ذلك قد زادت من الوزن النسبى لملكية الدولة إذا ما قورن الوضع بما كان عليه الحال فى ٥٩/ ١٩٦٠ . **ولكن جهود استكمال البناء الصناعي قد أدت في نفس الوقت إلي تطور قطاع الملكية الخاصة الفردية في الصناعة علي العكس من الظن الشائع،** فإذا ما قسنا الوزن النسبى لكل من قطاع الدولة والقطاع الفردى بعدد العمال المشتغلين نجد أن نصيب قطاع الدولة كان فى ١٩٦٦/٦٥، ٧٥٪ والقطاع الفردى ٢٥٪، وكانت تدفع فى الأول ٨٥٪ من الأجور والمرتبات وفى الثانى ١٥٪ منها.

أما عن تطور القطاع الفردى خلال فترة التأميمات و «التخطيط» فالجدول التالى يبين أن الحصة النسبية لهذا القطاع فى إجمالى الإنتاج الصناعى كانت فى تزايد بالنسبة لأغلب الصناعات :

الصناعة	٦٤/٦٣ ٪	٦٥/٦٣ ٪	٦٦/٦٥ ٪	٦٧/٦٦ ٪	٦٨/٦٧ ٪	١٩٧٠/٦٩
صناعة الغزل والنسيج	٢٧,٤	٢٩,٣	٣٠,٨	٢٧,٧	٢٣,٩	٪٢٥
الصناعات الغذائية	١٨,٥	١٧,٧	٢٠,٥	٢٣,٦	٢٥,١	٪٢٣
الصناعات الكيماوية	١٥,٦	١٤,٧	١٤,٢	١٣,٤	١٢,٧	٪١١
الصناعات المعدنية	٤,٢	١٧,٩	١٤,٩	١٢,٦	١٤,٧	٪١٠
الصناعات الميكانيكية	–	٢٢,٣	٢٣,٨	٢٤,١	٢٥,٦	٪٢٢
صناعة مواد البناء	١٩,٩	٢٠,٧	١٩,٤	١٧,٨	١٥,٥	٪١٦
الصناعات الخشبية	٨٥,٠	٨٥,٠	٨٤,٠	٨٦,٠	٨٧,٠	٪٩٠
الصناعات الجلدية	–	–	–	–	–	٪٩٠

فالمساهمة النسبية للصناعة الفردية فى إجمالى الناتج الصناعى كانت فى تزايد فى صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والمعدنية والميكانيكية والخشبية، ولم تكن فى تناقص إلا فى الصناعات الكيماوية

البناء. وكان ذلك حتى عام ١٩٦٨/٦٧ بعد ضرب الدولة. والمعروف أن القطاع الفردى قد بدأ يتسع بعد ١٩٦٨، على حياء نسبى فى مرحلة أولى، ثم بلا حياء فى ظل «السياسية الاقتصادية الجديدة» فى النصف الأول من السبعينيات، وإنما مع التركيز على مجلات غير النشاط الصناعى. بل والنشاط غير المنتج. يزيد على ذلك أن تطور القطاع الفردى، وخاصة تطوره الاحتمالى، لا يمكن البصر بأبعاده إلا بالتعرف: (١) على مكان القطاع الفردى الصناعى فى الاقتصاد القومى (من زراعة وصناعة وخدمات)، أى بالتعرف على مكان النشاط الفردى فى كافة نواحى الحياة الاقتصادية، وذلك للتوصل إلى مدى سيطرة رأس المال فى صورته الفردية كظاهرة اجتماعية (٢) وبالتعرف ثانياً على **العلاقة بين القطاع الفردي وقطاع الدولة، وعلي الأخص من خلال أعمال التوريدات (لوحدات قطاع الدولة والحكومة والجيش) والمقاولات والتجارة في منتجات قطاع الدولة، وذلك للتوصل إلي مدي سيطرة رأس المال في صورته كرأس مال الدولة أي كعلاقة بين الطبقة ككل (أو فئاتها المسيطرة) من خلال سيطرتها علي السلطة وبين الطبقات الأخري وخاصة طبقات المنتجين المباشرين. ومن خلال هذه السيطرة «للمجموعة» يتم الاختصاص بالفائض الذي يغذي التراكم النقدي لأفراد الطبقة علي تفاوت بين فئاتها المختلفة.** والواقع أن الدولة تركت للقطاع الفردى المبادرة حتى نهاية الخمسينيات، ثم ركزت على أخذ المبادرة بعد ذلك. **وأخذ المبادرة لا يعني أن تكون الولة، في الصيرورة، ضد تراكم رأس المال الفردي. بل مع الطبيعة الاجتماعية والسياسة للدولة تكون مبادرة الدولة سبيل هذا التراكم. ومع مبادرة الدولة يتطور القطاع الفردي أثناء الخطة الخمسية الأولي وقد كانت له السيطرة في كثير من خدمات «التوزيع» (كالتجارة الداخلية وما يجاورها من نشاطات). بل ويحصل علي جزء من الفائض الذي ينتج في قطاع الدولة عن طريق ما يحصل عليه من يديرون هذا القطاع (بطرق مشروعة وغير مشروعة) ومن خلال التعاقدات بالبيع أو بالشراء التي تتم مع قطاع الدولة.** كل هذا محكوم بطبيعة الحال

بالظروف الاجتماعية والسياسية (الداخلية والخارجية) التى يعمل فيها رأس المال المحلى بكل صوره. وتحدد فى النهاية نمط ومدى التراكم ومدى قدرة الطبقة حتى على حل مشاكلها.

أما عن **التمركز في داخل كل شكل من أشكال الملكية الخاصة**، فقد نتج عن جهود استكمال البناء الصناعى زيادة فى درجة التركيز فى داخل كل من قطاع الدولة والقطاع الفردى. ففى سنة ١٩٦٦/٦٥ كان يعمل بوحدات الدولة التى تستخدم ١٠٠ عامل فأكثر ٩٥٪ من مجموع العاملين فى قطاع الدولة، تدفع فيها ٩٦٪ من مجموع ما يدفع فى هذا القطاع من مرتبات وأجور. وكان مثل هذه المشروعات فى القطاع الفردى يستخدم ٢٩٪ من القوة العاملة للقطاع وتدفع ٤١٪ من المرتبات والأجور. فإذا ما أخذنا مجموع القطاع الصناعى وجدنا أن المشروعات التى تستخدم ١٠٠ عامل فأكثر تقوم بتشغيل ٧٨٪ من مجموع القوة العاملة الصناعية. وهو ما يبين أن جهود ترشيد البناء الصناعى قد قوت من الاتجاه نحو هذا النوع من التركز، إذ كانت هذه الطائفة من المشروعات تستخدم ٧٠,٣٪ من القوة العاملة الصناعية فى ١٩٥٧، ٧٦,٧٪ فى ٦٠/١٩٦١.

وتؤدى جهود استكمال البناء الصناعى إلى نتيجة مماثلة بالنسبة **للتركز المكاني للنشاط الصناعي**، إذ تحظى القاهرة الكبرى (القاهرة وما يحيط بها من محافظات القليوبية والجيزة) بـ ٤٢٪ من العاملين فى قطاع الدولة الصناعى و٦٣٪ من العاملين فى القطاع الفردى الصناعى (ويدفع فيها ٤٢٪ من الأجور والمرتبات الصناعية لقطاع الدولة و ٧٠٪ من الأجور ومرتبات القطاع الفردى). ويتمثل نصيب الإسكندرية فى ٢٤٪ من العاملين فى قطاع الدولة و ١٣٪ من العاملين فى القطاع الفردى (ويدفع فيها ٢٢٪، ١٥٪ من الأجور والمرتبات فى القطاعين على التوالى). ويبقى لبقية مناطق مصر ٤٤٪ و ١٥٪ من العاملين فى القطاعين، تدفع فيها ٣٤٪ و ١٥٪ من الأجور والمرتبات فى القطاعين. ولا يزيد نصيب الوجه القبلى، فى إطار هذا

المتبقى، على ٧٪، ٥٪ من مجموع العاملين فى قطاع الدولة وفى القطاع الفردى، يدفع فيه ٦٪، ٣٪ من أجور ومرتبات هذين القطاعين. الظاهر أن هذا هو حظ «الجنوب» دائماً فى إطار تطور التكوين الاجتماعى الرأسمالى بأجزائه المتقدمة والمتخلفة. وبهذا تكون درجة التركز المكانى للنشاط الصناعى قد زادت بالنسبة لما كان عليه الحال فى ٦٠/١٩٦١، وذلك رغم ما حظى به الصعيد من رعاية تغير من حظه السابق تغيراً غير قليل، وأن تمثلت الرعاية فى «غرس» مصنع فى عاصمة محافظة من محافظاته فى بيئة عادة ما ترفع كثيراً من نفقة الإنتاج حتى مع أخذ الآثار الاجتماعية لوجود المصنع فى الحسبان.

وقد انعكست التغيرات التى عرفها النشاط الصناعى فى زيادة النصيب **النسبي للسلع الصناعية في إجمالي الصادرات**، فوصل إلى ١٨,٦٪، ٢٧,٥٪ ٢٣,٦٪، ٣٢٪ فى السنوات ٥٩/ ١٩٦٠، ٦٤/٦٥، ٦٨/٦٩، ٦٩/ ١٩٧٠ على التوالى. وفى إطار الصادرات الصناعية كانت الغلبة للسلع تامة الصنع (الأرز المقشور المبيض، الأحذية، الأقمشة القطنية، الأسمنت، سكر القصب المكرر، الألبسة وتوابعها، الكتب المطبوعة، الأثاث الخشبى، أصناف النسيج الجاهزة، الألبسة الداخلية، الألياف النسجية الصناعية، والمستحضرات العطرية، فوسفات الكالسيوم الطبيعى، سيارات الأتوبيس)، وقد بلغت الأهمية النسبية لهذه السلع فى إجمالى الصادرات ١٣,٤٪، ١٧٪ ٢١,٣٪ فى السنوات ٥٩,١٩٦٠، ٦٤/٦٥، ٦٨/١٩٦٩. وقد وصل نصيب القطاع الصناعى الفردى فى الصادرات الصناعية إلى ١٢٪ مقابل ٨٨٪ لصادرات قطاع الدولة الصناعى، وذلك فى سنة ٦٩/ ١٩٧٠. وكانت أهم الصادرات الصناعية للقطاع الفردى المنسوجات والمنتجات الجلدية والأثاثات الخشبية ومنتجات خان الخليلى والعطور.

تلك هى التغييرات التى تحققت فى النشاط الصناعى. وقد أنتجت هذه التغييرات فى تفاعلها مع التغييرات التنظيمية نمطاً **لتوزيع أولي للدخل**

الصناعي يمكن تحسس معالمه الأساسية ابتداء من تتبع الأجور والمرتبات فى العقد السادس كما يبين من الجدول الآتى (بالأسعار الجارية):

	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٧/٦٦	١٩٧٠/٦٩
الأجور والمرتبات الصناعية (مليون جنيه)	٧٨,٤	١٥٥,٢	١٨٢
نسبتها إلى إجمالى الأجور والمرتبات	١٣,٨٪	١٥,٣٪	حوالى ١٦٪

لاحظ أن الأمر يتعلق بالمرتبات والأجور، وسنرى بعد لحظات مثلاً الفرق بين متوسطهما ، وأن فترة ٥٩/١٩٦٠ - ١٩٦٥ كانت فترة استقرار نسبى للأثمان، وخاصة أثمان لوازم الحياة الضرورية، وقد بدأت الأثمان فى الاتجاه التضمى من ١٩٦٦ وزاد معدل هذا الاتجاه بعد ١٩٦٧.

ويصعب أن نجد فى أرقام المحاسبة القومية فصلاً للمرتبات عن الأجور، الأمر الذى يدفعنا إلى الاقتصار على مثال لأرقام تتعلق بالمرتبات والأجور فى المشروعات التى يعمل بها عشرة أشخاص فأكثر مع تفرقة بين الفروع الأساسية فى داخل القطاع الصناعى مقارنة بالوضع على مستوى الاقتصاد القومى بأكمله وذلك بالنسبة لسنتى ١٩٦١ و١٩٦٣ أى قبل وبعد تطبيق قوانين يوليو ١٩٦١ «الاشتراكية»، (متوسط الأجور الاسبوعى بالقروش):

		العمال	الإداريون	الذكور (في جملة العاملين)	الاناث (في جملة العاملين)
الصناعات الاستخراجية	١٩٦١	٣٧٠	١٣٩٥	٤٧٣	٥٢٠
	١٩٦٣	٣٨٥	١٣١٢	٤٦٣	٧١٥
الصناعات التحويلية	١٩٦١	٢٢١	٧٥٥	٢٩٦	١٥٢
	١٩٦٣	٢٢٥	٧٧١	٣٣٠	٢٠٧
الكهرباء والغاز	١٩٦١	٣٨٠	٧٤٤	٤٩٤	٤٣٤
	١٩٦٣	٤١٢	٨٥٠	٥٢٤	٤٢٩
الاقتصاد القومى	١٩٦١	٢٣٧	٨٣٧	٣٤٥	٢٣٢
	١٩٦٣	٢٧٢	٧٩٢	٣٨٤	٢٧٩

من هذه الأرقام نستطيع أن نتبين :

- أن متوسط مرتب الإدارى يفوق دائماً أجر العامل: يبلغ الأول من ٢ - ٤ أمثال الثانى، ٣ أمثاله فى الاقتصاد القومى.
- أن هذا الاتجاه ظل سائداً فى النشاط الصناعى بعد قوانين يوليو ١٩٦١ .
- أن متوسط الأجر بالنسبة للاناث دائماً، فيما عدا الصناعات الاستخراجية بما لها من وضع خاص، أدنى من متوسط الأجر بالنسبة للذكور العاملين فى نفس الصناعة.

ويمكن أن نستجمع من البيانات السابق عرضها الخاصة بالنشاط الصناعى فى الستينيات العناصر المكونة للصورة الإجمالية للتوزيع الأولى للقيمة المضافة الصناعية بين دخل العمل (المرتبات والأجور) وعوائد الملكية (الريع والفائدة والربح) فردية كانت أو من خلال الدولة (بالأسعار الجارية):

	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٧/٦٦	١٩٧٠/٦٩
العمالة (ألف عامل)	٦١٣,٧	٧٨٣,١	٩٣٨,٩
القيمة المضافة (مليون جنيه)	٢٦٦,١	٥٠٢,٦	٥٨٣,٨
الأجور (مليون جنيه)	٧٨,٤	١٥٥,٢	١٨٢,٠
القيمة المضافة للعامل (جنيه)	٤٣٠.٦	٥٧٥,٥	٦٢١,٦
متوسط الأجر (جنيه)	١٢٧,٧	١٧٧,٧	١٩٤,٩
متوسط الأجر/ القيمة المضافة للعامل	٪٢٩,٧	٪٣٠,٨٥	٪٣١,٣
عوائد الملكية/ القيمة المضافة للعامل	٪٧٠,٣	٪٦٩,١٥	٪٦٨,٧

من هذا يبين :

- **أن نصيب دخل العمل في الصناعة (الأجور والمرتبات) قد بقي بدون** تغيير تقريبا حتى في فترة التنازلات التي تقدمها الطبقة في سبيل سيطرتها

علي النشاط الصناعي من خلال الدولة، إذ لم يزد النصيب النسبى لمتوسط الأجر فى القيمة المضافة للعامل إلا بـ ١,١٥ ٪ فى الفترة من ٥٩ – ١٩٦٠، ١,٦ ٪ فى كل فترة الستينيات.

– أن إدخال الفرق بين الأجور والمرتبات، وخاصة المرتبات، وخاصة المرتبات فى الوظائف الرئاسية فى النشاط الصناعى، واتجاه عدد هذه الوظائف كان نحو التضخم مع وجود بعض البطالة المقنعة في الجهاز الإداري لشركات قطاع الدولة، قد يظهر أن جل الزيادة في نصيب دخل العمل قد ذهب إلي «الريعيين» في قطاع الصناعة المملوك للدولة، من يحصلون علي جزء من الفائض الصناعي دون مساهمة حقيقية في عملية إنتاجه.

– أن نسبة متوسط الأجر (والمرتب) للقيمة المضافة للعامل لم تزد فى النصف الثانى من الستينيات إلا بما يساوى ٠,٤٥ ٪. وهى الفترة التى بدأت تشهد الاتجاه التضخمى فى الأثمان.

– أن ادخال درجة التركز المكانى لوحدات النشاط الصناعى والتمركز من حيث الحجم فى داخل الوحدات الفردية ووحدات قطاع الدولة يبرز درجة أكبر من انعدام التساوى فى توزيع الدخل الصناعى بما يتضمنه من تفاوت بين المناطق المكونة للاقتصاد القومى وميل إنتاجية العمل للزيادة بمعدلات محسوسة فى الوحدات الإنتاجية الكبيرة مع عدم زيادة الأجر فيها كثيراً عن متوسطه فى الوحدات الإنتاجية الأصغر.

– أن التغير الحقيقي في نمط توزيع الدخل الصناعي، وهو المرجع الأخير للحكم علي الانتماء الاجتماعي لشكل من أشكال تنظيم الإنتاج الصناعي (خاصة فى ظل غياب انشغال حقيقى بإعادة التنظيم بواسطة ولمصلحة المنتجين المباشرين)، لم يكن ليعبر عن أي «تحول اشتراكي»، خاصة مع استمرار احتكار السلطة السياسية بواسطة مجموعات ليست من المنتجين المباشرين في الصناعة (أو فى غيرها)، وذلك رغم اشتراك «العاملين» – بما يؤدى إليه هذا الاشتراك من احتواء عدد محدود من العناصر المتميزة من

العمال يكون مآلهم إلى الانسلاخ عن القاعدة العمالية - فى مظهر من مظاهر السلطة. أى فى إدارة وحدات قطاع الدولة.

الآن، بعد أن تعرفنا على النمط التنظيمى للنشاط الصناعى وما يحدده من كيفية لتوزيع الدخل الصناعى توزيعاً أولياً بين العمل (بفئاته المتباينة) وبين الملكية (ملكية الدولة والملكية الفردية)، نتجرد منه الآن في محاولة للتعرف علي التغييرات التي أصابت القطاع الصناعي من الناحية الفنية. رغم ايماننا بأن ما يعد فنياً لا ينفصم فى الواقع عن النمط التنظيمى بل يتحدد به ويحدده فى ذات الوقت. ما نقصده هو التعرف على المظهر الفنى للبناء الصناعى التى تمت محاولات استكماله فى نهاية الخمسينيات وخلال الستينيات، الأمر الذى يمكننا فى النهاية من التعرف على مدى تكامله التكنولوچى كقطاع يصلح أسساً لتحويلات كيفية فى كل الاقتصاد القومى وخاصة فى الزراعة، ومن ثم أساساً لاستقلال نسبى لهذا الاقتصاد القومى، ويوصلنا فى النهاية إلى الخصائص الأساسية لنمط استكمال البناء الصناعى إذا ما نظرنا إليه من زاوية انتمائه الاجتماعى فى التكوين الاجتماعى المصرى فى علاقته ببقية أجزاء المجتمع العالمى.

وأول ما يلاحظ فنياً هو زيادة التنوع في داخل النشاط الصناعي على نحو ينعكس فى زيادة قائمة السلع التى ينتجها هذا النشاط. فقائمة تقرير إنجازات ونتائج أعمال قطاع الصناعة الذى أصدرته وزارة الصناعة عن الفترة المالية ١٩٧٢/٧١ تحتوى ١١٣ منتجاً صناعياً من المنتجات الغذائية إلى الغزل والمنسوجات والسجاد والملابس الداخلية والبطاطين والأنواع المختلفة من الورق وإطارات السيارات والأسمدة والمنظفات الصناعية وفحم الكوك ومواد البناء وحديد التسليح والصلب المخصوص والصاج ومسبوكات الصلب والمواسير والمراجل البخارية والجرارات والثلاجات والغسالات والأوناش ومحولات قوى وأجهزة الراديو والتليفزيون والكابلات والبطاريات والأتوبيسات وسيارات الركوب واللوارى والسفن والناقلات.

كما يشهد القطاع الصناعى تغيرات فى الوزن النسبى لصناعاته منظوراً إليها :

- من حيث درجة تعقيد النشاط الصناعى: صناعات التعدين، صناعات الكهرباء والغاز؛ والصناعات التحويلية.
- من حيث طبيعة الناتج فى داخل الصناعات التحويلية.
- من حيث مدى مباشرة خدمة البناء الصناعى للنمط الاستهلاكى السائد اجتماعياً: صناعات استهلاكية، صناعات وسيطة وصناعات إنتاجية.

أما من حيث درجة تعقيد النشاط الصناعى تبين الأرقام التالية أن السيادة كانت دائماً للصناعات التحويلية وإن كانت قد فقدت بعضاً من وزنها النسبى مقيساً بمساهمتها فى القيمة المضافة الصناعية لمصلحة الصناعات الاستخراجية. (الوزن النسبى يعبر عنه بالنسبة المئوية لمساهمة الصناعة فى القيمة المضافة الصناعية) :

	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٦	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
الصناعات الاستخراجية	٢,٥	١,٥	٧,٥	٨,٠	٥,٣	١٠,٤
الكهرباء والغاز	٢,١	٤,٠	٣,٠	١,٧	٠,١	٠,٤
الصناعات الاستخراجية	٩٥,٤	٩٤,٥	٨٩,٥	٨٦,١	٩٤,٦	٨٩,٢

ومن حيث طبيعة الناتج داخل الصناعات التحويلية كانت الصناعات الغذائية تمثل أهم الصناعات إذا قيست هذه الأهمية بنسبة مساهمتها فى ناتج الصناعات التحويلية. ثم تخلت الصناعات الغذائية عن المركز الأول لصناعة الغزل والنسيج فى بداية الستينيات، لينتهى الأمر بعودة الصناعات الغذائية إلى مكان الصدارة فى الصناعات التحويلية. وقد زاد الوزن النسبى للصناعات الكيماوية (وتحتوى صناعة الجلود) زيادة كبيرة طوال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠، على نحو يجعلها تنتج مع الصناعات الهندسية ٢٦,٥ ٪ من

ناتج الصناعات التحويلية فى ١٩٧٠ بعد أن كانا لا ينتجان إلا ١١,٠٨٨٪ من هذا الناتج فى ١٩٥٢ . وأخيراً نجد أن الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج تظل المنتجة للجزء الأكبر من ناتج الصناعات التحويلية وإن كان نصيبهم النسبى قد نقص طوال الفترة من ٨١٪ فى ١٩٥٢ إلى ٦٧٪ فى ١٩٧٠ .

أما بالنسبة لمدى مباشرة خدمة البناء الصناعى للنمط الاستهلاكى السائد اجتماعياً فنميز فى داخل القطاع الصناعى بين صناعات استهلاكية وصناعات وسيطة وصناعات إنتاجية كلها تغذى فى النهاية النمط الاستهلاكى السائد. ولما كانت الاحصائيات الصناعية تخلو من مثل هذا التمييز قمنا بعمل تقديرى، على أساس دراسة المنتجات التى تنتجها شركات قطاع الدولة الصناعية وتحسس استخداماتها المختلفة، انتهى بنا إلى :

- احتواء كل صناعة الغزل والنسيج والصناعة الغذائية فى الصناعات الاستهلاكية. وإذا كان من الطبيعى أن تكون صناعة النسيج والصناعة الغذائية ضمن الصناعات الاستهلاكية فإن صناعة الغزل تنتمى إلى الصناعات الوسيطة. ولكن عدم التوصل إلى بيانات لها مستقلة عن البيانات الخاصة لصناعة النسيج الذى دفعنا إلى احتوائها مع هذه الصناعة الأخيرة فى الصناعات الاستهلاكية. الأمر الذى يقلل من الوزن النسبى للصناعات الوسيطة، خاصة وأن صناعة الغزل من الصناعات الهامة فى مصر.

- توزيع فروع الصناعات الكيماوية بين الصناعات الاستهلاكية (المنتجة للأقلام والكبريت والزيوت) بنسبة ١٢٪ والصناعات الوسيطة بنسبة ٧٩٪ والصناعات الأساسية بنسبة ٩٪. وهى نسب تقريبية بطبيعة الحال.

- توزيع فروع الصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية بين الصناعات الاستهلاكية المنتجة للسلع المعمرة (تجميع السيارات والثلاجات والغسالات، أجهزة الراديو والترانزستور والتليفزيون وتكييف الهواء) بنسبة ٢٢٪ والصناعات الأساسية بنسبة ٧٨٪.

- اعتبار صناعة مواد البناء والحراريات المنتجة للأسمنت والطوب والزجاج والخزف والمواسير من الصناعات الوسيطة، والصناعات المعدنية (الحديد والصلب، النحاس، المطروقات..) من الصناعات الأساسية.

على هذا الأساس نقارن الوزن النسبى لكل من هذه الصناعات فى سنوات ١٩٥٢ و ١٩٧٢/٧١. مع مراعاة أننا قد اعتمدنا بالنسبة لسنة ١٩٥٢ على دراسات كانت تعتبر كل الصناعات الكيماوية والمعدنية من الصناعات الوسيطة وتقصر الصناعات الأساسية على صناعة الآلات، الأمر الذى ينتج عنه تضخم الصناعات الوسيطة.

بالنسبة لسنة ١٩٥٢ كان الوزن النسبى لكل من هذه الأنواع الثلاثة من الصناعات، محسوباً على أساس نصيب كل منها فى العمالة الصناعية، على النحو التالى: الصناعات الاستهلاكية ٧٧٪، الصناعات الوسيطة ١٩٪، والصناعات الأساسية ٤٪، وكان الوزن النسبى لكل منها محسوباً على أساس مساهمتها فى القيمة المضافة الصناعية على النحو التالى: الصناعات الاستهلاكية ٧٠٪، الوسيطة ٢٥,٨٪، والصناعات الأساسية ٤٪.

ويبين الجدول التالى اتجاهات التغيير فى الوزن النسبى لكل من هذه الصناعات مقيساً على التوالى بمعايير العمالة، المساهمة فى الناتج الصناعى، قدر الأجور، القدر من الفائض القابل للتوزيع قبل الضرائب، وإنما بالنسبة لقطاع الدولة الصناعى فقط، ولعام ١٩٧٢/٧١:

معيار قياس الوزن النسبي	الصناعات الاستهلاكية		الصناعات الوسيطة		الصناعات الأساسية		الإجمالي
	نصيب القطاع	٪	نصيب القطاع	٪	نصيب القطاع	٪	
العمالة	٣٦٤٨٦٩	٢٧,٢	٦٣٣٨٤	١٢,٦	٧٧٠٥٣	١٥,٢	٥٠٥٣٠٦
المساهمة فى الناتج (ألف جنيه بالأسعار الجارية)	٦٢٨٢٩٥	٦٤,٤	١٧٢٣٨٨	١٧,٦	١٧٤٥١٢	١٨,٠	٩٧٥١٩٥
الأجور (ألف جنيه)	١٥٢٢٠٣	٦٦,٨	٣١٦٧٢	١٣,٩	٤٤٠٥١	١٩,٣	٢٢٧٩٢٦
الفائض القابل للتوزيع قبل الضريبة (ألف جنيه، بالأسعار الجارية).	٧٦٨٣٧	٥٤,٥	٣٣٩٢٦	٢٤,٠	٣٠٤٤٤	٢١,٥	١٤١٢٠٧

يتضح من هذا الجدول ومن البيانات التفصيلية المتعلقة بفروع الصناعة (بما يحتويه كل فرع من شركات) :

- أن الاتجاه العام للتغير كان منذ نهاية الخمسينيات نحو زيادة الأهمية النسبية للصناعات الأساسية، وأن هذا الاتجاه قد خفت حدته منذ ١٩٦٧.
- أنه رغم هذا التغير لا يزال الطابع الاستهلاكى هو الغالب على البناء الصناعى.
- تغير هيكل البناء الصناعى مع تغير نمط الاستهلاك السائد واتجاهه نحو السلع الاستهلاكية المعمرة.
- أن التغير يبين اتجاها نحو توسيع أساس إنتاج هذه السلع داخل البناء الصناعى المصرى.
- أن التغير يبين أن الاتجاه فى إطار الصناعات الأساسية كان نحو إنتاج بعض السلع الإنتاجية التقليدية (الحديد، الصلب..).
- كل هذا يعكس عدم تكامل الحلقات التكنولوجية للبناء الصناعى المصرى، بغياب الأساس الصناعى، وعلى الأخص ذلك اللازم لتحويل الزراعة ولا نتحدث عن تحويل الحياة فى الريف، وذلك رغم زيادة بعض حلقات السلسلة التكنولوجية خلف إنتاج السلع الاستهلاكية.

– هذا فيما يتعلق بقطاع الدولة الصناعى. وتؤدى إضافة الصورة بالنسبة للقطاع الصناعى الفردى إلى زيادة الأهمية النسبية للصناعات الاستهلاكية، إذ كان نصيب الصناعات الاستهلاكية (الغزل والنسيج، الصناعات الغذائية، قدر من الصناعات الكيماوية، قدر من الصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية، الصناعات الجلدية، الصناعات الخشبية، منتجات النخيل وقش الكرينة والفرش والمكانس) من إجمالى ناتج القطاع الصناعى الفردى فى ١٩٧٢/٧١ ما يساوى ٣٢٨٥٢٤ ألف جنيه (بالأسعار الجارية)، أى ٨٦,١٪، وكان نصيب الصناعات الوسيطة ٢٢٦٦٢ ألف جنيه، أى ٦,٢٪ ونصيب الصناعات الأساسية ٢٩,٦٣ . أى ٦,٧٪. [وهو ما يبين أن إجمالى ناتج القطاع قد بلغ ٢٨٢٤٩ ألف جنيه] .

* * *

تلك هى أهم التغيرات التى نتجت عن محاولة استكمال بعض البناء الصناعى. ويمكننا الآن أن نجمع أهم خصائص هذه المحاولة.

٨- نتائج محاولة استكمال بعض البناء الصناعي :

١ – أولاً بالبحث عن نمط الاستهلاك السائد الذى يخدمه البناء الصناعى فى النهاية، وهو نمط يبلور نمط توزيع الدخل ويحدد الطبيعة الاجتماعية للبناء للصناعى، أى طبيعة البناء الصناعى من حيث الطبقات والفئات الاجتماعية التى يستجيب لحاجاتها، تقديرنا أن **للسلع الاستهلاكية المعمرة وضع محوري في نمط الاستهلاك السائد**. فإذا ما أخذنا فترة الخطة الخمسية الأولى، وهى الفترة التى برزت فيها أهداف السياسة الاقتصادية ببعض الوضوح وقليل من التخبط، نجد أنه بينما لم تتعدى الزيادة فى السلع الضرورية الصناعية طيلة فترة الخمس سنوات ٦٥٪ (باستثناء الأدوية التى زاد استهلاكها زيادة قدرها ١٢١,٤٪ عن سنة الأساس) بلغت الزيادة فى السلع المعمرة (الثلاجات، الغسالات، عربات الركوب الخاصة، وأجهزة

التلفزيون وغيرها، وهى بلا شك سلع كمالية إذا أخذ فى الاعتبار إمكانيات المجتمع المصرى الحالية والمستوى المعيشى للغالبية العظمى من الشعب وخاصة فى الريف) حداً غير معقول (زاد بالنسبة لبعض السلع عن ٤٠٠٪ عن سنة الأساس) . ويتأكد هذا الاتجاه فى سنة ١٩٦٦/٦٥ . يرجع جزء من هذه الزيادة إلى أن مستوى البدء كان منخفضاً.

٢- ثانياً، بجهاز إنتاجى صناعى يغذى هذا النمط الاستهلاكى، يتميز :

• بأنه يغلب عليه طابع الصناعات الاستهلاكية، بأهمية كبيرة للسلع الاستهلاكية المعمرة: بصفة مباشرة، عن طريق إنتاجها فى الداخل، وبصفة غير مباشرة، عن طريق تصدير السلع الزراعية والصناعية ثم استيراد السلع المعمرة وغيرها من السلع الاستهلاكية ليس بالحتم بالسبل المشروعة. فقد عرف الاقتصاد المصرى منذ نهاية الخمسينيات استيراداً مستمراً لمثل هذه السلع تعددت مصادره المباشرة وتوحد مصدره النهائى: السوق الرأسمالية الدولية، وعلى الأصح أردأ ما تقده هذه السوق. أما المصادر المباشرة فقد تمثلت فى غزة ثم اليمن ثم بيروت وليبيا (وتعرف الفترة التى ساد فيها هذان المصدران فى تاريخ رأس المال التجارى المصرى بفترة «تجارة الشنطة» التى اتسع نطاق حركتها حتى وصلت إلى شارع اكسفورد فى قلب مدينة لندن. ويكون رأس المال التجارى المصرى قد عاد يغزو السوق الغربية، تمهيداً لإعادة جل صادرات القطن إليها فى تاريخ لاحق، عن طريق «الشنطة». وعلى قدر أهل العزم تأتى العزائم. ثم بورسعيد كمنطقة «حرة»! ثم مصر كلها بعد أن تحولت إلى منطقة «حرة» [ولا يزال خمس أرضها محتلاً!] وذلك عن طريق تعميم سبيل هذه التجارة، التهريب، وتحويله من سبيل «غير مشروع» إلى سبيل «مشروع». والفرق بين «عدم المشروعية فى مرحلة أولى و «المشروعية» فى مرحلة ثانية إنما ينجم عن الفرق بين مستلزمات تركيم رأس المال النقدى لدى الفئات الحاكمة فى مرحلتى صعود هذه الفئات وهبوطها. ولا يختلف الأمر بالنسبة للغالبية من أفراد الشعب

المصرى إذ سواء تعلق الأمر «بعدم المشروعية» أو «بالمشروعية» فهو لا يخرج عن إطار شرعية الفئات الحاكمة. وتظل الغالبية من أفراد الشعب خارج إطار نمط الاستهلاك الذى تغذيه هذه التجارة، تلهث وراد السلع الضرورية من قمح وذرة شامية وفول وشاى وزيوت نباتية وكيروسين وهذه تتزايد بمعدلات سنوية مساوية لـ ١,٢ ٪، ٢,٥ ٪ ١ ٪، ١,٢ ٪، ٣,٪ ٢,٣ ٪ على التوالى (إذا أخذنا أرقام ١٩٦٦,٦٥ بالنسبة للاستهلاك الكلى من هذه السلع).

• بأن جهاز الإنتاج الصناعى يعتمد مباشرة على الزراعة اعتماداً كبيراً، الأمر الذى يبرز أهمية التغيير فى الزراعة كركيزة لكل محاولة استكمال هذا البناء الصناعى، وبالتالى أثر تدهور الوضع فى الزراعة على البناء الصناعى نفسه. وذلك الدور الذى تلعبه الزراعة فى تزويد الجهاز الصناعى بالمواد الأولية، وبالاستثمارات عن طريق تعبئة الفائض الزراعى وخاصة الجزء الذى يسوق منه فى الخارج (كالقطن والأرز)، وفى تزويد الصناعة بسوق للسلع التى تنتجها. وجزئياً بالنسبة لاستهلاك الغالبية فى أهل الريف من السلع الصناعية، ولحد كبير بالنسبة لاستهلاك الفئات الاجتماعية الجديدة المسيطرة فى الريف، وقد رأينا كيف أنها تختص نفسها، رغم قلتها العددية نسبياً، بما يزيد على ٥٠ ٪ من الدخل الزراعى.

• بأن جهاز الإنتاج الصناعى قد استكمل فى إطار نمط من إحلال الواردات يتضمن فى نهاية الأمر صوراً عديدة من التبعية: بالنسبة لنمط الاستهلاك السائد الذى يظل تابعاً لأنماط خارجية، بالنسبة لاستيراد المدخلات الصناعية من مواد أولية ومدخلات نصف مصنوعة، بالنسبة لاستيراد بعض السلع الاستهلاكية الصناعية الضرورية والسلع الكمالية.

٣- بالنسبة للوضع التنظيمى تتميز محاولة استكمال البناء الصناعى بالتدخل الكبير من جانب الدولة، بطبيعتها الاجتماعية والسياسية كدولة بعيدة عن أن تكون دولة المنتجين المباشرين. هذا التدخل يمكّن الدولة من

تعبئة جزء من الفائض الزراعى نحو الاستخدام فى الصناعة وجزء من الفائض الصناعى.

وقد أخذ هذا التدخل فى مجال الصناعة، كما رأينا، شكل امتلاك الوحدات الصناعية، الأمر الذى أدى إلى سيطرة طائفة من «الريعيين» على إدارة وحدات قطاع الدولة، سيطرة تمكن من تعبئة جزء من الفائض الصناعي نحو تركيم رأس المال التجاري الفردي، بصفة مباشرة مشروعة وغير مشروعة. أو عن طريق الاتجار مع وحدات قطاع الدولة: التوريدات، شراء منتجاتها والاتجار بها محلياً، وكذلك عن طريق المقاولات. على هذا النحو يصبح قطاع الدولة وسيلة تعبئة الفائض الاقتصادى كمصدر لتركيم رأس المال التجارى الفردي: تعبئة الفائض الصناعى بصفة مباشرة وتعبئة جزء من الفائض الزراعى نحو هذا التركيم من خلال استخدامه أولاً فى إطار الصناعة. واستلزم ذلك حماية البناء الصناعى فى مواجهة الخارج فى مرحلة أولى طوال الفترة التى تمكن الفئات الاجتماعية الجديدة من السيطرة على وسائل الإنتاج كسبيل لتركيم رأس المال وعلى الأخص فى صورته التجارية.

٤- من الخصائص الأساسية السابقة تتحدد خصيصة البناء الصناعي بالنسبة للمشكلات التي يعاني منها :

• ابتداء من الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة يتحدد نوع السيطرة الفعلية على وسائل الإنتاج فى الصناعة (تعززه ملكية وسائل الإنتاج فى القطاع الصناعى الفردى والزراعة) ويتحدد فى النهاية نمط توزيع الدخل، لمصلحة الأقلية. وتبرز قضية السوق بالنسبة للمنتجات الاستهلاكية المعمرة (وقد برزت المشكلة ابتداء من سنوات ٦٥، ١٩٦٦) مع تميز الموقف بالنقص النسبى للسلع الاستهلاكية الضرورية (ويرد هذا النقص النسبى لحد لا يجوز المبالغة فى مداه إلى الاتجار فى بعض هذه السلع عن طريق تصديرها بسبل غير مشروعة لتمويل عمليات الاستيراد المستترة: المواد الغذائية والأدوية ودورها فى تمويل تجارة الاستيراد من غزة وبيروت وليبيا والعربية

السعودية) . ذلك أن الفئات صاحبة الدخول المرتفعة نسبياً لا تميل، بما لها من نظام قيم مستورد، إلى استهلاك السلع المعمرة المنتجة محلياً. وهى لا تقدم على شرائها إلا إما لاستهلاكها اضطراراً أو لإعادة بيعها والاتجار فيها فى اطار نشاط المضاربة كظاهرة تعم السوق المصرى وتعكس مدى سيطرة رأس المال التجارى عليه. وتعانى السلع المعمرة المنتجة محلياً، موضوعياً، من نقص نسبى فى الطلب. ويمثل ذلك اتجاهاً احتمالياً يظهر أكبر أثره فى مرحلة تالية. الأمر الذى يؤثر بدوره على فروع صناعية أخرى.

• ابتداء من نمط السيطرة على الوحدات الصناعية المملوكة للدولة يتحدد نمط الإدارة، ويتميز بانعدام كفاءة «الريعيين» فى الأدارة، خاصة إذا تميز موقفهم فى داخل الوحدة الإنتاجية بزيادة عددهم بالنسبة لاحتياجات الوحدة (أى بالبطالة المقنعة) وبنظام قيمهم الذى يبعد بهم عن كل مفهوم جماعى لأهداف الإنتاج ووسائله ويميزهم باللامبالاة إلا فيما يتعلق بأوضاعهم الفردية فى داخل الوحدة الإنتاجية. ويبرز ثقل الشكل التنظيمى وتبدأ الوحدة الإنتاجية فى المعاناة من كل صور التبديد: الطاقة المعطلة، الإسراف فى استخدام المدخلات، تبديد كميات من الناتج عند التخزين أو التسويق، حرق موجودات الوحدة الإنتاجية عند سرقة أو اختلاس بعضها أو حتى ضياعها عن طريق الاهمال، وهو ما ينعكس فى ارتفاع نسبى فى نفقة الإنتاج، دون أن ننسى أنها تتحدد فى إطار نمط إدارة الفئات الحاكمة فى جزئها المسيطر على قطاع الدولة الصناعى.

• وتستكمل خصائص هذا البناء بابراز دوره كبناء أعطى للطبقة الجديدة فرصة تحديد معالمها التاريخية عن طريق تركيمها **لرأس المال في الشكل الغالب لرأس المال التجاري**، وتحديد هويتها بغلبة هذا الرأسمال فى علاقته بالأجزاء الأخرى لرأس المال المحلى. **ومن ثم ميلها نحو دور الوساطة في علاقتها برأس المال الدولي**. مع تناقض رأس المال (كل رأس المال المحلى والدولى) مع المنتجين المباشرين فى داخل الاقتصاد المصرى. ويبرز هذا

البناء الصناعى جانباً آخر من هوية الطبقة يتمثل فى انعدام كفائتها فى إدارة موارد المجتمع، فى المرحلة الهابطة للتكوين الاجتماعى الرأسمالى فى مجموعه. وفى قدرتها الكبيرة على تبديد موارد وإمكانيات المجتمع. وهى لا تقتصر فى هذا التبديد على الامكانيات الحالية للمجتمع، وإنما تتعداه إلى تراثه التاريخى (حريق الأوبرا وقصر الجوهرة بالقلعة، الاتجار فى العاديات (الآثار) وإخراجها من مصر).

• ويعطي هذا البناء الصناعي في نفس الوقت كياناً صناعياً لا يستهان به في تزويد السوق المحلية بالسلع الصناعية، في خلق قوة عاملة تمثل قوة اجتماعية فعالة في تطوير المجتمع وذات خبرة صناعية. في تهيئة الوسط الصناعي لمزيد من التوسع الصناعي إن قدر لهذا المزيد أن يوجد، وفي مساندة الاقتصاد القومي للتزويد بالأساس المادي للصراع ضد القوي المعتدية.

٩- محصلة جهود النمو الاقتصادي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين،

تلك هى محاولات التغيير فى مجالى التغيير فى مجالى الزراعة والصناعة فى تشابكهما من خلال الخدمات كمجال يتزايد فيه عدد من يقومون بأعمال غير منتجة ويعيشون على جزء من الفائض الذى ينتجه المنتجون المباشرون فى الزراعة والصناعة وما يلزمهما من خدمات. وتتمثل قمة هولاء «الريعيين» ابتداء من النصف الثانى من الخمسينيات وطوال الستينيات فى الفئات التى تسيطر على المراكز الرئيسية فى جهاز الدولة وفى قطاعات النشاط الاقتصادى الذى تتدخل فيها الدولة تدخلاً مباشراً. وقد حاولنا إبراز هذه المحاولات وإبراز الصورة العامة لنتائجها بالقدر من التفصيل اللازم لتحديد ملامحها.

وقد تمت هذه المحاولات في جو الحرب أو للتعبئة للحرب إلي فرضتها عدوانية رأس المال في هذا الجزء من الوطن العربي منذ أن بدأت هيمنة رأس المال الأمريكي في تأكيد نفسها، تأكيداً يبدأ في الفترة ما بين ما قبل الحرب العالمية الثانية حين اكتشف البترول في شبه الجزيرة العربية وعام ١٩٥٧ حين

أثمر كفاح الشعب المصري في إطار الكفاح العربي بحل التناقض مع رأس المال الدولي في صورته التقليدية في المنطقة، رأس المال الإنجليزي والفرنسي، على حساب هذين الأخيرين. وتسلم رأس المال المهيمن الجديد الأمانة من رأس المال المهيمن القديم، أمانة بلورة الظاهرة الاستعمارية في شكلها الخاص في الوطن العربي (بثقله البترولي والاستراتيجي) عن طريق كيان عسكري توسعي عدواني يتمثل في الدولة الصهيونية إسرائيل. وتكون حالة الحرب أو الاستعداد لها، منذ العدوان على الحدود المصرية فى ١٩٥٤ ماراً بالعدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ وعدوان عام ١٩٦٧، مناسبة إضافية للاثراء بصفة عامة لما تمثله من افتئات على الموارد الاقتصادية وأبعاد لجزء منها عن الاستخدام فى الأغراض المدنية خالقة بذلك جو ندرة نسبية فى السلع، وهو جو يساعد الفئات الاجتماعية المسيطرة اقتصادياً وسياسياً. وهى تمثل مناسبة إضافية للاثراء بصفة خاصة عن طريق التعامل مع القوات المسلحة فى مجال المقاولات والتوريدات وشراء المعدات وما فى حكمها.

وقد تبلورت هذه المحاولات فى بناء اقتصادى يمثل فى ذات الوقت ركيزة وسبيل تحقيق تركيب اجتماعي مختلف، يحتوى قوى اجتماعية تحتل مراكز مختلفة فى خريطة التركيب الاجتماعى وبأوزان نسبية مختلفة إذا ما قورن الوضع بالتركيب الاجتماعى السابق على الخمسينيات. فى قمة هذا التركيب الاجتماعى نجدنا بصدد تعبير جديد عن الطبقة الممثلة لرأس المال المحلى تبرز فى المجتمع المصرى كمجتمع تابع، رغم الشوط الذى قطعته الحركة الوطنية وما أدت إليه من استقلال سياسى (والاستقلال السياسى لا يعنى بالحتم التحرر الوطنى) فى مرحلة تاريخية لم يعد فى استطاعة رأس المال أن يقدم حلولاً لمشكلات المجتمع الرأسمالى المتخلف (لا بالنسبة للقضية الوطنية ولا بالنسبة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية منظوراً إليها من زاوية مصالح الغالبية المنتجة من الشعب) خاصة إذا ما وعينا أننا نعيش المرحلة الهابطة تاريخياً فى تطور التكوين الاجتماعى الرأسمالى كشكل

تاريخى من أشكال التنظيم الاجتماعى للمجتمع الإنسانى بصفة عامة. وهى مرحلة تبرز فيها قوى المنتجين المباشرين،الفلاحين والعمال، موضوعياص وذاتيا كبديل للفئات الاجتماعية الممثلة لرأس المال، كبديل يبلور حدود هذه الفئات الأخيرة وعجزها التاريخى ويمثل الخطر الذى يهددها.

هذا التعبير الجديد عن الطبقة الممثلة لرأس المال المحلى يبدأ فى الخمسينيات من دائرة واسعة نسبياً تحتوى بعض فئات الطبقات التى كانت مسيطرة فيما قبل الخمسينيات فى الزراعة وفى الصناعة والخدمات، وعلى الأخص فى المجالين الأخيرين، وتضم شرائح كبيرة من الطبقة المتوسطة الحضرية والريفية، كما تضيف فئات البرجوازية الصغيرةعن طريق فرص العمالة التى تخلق فى مجالات الإنتاج فى المدينة وفى الجهاز الإدارى والجيش. وبقدر اتساع الدائرة بقدر ما يفتقد التجانس بين الفئات الاجتماعية التى تحتويها ومصالح هذه الفئات. ومع السيطرة على وسائل الإنتاج من خلال السلطة يضيق قطر الدائرة من خلال عملية تخلق درجة أكبر من التجانس فى المصالح عن طريق استبعاد بعض الفئات اقتصادياً من خلال إجراءات إعادة التنظيم (من تأميمات ومصادرة وحراسة وإ جراءات السياسة الاقتصادية الجارية واتجاهات تضخمية فى مرحلة لاحقة) وسياسياً من خلال التصفيات السياسية المتلاحقة لبعض الفئات. ومع ازدياد درجة تجانس المصالح يبدأ نمط السلوك الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لأفراد الطبقة فى أن يتضح ويفرض وجوده.

فى مرحلة أولى يتميز الموقف بفرض القيود على الطبقات التى كانت مسيطرة قبل الخمسينيات، مرحلة سيطرة التعبير الجديد للطبقة الممثلة لرأس المال المحلى على السلطة وعلى المفاتيح الاقتصادية للمجتمع. فى هذه المرحلة تجبر الطبقة، بحكم تناقضها مع رأس المال الدولى فى شكله التقليدى (وخاصة الإنجليزى) وإزاء الدور الذى يلعبه المنتجون المباشرون طوال تاريخ الحركة الوطنية وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية، على قبول تنازلات فى

مواجهة المنتجين المباشرين. فى هذه المرحلة تسيطر على جهاز الدولة ومن خلاله على وسائل الإنتاج بصفة مباشرة فى الصناعة وبعض الخدمات فى صورة ما سمى بالقطاع العام (وهو يمثل فى الواقع الشكل غير الفردى للملكية الخاصة، ملكية الدولة بما لها من طبيعة اجتماعية وسياسية تجعلها دولة غير المنتجين المباشرين)، وبصفة غير مباشرة عن طريق التنظيم الإدارى للنشاط الزراعى والتنظيم «التعاونى» الحكومى للمبادلات المتعلقة بهذا النشاط.

وتتحدد مواقف هذه الطبقة ونمط سلوكها بموقعها في خريطة المصالح المتضاربة في تغيرها المستمر، بين المنتجين المباشرين الذين ينتجون الفائض الاقتصادي في الزراعة والصناعة والخدمات الأساسية لهما في مصر وبين رأس المال الدولي وعلي الأخص في صورته المهيمنة. فمصالح الطبقة تتناقض مع مصالح المنتجين المباشرين. فهؤلاء ينتجون الفائض الذى تختص به الطبقة نفسها عن طريق سيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج سواء عن طريق الملكية الفردية أو ملكية الدولة. كما تتناقض مصالحها مع مصالح رأس المال الأجنبى الذى يسعى دائماً إلى تقاسم الفائض مع الفئات المسيطرة داخلياً من خلال شبكة العلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية التى تقوم بينهم ليس فقط فى داخل مصر وإنما على مستوى المنطقة العربية وعلى الأخص فيا يتعلق بما تسيطر عليه من طاقة نفطية. ويبرز كل من التناقضين وتزداد أهميته فى علاقته بالآخر وفقاً لوضع علاقات القوى داخلياً وخارجياً. فى اللحظات التى تتمكن فيها الطبقة الحاكمة إما من تعبئة المنتجين المباشرين تحت راية التحرر الوطنى أو «تهذيب» قواهم وتقليم أظافرهم نقابياً وسياسياً يبرز التناقض مع رأس المال الأجنبى الذى قد يدفع الطبقة المسيطرة، خاصة فى مرحلة سيطرتها على مفاتيح السلطة، إلى قبول تنازلات للمنتجين المباشرين. أما إذا أدت التغييرات إلى النمو الموضوعى لقوى المنتجين المباشرين وبلورة أيديولوجيتهم مع إمكان تبلورهم تنظيمياً كبديل اجتماعى

وسياسى للطبقة الحاكمة برز التناقض بينهم وسيطر على المسرح السياسى الداخلى الذى قد يشهد تقارباً بين الطبقة الحاكمة فى الداخل وقوى رأس المال الدولى. ويظل التناقض الرئيسى متمثلاً، على الأقل احتمالياً، فى التناقض بين المنتجين المباشرين من جانب ورأس المال المحلى (فى شكل رأس مال الدولة أو رأس المال الفردى) ورأس المال الدولى من جانب آخر. ويتزايد تعقيد الصورة فى مصر مع تواكب ظهور آخر تعبير لرأس المال المصرى الذى يسيطر على المسرح السياسى عن طريق الجيش باعتباره المؤسسة الوحيدة للدولة التى بقيت بعيداً عن تفسخ مؤسساتها فى النصف الثانى من الأربعينيات عقب الحرب العالمية الثانية، نقول تواكب ظهور هذا التعبير الجديد لرأس المال المصرى مع توارث الهيمنة الدولية من رأس المال الإنجليزى (والفرنسى) فى المنطقة إلى رأس المال الأمريكى الذى يعمل بصفة مباشرة ومن خلال رأس المال الإسرائيلى.

وتتميز الطبقة الممثلة لهذا التعبير الجديد عن رأس المال المحلى بطبيعتها الانتهازية، التى تكون أكثر وضوحاً فى علاقاتها الخارجية وفى مواقفها الأيديولوچية، خاصة فى المرحلة الأولى من مرحلتى وجودها. فى لحظة تاريخية لم تعد تتفق فيها أيديولوچية مثل هذه ا لطبقة مع المعرفة العلمية إلا فى حدود ضيقة للغاية ويصبح الأصل فى أيديولوچيتها أن تكون خافية للحقيقة أو مضللة. وبيان ذلك أن النظام السياسى للطبقة فى عملية سيطرتها على السلطة ووسائل الإنتاج يبرز فى وقت تظهر فيه الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها حارس النظام الرأسمالى فى العالم، بموقف غير محدد بعد بالنسبة للأنظمة السياسية الجديدة فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى: فموقفها أحياناً عدائى، وأحياناً أخرى سلبى، وأحياناً ثالثة متردد. أما الاتحاد السوفيتى فكان يأخذ موقف مساعدة ليست دائماً منتظمة لنظام سياسى لا يدخر جهداً فى تصفية التعبيرات السياسية عن قوى المنتجين المباشرين، ليس فقط فى مصر وانما فى كل المشرق العربى: من مصر إلى

سوريا إلى العراق إلى اليمن. ويكون بهذا قد اختار محالفة الدولة بصرف النظر عن طبيعتها الاجتماعية والسياسية. ولكن هذه المساعدة لا تتم دون احتكاكات. ويأخذ النظام السياسي موقف «صداقة» للمصالح، صداقة تكتيك، مع الاتحاد السوفيتي، ويهدد مصالح القوى الامبريالية القديمة في الشرق العربي.

وعلى الصعيد الأيديولوجي يتمثل موقف الطبقة موضوعياً في موقف عدائي من الاشتراكية إلا بالقدر اللازم للغذاء الأيديولوجي الذي يقصد إلى تضليل المنتجين المباشرين. فهي تعتنق أيديولوجية رأس المال وإنما في تبعية موضوعية تتحدد بنمط حياة أفراد الطبقة ويتعارض مصالحهم مع مصالح المنتجين المباشرين وبنظام قيمهم الذي يحتوي مواقفهم الفكرية من الإنسان ووضعه في الكون وقدرته على تغيير واقعه الاجتماعي ومن العمل ومن المرأة... إلى غير ذلك. وهي لا تعتنق هذه الأيديولوجية إلا بالقدر اللازم لتحقيق مصالحها في منازعاتها مع رأس المال الدولي حول تقسيم الفائض الذي ينتجه المنتجون المباشرون في الوقت الذي لا يمثلون فيه خطراً داهماً لمصالح رأس المال المحلي (الفردي أو المملوك للدولة).

وكما رأينا يتضمن البناء الاقتصادي للطبقة أزمته بما ينطوي عليه من حدود بالنسبة لإمكانيات توسعه واستمرار الطبقة في التركيم إذا ما بقيت محدودة بحدود مصر ولم تنظر في امتدادها في بقية أجزاء الوطن العربي، الأمر الذي يزيد من حدة تناقضها مع رأس المال الدولي ممثلاً في رأس المال الأمريكي هذه المرة. ويتخبط رأس المال المحلي بين عدم صلابة البنيان الداخلي (نظراً لطبيعته الطبقية والتابعة) وطموح أهداف ومستلزمات استمراره وتطوره على مستوى المنطقة العربية، وتضرب الدولة المصرية بواسطة رأس المال المهيمن دولياً في ١٩٦٧ ولثالث مرة في أقل من ١٣٠ عاماً. ولكنها تضرب هذه المرة بواسطة رأس المال الأمريكي من خلال رأس حربته إسرائيل.

ويكون ضرب الدولة مناسبة لبروز أزمة البناء الاقتصادي كأزمة للمجتمع، في تلاحمها هذه المرة بالقضية الاجتماعية. ويمثل في ذات الوقت نقطة تحول في عملية حل التناقض بين رأس المال الدولي/ المحلي في اتجاه استيعاب رأس المال المحلي في مصر، وابراز التناقض الرئيسي ببنه في تحالفه مع رأس المال الدولي وبين المنتجين المباشرين: الفلاحين والأجراء الزراعيين والقوة العاملة في الصناعة التي يلزم، موضوعياً، ضربها وتشتيتها كقوة اجتماعية سياسية علي أرض مصر وتصيدها، كقوة اقتصادية، خارج مصر في أماكن أخري من السوق الرأسمالية الدولية ابتداء من الأسواق العربية وخاصة أسواق البلدان البترولية. ويصبح الهدف العريض لرأس المال الدولي المهيمن في اطار اللعبة الجيوبوليتيكية الدولية هو افقاد مصر لوزنها في المنطقة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعسكرياً حتي يمكن السيطرة علي المنطقة بما لها من وزن بترولي واستراتيجي ومالي (بقدر ما تنتج من بترو دولارات وما تمثله هذه في السيولة الدولية للاقتصاد الرأسمالي). وافقاد مصر لوزنها لا يتم إلا بضرب امكانيات القوي الاجتماعية البديلة في داخلها وضمان خضوع وتبعية رأس المال المحلي. ولا يطمع رأس المال الدولي في القوة العاملة المصرية والسوق المصرية إلا بصفة تالية في الأهمية لضرورة اسقاط وزن مصر في المنطقة بل وفي كل الجزء المتخلف من العالم الرأسمالي.

وفى داخل مصر تبرز الفترة التالية على عدوان ١٩٦٧، بل وتعجل من سرعة، ماركمته الطبقة المسيطرة داخلياً، وقد حققت الكثير من تجانسها الداخلي، من رأس مال نقدى. فإذا ما جمعت في يدها رأس المال النقدي لا تعد في حاجة إلي القيود التي فرضتها علي حركة الأعمال في الفترة السابقة في مواجهة الملكية العقارية الكبيرة وبعض الفئات الممثلة لرأس المال. ويصبح من الضروري إزالة القيود لأنها تعوق حركتها. في الوقت الذى تشتد فيه قبضة الدولة فى مواجهة المنتجين المباشرين، فى لحظة تاريخية يتأكد فيها إفلاس الطبقة المسيطرة بالنسبة للقضية الوطنية والقضية الاقتصادية. لإزالة القيود

على حركة رأس المال الذى ركمته الطبقة بالسبل المشروعة (المقاولات، التوريدات، التجارة) وغير المشروعة (العمولات، الرشوة، الاختلاسات والسرقات التى تغطيها الحرائق، إلخ) . وقد تزايدت أهمية الجزء التجاري منه في سبيله لأن يصبح الشكل المسيطر، تبدأ الطبقة فى إبراز ورقة الديموقراطية كتعبير عن حاجتها هذه وعن إزالة القيود التى تحول دون تعانقها مع رأس المال الدولى . وتعيش الورقة وإنما بالقدر اللازم لتحقيق الغرض. إذ وجود حد أدنى من الحياة الديموقراطية يعنى، خاصة فى وقت يتميز باستقطاب القوى الاجتماعية اقتصادياً، محاولة كل قوة اجتماعية فرض وجود شرعى لها وقيام تنظيم سياسى يحمى ويحقق مصالحها . وهو ما لا تستطيع الطبقة الحاكمة، برصيدها الهائل من الإفلاس، مواجهته . وتبدأ عودتها الاستراتيجية للتحالف مع رأس المال الدولي وإنما في ظل التبعية والقبول الصريح للوجود الاستعماري المباشر وغير المباشر. وبهذا يتخلي رأس المال المحلي عن كل دور منتج، على الأخص فى الصناعة، ويكتفى بدور الوساطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية . ويعتنق على الصعيد الأيديولوچى أيديولوچية رأس المال، بكل وضوح هذه المرة، وإنما بكل تبعية . ويكف عن ترديد الشعارات التى كانت لازمة لتضليل المنتجين المباشرين فى الفترة السابقة، فترة محاولة شكل جديد للسيطرة على وسائل الإنتاج من خلال سلطة الدولة وتركيم رأس المال النقدى فى شكله التجارى . ويستمر فى قهر الأيديولوچيات الأخرى فى إطار عملية مستمرة من الحيلولة دون تسييس الحياة الاجتماعية مع تضييق الخناق علي كل القوي الاجتماعية الأخري .

ويكون تحقيق هدف رأس المال الدولى وهدف الطبقة فى مرحلتها الجديدة بسياسة تجد شقها الاقتصادى فى سياسة تقدم كحل لأزمة الاقتصاد المصرى ويكون تقديمها الأيديولوچى باسم «الانفتاح» الاقتصادى (إذ ليس من المستحب أن نجاهر بالكلام عن «الفتح» الاقتصادى الذى نقبله ونعمل

لتحقيقه بعد ضرب الدولة حربياً فى ١٩٦٧) وذلك تحت شعار «الليبرالية الاقتصادية، التى هى فى الواقع ليبرالية الاحتكارات دولية النشاط، وفى سياسة خارجية تؤول إلى مهادنة القوى الاستعمارية، وخاصة رأس ا لمال الأمريكى، والتصالح مع بلورة الظاهرة الاستعمارية فى المنطقة العربية، أى إسرائيل، رغم استمرارها فى محاولة ابتلاع كل فلسطين والحيلولة دون توصل شعوب المنطقة إلى حلول جذرية لمشكلتى التحرر الوطنى والنفى الحقيقى للتخلف الاقتصادى والاجتماعى.

ومع الانفتاح الاقتصادى حتى نهاية القرن العشرين تزيد حدة الاتجاه نحو تعميق الأزمة فى المجتمع المصرى، التى تعكس فى الواقع أزمة تعميق التخلف الاقتصادى والاجتماعى، فى فترة يكشف فيها رأس المال الأمريكى ورأس حربته إسرائيل عدوانيتهم فى مواجهة الشعوب العربية، كل الشعوب العربية هذه المرة.

المحتويـــات

الموضــوع	الصفحة

الباب الثاني

دكتور محمد دويدار

- أستاذ الاقتصاد السياسي. قسم العلوم الاقتصادية والمالية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.
- درس القانون والاقتصاد في جامعات الإسكندرية ولندن وباريس.
- أستاذ سابق بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر وجامعة بيروت العربية. وأستاذ زائر بجامعات قسطنطينة، وهران، الرباط، تونس، لوفانيوم بكنشاسا، الكونجو برازافيل، بنين، تناناريف، باريس، مونبلييه، موستار، ساسكس، وبمعهد الأمم المتحدة لتخطيط التنمية (داكار)، معهد البحر الأبيض للدراسات الزراعية (مونبلييه)، معهد التخطيط (الجزائر)، معهد التخطيط الإقليمي (دوالا)، معهد التخطيط (طرابلس).
- ساهم في مشروعات التطوير الجامعي في الإسكندرية والجزائر والكونجو برازافيل ومدغشقر. ووضع برنامج الدراسة لمعهد التخطيط بالجزائر ومعهد التخطيط بطرابلس. وساهم في إنشاء القسم العربي بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر.
- عمل مستشاراً للإدارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية ولدى المنظمة العربية للتصنيع، ولدى منظمات الأمم المتحدة، اليونيسكو، مشروع الأمم المتحدة للبيئة، مشروع الأمم المتحدة للتنمية، منظمة العمل الدولية، قسم الأمم المتحدة للتعاون الفني. كما عمل مديراً لمشروع الأمم المتحدة للتعاون الفني في التخطيط الانمائي في طرابلس (ليبيا).
- له مؤلفات عديدة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية في النظرية الاقتصادية ونظرية التخلف ونظرية التطور والاقتصاد الدولي والاقتصاد النقدي والاقتصاد المالي وتخطيط التنمية وتاريخ الفكر الاقتصادي واقتصاديات البيئة ومشكلات النظام التعليمي والأوضاع الاجتماعية للمرأة. بعض هذه المؤلفات ترجم إلى اللغات الاسبانية والإيطالية والبرتغالية.
- حصل على وسام العلوم والفنون من الدرجة الأولى (مصر، ١٩٨٣) والجائزة التقديرية لجامعة الإسكندرية، ١٩٩٩.
- عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع (القاهرة).
- عضو الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية (١٩٧١).
- عضو جمعية الاقتصاديين بالعالم الثالث (الجزائر، ١٩٧٦).
- عضو الجمعية الدولية لعلوم الاجتماع والأنثروبولوجيا والاتنولوجيا (بروكسل، ١٩٨٠).
- انتخب رئيساً لجمعية الاقتصاديين الإفريقيين (واجادوجو، ١٩٨٧).
- انتخب عضواً مجلس إدارة الجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس ١٩٨٩).
- انتخب عضواً بمجلس إدارة المعهد الدولي لتخطيط التعليم، اليونيسكو (باريس، ١٩٨٨).
- عضو اللجنة الاستشارية الدولية للتنمية الريفية، منظمة العمل الدولية (جنيف، ١٩٩٠).
- عضو مجلس إدارة معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
- عضو اللجنة الاقتصادية بالمجلس الأعلى للفنون والآداب، (القاهرة. ١٩٩٥).
- عضو المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية (القاهرة. ١٩٩٦).